[illegible]

رب يسر ولا تعسر

بسم الله الرحمن الرحيم

الغرض في هذا القول تلخيص المعاني التي تضمنها كتب ارسطو في صناعة المنطق
وتحصيلها بحسب طاقتنا وذلك على عادتنا في سائر كتبه ولنبتدئ باول
كتاب من كتبه في هذه الصناعة وهو كتاب المقولات فنقول ان هذا الكتاب
بالجملة ينقسم الى ثلثة اجزاء الجزء الاول يجري مجرى الصدر والتوطئة لما يريد ان يتكلم فيه في
هذا الكتاب وذلك انه يشتمل على الامور التي يحتاج اليها في هذا
الكتاب مجرى الاصول الموضوعة والحدود والجزء الثاني يذكر فيه المقولات
العشر مقولة مقولة ويرسم كل واحد منها برسومها الخاصة ويعرف ما لها
من الانواع المشهورة وبعض الخواص المشهورة والجزء الثالث يعرف فيه
اللواحق العامة والاعراض المشتركة التي تلحق جميع المقولات او اكثرها فاما ما في المقولات
الجزء الاول هذا الجزء فيه فصول الاول فيه باحوال الموجودات والكلم
ودلالات الالفاظ عليها التي يعرف بها ما هو الجوهر والعرض بحسب نظر من
واعطى الجوهر وبعضه وكلي العرض وبعضه كما انه يعرف فيه ان الجوهر
متى حمل على الموضوع حمل بوصفه وجهره وحمل على ذلك المحمول المحمول الاخر
بوصفه وجهره فان ذلك المحمول الاخر يوصف الجوهر وذلك يسمى الموضوع
الاول من الرابع ... لا اجناس المكر الشركة في فصول القاسمة و
انها لا يمكن ذلك فيها التي ما يلي في تقسيم الموجودات المعدودة
للمقولات العشر على جهة المثال يعرف فيه ان الاجناس العالية ليست تحت

الموجودا

الموجودات المفردة لم تدل عليها الالفاظ مفردة واما التي المركبة فهي التي
يدل عليها بالفاظ مركبة الفصل الاول قال الاشياء التي اسماؤها
متفقة اي مشتركة هي الاشياء التي ليس يعمها شيء واحد عام ومشترك
الا الاسم فقط فان حد كل واحد منها المفهم جوهره بحسب ما يدل عليه ذلك
الاسم المشترك فهو مخالف لحد الاخر وخاص بالمحدود مثال ذلك الحيوان المقول
على الانسان المصور وعلى الانسان الناطق فان حديهما مختلفان وليس
لهما شيء واحد عام ومشترك الا الاسم وهو قولنا فيهما جميعا الحيوان واما التي
في اسمائها متواطئة فهي التي الاسم لها واحد بعينه ومشترك في الحد المعطي
جوهرها بحسب دلالة ذلك الاسم واحد بعينه مثال الحيوان المقول على الانسان
وعلى الفرس فان اسم الحيوان عام لهما ويدل فيهما على جوهر واحد وهو قولنا
جسم متغذ حساس الذي هو حد الحيوان واما المشتقة اسماؤها فهي التي سميت باسم
معنى ما من غير ان اسماؤها تخالف الاسم ذلك المعنى في تصريف المتضمن بها موضوع
ذلك المعنى مع المعنى مثل تسمية الشجاع من الشجاعة والفصيح من الفصاحة و
المعاني المدلول عليها بالالفاظ منها مفردة يدل عليها بالفاظ مفردة مثل الانسان
والفرس ومنها مركبة يدل عليها بالفاظ مركبة مثل قولنا الانسان حيوان والفرس يجري
الفصل الثاني قال والموجودات منها ما يحمل على الموضوع وليس هو في موضوع
اي انه يعرف من جميع ما يحمل عليه جوهره وماهيته ولا يعرف فيه موضوع
اصلا اي شيء خارج عن جوهره وهذا هو الجوهر العام مثل الحيوان والانسان
فانهما اذا حملا على شيء عرفا منه جوهره وذاته لا شيئا خارجا عن ذاته و
منها ما هو في موضوع اي ليس جزءا منه ولا يمكن ان يكون قوامه من
غير الموضوع وليس يحمل على موضوع البتة اي من طريق ما هو وهذا هو شخص

اسم

بعرض الابيض مثل في السواد الذي وهذا البياض الذي الموجود في الجسم
اذ كل بياض في جسم ومنها ما يحمل على موضوع وهو ايضا في موضوع اي
يحمل على شيء ليعرف من احدهما ماهيته ولا يعرف من الاخر ماهيته وهو
ان الجوهر هو الذي يعرف ماهيته وليس الجوهر هو الذي لا يعرف ماهيته
بالموضوع وهذا هو العرض العام مثل ... العلم على النفس وعلى الكتابة
فانا نقول ان الكتابة علم والعلم في النفس فاذا حمل على الكتابة عرف
جوهرها اذا كان حدا لها ما يقول انها في النطق في جواب ما هو الكتابة واذا حمل
النفس فقيل النفس عالمة عرف منها شيئا خارجا عن ذاتها ومنها ما ليس يحمل
على موضوع اصلا اي يحمل ليعرف جوهره ولا هو في موضوع اي ليس يحمل على
موضوع حملا ليعرف منه شيئا خارجا عن جوهره وهذا هو شخص الجوهر الذي مثل زيد
وعمرو فانه ليس يحمل على شيء على مجرى الطبيعي لا حملا يعرف جوهر الموضوع
ولا حملا غير معروف له فالجوهر بالجملة سواء كان عاما او شخصا هو الذي ليس في
موضوع اصلا والعرض بالجملة سواء كان عاما او شخصا هو الذي هو في موضوع
والعام بالجملة سواء كان جوهرا او عرضا هو الذي يقال على موضوع و
الشخص بالجملة سواء كان عرضا او جوهرا هو الذي لا يقال على موضوع ثم نفصل
الجوهر من شخصه بان الكلي يقال على موضوع والشخص لا يقال على موضوع ونفصل
شخص العرض من كليه بان الكلي يقال على موضوع والشخص لا يقال على موضوع
... قال ومتى حمل شيء على موضوع حملا يعرف جوهره ثم حمل على ذلك
المحمول محمول اخر يعرف ايضا جوهره فانه ايضا يعرف جوهر ذلك الموضوع
الذي عرف المحمول الاول مثال ذلك ان الانسان اذا حمل على زيد وعمرو
وعرف جوهرهما واذا حمل على الانسان الحيوان ان يعرف جوهره حتى الحيوان

لزم ضرورة

[margin: فصول الاجناس] [margin: جنس عال]

يلزم ضرورة ان يعرف هو جوهر زيد وعمرو الذي عرفهما الانسان ثم ... قال الفصل
والاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتبا تحت بعض اي ليس بعضها داخلا تحت
بعض فان فصولها مختلفة في النوع مثال ذلك ان الفصول التي بها ينقسم
مثل الحيوان ... والطائر والسابح غير الفصول التي ينقسم بها العلم اذ كان الحيوان
داخلا تحت جنس الجوهر والعلم داخلا تحت الكيفية والكيفية والجوهر جنسان
عاليان ليس بعضها داخلا تحت بعض واما الاجناس التي بعضها داخل تحت بعض
فليس يمتنع ان نظن انه قد تكون فصولها بعينها لنوع واحد مثال ذلك ان
الحيوان قد ينقسم بالماشي والطائر وينقسم بها المتغذي والحيوان مرتب تحت المتغذي
والسبب في ذلك ان الفصول التي ينقسم بها الجنس الاعلى هي محمولة ولا بد ان تحمل
على الاجناس التي تحت الجنس الاعلى لانه يحمل على كل واحد من تلك الاجناس التي
تحته فاذا كانت تلك الفصول التي ينقسم بها الجنس الاعلى غير مقومة للاجناس التي
تحته انقسمت بها تلك الاجناس كما ينقسم بها الجنس الاعلى لانها اذا حملت
ولم تكن مقومة كانت مقسمة لبعض ... الخامس قال والمعاني المفردة التي
تدل عليها بالالفاظ المفردة هي ضرورة دالة على واحد من عشرة اشياء اما على
جوهر واما على كم واما على كيف واما على اضافة واما على اين واما على متى واما على
وضع واما على له واما على ان يفعل واما على ان ينفعل فالجوهر على طريق المثال
هو مثل الانسان والفرس والكم مثل ذو ذراعين وذو ثلاث اذرع والكيف مثل
ابيض وكاتب والاضافة مثل الضعف والنصف والاين مثل قولك زيد في
البيت ومتى مثل قولك عام اول وامس والوضع مثل قولك متكئ وجالس
وله مثل قولك متنعل ومتسلح ويفعل مثل قولك يحرق ويقطع و
ينفعل مثل قولك يحترق ينقطع وكل واحد من هذه العشرة اذا ...

مفردة فليس شيء يدل عليها بايجاب ولا سلب فاذا ركبت بعضها الى بعض فحينئذ
تحدث الموجبة والسالبة كقولنا هذا الكم هذا انسان يتكلم واذا تحدث الموجبة و
السالبة دخلها الصدق والكذب فان المعاني المفردة ليس يدخلها الصدق
والكذب مثل قولك انسان عادل وابيض عادل الا اذا ركبت فقلت الانسان
ابيض فانه قد يمكن ان يكون هذا القول صادقا وقد يمكن ان يكون كاذبا فعند التركيب
تحدث الامرين جميعا اعني الايجاب والسلب والصدق والكذب الجزء الثاني وهذا
الجزء ينقسم الى عشرة اقسام الفصل الاول منه يذكر فيه مقولة الجوهر والثاني مقولة الكم و
الثالث مقولة المضاف والرابع مقولة الكيف والخامس مقولة ان يفعل والسادس
ان ينفعل والسابع مقولة الوضع ومتى واين وله الاول وهذا الفصل فيه
اربعة عشر فصلا الاول يعرف فيه ان الجوهر صنفان اول وثوان ويحرر كل
واحد منهما والثاني يعرف فيه ماهية الجواهر كلها والثالث يعرف فيه ان الجواهر الثواني
وهي التي تقال على موضوع تحمل اسمها وحدها على موضوعها وانه ليس
يوجد ذلك في التي في موضوع وهي الاعراض والرابع يعرف فيه ان كل
ما سوى الجوهر الاول مضطر في وجوده الى الجواهر الاول والخامس يعرف
فيه ان النوع اولى الجواهر الثواني بان يكون جوهرا من الجنس والجواهر الاول
وهي الاشخاص الجواهر اولى بذلك من النوع ولذلك صارت
اعني ان كل الاشخاص احق باسم الجوهر من النوع والنوع من الجنس والسادس
يعرف فيه ان الجواهر الثواني التي في مرتبة واحدة ليس بعضها اولى بان يكون
جوهرا من بعض وكذلك الاول والسابع يعرف فيه لم الجنس والنوع من بين سائر الانواع
الموجودة في هذه المقولة وللاجناس تسمى جواهر ثواني والمحمول
على موضوع الحمل المحمول في موضوع وهي الاعراض والجنس

منها صنفان

كالسماني

لا شيء من ليس جواهر اول والثامن يرسم فيه الجواهر على الاطلاق
سواء كان شخصيا او كليا والتاسع فيه الخواص المفرقة بين الجواهر الثواني
وبين العرض على الاطلاق والعاشر يعرف فيه ان من الخواص المعرفة
الجواهر الثواني الاعراض التي تركبها فيها الفصول والحادي عشر يعرف فيه
لم جميع الجواهر الثواني والفصول من جهة المتواطئة اسماؤها والثاني عشر
يزيل فيه شبهة من يوهم التباس الجواهر الثواني بالاول وانهما نوع
واحد والثالث عشر يعرف فيه لم من خواص هذه المقولة انه لا اضداد لها
وانها خاصة قد تشاركها فيها غيرها من المقولات والرابع عشر
يعرف فيه لم من خواص هذه المقولة انها لا تقبل الاقل والاكثر ولا سائر
المقولات تقبلها والخامس عشر يعرف فيه لم اولى المقولة الجواهر انها قابلة
للمتضادات وكيف تكون لذلك وتحل الشبهة المعترضة في ذلك الفصل الاول قول
في الجواهر قال والجواهر صنفان اول وثوان فاما الجواهر الموصوف
بانه اول وهو المقول جوهرا بالتحقيق والتقديم وهو شخص الجوهر الذي
يقدم رسمه وهو الذي لا يقال على موضوع ولا هو في موضوع مثل هذا
الانسان المشار اليه وهذا الفرس المشار اليه الفصل الثاني ولا يمكن فيها انها
جواهر ثوان فهي الانواع التي توجد فيها الاشخاص على جهة شبيهة بوجود
الجزء في الكل واصنافا من هذه الانواع ايضا مثال ذلك الانسان زيدا
المشار اليه هو في نوع اي في نوع الانسان والانسان في جنسه الذي هو
الحيوان فهذا المشار اليه هو الجوهر الاول والانسان الحيوان المحمول عليه والحيوان
هما الجوهر الثواني الفصل الثالث وليس فيه ما قيل في صدر هذا
الكتاب ان التي تقال على موضوع وهي الجواهر الثواني وقد يجب ضرورة

الخواص صح

لم يحمل اسمها وحدها على ذلك الموضوع مثال ذلك ان الانسان
كان ان يصدق على زيد الانسان وكذلك حده فانا نقول فى زيد
انه انسان ونقول فيه انه حى ناطق الذى هو حد الانسان
فاما التى فى موضوع وهى الاعراض فان اكثرها لا يحمل على الموضوع البتة
لا اسمها ولا حدها مثل البياض فانه لا يحمل على الجسم فيقال الجسم بياض ولا حده
الذى هو انه لون يفرق البصر وقد يسوغ فى بعض المواضع ان يحمل الا
حد الحد مثل قولنا فى كذا ان هذا الدرهم ضرب الامير فان حد الضرب لا
يحمل على الدرهم ولا ما دل عليها من الاسماء الا المشتق فانه يصدق على
الموضوع اسمها وحدها لكن الحد لا يحمل على الموضوع حمل مواطاة محدوده
كما يحمل حدود الجواهر مثال ذلك ان الابيض هو فى موضوع اى فى الجسم
والجسم قد يمكن ان يحمل بوصفه ويحمل عليه فيقال انه ابيض فاما حده فليس
يحمل على الجسم من جهة ما هو موصوف بجوهره فهو الاكثر لا يعطى الموضوع اسمه
ولا حده مثل قولنا زيد ابيض اذا دللنا بقولنا ابيض على الكيفية
فى زيد وهى التى لا تعالى فان الابيض ليس باسم زيد ولا حد له فاما اذا
دللنا به على المشتق على موضوع الكيفية من جهة تصريف فان يعطى
اسمائه وحده نقول ان المحمول يعطى اسم الموضوع فاما الحد فلا يمكن وحال
من الاحوال فانه لا يمكن ان يصرح بان البياض حد زيد فصل رابع و
كل ما سوى الجواهر الاول فهى اما ان تقال على الجواهر الاول التى هى موضوعها
واما ان يكون محمولا فى موضوع وذلك ظاهر بالتصفح وكل استقراء على
انه حاجتها الى الموضوع مثال ذلك ان الحى انما يصدق حمله على الانسان
من اجل صدقه على انسان ما فانه لو لم يصدق على واحد من اشخاص

رقى

على جهة العرض

للنوع لما صدق حمله على الاشياء التى هو لها نوع وكذلك ايضا انما صدق
حمله على الجسم من اجل وجوده فى جسم ما بعينه فيجب اذن لو لم تكن ما
سوى الجواهر الاول فلا يمكن ان يكون شى من الاشياء اى على الجواهر الاول او فيها ما
وان كان ذلك كذلك فلو لم توجد الجواهر الاول لم يكن سبيل الى وجود شى من
الجواهر الثوانى ولا الاعراض فصل الخامس ومن الجواهر الثوانى
من الجواهر الثوانى النوع اولى بان يسمى جوهرا من الجنس لانه اقرب الى
الجواهر الاول من الجنس وذلك انه متى اجاب مجيب عن واحد منها
جواب ما هو هذا الشخص الذى هو الجوهر الاول كان جوابه اولى
من جهة سؤال ما هو الا ان الجواب بالنوع عند السؤال ما هو الجوهر
تعرفنا الشخص رايه واشد ملائمة اعنى الجواب به مثال ذلك ان
اجاب مجيب عند السؤال ما هو ما هو سقراط بانه انسان كان اجلى
تعريفا لسقراط من ان يجيب فيه بانه حى لان الاول اخص بسقراط
من الحيوانية وكذلك الاعم مع الاخص فهذا احد ما يظهر منه ان النوع
احق باسم الجوهر من الجنس ودليل اخر ايضا وذلك انه لما كانت
الجواهر الاول انما صارت باسم الجوهر وباسم الموجود احق من الجواهر الثوانى
والاعراض لكونها موضوعة لسائر الاشياء المحمولة عليها او فيها كانت حال الاجناس
عند الانواع هى حال جميع الاشياء عند الجواهر الاول اعنى ان الجواهر
الاول موضوعة لسائر الامور بعينه كالانواع موضوعة للاجناس
فان الاجناس تحمل على الانواع كما تحمل سائر الامور على الجواهر وليس بعكس
ان تحمل الانواع على الاجناس كالعكس الامر فى سائر الاشياء
الحمل على الجواهر الاول اعنى انه لا يحمل الجوهر عليها فلما كان الامر كذلك

لم يكن للانواع احق باسم الجوهر من الاجناس بفصل [illegible] ولا الانواع
الجواهر التي ليست اجناسا فليس بعضها احق باسم الجوهر من بعض اذ كان ليس
جوابك عن زيد انه انسان اشد تعريفا من جوابك عن هذا الفرس المشار اليه
انه فرس وكذلك الجواهر الاول ليس بعضها احق باسم الجوهر من بعض
فانه ليس هذا الانسان المشار اليه احق باسم الجوهر من هذا الفرس المشار اليه
بفصل بين وانما صارت انواع الجواهر الثواني الجواهر الاول واجناسها
[illegible] الجواهر الاول ثوان من بين ساير الاشيا لانها تحمل عليها من بين انه
متى اجيب مجيب ما هو في جواب هذا الجوهر الاول كان معرفا له ولكان
الجواب بالنوع اشد تعريفا وان اجيب في ذلك بما عدا هذين كان جوابا
غير لايق ولا مطابق للسوال مثال ذلك انه لو اجاب مجيب في جواب ما هو زيد
انه انسان كان اشد تعريفا من انه حي ولئن كان كل واحد منهما موافقا له
فاما لو اجاب انه ابيض او انه [illegible] وما اشبه ذلك فقد اجاب بشي غريب عنه
شي خارج عن طبيعته فلذلك قيل لهذه جواهر ثوان دون غيرها من ساير
المقولات فهذا احد ما يظهر منه لم خصت انواع الجواهر الاول واجناسها
باسم الجوهر دون ساير الاشيا المحمولة عليها وقد يظهر ايضا
ذلك من قبل ان الجواهر الاول لساير الامور [illegible] هو قياس الجواهر
واجناسها [illegible] اعني ساير المقولات وذلك انه كما ان
ساير الامور كلها محمولة على الجواهر الاول او هي موجودة فيها على ما قلنا كذلك
ساير كليات المقولات كلها هي موجودة في الجواهر الثواني [illegible] موجودة
وكما انها [illegible] موجودة [illegible] الجواهر الاول [illegible]
لم تكن موجودة في [illegible] والمتقدم على [illegible] الجسم [illegible]

وقد يع

انواع [illegible]

وقد يعم كل جوهر شخصيا كان او كليا انه ليس في موضوع وذلك ان
الجواهر صنفان اول وثوان فاما الاول كما قيل فليس في موضوع ولا
على موضوع واما الثواني فهي على موضوع وليس في موضوع فاذا الذي يعم
الصنفين انهما ليسا في موضوع والفصل [illegible] وقد يشارك [illegible]
يخص الجواهر الثواني التي هي على موضوع لا في موضوع ولذلك قد يحمل [illegible]
وحده على الموضوع من جهة ما هي مقولة على موضوع والتي ليست في موضوع
قد يقع في بعضها التي [illegible] اسمها على الموضوع فاما حده فلا الا انه [illegible]
يوجد مع ذلك للجواهر الثواني التي خاصة بها فان الفصل ايضا هو مما يقال على
موضوع وليس هو في موضوع مثال ذلك الناطق فانه يقال على الانسان لانه اذ
كان ليس موجودا فيه على جهة ما يوجد البياض في الجسم ولذلك قد يوجد
للفصل ايضا ان يصدق اسمه وحده على الموضوع كما يوجد ذلك للجواهر
الثواني فان الناطق وحده الذي هو مدرك بالفكر والروية يحمل على كل انسان
من طريق ما هو وليس [illegible] الذي يغلطنا فيقول ان الناطق وبالجملة الفصول
موجودات في موضوع [illegible] هي فصول [illegible] فقط الناطق في
[illegible] كما الاعراض موجودات في موضوع مثل وجود البياض في الجسم
فان الناطق انما يوجد في موضوع [illegible] على انه جزء منه وليس كما يوجد
البياض مع الجسم ولذلك ينبغي ان [illegible] من قولنا في رسم الاعراض انها
ليست في موضوع انها [illegible] بل على الموضوع موجودة لها الفصل
[illegible] ومما يخص الجواهر الثواني والفصول ان جميع ما يحمل منها فانما يحمل على
نحو حمل الاشيا المتواطية اسماوها وذلك ان كل شي يحمل منها فانما
يحمل على الاشخاص وعلى الانواع اذ كان ليس يحمل الجواهر الاول على

شيء البتة ولا النوع فيحمل على الشخص مثل ان الانسان يحمل على زيد ولا الاجناس
فيحمل على الانواع وعلى الاشخاص من الجواهر الاول فقد يجب ان تحمل عليها حدود
انواعها واجناسها كما تحمل عليها اسماؤها ولا انواعها فذلك ظاهر
فيها ولا اجناسها فيما تقدم وذلك ان الجنس يحمل على النوع والنوع على الجوهر
الاول الذي هو الشخص وقد قيل ان ما يحمل على المحمول المقول على موضوع
فهو ايضا مقول على ذلك الموضوع وهذه حال الجنس مع النوع والشخص و
كذلك يحمل حدود الفصول على الاشخاص وعلى الانواع كما يحمل الاسماء وان كان
هذا هكذا وكان قد قيل ان الاشياء التي اسماؤها متواطئة هي التي الاسم لها واحد
عام وواحد بعينه فواجب ان يكون ما يخص الفصول والاشياء الاخر من الجواهر الثواني
ان حملها على جميع ما يحمل عليه هو على طريق حمل الاشياء المتواطئة اسماؤها لا
على طريق المتفقة اسماؤها. الفصل الحادي عشر وقد يظن ان كل جوهر فانه
انما يدل على الجوهر المشار اليه وهو الشخص من الجواهر الاول اما فيها
من انها انما يدل على الشيء المشار اليه لان ما يستدل من اسمائها عليها
هو شيء واحد بالعدد واما الجواهر الثواني فقد يتوهم ان الاسماء الدالة عليها كالشكل
بالاسماء التي تشخص او الاستعمال مواضع تشخص انها يدل على المشار اليه
وليس الامر كذلك بل انما يدل على المشار اليه الاعم اذ كان الموضوع لذلك الاسم
ليس واحدا بعينه كالاسم الذي يشكل على الجوهر الاول مثل قولنا زيدا وعمروا
انما يدل به على المشار اليه فقط ولان الانسان والحيوان وبالجملة النوع والجنس فانما
يدل به على كثيرين ومع هذا المتميز اولى لكثيرين من غيرهم لا التميز الذي يكون على انه
فقط بمنزلة الابيض الذي المصف بل المتميز في جوهر الشيء والنوع والجنس انما
انما وضع النوع فان الشيء في جوهره من غيره الا ان الجنس اكثر حصرا من النوع

وذلك لان

وذلك لان اسم الحيوان يحصر ما يدل عليه اكثر من الانسان اذ كان الحيوان
الفصل الثاني عشر ومما يخص ايضا الجوهر انه لا مضاد له فانه ليس يوجد للانسان
ولا للحيوان مضاد لكن هذه الخاصة قد يشركها فيها غيرها من المقولات مثال
ذلك في الكم فانه ليس يوجد للذي ذراعين ولا للعشرة ولا لشيء مما يجري
هذا المجرى مضاد الا ان يقول قائل ان القليل في الكم ضد الكثير والكبير ضد الصغير
لكن في توابع الكم المنفصل من امرها انها غير متضادة مثل الخفة والثقل و
الفصل الثالث عشر ومما يخص الجوهر انه لا يقبل الاكثر ولا الاقل
ولست اعني انه ليس يكون جوهر احق باسم الجوهر من جوهر فان ذلك شيء
وصفناه حين قلنا ان الشخص من الجوهر اولى بالجوهرية من كليه
بل اعني انه لا يحمل النوع منها ولا الجنس على شخص اكثر من حمله على شخص
ولا يحمل عليه وقتا اكثر منه في وقت فان زيدا ليس الانسان اكثر منه في عمرو
ولا زيد اليوم اكثر انسانا منه في غد ولا هذا الشيء الابيض فقد يكون ابيض
بياضا اخر هذا الشيء ابيض وقد يكون اليوم اشد بياضا من امس الفصل
الرابع عشر وقد يظن ان اولى الخواص بالجواهر هو ان الواحد منها
بالعدد وهو بعينه يقبل المتضادات وذلك بين من قبل الاستقراء
فانه ليس يمكن ان يوجد شيء من الاشياء الواحد بالعدد مما عدا الجوهر قابل
للمتضادات اعني انه لا اللون الواحد بالعدد لو صدق ان لا يكون ابيض واسود
ولا الفعل الواحد بعينه يقبل المدح والذم وكذلك يجري الامر في سائر المقولات
مما ليس بجوهر واما في الجواهر فان الواحد بعينه يوجد قابلا للمتضادات
مثال ذلك ان زيدا الشخص يكون حينا صاحيا وحينا ...
وحينا حارا وحينا باردا وقد يلحق في هذا الاستقراء شك ما من قبل

يجري الامر

القول والظن وذلك انه قد يظن انهما يقبلان الاضداد وذلك لان
القول والظن بان زيدا قائم اذا كان زيد قائما فهو صدق واذا
كان قاعدا فهو كذب فقد توجد القول الواحد بعينه يقبل الصدق
والكذب وهما ضدان وهذا ان سلم انه قبول الاضداد ففيه الجوهر
اختلاف وذلك ان القابل للاضداد في الجوهر انما يقبلها بان
يتغير هو نفسه فيخلع احد الضدين ويلبس الآخر والقول
والظن فليس انما يقبلان الصدق والكذب بان يتغيرا
في انفسهما لكن بان يتغير الشيء الذي يتعلق به الظن خارج الذهن
في نفسه مثال ذلك ان الظن بان زيدا جالس انما يقبل الصدق
اذا جلس زيد او الكذب اذا قام زيد فيكون خاصة الجوهر انه
مع ان هذا قبول للمتضادات انه الذي يقبل المتضادات
بان يتغير نفسه والاولى ان تقول ان هذا ليس هو قبول الاضداد
وذلك ان القول والظن لا اذا اتصفا بالصدق
حينا فليس يقال بذلك على ان الصدق شيء حدث
فيهما بذاته في وقت اخرى كما يحدث البياض في زيد في
وقت بذاته والرادي وقت وانما الصدق والكذب
في القول والظن اضافة ما ونسبة تابعة لتغير الشيء الذي
منه الظن والقول لا حدوث شيء بذاته واذا كان ذلك
كذلك فقد وجب ان يكون مفارقة الجوهر ان الواحد
بالعدد منه قابل للمتضادات فهذا مبلغ ما قاله في الجوهر
الفصل الثاني من الجوهر الثاني القول في الكم وما يقوله فيه ينحصر في الجوهر

منحصر

منحصر في فصول سبعة الاول يعرف منه فصول الكم العظمى وانها
الاتصال والانفصال والوضع وعدم الوضع يعرف فيه
فصول الكم المشهورة واذا احل تحت الانفصال وانها داخلة
تحت الاتصال الثالث يعرف فيه اي هذه الاجناس
هو البعض داخل تحت الوضع وانها ليس بداخل تحته الرابع يعرف
فيه ان السبعة التي عددت من اجناس الكم هي الاجناس الموجودة
المشهورة لها بذاتها وان سائر ما يظن به انه كم فذلك امر
لاحق له من جهة وجوده في هذه الاجناس مثل الحركة والنقل والجهة
الخامس يعرف فيه ان من خواص الكم انه ليس له ضد ويحل الكيفيات
التي يظن من اجلها انه يوجد فيه الاضداد السادس يعرف فيه
ان من خواص الكم ايضا انه لا يقبل الاقل والاكثر كما كان في الجوهر
السابع يعرف فيه ان خاصة الكم الحقيقة التي لا يشترك فيها غيره
هي التساوي واللاتساوي الفصل الاول قال واما الكم فمنه منفصل
ومنه متصل ومنه ما اجزاؤه لها وضع بعضها عند بعض ومنه ما ليس
لها وضع الا ان المنفصل اثنان العدد والقول والمتصل
منه الخط والبسيط والجسم وما يشتمل على الاجسام ويطيف بها
وهو الزمان والمكان ان العدد من الكم المنفصل لان الكم المنفصل
هو الذي ليس يكون فيه ان يوجد له حد مشترك يتصل عنده
اجزاؤه احدها بالآخر بعضها ببعض مثال ذلك ان العشرة
ليس يتصل جزؤها الذي هو الخمسة الآخر التي هي جزؤها الآخر
بحد مشترك والالف التي فيها ما نسبة لكن جميع اجزائها

والمكان هو المنفصل
لكن لا يتصل

الثالث ايضا جنس

منفصلة بعضها عن بعض واما القول فظاهر ايضا من امره انه كم
لانه يقدر بجزء منه وهو اقل ما يمكن ان ينطق به وذلك اما المقطع
محدود مثل لا او ما مقصور مثل لم وهو ايضا من المنفصل اذ ليس يوجد
لاجزائه حد مشترك تتصل به بعضها وذلك لان المقاطع منفصلة بعضها عن بعض
واما الخط والبسيط والجسم والزمان والمكان فمن المتصل لانه قد يمكن في كل واحد منها
ان يوجد له حد مشترك او حدود مشتركة تتصل بعض اجزائه ببعض وهذا
الحد اما في الخط فهو النقطة واما في البسيط فالخط واما في الجسم فالبسيط
واما في الزمان فالآن وذلك لان بالنقطة تتصل اجزاء الخط وبالخط تتصل
اجزاء السطح وبالسطح تتصل اجزاء الجسم وبالآن تتصل اجزاء الزمان كالحد
الذي هو الحاضر والمستقبل واما المكان فلما كانت اجزاء الجسم تشغله وكانت تتصل
بحد مشترك كذا صار يكون اجزاء المكان متصلة بحد مشترك ايضا واذا كان
ذلك كذلك فهو من الكم المتصل ثالثا وان الكم ما هو متقوم من اجزائها
وضع بعضها عند بعض فهو الخط والسطح والجسم والمكان ومنه ما ليس تكون اجزاؤه
لبعضها وضع عند بعض لم يكن جميع اجزائه موجودة معا لانها اذا
لم تكن معا لم يكن لواحد منها وضع بعضها عند بعض ومن ثم يكون لكل واحد منها
وضع ما في جهة محدودة من ذلك الكم لا فوق ولا اسفل ومتصل بحد محدود
مثال ذلك ان جميع اجزاء الخط اذا كانت موجودة معا فلها وضع بعضها
عند بعض وكل واحد منها في جهة محدودة وتتصل بحد محدود وهو
الذي يليه وكذلك الحال في اجزاء السطح واجزاء الجسم واجزاء المكان لان
اجزاء المكان موجودة على مثال ما هي عليه اجزاء الجسم الذي يشغل المكان
سواء كان المكان هو الخلاء او سطح المحيط بالجسم على ما يراه ارسطو

معص م

واما العدد

سـ [illegible]

واما العدد فليس تجد اجزاءه واحدا منها [illegible] الاحوال [illegible]
لان جميعه فيه ليس يكون معا وان يكون كل واحد منها في جهة محدودة
ومتصل بحد محدود وكذلك الحال في الزمان ولهذا ليس يمكن ان يكون
اجزاؤه معا اذ كانت اجزاء الزمان واجزاء القول ليس لها ثبوت
ولا يمكن المتاخر منها المتقدم بل انما يوجد لاجزاء العدد واجزاء
الزمان ترتيب ما فان بعض اجزاء الزمان متقدم وبعضه متاخر
وكذلك في العدد فان الاثنين قبل الثلاثة فاما ان فيه وضعا فلا يمكن
وهذه الاجناس هي اول من اجناس الكم هي التي يقال لها بالحقيقة والاول كم
وما عدا هذه مما يقال له الكمية فانما تقال فيه انه كم بالعرض وذلك انا اعني كونه
واحدا منها [illegible] انها كم بالحقيقة مثال ذلك انا نقول في [illegible] الذي هو
البياض انه كثير من اجل انه في بسيط كثير وكذلك انما نقول في العمل انه طويل من
اجل انه في زمان طويل وذلك يظهر من انه لو سئل احد كم
هذا العمل لكان الجواب عمل سنة ولو سئل كم هذا البياض لقيل
ثلثة اذرع او اربعة فيكون العمل انما يحدد ويقدر بالزمان والبياض
انما قدر بمبلغ السطح الذي هو ثلثة اذرع او اربعة ولو كانت كل واحد من هذه
تقدرت بانفسها [illegible] فمن خواص الكم انه لا مضاد له اصلا
سواء كان متصلا او منفصلا فان الخمسة والثلثة ليس لهما ضد
وكذلك الخط والسطح وليس لقائل ان يقول ان الكثير والقليل من الكم
المنفصل وهما ضدان وكذلك الكبير والصغير من الكم المتصل و
هما ضدان لامرين احدهما انه ليس القليل والكثير ولا الكبير
والصغير من الكم بل من المضاف وذلك ان الكم موجود بذاته والكبير

والصغير والكثير والقليل انما يقالان بالقياس الى شيء ولذلك امكن
في شيء واحد بعينه ان يكون كبيرا او صغيرا او قليلا وكثيرا او كبيرا
بالاضافة الى شيء وصغيرا بالاضافة الى شيء حتى انا نقول ان الجبل
انه صغير وان السمكة انها كبيرة مع صغر السمكة وعظم الجبل
فلو كان شيء صغيرا او كبيرا بنفسه لما كان انها صفة قائمة فيه بنفسه
مثل البياض الذي يقوم بالجسم لما وصف الجبل في حال من الاحوال
بالصغر والسمكة بالكبر فهذا احدها يظهر منه ان الكم ليس له ضد
من جهة ان هذين من مقولة غير مقولة الكم وقد يظهر ان الصغير والكبير ليسا
ضدين سواء وضعناهما في مقولة الكم او لم نضعهما فيه وذلك لان
الشيء الذي ليس يعقل بذاته وانما يعقل بالقياس الى غيره ليس يمكن ان يعرض
له مضاد وذلك انما المتضادان هما اللذان لوجود الكل واحد منهما
صاحبه في غاية البعد والذي يحتاج الى غيره فليس يوجد له شيء هو منه في
غاية البعد اذ كان يقال بالقياس الى شيء غير متناه عدده ودليل
ايضا وذلك انه لو كان الكبير ضد الصغير لوجد شيء واحد بعينه في حال
معا فان شيئا واحدا بعينه قد يوصف بانه كبير وصغير لكن بالاضافة
الى شيئين اثنين فلو وصف بذلك على طريق التضاد اعني بذاته وجب
ان يوصف الجسم بانه ابيض واسود لوجود الضدين معا في موضوع واحد
فان كان محال ان يكون شيء ابيض واسود معا وذلك صحيح ولذلك الكبير
يمكن في الضدين ان يجتمعا معا في موضوع واحد ولا امر حسي
كما يمكن ذلك في سائر المتضادات وايضا لو كان الكبير ضدا للصغير لكان
الكل شيء بعينه انه بالشيء يوصف بانه صغير وكبير معا واذا وصفنا

انها

بالعكس صح

للمضادة ام

انها اضداد لزم ان يكون متى كان الصفتان متضادتين فالمتلبس بهما شيء واحد
بعينه فيكون شيء واحد بعينه كبيرا او صغيرا معا فيجب ان يكون شيء بعينه ضدا لنفسه
وذلك في غاية الشناعة وقد تبين مما قلنا انه ليس الكبير ولا الصغير ولا القليل
ولا الكثير من المتضادات سواء سلمنا انهما كم او لم نسلم ذلك قال واكثر ما يظن
التضاد في الكم والجنس منه الذي هو المكان لان المكان الاعلى الذي هو مقعر الفلك
يظن به انه مضاد للمكان الاسفل الذي هو وسط العالم اعني مكان الارض الذي
هو مقعر الماء ومقعر بعض الهواء وانما ذهبوا الى ان هذين المكانين متضادين
لما كان كل واحد منهما في غاية البعد عن صاحبه حتى لا يوجد بعد ابعد ولظهور هذا
المعنى فيه حدوا الطرفين من المتضادات اعني هذا الاسم فقالوا في حدهما انهما اللذان
البعد بينهما في الوجود غاية البعد وهما في جنس واحد الا انهم يعنون بهما البعد
البعد في الوجود لا البعد في المكان قلت ويشبه ان يكون التضاد هاهنا انما هو للكم
بما هو اين لا بما هو كم ولا ايضا بما هو مضاف اعني فوق او سفل بل لانه كثير
عرض للمضاف كما عرض للكم ولذلك ليس حمل هذا على حقيقته يحمل المضاف
للفصل الذي قبله ومن خواص الكم انه ليس يقبل الاقل والاكثر فانه ليس
الكم المتصل ذا ذراعين اكثر من هذا الاخر الذي هو ايضا ذو ذراعين ولا الثلاثة اكثر
من ثلاثة ولا ايضا في زمان انه زمان اكثر من غيره من الازمان التي هي الخاصية
يشارك فيها الجوهر اعني انه ليس له ضد وانه لا يقبل الاقل والاكثر فصل
في الخاصية التي هي اخص الخواص للكم هو ان يقال مساو وغير مساو قال
ما عدا الكم ليس يوصف بهذا المثال وذلك انه لا يقال في كيفية انها مساوية ولا انها
مساوية بل يقال شبيهة وغير شبيهة وذلك انا نقول ان هذا البياض شبيه بهذا
البياض او غير شبيه ولا نقول انه مساو او غير مساو الا بالعرض فيكون اما

ومكم صح

هذا اخص الخواص الكم انه بهذه ولا غيره وتقسيم الثالث في مقولة المضاف فيه
والذي سيكلم فيه في هذه المقولة منحصر في فصول ثلاثة الاول في رسم المضاف لا شيئا
وتعديد ما علاجه تمثيل الثاني في انه قد توجد المتضادات في المضاف كما انه قد توجد في الكم
بعض المضاف يقبل الاقل والاكثر الرابع في لوازم خواص المضاف اولها انه ليكن ان واحد
يرجع الى صاحبه بالتكافؤ فاذا اخذ اسميهما الذي عليهما من حيث انهما مضافان
ان كان لهما اسما او اخرج لهما اسم مشترك يعني لهما اسم الخامس في انه المضاف
اذا اخذ اسميهما الذي عليهما من حيث هما مضافان والمتكافئان فان كل
حتى صار كل واحد منهما مضافا الى صاحبه مشترك في سائر الصفات الموجودة في
وانه متى ارتفعت سائر الصفات وتبقى تلك الصفة لم يرتفع تلك النسبة حتى يبقى المضاف
ومتى ارتفعت الصفة ارتفعت النسبة ولا اذا اخذ الاسم من حيث هما متكافئان لم
اذا ارتفعت سائر الاشياء التي في المضاف وبقيت تلك الصفة كونه نسبة الى قرينه لزم
سوى كونه ... من لوازم خواص المضاف انهما يوجدان معا بالطبع
ان ارتفع احدهما يجب ان يرتفع الاخر وكل ما يعرض في ذلك من شك
في تقريرها لم يترك فيه من امر الجواهر هل يوجد فيها شيء من المضاف او لا
وصل في ذلك شك بعد رسم المتقدم المضاف واصلح بالشرائط الذي
بينا والمضاف بالحقيقة اذ كان انما رسمه اولا الكتب باذن رأي والمشهور
قصد امنه الا اسهل في تعليم فان المتعلم من المشهور الى الكامل كتغيير الى
من الابهام به اولا على الامر كتغير كاملا في انه متى اشترط في رسم المضاف
شرط كذا يكون رسما خاصا لهما ومعناهما الجوهرهما وجد لهن من الجواهر
انه من عرف احدهما عرف الاخر ضرورة وليس بذلك يلزم انه ليس من الجواهر
شيء يعد من المضاف ويعرف مع هذا صورة جلها من شكوك في هذه المواضع

نقل ص

مع سهولة

مع سهولة شكيك فيها في هذا الموضع ويثبت في ذلك انه لنظره فيها
انما هو بحسب المشهور من المقولة الاول قال ولا شيء بالمضاف من الجوهر
في جهتها وهذا انها بالقياس الى شيء آخر لا هذا وتها ولا الحروف
حروف كثيرة بسيل لما وما شبهه مثال ذلك كثيرا اكبر وجهه انما يقال بالقياس
الى غيره فانه انما هو اكبر من شيء وكذلك الضعف هو ضعف لشيء والملكة و
والحس والعلم من المضاف فان جميع هذه ماهياتها انما تقال بالقياس الى شيء آخر
وذلك ان الملكة هي ملكة لشيء والعلم علم لمعلوم والحس للمحسوس وكذلك
والضعف فانها انما يقال بالاضافة وكذلك الشبيه فانه انما هو شبيه لشيء
والقيام والجلوس هي من الوضع والوضع من المضاف لكنه فاما الاضطجاع و
القيام والجلوس فليست هي من الوضع بل هي اشياء المشتقة هي لاسم من الوضع
لما هي من مقولة الوضع وهي في الحقيقة من مقولة الفعل والذي يفعل لما
وقد يلحق الامور المضاف انه يكون متضادة ومثال ذلك الفضيلة والرذيلة
من المضاف وكل منهما متضادان وكذلك العلم والجهل كل واحد منهما من المضاف
وكلاهما متضادان الا انه ليس يوجد هذا الكل في اشياء المضاف فان الضعف
ليس له ضد ولا الثلاثة الاضعاف ضد لشيء اصلا وكذلك قد يقبل بعض المضاف
الاقل والاكثر فان الشبيه وغير الشبيه والمساوي وغير المساوي كل واحد
منهما من المضاف وقد يكون شبيه اكثر من شبيه وكذلك غير المساوي و
بعضها ليس يقبل ذلك فانه ليس ضعف اقل واكثر من ضعف ولا
اكثر من ... الرابع ومن خواص المضاف ان كل واحد منهما يرجع
الى صاحبه بالتكافؤ ومثال ذلك العبد هو عبد للمولى والمولى مولى
العبد والضعف ضعف للنصف والنصف نصف الضعف وكذلك في سائرها

كان اسم المضافين متغايرين مثل الضعف والنصف او كان احدهما
مشتقا من الآخر مثل العلم والمعلوم والحس والمحسوس فان كل واحد منهما
تق الحس الى قرينه وقد يطلق الغرض الخاصة غير موجودة فيكون من الاشياء
المضافات ما اضيفت ثم يضيف الشيء الى قرينه اضافة معادلة اي لا يوجد كل واحد
منهما مضافا الى صاحبه من طريق ما هو به كما اذا اضيف احدهما الى الآخر من طريق ما هو
والآخر بالعرض او يكون كل واحد منهما لا من طريق ما هو مثال ذلك انه اذا
اضيف الجناح الى ذي الريش فقيل في ذي الريش له جناح والجناح للذي له ريش
لم يصدق هذا بالتكافؤ وهو ان الجناح جناح للذي له ريش والريش
الجناح لا لذي الريش من طريق ما هو ذو ريش اذ كان قد يوجد ما له جناح
وليس له ريش فنسبة الجناح ليس من جهة ما هو ذو ريش ولا نسبة ذي الريش
الى الجناح من جهة ما هو ذو ريش نفسه ولذلك لم يمكن ان تكون اضافة معادلة
فاذا عمل هذا او احد كلتيهما معادلة فقيل ان الجناح هو جناح لذي الجناح
رجع هذا بالتكافؤ وهو ان الجناح جناح لذي الجناح او يقال ذو الجناح هو
ذو جناح بريش والجناح بالريش هو جناح لذي الريش ولذلك اذا
لم يكن للاضافة المعادلة لها اسم يدل عليهما من حيث هي معادلة وذلك
لان لكل المضافين او لاحدهما فقد يضطر المضيف الى ان يضع لكليهما
اسما او لاحدهما من حيث يستعملها مضافين مثال ذلك ان السكان
انما اضيف الى الزورق لم يكن اضافته معادلة لانه ليس من جهة انه زورق
زورق اضيف اليه السكان اذ كان قد يوجد زوارق لا سكان لها
كالذي له سكان انما اضيف الى الزورق من جهة ما هو ذو سكان ولذلك لا يرجع
بالتكافؤ فيقال ان الزورق زورق السكان كما يقال ان السكان

الجناح

لسكان

سكان للزورق ولكن اذا اريد في مثل هذا ان يكون الاضافة معادلة
من الطرفين ومأخوذة بحال واحد منهما فينبغي ان يقال السكان سكان
للزورق ذي السكان وحينئذ يصدق ان الزورق ذا السكان زورق للسكان
فانه كالذي السكان انما هو سكان بالزورق كذلك الزورق الذي سكان له
لان يكون له السكان هو زورق السكان ومثال ذلك ايضا انه اذا اضيف
الرأس الى ذي الرأس كانت اضافة معادلة ومتى اضيف الى الحيوان لم يكن معادلة
فان الحيوان ليس له رأس من طريق ما هو حيوان اذ كان قد يوجد من الحيوان ما
لا رأس له فهذا هو الطريق الذي ينبغي للمضيف ان يسلكها فيما ليس له
ولهما اسم من المضافين اعني ان يضع لهما اسما يدل على المضافين
من حيث تكون اضافتهما معادلة مثل ما قلنا في الجناح والسكان واذا
كان هذا هكذا فكل المضافات اذا اخذت على التعادل اي من طريق ما هي
مضافات لا من طريق ما هي تحت مقولة اخرى وجدت انما هي الى حد واحد
وهو ان كل واحد منهما يرجع على صاحبه بالتكافؤ ولا اذا اضيف احدهما
الى الآخر واخذ كل واحد منهما جزءا او بان صفة الموضوع للمضاف
فالمضافات لا ان يلزم الاضافة ولم يوجد بالصفة التي بها مضافان ونسبة
كل واحد منهما الى الآخر فليس يرجعان بالتكافؤ ولذلك كان لهما اسماء
من حيث هما مضافان فضلا عما ليس لهما اسما يدل عليهما من حيث هما
مضافان مثال ذلك ان العبد ان لم يضف الى المولى الذي هو به
لكن اضيف الى الانسان او الى ذي رجلين وما اشبه ذلك من الاشياء
الموجودة فيه لم يرجع بالتكافؤ لانه ليس ان الانسان ليس هو مولى ان العبد عبد
وانما هو مولى بانه عبد فان اخذ المولى بدل الانسان رجعا بالتكافؤ

الخامس ويختص بين المضاف من قبلها لحق النسبة المضافة فانه
اذا رفعنا سائر الصفات العارضة للمضاف فيبقى يكون كالمضافين غير
معادلة لم يرتفع النسبة بين المضافين والذي رفعنا تلك الصفة ارتفعت
النسبة مثال ذلك ان الغد اذا قيل بالاضافة الى المولى ورفعنا عنه
المولى سائر الصفات التي عليه من نسبة عبد الى المولى مثل انه انسان او جالس
او غير ذلك لم يرتفع المولى فان النسبة معتد بها لم يرتفع ومتى اضفنا العبد
لما كان الى المولى من جالس ورفعنا انه مولى ارتفعت النسبة فانه لا يكون
عبد الجالس المولى فاذن النسبة تعادل بين الصفة متى يرتفع النسبة بارتفاعها
ولا يرتفع بارتفاع غيرها وهذا الذي ذكره هو كالقانون يتبين المضاف
لم يكون لها النسبة المعادلة قال ووجود النسبة لم تكن لها يكون الا
مساوية متى كان للمضاف اسم يدل عليهما من حيث لهما هذه النسبة
فهو سهل وانه متى لم يكن لهما اسم فقد تصعب ذلك لكن حينئذ يشتق لهما
ليستنبط الصورة بهذا القانون ويخترع للمضاف اسم يدل عليهما من حيث
سبيل يوجد لهما تلك النسبة السادس قال وقد يظن ان من خواص المضاف
انهما يوجدان معا بالطبع وذلك ظن في اكثرها فان الضعف والنصف
موجودان معا لانه متى وجد احدهما وجد الاخر ومتى ارتفع الاخر
الا انه قد يظن في ذلك شك من قبل بعض الاشياء المضافة فانه يظن
ان المعلوم اقدم من العلم لان المعلوم لان العلم انما يقع ما يشعر الى
الاشياء التي تتقدم وجوده ... وجوده ... ذلك ... كان
ذلك كذلك فالمعلوم ... وجوده ... وجوده ... قبل
ذلك ان كان ذلك كذلك فالمعلوم واما الشبه ... لوجوده

ارسطو

تضعف وتكشف ...

ارتفع احدهما

والعلم ربما يبطل وايضا فان المعلوم يظهر انه متقدم بالطبع
على العلم وذلك انه اذا ارتفع المعلوم ارتفع العلم وليس
اذا ارتفع العلم ارتفع المعلوم وهو هذا رسم المتقدم بالطبع
ما سبق ان ... ومثال ذلك تربيع الدائرة فانه معلوم من التقدم
من الموجودين لم يوجد بعد فانه ان كان معلوما فعلم لم يوجد
بعد وان كان ليس بمعلوم ... ان يوجد علمه بعد وايضا ... لانه
اذا ارتفع ارتفع العلم وقد لا يوجد المعلوم لو الا ان ... موجود
وهذا ذلك بعينه يجري في الحس والمحسوس فانه قد يظن ان المحسوس اقدم
من الحس لان المحسوس اذا ارتفع ... الحس فاما الحس فليس يرتفع المحسوس
واذا يرتفع ... المحسوس ليس يرتفع الحس من جهة ان المحسوس
جسم لا يوجد الا في جسم فاذا ارتفع المحسوس ارتفع الجسم
واذا ارتفع الجسم ارتفع الحاس والحس وليس يرتفع بارتفاع الحس يرتفع
المحسوس لانه يمكن ان يرتفع ... الحيوان ويكون المحسوس موجودا
... الجسم الحار والبارد ... من قبل ان يوجد الحيوان ... فقد يظن ان المحسوس اقدم
وجودا من الحس ... ان الحس والمحسوس
والعلم والمعلوم اما بالقوة واما بالفعل ...
فيما ذلك ... ان يجري ذلك ... احدهما بالقوة والاخر
بالفعل لكن لما كان الوجود الذي بالقوة ...
على هذا ذلك ...
الشهرة ...

كسرح

فقدم

يحكون ...

... سيكلم بهما

ما هو جوهر وهذا الشك انما يعرض في بعض جواهر الشيء اذا كان مع
الا ولى ليس بعرض وذلك انه يظهر انه ليس [illegible] منهما ان [illegible]
لا الكل ولا الجزء فانه ليس يتعلق في هذا الانسان الذي له الراس انما على
فلك اي في الجزء الذي هذا الراس فانه ليس يتعلق في هذا الانسان الذي هو الراس
فانه ليس اي في هذا [illegible] انها يدان في ما وهو ليس [illegible]
او غيره في جملة المضاف الى النوع لا الى الشخص وهذا [illegible] يظهر الا [illegible]
الجواهر الشخصية فانه ليس يتعلق اي الانسان في ان [illegible] والمقول [illegible]
[illegible] اي كان في [illegible] ما هو كلا [illegible] وبعضه [illegible] في ذلك [illegible]
وذلك اي ادراك الشيء [illegible] الراس [illegible] واليد [illegible]
والراس واليد انما قيل على الجوهر [illegible] على هذا النحو [illegible] من الجواهر
داخلة في المضاف قال [illegible] ان كان [illegible] تحديد الاشياء التي هي
المضاف حتى [illegible] المضاف [illegible] الاشياء التي [illegible] بالقياس
الى غيرها فقد [illegible] هذا [illegible] يكون [illegible] انه [illegible] امر [illegible]
الجواهر ان ماهيتها تقال بالقياس الى غيرها وان كان الرسم الحقيق
للاشياء التي من المضاف انها اشياء [illegible] الى ما هي [illegible] واحد منهما [illegible]
بالقياس [illegible] من حيث اي الوجود [illegible]
[illegible] من النوع الحقيقي من انواع الاضافة في [illegible]
الا [illegible] في ما هو اضافة [illegible] اضافة [illegible] وهو الذي [illegible] في
[illegible] الراس مضافا وان الاضافة احد ما [illegible] ذاته
واما هذا التحديد [illegible] ما هو مضاف حقيقة [illegible] الجزء اي
اراد بهذا [illegible] الراس [illegible] على الجوهر [illegible]

ال

لا المقول [illegible] ما هو مدار

[illegible] لك صح

الا انه [illegible]

في صح

وذلك صح

الالفاظ مدار

الى الانسان لا من قبيل الاضافة الحقيقية بل من قبيل الاضافة العرضية
اعني التي ليست في جوهر الشيء المضاف وهي التي تضمنها الرسم الاول
اعني العرض واما التي الاضافة في جوهر كل واحد منهما فهي مثل القليل
والكثير فان كل واحد منهما في جوهر صاحبه وهي التي تضمنها الرسم
الثاني اعني الحقيقي الثاني من قال ويبين من هذا الحقيقي المضافين
ان من خاصتهما انه متى عرف الانسان احدهما على التحصيل عرف
الآخر ضرورة فان الانسان متى علم ان هذا الشيء من المضاف وكانت [illegible]
احد المضافين انما الوجود انما بالنسبة الى المضاف الثاني فبين انه
اذا عرف ماهية احد المضافين فقد عرف ماهية الآخر والا كانت
معرفته بماهية احد المضافين لا على ما هي عليه بل ظنا او غلطا وذلك انه
بين من قبل الاستواء مثال ذلك انه متى علم ان هذا اضعف على
التحصيل فقد علم الشيء الذي هو اضعف على التحصيل وكذلك
متى عرف انه ان هذا احسن فقد عرف الشيء الذي هو احسن منه
الا انه يكون الموقف توهما لا يقينا فانه لم يعرف الشيء الذي هو قبل
منه احسن فقد يمكن ان لا يكون شيء هو احسن فيكون قوله فيه
انه احسن كذبا ومن هذا يظهر ان الراس واليد ليس من المضاف
الحقيقي فانه قد يعرف ماهية كل واحد منهما من حيث هما في الجوهر
على التحصيل من غير ان يعرف الشيء الذي هو له راس ولا الشيء الذي
هو له يد [illegible] الا انه [illegible] الحكم [illegible] على ما هو من المضاف [illegible]
المقولات وما ليس من المضاف مما يصعب [illegible] لم ينبه [illegible] مرارا
كثيرة فاما الشكوك فيها فليس من صورة القسم الرابع

الحدم

نقول في الكيف وما نقوله في هذا الباب منحصر في احد عشر فصلا الاول
في حده من المقولة ويعرف انها تنقسم الى اربعة اجناس الاول الثاني
يعرف فيه الجنس المسمى من الاجناس باسم الملكة والحال ويعرف ما
منها يخص باسم الملكة وهو الذي يأتي عليه الكيف والمشهور و
ما منها يخص باسم الحال وانه يقال عليهما الكيف فلكونهما من طبيعة واحدة
الثالث يعرف الجنس الثاني من اجناس هذه المقولة وهو الذي يكون قوة
طبيعية ولا قوة طبيعية الرابع يعرف فيه الجنس الثالث من اجناس هذه
المقولة وهي الكيفية الانفعالية والانفعالات ويعرف لم سميت الكيفية الانفعالية
ويعطى الفرق بين ما يسمى انفعالية وبين ما يسمى منها انفعالات والاسم
الكيف والمشهور ان ما يطلق على الانفعالية للمعرفة [illegible]
على الملكة اكثر ذلك من الاطلاق على الحال الخامس يعرف فيه الجنس الرابع
من اجناس هذه المقولة وهي الكيفية الموجودة في الكم بما هو كم مثل الشكل
[illegible] والمسطح والمنحني والخط ولا [illegible] هل [illegible] احد اجناس
هذه المقولة ام تحت مقولة الوضع السابع يعرف فيه لم لا [illegible] الاشياء
المتصورة بالكيفية [illegible] تدل عليها باسماء مشتقة والمثل لا [illegible] الا
على [illegible] الكيفية الثامن يعرف فيه [illegible] الكيف [illegible]
وانه اذا كان احد المتضادين في الكيف لزم ان يكون الضد [illegible]
الكيف التاسع يعرف فيه ان الكيف [illegible] الاقل والاكثر ولذلك [illegible]
في [illegible] العاشر يعرف فيه [illegible] وغير [illegible] الخاصة [illegible] من
المقولة الحادي عشر [illegible] اشياء كثيرة ذكرت في هذا الباب
وذكر [illegible] الاضافة [illegible] ذلك [illegible] الفصل الاول

ان ذلك الامام

قال واسم الكيفية [illegible] في اول الامر على كل شيء [illegible] كيف هو
الكيفيات على اجناس اول الجملة [illegible] فاحد الاجناس
الكيفية التي تسمى ملكة وحالا والملكة منها تخالف الحال في ان الملكة
التي من هذا الجنس على ما هو اثبت واطول زمانا والحال على ما هو
سريع الزوال ومثال ذلك العلوم والفضائل فان العلم بالشيء اذا حصل حصولا
يظن به انه [illegible] بتة [illegible] الزوال وذلك [illegible]
على ان [illegible] الذهول [illegible] العلم [illegible] فاما الحال فانها
التي من هذا الجنس على الاشياء [illegible] الحركة [illegible] مثل الصحة
والمرض والحرارة و[illegible] الصحة والمرض فان الصحيح يعود
[illegible] مريضا والمريض صحيحا ما لم [illegible] الثاني [illegible]
اذا كان [illegible] كان [illegible] ان يسمى ملكة [illegible]
[illegible] الملكة [illegible] على الاشياء [illegible]
اطول زمانا في الثبوت [illegible] لا [illegible] كان [illegible]
[illegible] العلم [illegible] ملكة [illegible] كان بهذه الصفة
[illegible] في العلم [illegible] والملكات هي ايضا [illegible] الحالات
حال وليس الحال ملكات والفرق [illegible] الملكات [illegible]
ثم تصير ملكات وهذا [illegible] الموجودة
في [illegible] المشتق [illegible] متفق [illegible] الفصل الثاني [illegible]
وجنس ثان من الكيفية وهو الذي يقال في [illegible] له قوة طبيعية
او لا قوة طبيعية [illegible] مصحاح وممراض وذلك انه
ليس [illegible] في شيء انه صح او مرض [illegible] ذلك [illegible]

اذ ام

[illegible] عن مرض او غير ذلك [illegible]
بالامور [illegible] يكون [illegible] طول [illegible]

من [illegible]

لها لا ما والنفس او في المتنفس كما هو متنفس بل من قبيل ما له قوة
طبيعية او لا قوة طبيعية اعني لا قوة طبيعية له ان ينفعل بعسر وينفعل
بسهولة او بقوة طبيعية له ان ينفعل بسهولة ولا ينفعل الا بعسر مثال
ذلك انه ليس المصحح من قبل انه له قوة على ان لا ينفعل عن الامراض و
الآفات ونقول المحاضر والمصارع من جهة ان له قوة ان ينفعل بها بسهولة
وينفعل بعسر ونقول ممراض من قبل ان لا قوة له طبيعية على ان لا ينفعل
عن الامراض وكذلك الامر في الصلب واللين فانه ليس له صلب من جهة انه له
قوة على انه لا ينفعل بسهولة وليس اللين من قبل انه لا قوة له على ان
لا ينفعل بسهولة الفصل الرابع قال وجنس ثالث من الكيفية وهي التي
هي اما كيفيات انفعالية وانفعالات وانواع ذلك الطعوم مثل الحلاوة
والمرارة وما اوله مثل السواد والبياض والملموسات مثل الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة فان هذه كلها ظاهر من امرها انها
كيفيات اذ كان كل واحد من التي تقبلها يقال بها من حرف كيف
مثال ذلك انه يقال كيف هو العسل في حلاوته وكيف هو الثوب
في بياضه فيجاب بانه شديد الحلاوة والبياض او غير شديد الحلاوة ولا
البياض وانما قيل في امثال هذه انها كيفيات انفعاليات
من قبل انها تحدث في الاشياء المتصفة بها عن انفعال ليس من
قبل انها تحدث في موصوفها انفعالا مثال ذلك ان الحلاوة
والمرارة في العسل والصبر انما قيل فيهما كيفيات انفعالية لا من قبل
ان انفعالا حدث في العسل عنه الحلاوة ولا من قبل انفعال
في الصبر حدث عنه المرارة بل من قبل انها تحدث في الحواس انفعالا

لكن ان

لكن ان كان الامر في الحرارة والبرودة مع حس اللمس واما النوع الثالث
الذي هو الالوان فليس الامر فيها كذلك فانها انفعالية بهذه الجهة اذ كانت
الالوان لا تحدث انفعالا في البصر وانما قيل في هذه انها انفعالية من قبل ان
وجودها في الشيء المتصف بها انما حدث عن انفعال وذلك انه لما كان في
من يستحيي الحمرة للخجل والصفرة للفزع انما تحدثان عن انفعال الدم و
الروح وجب ان يعتقد ان من فطر في اول امره وبالطبع محمرا او مصفرا
ان سبب ذلك ان مزاجه في اول الخلقة قد انفعل هذا النحو من الانفعال
الذي يتبعه الحمرة في الخجل والصفرة في الفزع وما كان من هذه العوارض
ثابتا عسير الزوال فهو الذي يسمى كيفية انفعالية وهو الذي يسأل عنه بحرف
كيف في المعتاد وما كان سريع الحركة من هذه فليس يسمى انفعالية لا كيفية بل انفعالا و
الانفعال الذي يسأل عنه بحرف كيف ولذلك يجب ان نخص هذا الجنس بان لا يسمى
لا باسم الكيفية الانفعالية وصار ذلك ان الصفرة والحمرة اذا كانتا
لنا بالطبع والجبلة قيل فينا بها في الشخص كيف هو والذي كانت الحمرة
عرضت من الخجل والصفرة من الفزع لم تقل في الشخص بها كيف هو وذلك
انه ليس يقال فيمن هذه حاله محمر ولا مصفر وانما قيل احمر واصفر فقط
وبالجملة انفعل فقط فيجب ان يسمى مثل هذا انفعالا فقط والذي كانت انما
تختلف بطول البقاء وقصره وعلى هذا المثال التي في عوارض النفس كيفيات
انفعالية ما كان منها بالطبع وثابتا وانفعالات ما كان عارضا و
لم يكن لازما بالطبع والمزاج مثال ذلك كيفية العقل والغضب فان
من كان له هذان الامران بالطبع قيل فيه انه غضوب ما له بالعقل
ولذلك تسمى امثال هذه كيفيات انفعالية ومن عرض له الغضب عن

عقده م

امر محرج طرا علیهم لم یقل عنه غضوب ولا انه یعقل وانما یقال فیه
انه غضب وتاه العقل كالتعجب لمن یری وامثال ذلك من انفعالات لا انواع لها
وذلك لم یصنع من اللفظ ما یوازیه لا انها بالتشارك الفصل الخامس في
وجنس رابع وهو من الشكل والخلقة الموجودان في واحد واحد من الاشیاء
ولا استقامة ولا انحناء وما یشبه هذا فانه یقال في الشيء انه اذا اتصف
من جهة كیف هو وذلك انه قد یقال في الشيء انه مثلث ومربع فجوابا
كیف هو وانه مستقیم ومنحن ولكن الخلقة الفصل السادس في المتخلخل
والمتكاثف والخشن والاملس فقد یظن ان هذین داخلان تحت
هذا الجنس الذي للاشیاء التي تعتقد فیها من الجنس انهما خارجان
عن هذا الجنس وذلك انه قد یظهر ان كل واحد منهما هو الحری
ان لا یكون داخلا في مقولة الوضع منه في مقولة وذلك لان المتخلخل
والمتكاثف انما یدلان على وضع ما للاجزاء فانه لیس كیف یلاقي
اجزاء متقاربة بعضها من بعض والمتخلخل ما اجزاؤه متباعدة بعضها عن
بعض وكذلك الاملس انما هو ما اجزاؤه مستویة في سطحه والخشن ما یفضل
بعضها على بعض [illegible] قد یظهر انه لیس كیفیات اخر
لكن یخلو عدد ما ذكرناه من هذا الجنس [illegible] عددناه هو هذا العدد
ویرید ان تلك الكیفیات التي [illegible] عنها بحرف كیف
الانواع وهی الاشیاء التي [illegible] صور نوعیة او تابعة للصور النوعیة و
من الكیفیات التي [illegible] عنها وفي الاشخاص وهی الاحوال
[illegible] للصور من قبل الهیولی [illegible] الاشیاء التي الهیولی فذلك
[illegible] الفرق بین هذین النوعین من الكیفیة الفصل السابع في

ویقال خشن فیما اجزاؤه غیر مستویة بل یفضل بعضها عن بعض صح صح صح

وذوات

وذوات الكیفیات هي المدلول علیها بالاسماء المشتقة من الكیفیات
انفسها وهي المشتملة لها وكون ذلك على طریق الاشتقاق واكثرها
یجب ان یكون مثال الابیض المشتق اسمه من البیاض والبلیغ من البلاغة
كمثل نحو والعادل المشتق اسمه من العدالة ولكن قد یوجد منها فانه لیس [illegible]
ولكن لا یكون للكیفیات المأخوذة مجردة عن الموضوع اسما یشتق منها
اسماء التي للكیفیات من حیث هي في موضوع مثال ذلك ان الاسماء [illegible]
هذه هي للاشیاء المداخلة فیما یقال بقوة طبیعیة ولا قوة طبیعیة [illegible] مشتقة
من شيء مثل المحاضر والملاكم فان الاسماء المدلولة على [illegible] المعاني
هذه [illegible] مشتقة [illegible] والاحضار [illegible] في كلام [illegible]
لم یوجد في كلامنا الا افعال لیس لها مصادر وربما یتفق ان
لا یكون [illegible] من حیث هي مجردة عن الموضوع اسم ویكون
اسم تلك الكیفیة من حیث هي في موضوع مشتقا من اسم اخر مثال ذلك
انا نسمي [illegible] في الفضیلة مجتهدا [illegible] من الفضیلة [illegible] وقد
یوجد في الكیفیة تضاد مثال ذلك ان العدل ضد الجور والبیاض ضد
السواد وكذلك سائر في الاشیاء ذوات الكیفیة مثال ذلك ان العادل
ضد الجائر والابیض ضد الاسود لكن لیس یوجد التضاد في جمیع الكیفیات
ولا في جمیع ذوات الكیفیات فانه لیس للاشقر ولا للاصفر وما اشبه
الكیفیات المتوسطة وانه فان كان احد المتضادین [illegible] الضد الاخر كیفا
وذلك ظاهر بالاستقراء مثال ذلك ان العادل ان كان ضد الجائر كان
العادل في الكیفیة كان الجائر في الكیفیة اذ لا یصح ان یقول الجائر في الكم ولا
في المضاف ولا في مقولة ولكن لیظهر [illegible] ان التضاد الموجود في

المشتق م

[illegible] ر

حیث د م

ضده م

یكون م

لكيف يفضل كتاب سع قال وقد يقبل الاقل والاكثر فانه قد يكون عادل
اكثر من عادل وابيض اشد من ابيض اذ موضوعاتهن لا تشتد بل
لا اقل ولا اكثر لكن ليس هذا في جميعها بل في بعضها وحالها في ذلك [illegible]
هذه الكيفيات مجردة عن موضوعاتها هل تقبل الاقل والاكثر فان قوما
يمارون في ذلك ويقولون انه ليس عدالة اكثر من عدالة ولا صحة اكثر من صحة
وانما الذي يمكن ان يكون عادل اكثر من عادل وصحيح اكثر من صحيح وكذلك في
سائر هذا الجنس الذي هو الحال واما المثلث والمربع وسائر الاشكال
فليس يقبلان الاكثر ولا الاقل فانه ليس مثلث اكثر من مثلث ولا مربع اكثر
من مربع فان ما دخل تحت حد المربع وقبله فهو مربع سواء وما لم يدخل
تحت حده كثير فليس [illegible] المقايسة اليه فانه ليس [illegible] بقول ان المربع
اكثر دائرة من المستطيل ولا بالجملة انما يصح المقايسة في الاشياء التي
تحت حد واحد واذا كان هذا هكذا فليس كل كيفية يقبل الاكثر
ولا الاقل ولا شيء من هذه التي ذكر خاصة تعم الكيفية كفصل الاكثر
ولا خاصتها الحقيقية لكن التي على غيرها فهي شبيه وغير شبيه الفصل
الحادي عشر وليس [illegible] هذا القول [illegible] قصدنا
ههنا الى تحديد الكيفيات فقد ذكر اشياء كثيرة من المضاف مثل الملكة والحال
لكن الذي عدد في الجنس الاول من هذه المقولة هو داخل في المضاف فان
الملكة ملكة للشيء وكذلك الحال فانه انما يمكن ان نعد هذه من المضاف بحسب
لا بانواعها فان العلم وهو جنس النحو ونحوه يتعلق بالاضافة الى المعلوم
ولا النحو فليس يقال بالاضافة الى شيء وكذلك الفقه الا التي هي بالاضافة
من طريق جنسه اعني ان النحو هو علم للمعلوم الذي هو علم او اخر الكلم والادوات

بان

ع شرح

حد المثلث هو شكل [illegible]
وكذلك ما دخل تحت حد [illegible]

انما هي

بل الانواع ليست من المضاف وانما هي من الكيفية وهي انما صارت انواعا
للكيفية من قبل جنسها فهو بين ان جنسها هو من الكيف وذلك لان النحو و
الفقه انما صار كل واحد منهما موجودا من حيث تعلم كيفية لكن من حيث هما
الذي هو العلم الذي كان العلم اسم من حيث هو مضاف ولم يكن له اسم من حيث
هو كيفية يقصد ما عرض للانواع التي تحتها اعني انها اسماء من حيث هي كيفيات
مثل النحو والفقه وليس لها اسماء من حيث هو مضاف وليس بعد ان يكون
شيء واحد معدود في مقولتين جميعا لكن [illegible] ليس بالجهة واحدة
فان ذلك من المستحيل تقسيم [illegible] يقول في يفعل وينفعل
[illegible] قال وقد يقبل يفعل وينفعل التضاد ويقبل الاكثر والاقل فان
التسخن مضاد التبرد والتبرد مضاد التسخن والتلذذ مضاد التأذي
فيكون هذا الجنس يقبل التضاد ويقبل الاقل والاكثر فانه قد
في التسخن قد يكون اكثر واقل فان الشيء قد يكون تسخنه اكثر واقل و
كذلك قد يتأذى اكثر واقل قال وهذا ما نقوله في هذه المقولة وهذا
الموضع تقسيم [illegible] في مقولة الوضع قال وقد ذكر اشياء [illegible] الوضع
في باب المضاف وقيل انها الاشياء التي اسماؤها مشتقة من مقولة المضاف
مثل المضطجع والمتكي فان الاضطجاع والاتكاء من مقولة المضاف و
المضطجع والمتكي وهو من هذه المقولة قال واما سائر المقولات
التي عددناها وهي مقولة متى ومقولة اين ومقولة له فليس يقال فيها
ههنا شيء اكثر مما قيل في هذا الكتاب في اوله اذ كانت واضحة مثل
قولنا له [illegible] المنتعل والمتسلح واين مثل قولنا في [illegible] في السوق
و [illegible] مما قلناه فيها فان هذا القول [illegible] كاف بحسب المقصود ههنا

تحديد

الجزء الثالث وهذا الجزء يتضمن اقسام المتقابلات والقول في
وما يتكلم به وهذا الباب يحصر في احد عشر فصلا الاول يعدد فيه اصناف
المتقابلات ويعرف فيه واحدا واحدا منها على طريق المثال الثاني يعطي
الفرق بين المتقابلة على جهة المضاف والمتقابلة على طريق المضادة الثالث
يعرف فيه الفرق بين الاشياء المتضادة نوعا نوعا الرابع يعرف فيه طبيعة الاشياء
التي تتقابل على جهة العدم والملكة ويعرف فيه ان الاشياء التي تحت العدم والملكة
ليست هي العدم بعينه والملكة والذي يتقابل ايضا كما يتقابل العدم والملكة
الخامس يعرف فيه ان الاشياء الموجبة المسورة ليست من نفس الموجبة
والسالبة والذي هو ايضا يتقابل الموجب والسالب الذي تحت السادس يعرف فيه
الفرق بين العدم والملكة والمضافين السابع يعرف فيه الفرق بين
العدم والملكة والضدين الثامن يعرف فيه الفرق بين الموجبة والسالبة
وكل نوع من انواع العدم والملكة والمضافين والمتضادين وكل
ذلك شكا يعرض في المتضادات والفرق الذي اعطي في ذلك التاسع
يعرف فيه انه ليس يلزم في المتضادات متى وجد احدهما ان كان الآخر موجودا
وهو الحادي عشر اذ وجدت الكثرة الحادي عشر يعرف فيه ان كل متضادين
اما ان يكونا في جنس متضادين واما ان يكونا انفسهما جنسين متضادين
او داخلين تحت جنس الفصل الاول قال ان المتقابل اربعة اصناف
المضافان والمتضادان والعدم والملكة والموجبة والسالبة فمثال المضاف
الضعف والنصف ومثال المتضادين الخير والشر ومثال العدم والملكة العمى
والبصر ومثال الموجبة والسالبة قولك زيد جالس زيد ليس بجالس الفصل الثاني
والفرق بين المضافين والمتضادين ان احد المضافين ان الذي منهما

كما يتقابل صح

يعرف فيه انه قد يضاد واحد واحد
وقد يضاد واحد اثنين العاشر

جنس واحد او لا ان يكونا تحت

ري

هي ماهيته بالقياس الى صاحبه بالذات واما باحد حروف اتفق من
حروف النسب مثل الضعف الذي يقال بالقياس الى النصف
واما المتضادان فليس هي ماهية احدهما بالقياس الى الآخر
لكنا نقول ان ماهية احدهما ضد ماهية الثاني فانه
ليس يقال ان الخير خير للشر بل مضاد له ولا الابيض ابيض للاسود
بل مضاد له فهذان الصنفان من المتقابلات مختلفان
ضرورة الفصل الثالث وما كان من المتضادان ليس
في الموضوع المتصف بهما من احدهما فهما المتضادان
اللذان ليس بينهما متوسط مثل الصحة والمرض اللذين في
الجسم المتنفس من احدهما ومثل الزوج والفرد اللذين في العدد
من ان يتصف باحدهما فان امثال هذه من المتضادات
هي التي ليس بينهما متوسط واما ما ليس واجبا ان يوجد
احد المتضادين في الموضوع لهما فهي المتضادات التي
بينهما متوسط مثال ذلك السواد والبياض الموجودان في
في الجسم فانه لا يمكن ليس واجبا ان يكون كل جسم يكون
اما ابيض واما اسود بل قد يخلو الجسم من كليهما اذ كان
بينهما متوسطات وهي مثل الاصفر والادكن وسائر الالوان
التي بين الابيض والاسود وكذلك المحمود والمذموم لما كان
ليس واجبا ان يكون كل شيء اما محمودا واما مذموما وجدت
ايضا بينهما متوسطات وهو ما ليس بمحمود ولا مذموم فان

ابيض صح

الفصل ٣

فان المتوسطات في بعض الامور لها اسماء مثل الادكن والاصفر و
وبعضها ليس لها اسماء فيعبر عنها بلا واسطة بسلب الطرفين مثل قولنا
لا ردي ولا عدل ولا جور الفصل الرابع فاما العدم والملكة
فالذي يوجد لشيء واحد بعينه مثل ذلك البصر بعينه والعمى انما يوجد
في العين وهذا الجنس من العدم فبالجملة هو الذي يفقد الموضوع الملكة
التي شانها ان يكون فيه في الوقت الذي شانها ان يكون فيه من غير
ان يمكن وجودها له في المستقبل فانه انما يقال ادرد لمن لم يكن له
اسنان في الوقت الذي من شانه ان يكون له اسنان واعمى لمن لم يكن له
بصر في الوقت الذي من شانه ان يكون له البصر ولذلك لا يقال للمولود
لا اسنان له ولا بصر مثل اجراء الكلب انه ادرد واعمى قال وليس
الذي يعدم الملكة ويوجد فيه الملكة هو العدم والملكة مثال ذلك ان
البصر ملكة والعمى عدمها وليس ان البصر هو البصير ولا ان العمى هو العمي
ولو كان الموضوع للبصر وللبصير شيئا واحدا والموضوع للعمى وللعمي
شيئا واحدا لصدق ان يحمل البصر على البصير والعمى على الاعمى فيقال
الاعمى عمى والبصير بصر ولكن كما ان العدم والملكة متقابلان كذلك المتصف
بهما ايضا متقابلان فانه لما كان العمى يقابل البصر فالاعمى يقابل البصير
وذلك لان جهة التقابل فيهما واحدة الفصل الخامس قال وكذلك
ليس الشيء الذي يسلب ويوجب هو الموجب والسالب فان الموجب قول
موجب والسالب قول سالب وليس الشيء الذي يوجب او يسلب قول
بل هو معنى يدل عليه بلفظ مفرد او ما فوق دلالة المفرد وكذلك

الذي

الذي يوجب والسالب هو ايضا مقابل كتقابل الموجب والسالب لانه
مثال ذلك انه كما يتقابل قولنا زيد جالس وزيد ليس بجالس
كذلك يتقابل الجلوس لغير الجلوس الفصل السادس قال ويظهر
ان تقابل العدم والملكة ليس على نحو تقابل المضاف فان
الاشياء التي تتقابل على طريق الملكة والعدم ليس يقال كل واحد
احدهما بالقياس الى الاخر كالتي ماهيتها للاشياء التي تتقابل على
طريق الاضافة فانه ليس يقال ان البصر بصر للعمى ولا العمى عمى
للبصر بل العمى عمى البصر وفرق ايضا ذلك ان كل مضافين
كما قيل يرجع كل واحد منهما على صاحبه بالتكافؤ والاشياء
التي تتقابل على طريق العدم والملكة ليس يرجع واحد منهما على صاحبه
بالتكافؤ وذلك انه ليس البصر بصر العمى ولا العمى عمى البصر
الذي هو الملكة الفصل السابع قال ويظهر ايضا ان المتقابلة
على طريق العدم والملكة ليست من المتقابلة على طريق التضاد من ان الاشياء
وذلك ان كل متقابلين على طريق التضاد فاما ان يكونا من المتضادين
اللذين ليس بينهما وسط وهذا الصنف من المتضادات خاصته انه لا
يخلو الموضوع المنعوت بهما من احدهما كما قيل مثل الصحة والمرض
متى لا يخلو من احدهما بدن الحيوان واما ان يكونا من المتضادات التي بينهما
وسط وخاصية هذا الصنف من المتضادات انه قد يخلو الموضوع من كليهما
ما لم يكن احدهما موجودا له بالطبع مثل الحرارة الموجودة في النار
والبرودة في الثلج فان النار لا تخلو من الحرارة والثلج لا يخلو من البرودة وا

ذلك كذلك فان المتضادات التي بينهما وسط فان احد الطرفين ليس يوجد
احدهما للموضوع محصلا اي لا يفارقه اصلا والا انه قد يخلو الموضوع
من كليهما فاما العدم والملكة فليس يوجد فيهما شيء من هذه الخواص
من وجدت لاصناف المتضادات او ذلك لان المتقابلة على طريق العدم
والملكة ليس يجب دائما ان يوجد احدهما في القابل وانما يجب ذلك في
الوقت الذي من شانه ان يقبل ان يقبل احدهما مثال ذلك ان الذي
من شانه ان يبصر قد يخلو من كليهما مثل الجرو فانه ليس يقال فيه
اعمى ولا بصير والمتضادات التي ليس بينهما وسط فليس يخلو
الموضوع من احدهما ولا في وقت من الاوقات فاذن ليس العدم
والملكة من المتضادات التي بينهما وسط ولا انهما ايضا من المتضادات
التي ليس بينهما وسط وذلك لان تلك انه يجب ان يكون احد المتقابلين
على طريق الملكة والعدم في موضوعهما في الوقت الذي من شانه ان يوجد
له الملكة وليس يوجد بهذا الصنف من المتضادات التي ليس بينهما وسط
التي ليس احد الضدين فيهما موجودا للموضوع دائما اذ كان قد
يخلو الموضوع من كليهما وايضا يمكن ان يقال في العدم والملكة
انهما من التي بينهما وسط واحدهما موجود للموضوع دائما فانه
ليس يوجد في العدم والملكة ما احدهما دائما للموضوع واذا
كان ذلك كذلك فقد تبين ان المتقابلات على جهة العدم والملكة
ليست واحدة من اصناف المتقابلة على جهة المضادة وقد تعارض
ايضا هذا الصنف من العدم الذي وسمناه قبل المتقابلات

على جهة

على جهة المضادة فان المتضادين يمكن ان يتغير كل واحد منهما
الى صاحبه ما لم يكن احدهما للموضوع بالطبع ودائما مثل
الحرارة للنار وذلك ان الابيض قد يصير اسود والاسود قد يصير
ابيض والمرء الصالح قد يمكن ان يكون طالحا والطالح قد يمكن
ان يعود صالحا وذلك اذا انتقل كما يقول ارسطو الى معاشرة قوم
هم على مذاهب فاضلة وسيرة جميلة فان معاشرة الفضلاء تأخذ
بالمرء في طريق الفضيلة ولو اخذ يسيرا واذا اخذ في الحركة الى الفضيلة
ولو طال به الزمان سهلت عليه الحركة وهو الى ان يصل الى التمام في الفضيلة
الا حد يسير ولا ان يصل منها الى التمام ان لم يعقه الزمان واما
هذا الصنف من العدم والملكة فالملكة ليس يتغير الى العدم وليس
يمكن ان يتغير العدم الى الملكة اذ قد قلنا في تحديده من قبل انه يمكن
وجوده له في المستقبل فان الاعمى لا يمكن ان يعود بصيرا
ولا الاصلع ذا جمة الفصل ...
على جهة الايجاب والسلب ليست واحدة من اصناف المتقابلات الثلث
فان الموجبة والسالبة يخصهما من بين سائرها انه يجب ضرورة ان
يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا وليس يلزم هذا في واحد
منهما مثال ذلك في المتضادات الصحة والمرض ليس في
واحد منهما انه صادق ولا كاذب وكذلك الحال في المتقابلات
على طريق المضاف مثل الضعف والنصف وكذلك على طريق الملكة و
العدم مثل العمى والبصر وبالجملة ما كان يقال من الاشياء بلا تأليف

عليها بالفاظ مفردة او ما قوة دلالتها قوة اللفظ المفرد ثم يتصف
شيء منها بالصدق ولا بالكذب فان قولنا حيوان ليس يصدق و
لا يكذب حتى يركب معه شيء مثل قولنا الانسان حيوان وليس بحيوان وقد
بالمتقابلات على جهة التضاد والعدم والملكة انها تثبت للموصوفة و
ف لها اذا قيلت على غيرها اعني اذا دل عليها بلفظ مركب يكون جزءا
مثل قولنا في المتضادات سقراط مريض سقراط صحيح فان هذين
قولان متضادان ومثل قولنا زيد اعمى زيد بصير لكن الفرق بين هذين
القولين وبين الموصوفة التي كالشيء التي يتقابل من الجهة على طريق التقابل
ليس يكون احدهما ابدا صادقا او كاذبا الا متى كان الموضوع المتصف
باحدهما موجودا امثال ذلك ان قولنا سقراط مريض سقراط صحيح
انما يكون احد هذين القولين صادقا والاخر كاذبا متى كان سقراط
موجودا ومتى لم يكن موجودا كان القولان جميعا كاذبين وكذلك ان
التي تتقابل على طريق العدم والملكة مثل قولنا زيد اعمى زيد بصير انما يكون
احدهما صادقا ابدا والاخر كاذبا بالشرط ليس احدهما ان يكون
زيد موجودا او يكون في الوقت الذي في شانه ان يوجد له البصر
فان زيد ان لم يكن موجودا كذب فيه انه اعمى وانه بصير و
وكذلك يكذب عليه الامران في الوقت الذي يوجد في الرحم فاما الموجبة
والسالبة فان احدهما يكون ابدا صادقا والاخر كاذبا كان
الموضوع موجودا او لم يكن فان سقراط مريض سقراط ليس
بمريض احدهما صادق ضرورة والاخر كاذب كان سقراط

موجودا

موجودا او معدوما وفي هذه الخاصة تفارق المتقابلات على طرق
الايجاب والسلب القضايا المركبة من المتقابلات الاخر الفصل التاسع
قال والشر ضرورة مضاد للخير وذلك بين باستقراء جزئيات
الخير والشر فان الصحة مضادة للمرض والجور مضاد للعدل والجبن مضاد
للشجاعة وكذلك في سائرها فاما المضاد للشر فربما كان شيئا اخر غير الخير
والاخر الشر فان الجبن هو شر مضاد للتهور وهو شر والشيء الذي هو
مضاد للامرين جميعا وهو خير حال الجرأة المتوسطة بين الاطراف
لكن هذه يسيرة الا ان هذا انما يوجد في هذا الجنس في اليسير من الامور واما
في الاكثر فان الخير هو المضاد للشر الفصل العاشر قال ومما يلزم
المتضادين انه ليس واجبا ضرورة متى كان احدهما موجودا
ان يكون الاخر موجودا وذلك انه لو كان الحيوان كله صحيحا كان
المرض ليس يكون موجودا ولو كانت الاشياء كلها بيضاء كان السواد
يكون غير موجود وايضا ان كان سقراط مريضا فليس يلزم ان يكون
افلاطون صحيحا ولا يمكن ان يكون سقراط صحيحا ومريضا معا قال وكل المتضادين
فمن شأنهما ان يكونا في موضوع واحد مثل الصحة والمرض الموجودين
في جسم الحي والبياض والسواد الموجودين في الجسم على الاطلاق و
العدل والجور الموجودين في النفس قال الفصل الحادي عشر و
كل متضادين فاما ان يكونا في جنس واحد بعينه مثل الابيض و
الاسود اللذين جنسهما القريب اللون واما ان يكونا في جنسين
متضادين مثل العدل والجور فان جنس العدل الفضيلة وجنس

الجور ... ذيله وهما متضادان وهما متضادان الا اللذين يكونا بفصلهما
متضادان ليس في تحتهما جنس مثل الخير والشر اذا كان احدهما
في مقولة والاخر في مقولة اخرى لانهما متى كانا في مقولة واحدة كانت
المقولة جنسا لهما الفصل الثالث القول في المتقدم والمتأخر
قال ويقال لغيره شيئا متقدم على شيء على اربعة انحاء اولها واشهرها
المتقدم بالزمان وهو ما يقال ان هذا اسن من غيره واعتق من غيره
الثاني المتقدم بالطبع وهو الذي اذا وجد المتأخر وجد هو لا محالة واذا
ارتفع هو ارتفع المتأخر وليس يكافئه في الوجود اعني انه
اذا وجد المتقدم وجد المتأخر بل متى ارتفع المتقدم ارتفع المتأخر
وليس متى ارتفع المتأخر ارتفع المتقدم مثل تقدم الاثنين
فانه متى وجد الاثنان وجد الواحد واذا كان الواحد موجودا
فليس يجب وجود الاثنين وكل ما كان يوجد بوجود شيء اخر ولا يوجد
ذلك الشيء الاخر بوجوده فمعروف ان الشيء فيه انه متقدم عليه والثالث
المتقدم بالمرتبة كما في العلوم والصنائع بان الحدود والرسوم
متى يضعها المهندسون للاشكال متقدمة في مرتبة التعليم
يريد على التي يبرهنوا عليها وفي الكتابة معرفة حروف المعجم متقدمة
لتعلم الكتابة وكذلك صدور الاقاويل في الخطب متقدمة للغرض
المقصود في الخطبة والرابع المتقدم بالشرف والكمال فان كثيرا
بالطبع يعتقد فيه انه متقدم على الاقل شرفا وكذلك يجد هذا الاعتقاد
مشتركا للجميع مع ان هذا الوجه من التقدم شديد المباينة

متقدم

الواحد على الاثنين

لذلك يجد

للوجوه

للوجوه التي تقدمت وذلك ان هذا النحو من التقدم هو اشرف من سائر
انحاء التقدم قال وقد يكاد ان يكون سبيل الوجوه التي تقال عليها التقدم
يجب بادي الراي هي هذه الاربعة لكن ههنا نحو اخر من انحاء التقدم وهو التقدم
بانه سبب الشيء وهو الذي يكافئه في لزوم الوجود اعني انه متى وجد المتقدم
الذي هو سبب وجد المتأخر ومتى وجد المتأخر وجد المتقدم مثال
ذلك ان وجود الانسان متقدم للاعتقاد الصادق فيه انه موجود
ومتى وجد الانسان وجد فيه هذا الاعتقاد ومتى وجد هذا الاعتقاد
وجد الانسان والانسان هو سبب في وجود هذا الاعتقاد لا الاعتقاد في
وجود الانسان وذلك ان سبب الصدق والكذب في القول انما هو وجود
الشيء موصوفا باحد المتقابلين خارج النفس واذا كان هذا نحوا
اخر من التقدم فالمتقدم يقال على خمسة اوجه القول في معنى معا قال يقال
على وجوه اعرفها والمقول فيها باطلاق هما الشيئان اللذان يكون كونهما
في زمان واحد فانه لم يكن احدهما متقدما للاخر بالزمان وقيل انهما معا
بالزمان ويقال ايضا فيهما انهما معا بالطبع وهذا على ضربين احدهما
الشيئان اللذان يتكافئان في لزوم الوجود ان متى وجد احدهما وجد
الاخر من غير ان يكون احدهما سببا لوجود صاحبه مثل الضعف والنصف فانه
متى وجد الضعف وجد النصف وليس واحد منهما سببا للاخر والضرب
الثاني الانواع القسيمة للجنس الواحد التي ينقسم اولا مثل الطائر والسابح
والمشاء فان هذه الانواع قسيمة للحيوان الذي هو جنسها وليس واحد
منها متقدما على صاحبه ولا متأخرا وكذلك يقال في الانسان انه

ومتى وجد الضعف وجد النصف صح

... صح

انهما معا بالطبع وقد يكون في كل واحد من الانواع المعادلة في القسمة للجنس
انواع اخر فيكون ايضا تلك معا بالطبع مثل قسمة المشاء الى ما له رجلان والى ما له
اربعة ارجل والى ما له ارجل كثيرة والى ما لا رجل له في ما اجناس من الانواع
التي يتقدم عليها المتقدم الذي بالطبع وذلك انها لا تكافيها في لزوم الوجود
فانه متى وجد السمك وجد الحيوان واذا كان الحيوان موجودا فليس يلزم ان يكون
السمك موجودا فالتي يقال انهما معا بالطبع هي كما قلنا صنفان
كل شيئين لا يتقدم احدهما الآخر ولزوم وجود احدهما عن الآخر ومع ذلك ليس احد
منهما سببا للآخر والثاني الانواع التي هي في قسمة الجنس كل واحد منهما قسيم لصاحبه
والتي يقال انهما معا بالاطلاق هي التي تكونهما في زمان واحد القول في الحركة
وانواع الحركة ستة الكون ومقابله الفساد والنمو ومقابله النقص
والاستحالة والتغير في المكان وهو المسمى النقلة وجميع هذه الانواع
[illegible] ظاهر امرها انها مخالفة بعضها لبعض ما عدا الاستحالة فانه ليس
يظن احد ان الكون فساد ولا النمو نقص ولا النقلة واحد من هذه
فاما الاستحالة فقد يظن بها انها وسائر الحركات امر واحد
وانما الاستحالة موجودة في جميع الاجناس [illegible]
او في اكثرها وليس الامر كذلك فان سائر الحركات [illegible] فيها فان
المتحرك [illegible] لم يجب فيه ان ينمو ولا ان ينقص وكذلك في سائرها
فيجب ان تكون حركة الاستحالة غير واحدة من سائر الحركات فلو انها كانت
واحدة الحركات [illegible] واحدة او كانت [illegible] احدى الحركات لقد كان
يجب ان يكون المستحيل [illegible] قد نما او نقص او تغير [illegible]

وليس يوجد

وليس يوجد الامر كذلك او كان يلزم ايضا عكس هذا او يكون [illegible] يكون
من المتحرك حركة اخرى هذه استحالة وليس الامر كذلك فان المربع اذا اضيف
اليه في صناعة الهندسة الشكل الذي يسمى العلم حدث المسطح المربع لما [illegible]
الا انه لم يحدث فيه استحالة وكذلك في سائر ما يجري هذا المجرى فيجب من
ذلك ان تكون هذه الحركات التي عددت مباينة بعضها لبعض
وهذه الحجة التي استعملها هاهنا مقنعة فان [illegible] ان يكون النمو [illegible] على هذا
المعنى الا باستحالة وعلى الجهة [illegible] فكلما هو [illegible] فقد استحال وكذلك كلما
سكون واما الذي ليس [illegible] ان يستحيل فهو المتحرك في المكان لكن هذا
كله غريب في هذا الموضع فلذلك عدل الى الاقناع وذلك اذا لم يكن
قصده ان يبين شيئا الا ان الاستحالة غير سائر الحركات قال والحركة
على الاطلاق التي هي الجنس يضادها السكون على الاطلاق الذي هو الجنس
ايضا للاشياء المتحركة والحركات الجزئية ايضا [illegible] الجزئية والحركة
الجزئية مثل التغير في المكان يضاده السكون في المكان ومثل
[illegible] السكون يضاده الفساد والنمو يضاده النقص وكذلك [illegible]
[illegible] الحركة والمكان يضاد الحركة والمكان من جهة تضاد [illegible]
[illegible] السكون الحركة مثال ذلك ان الحركة الى فوق يضادها الحركة
الى اسفل اذ كان فوق يضاد اسفل فاما الحركة الباقية من
الحركات التي عددناها وهي الاستحالة فليس يسهل ان يوجد لها
ضد لا من جهة السكون ولا من جهة الحركة وقد يشبه ان يعتقد
انه ليس لها ضد الا ان يجعل جاعل في هذه ايضا السكون
المقابل لها وهو سكون في الكيف والحركة المقابلة لها الحركة التي

سكون ما

يكون في تكييف المضافة للكيفية ثم فيها ملك الحركة كما يحصل التعادل للحركة
في المكان للسكون وما يحصل او المتحرك في ضد ذلك المكان الذي كان
اليه الحركة كما خرج مثال ذلك لم تتغير الا بالسواد لنضافة ثم تتغير الا بالبياض
وقد يكون ايضا للبياض القسم الخامس في له وله تحقيق على انحاء
شتى احدها على طريق الملكة والحال مثل قولنا ان له علما وان له
فضيلة والثاني على طريق الكم فانه يقال ان له مقدار طوله كذا وكذا والثالث ما يكون
على البدن اما على كله مثل الثوب والطيلسان واما على جزء منه مثل الخاتم
في الاصبع والنعل في الرجل وهذا المعنى كما الذي هو المخصوص بمقولة عند المفسرين
والرابع على الجزء … مثل قولنا ان له يدا ورجلا والخامس على الوعاء
باستعماله وهو ليس بالوعاء الذي هو فيه مثل الحنطة في الكيل والشراب في الدن
فانهم كانوا جرت عادتهم ان يقولوا ان الدن له شراب والكيل له حنطة والسادس على
طريق الملك مثل زيد له مال وله زوجة وله … الا ان هذا المعنى معنى له
هو ابعد هذه الوجوه التي يطلق عليها له فان قولنا بان له امرأة ليس يدل على
شيء اكثر من المقارنة … وقد يظهر ان يقولونه معان اخر غير هذه ولكن الوجوه
الا التي الى المعاني المشهورة من ذلك … وهي بحسب
مستوفاه … كتاب المقولات والحمد لواهب العقل
وسنوه ان شاء الله كتاب باري ارمينياس اي
العبارة وصلى الله على محمد واله
والحمد لله رب العالمين
قد تم في يوم الاربعاء منتصف
شهر صفر ختم بالخير
والظفر
سنة ١٠٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الفصل الأول قال وينبغي أن نقول أولاً ما هو الاسم وما هي الكلمة ثم
نقول بعد ذلك ما هو الإيجاب والسلب وما الجزم وما هو القول الذي هو جنس لكل
والسلب فنقول إن الألفاظ التي ينطق بها هي دالة أولاً على المعاني التي في النفس
والحروف التي تكتب دالة أولاً على هذه الألفاظ وكما أن الحروف المكتوبة
أعني الخط ليس هو واحداً بعينه لجميع الأمم كذلك الألفاظ التي يعبر بها عن المعاني
ليست هي واحدة بعينها عند جميع الأمم ولذلك كانت دلالة هذين موضوعة
لا بالطبع فأما المعاني التي في النفس فهي واحدة بعينها للجميع كما أن الموجودات
التي المعاني التي في النفس أمثلة لها ودالة عليها هي واحدة وموجودة بالطبع
للجميع ولكن القول في حد دلالة المعاني التي في النفس على الموجودات التي خارج
النفس هو من غير هذا العلم وقد تكلم عليه في كتاب النفس والألفاظ الدالة على المعاني
المعقولة وأنه كما أن في النفس معقولاً من غير أن يتصف بالصدق والكذب كذلك
اللفظ ربما كان مفهوماً من غير أن يتصف بالصدق ولا الكذب وكما أن من
المعقول ما شأنه أن يتصف بالصدق والكذب كذلك اللفظ قد يكون ما
يفهم منه متصفاً بالصدق والكذب والصدق إنما يلحق المعاني المعقولة
والألفاظ الدالة عليها متى ركب بعضها إلى بعض أو فصل بعضها عن
بعض ولا متى أخذت مفردة فإنه ليس يدل على صدق ولا على كذب
والاسم والكلمة يشبهان المعاني المفردة التي لا يصدق ولا يكذب و
هي التي يؤخذ من غير تركيب ولا تفصيل مثال ذلك قولنا إنسان

ربما كان مفهوما

وبياض

وبياض فإنه متى لم تقترن به يوجد أو ليس يوجد فليس هو بعد لا صادقاً
ولا كاذباً بل إنما يدل على المعنى من غير أن يتصف ذلك المعنى بالصدق
ولا الكذب ولذلك كان قولنا عنز أيل وعنقاء مغرب ليس متصفاً بالصدق
ولا الكذب ما لم تقترن بذلك قولنا يوجد أو ليس يوجد إما مطلقاً وإما
في زمان فنقول عنز أيل موجود أو عنز أيل غير موجود أو عنز أيل يوجد أو لا يوجد
القول في الاسم والاسم هو لفظ دال بتواطؤ على معنى مفرد مجرد من الزمان
من غير أن يدل واحد من أجزائه إذا أفرد على جزء من ذلك المعنى سواء كان
الاسم المفرد بسيطاً مثل زيد أو عمرو أو مركباً مثل عبد الملك الذي
هو اسم الرجل وذلك أن عبد الملك الذي هو اسم الرجل إذا أفرد
عنه العبد أو الملك لم يدل على جزء من المعنى الذي دل عليه مجموعهما كما يدل
عليه في قولنا عبد الملك إذا أردنا أنه عبد للملك لأن عبد يدل
هاهنا على جزء من المعنى الذي دل عليه قولنا عبد الملك وكذلك الملك يدل
على جزء من المعنى والفرق بين الأسماء البسيطة والأسماء المركبة مثل
عبد قيس وبعلبك أن الجزء من الاسم البسيط وهو المقطع الواحد من
المقاطع التي ركب منها الاسم ليس يدل على شيء أصلاً لا بالذات ولا بالعرض
مثل الزاء من زيد وأما الجزء من المركب فليس يدل إذا أفرد إلا بالعرض
مثل أن يتفق لمن اسمه عبد الملك أن يكون عبداً للملك وإنما
نريد في حد الاسم بتواطؤ من قبل أن الألفاظ التي ينطق بها الناس
ليست دالة بالطبع مثل كثير من الأصوات التي ينطق بها الحيوان
وهي الأصوات التي لا تكتب فإن الأصوات التي ينقسم بها كثير من الحيوان
مؤلفة من المقاطع التي تؤلف منها الأصوات التي ينطق بها الناس

الملك صح

ينغم صح

او من مقاطع مؤلفة من حروف يقاربها في المخرج وهي دالة على
معاني النفس اعني عند الحيوان والاسم منه محصل ومنه غير محصل
فاما المحصل فهو الاسم الذي يركب من اسم الكلمة وحرف لا فان العرب
لم تستعمل فيها هذا النوع من الاسم مثل قولنا لا انسان ولا
حيوان وهذا الصنف من الاسماء تسمى اسماء غير محصلة لانه ليس
اسما باطلاق اذ كان لا يدل على كلمة ولا هو ايضا قول
سالب لان دلالته دلالة الاسم المفرد ولم يكن مركبا و
لذلك قد يلحقه كل ما يلحق الاسم المحصل والاسم ايضا النصب او
خفض او غير ذلك من الاحوال وما شبه ذلك لم يقل فيه انه اسم باطلاق
بل اسم مصرف فيكون الاسماء منها ايضا مصرفة ومنها غير مصرفة و
والحد الذي حد به الاسم يشملها جميعا الا انه يفرق بين المصرف
وغير المصرف وهو المرفوع في كلام العرب انه اذا اضيف الى الاسماء
المصرفة وهي التي ليست الحالية ايضا مثل كان او يكون او هو
الآن فقيل زيد كان او زيد يكون بالخفض لم
يصدق ولم يكذب والاسم الغير المصرف وهو المستقيم اذا
اضيف اليه احد من هذه كان صادقا او كاذبا مثل قولنا
زيد كان او زيد يوجد بالرفع فهذا هو ما ذكره في حد الاسم
واصناف القول في الكلمة والكلمة وهي التي تسمى عند العرب الفعل المعرب الدال
على معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحصل باحد الازمنة الثلثة التي
هي الماضي او المستقبل او الحاضر وليس في احد اجزائه يدل الا
على العادة وذلك بالذات وخاصة الكلمة انها يكون ابدا خبرا الا انها

فهو الاسم الدال على الممكنات مثل لا انسان
ولا فرس و ... غير المحصل

ومحمولا

ومحمولا لا موضوعا ولذلك يدل ابدا على معنى شانه ان يحمل على
غيره وذلك اما بان يكون بصيغتها يدل على المعنى المحمول او على
ارتباط المحمول بالموضوع وذلك حين يكون جزءا منها مثل
قولك زيد يصح زيد يمشي واما ان يكون بصيغتها يدل على ارتباط
المحمول بالموضوع اذا كان المحمول اسما من الاسماء مثل
قولك زيد يوجد حيوانا والمحمول الذي يدل على ارتباطه بالموضوع
اما ان يكون محمولا في موضوع وذلك اذا كان عرضا في الموضوع
واما ان يكون محمولا على موضوع اذا كان المحمول جزءا من الموضوع
وما زيد في حد الكلمة من انها تدل مع دلالتها على المعنى على زمان
ذلك المعنى هو الفصل الذي به يفارق الكلمة الاسم وذلك ان قولنا
يصح وهو كلمة تدل على ما يدل عليه قولنا صحة وهو اسم وعلى الزمان
الحاضر او المستقبل الذي فيه يوجد الصحة والكلمة ايضا منها محصلة و
منها غير محصلة والمحصلة هي التي تدل على المعنى الذي يدل عليه الاسم
المحصل وعلى زمان ذلك المعنى وغير المحصلة هي التي تدل على ما
يدل عليه الاسم الغير المحصل وعلى زمان المعنى وذلك على ما
يدل عليه الاسم المحصل اعني العدم الذي صدق كتاب المقولات مثل قولنا
لا يصح فانه يدل على ما يدل عليه قولنا لا صحة وعلى زمان ذلك المعنى
والكلمة الغير المحصلة هي نوع من انواع الكلمة اذ كانت قد اخذت
الحد المتقدم للكلمة باطلاق وموجود لها الخاصة المتقدمة للكلمة
وهو انها ابدا انما تدل على ما من شانه ان يحمل على غيره الا محمولا
على الموضوع او في الموضوع وانما سمي هذا الصنف كلمة غير محصلة

لا دری که باعث آن صیاع علمیت

لانها مشتقة من اسم غير محصل وهذا النوع من الكلمة غير موجود في لسان
العرب لما كان الاسم الغير المحصل غير موجود والكلمة منها الكلمة المصرفة
ومنها الغير المصرفة وهي التي اسم الكلمة عليها بالاطلاق والكلمة الغير المصرفة
هي التي تدل في لسان كثير من الامم على الزمان الحاضر والمصرفة هي التي
تدل على الزمان الذي يوجد كانه داير حول الزمان الحاضر وهو الزمان
الماضي والمستقبل وليس للزمان الحاضر صيغة خاصة في لسان العرب والما
الصيغة التي توجد له في كلام العرب مشتركة بين الحاضر والمستقبل مثل قولنا
يصح ويمشي ولذلك اشكل على قوم انهم اذا ارادوا التخصيص للاستقبال
ادخلوا عليها السين او سوف فقيل سيصح او سيمشي والزمان الحاضر
هو الزمان الذي ياخذه الذهن موجودا بالفعل ومعا مثل قولنا
يوم الساعة وهذا الوقت ولذلك قيل اسم الزمان على هذا بالاطلاق
اذ كان هو المعروف عند الجمهور وكان بالاضافة اليه يفهم الزمان الماضي
والمستقبل فان الماضي هو المتقدم لهذا الزمان والمستقبل هو
المتاخر عنه ولا هل ما يتخيله الجمهور من الزمان الحاضر هو موجود
على نحو ما يتخيله او ليس بموجود وذلك ليس يحتاج اليه في هذا الموضع
والكلمة تشبه الاسم وتشاركه في انها اذا قيلت مفردة فهي مما يفهم منها معنى مستقل
بذاته كما يفهم ذلك من الاسم اذا قيل مفردا بذاته ولذلك اذا
سمعها السامع قنع بها الا انه لا يفهم من المعنى الذي تدل عليه هل هو
الشيء بعد موجود او غير موجود مثل قولنا كان او يكون هذا اذا
جزء الكلم اخبار ابدا لها ولها اذا كانت روابط فانه لا يفهم منها
معنى مستقل بنفسه كالحال في الحروف لانها انما يدل على تركيب المحمول

مع

مع الموضوع ولا سبيل الى فهم التركيب الا بعد فهم الاشياء المركبة
وذلك يكون عند التصريح بها مثل قولنا زيد يوجد عالما او لم يوجد
عالما فتكون الكلمة صنفان صنف يفهم بذاته وهي الكلمة التي يكون بها
خبرا وصنف لا يفهم بذاته وهي الكلمة الروابط التي تسمى الوجودية وهذا ما له
في الاسم والفعل ومعرفة اصنافهما الضرورية ههنا وهي التي يختلف
القضايا باختلافهما واما الحروف فهو يذكرها في كتاب الشعر والكلام في
القول القول هو لفظ يدل على معنى الواحد من اجزائه كالاول الذي يسمى البسيط
يدل على انفراده على جهة الفهم والتصور لا على جهة الايجاب والسلب على معنى
مفرد مثل قولنا الانسان حيوان فان لفظ الانسان الذي هو جزء
اول منه يدل على شيء على جهة التصور لا على جهة ان ذلك الشيء موجود
او غير موجود وكذلك لفظ الحيوان الذي هو الجزء الثاني من هذا القول
وهذا الذي اخذ في حد القول من ان الواحد من اجزائه الاول يدل على
انفراده على معنى مفرد هو الفصل الذي به يفارق القول الاسم ولان
الاسم البسيط ليس يدل الجزء منه وهو المقطع على شيء اصلا والاسم المركب
ايضا ليس يدل الجزء منه على شيء الا بالعرض مثل ان يعرض لان اسمه
عبد الملك ان يكون عبدا للملك والقول انما يدل على طريق التواطؤ
لا بالطبع ولا على طريق ان الكل بمعنى مركب لفظا مركبا في الحكمة
بالطبع ويدل عليه من غير ان يوجد ذلك عند الانسان لفظا اخر غيره
كما لا يوجد فعل الاله في غير الاله فان قوما يرون ان الالفاظ دالة بالطبع
بمكان او قوم اخرون يرون ان الالفاظ يدل بالطبع وغير
ان يكون لنا اختيار فيها اصلا لا اختيار تركيب وضعي ولا اختيار

تركيب طبيعي وهو ان [illegible] ترتيب الالفاظ بالطبع
على معنى لقول منه تام ومنه غير تام والتام منه الجازم ومنه غير الجازم مثل
الامر والنهي والقصد ههنا انما هو التكلم في القول الجازم واما ما عداه من اقاويل
التامة فهو يتكلم فيها في كتاب الخطابة والشعر كالاصناف الاقاويل [illegible] والحدود
والرسوم يتكلم فيها في كتاب البرهان والقول الجازم هو الذي يتصف بالصدق والكذب وهو
صنفان بسيط ومركب والبسيط هو المركب من محمول واحد وموضوع واحد او من محمول
من واحد وموضوع اكثر من واحد [illegible] النوع الاول المتقدم [illegible]
المتاخر [illegible] المركب [illegible] قولين بسيطين والقول البسيط يكون واحدا معنى
الموضوع فيه دالا على معنى واحد وكذلك المحمول ويكون القول الجازم كثيرا اما ان كان المحمول
يدل فيه على معان كثيرة او الموضوع او كلاهما والقول المركب يكون واحدا برباط يربطه وقد يكون
كثيرا اذا لم يكن له رباط يربطه فلذلك كل قول الا الذي يكون واحدا او كثيرا فان كان [illegible]
فاما الذي يكون واحدا من قبل ان الموضوع فيه والمحمول يدلان على معنى واحد واما الذي
من قبل الرباط الذي يربطها وهي الاقاويل التي توجد فيها اكثر من موضوع واحد ومحمول واحد
مثل المقاييس الشرطية الحملية فان الشرطية هي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي مثل
قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان [illegible] القول الشرطي هو
قولنا الشمس طالعة والنهار موجود قولا واحدا [illegible] واحد بالرباط الذي هو [illegible] او
قولنا كل انسان حيوان والحيوان جسم [illegible] فالذي يكون كثيرا من
قبل ان المحمول فيه او الموضوع او كلاهما يدلان على معان كثيرة واما من قبل انه ليس له رباط
يربطها وكل قول جازم فلا بد فيه من كلمة او ما يقوم مقام الكلمة رابطة للمحمول بالموضوع وذلك
لان القول الجازم لا بد فيه من اسم لا بد فيه من كلمة او ما يقوم مقام الكلمة يدل على ارتباط
المحمول بالموضوع وذلك اما بالفعل [illegible] بالقوة

ومعنا

ومعنا الكلمة يوجد لامر في الاكثر في لسان العرب فانه لما كان ههنا ثلث معان الموضوع والمحمول
والنسبة الرابطة بين المحمول والموضوع وجب ان يكون ههنا ثلث الفاظ لفظ يدل على الموضوع
ولفظ يدل على المحمول ولفظ يدل على النسبة واللفظ الذي يدل على ارتباط المحمول بالموضوع
رباط دال على ارتباطه في زمان الحاضر او المستقبل او الماضي كقولنا زيد يوجد الان عادلا او
زيد وجد عادلا او زيد سيوجد عادلا او رباط دال على ارتباط غير مقيد بزمان وهذا هو الحمل [illegible]
وذلك مثل القول القائل الشمس موجودة [illegible] هو لفظ يدل على
هذا النحو من الرباط هو موجود في [illegible]
في قولنا زيد موجود [illegible] قولنا زيد موجود [illegible] والحكم
يصدق ولا يكذب [illegible] القول فانه الذي يصدق او يكذب [illegible]
والحكم البسيط [illegible] الموجب
هذا هو القول المركب وقد رسم الحكم البسيط بانه لفظ يدل على ان الشيء موجود او
غير موجود وذلك اما في زمان الماضي او في المستقبل او في الحاضر او لا في زمان
ولا الى [illegible] فان الحكم [illegible] الحكم [illegible]
قد يمكن ان يحكم بالقول [illegible] في النفس على ما هو موجود خارج النفس انه غير موجود
وعلى ما هو ليس بموجود خارج النفس انه موجود وعلى ما هو موجود انه موجود وعلى
ما ليس بموجود انه ليس بموجود وذلك اما حكما مطلقا واما في واحد من الازمنة الثلثة
الماضي او الحاضر او المستقبل فقد [illegible]
ما [illegible] الذي [illegible] موجود اذا كان ذلك [illegible]
الى [illegible] وذلك من حيث [illegible] موجود في النفس لا خارج النفس
فانه ليس يوجد للاشياء الموجودة من حيث هي خارج النفس [illegible] ولا
المعدومة من حيث هي خارج النفس [illegible]

والقول الذي يصدق او يكذب [illegible]

فنقيض وليس ولا الى آخره انما يكون ان متقابلين في الحقيقة متى كان المعنى المحمول فيهما واحدا من
جميع الجهات وكذلك المعنى الموضوع هو الا متى لم يكن واحدا الا من قبيل اشتراك الاسم او من قبيل
الاشتراك فيكون خطأ منهما [illegible] لفظ ليس بالايجاب والسلب متقابلين لفصل الثاني
فان المعاني صنفان الكلية ولا جزئية اي شخصية واعني بالكلي الذي من شأنه ان يحمل على
اكثر من واحد مثل حمل الحيوان على الانسان والفرس وسائر انواع الحيوان
وبالجزئي ما ليس في ذلك من شأنه مثل زيد وعمرو والشمس واذا كان كل امر
فواجب ضرورة متى حكمنا بالايجاب او بالسلب ان يكون ذلك الحكم الموضوع
المعاني الشخصية والموضوع المعاني الكلية فلا بد من ان يكون اما ماخوذا بغير سور او
ماخوذا بالسور واعني بالسور لفظ كل وبعض ثم اذا كان ماخوذا بالسور فلا يخلو
من ان يكون ماخوذا بالسور الكلي او الجزئي فالمتقابلة بالايجاب والسلب التي موضوعها
موضوع من المعاني الشخصية تسمى شخصية مثل قولنا زيد منطلق زيد ليس بمنطلق والمتقابلة
التي موضوعها امر كلي ماخوذ بغير سور ان يحمل على ذلك الكلي ولا على بعضه
بل يكون الحمل مطلقا تسمى المهملة مثل قولنا الانسان ابيض الانسان ليس بابيض
والمتقابلة التي موضوعها امر كلي ماخوذ مع سور [illegible] فالتي يكون كل واحد من
المتقابلين يقترن به سور كلي والتي يكون كل واحد منهما يقترن به سور جزئي
والتي يكون يقترن باحدهما سور جزئي وبالآخر سور كلي فالتي يقترن بكل واحد
منهما سور كلي تسمى المتضادة مثل قولنا كل انسان ابيض ولا انسان واحد
ابيض والتي يقترن باحدهما سور كلي وبالآخر سور جزئي فتسمى المتناقضة
وهذه صنفان لان الكلي مقرونا بالايجاب والجزئي مقرونا بالسلب مثل
قولنا كل انسان ابيض ليس كل انسان ابيض او بعض الناس ليس [illegible]
الجزئي تعبر بهاتين العبارتين والتي يكون عكس هذا اعني ان يقترن السور الكلي

ثم اذا كان الموضوع المعاني الكلية

يكون م
باحدهما

بالسلب

بالسلب والجزئي بالايجاب مثل قول القائل انسان ما ابيض ولا انسان
واحد ابيض والتي لم يقترن الكلي واحد منهما سور جزئي فتسمى ما تحت المتضادة
مثل قولنا انسان ما ابيض انسان ما ليس بابيض فيكون اصناف المتقابلات
بالايجاب والسلب ستة شخصية ومهملة ومتناقضتان ومتضادة
وما تحت المتضادة وليس لنقيضها ما تقدم [illegible] السور بالموضوع
ما عدا [illegible] لان السور متى قرن بالمحمول كان الكذب [illegible]
لا الكذب فقط مثل قولنا كل انسان هو كل حيوان [illegible] وقولنا كل
انسان هو بعض الحيوان او كل انسان هو كل ضحاك واذا تقررت اصناف
القضايا المتقابلة الشخصية فانها تقتسم الصدق والكذب دائما اعني انه متى
كذبت احداهما صدقت الاخرى ومتى صدقت احداهما كذبت الاخرى وليس
يمكن ان يجتمعا معا على صدق ولا على كذب مثل قولنا زيد يخرج وزيد لم
يخرج وذلك بين بنفسه عند التصفح وكذلك المتناقضات تقسم الصدق والكذب
في جميع المواد واما المتضادة فتقسم الصدق والكذب في الضروري والممتنع
ويكذبان معا في الممكن وليس يمكن فيهما ان يصدقا معا بل متى صدق
احدهما كذب الآخر واما ما تحت المتضادة فتقتسم الصدق والكذب في الضروري
والممتنع ويصدقان معا في الممكن ومتى كذب احدهما صدق الآخر
مثال الكذب المتضادين معا في الممكنة قولنا كل انسان ابيض ولا انسان
واحد ابيض واما المهملة فقد يمكن فيها ان يصدقا معا في الممكنة وقد
يمكن ان يكون حكمها حكم المتضادة [illegible] في ذلك ان الالف واللام
قائم مقام [illegible] في سائر الالسنة [illegible] يدل على ما يدل عليه سوار الكلية
ومرة يدل على ما يدل عليه سوار الجزئية فاذا دلت على ما يدل

بالمحمول

الممتنع ومثال صدق ما تحت المتضادة قولنا انسان ما ابيض انسان ما ليس بابيض

عليه كما سوار الكلية كانت قوتها قوة المتضادة ومتى دلت على ما يدل
عليه كما سوار الجزئية كانت قوتها قوة الداخلة تحت التضاد ومثال ذلك انه قد يمكن ان يصدق
معا قولنا لا انسان ابيض وان بعض الناس ابيض متى كان ما يدل عليه الالف واللام هو ما يدل عليه
السور البعض وقد يمكن ان يكونا معا كاذبين متى كان ما يدل عليه الالف واللام
يدل عليه السور الكلي وانما يمكن ان يوجد اصناف من المتقابلات في الاحوال التي
وضعت عن قبل ام بعضها كالصدق والكذب معا وصدق بعضها معا وكذب
بعضها معا عن خطا فيها بان يوخذ للايجاب الواحد سلب واحد وللسلب الواحد
ايجاب واحد مع سائر الشرائط التي قيلت الا ان اخذ للايجاب نقيض واحد اكثر من واحد
مثل ان يوخذ للموجب الكلي السالب الكلي والسالب الجزئي مثل ان يوخذ مقابل كل انسان
ابيض لا انسان واحد ابيض وليس كل انسان ابيض او يوخذ للسالب الكلي موجب جزئي
وموجب كلي مثل ان يوخذ مقابل قولنا لا انسان واحد ابيض كل انسان ابيض وبعض الناس
ابيض وانما كان ذلك كذلك لان كل واحد انما يكون سلبا للايجاب واحد وكذلك الايجاب
لواحد انما هو الايجاب لسلب واحد وكذلك على ذلك ان كان المحمول بعينه
كذا او جزء الموجب غير السالب الموضوع بعينه كذا او جزء الموجب سواء كان مع ذلك الموضوع
من المعاني الكلية او من المعاني الشخصية قرن به سور كلي او سور جزئي فانه ان كان المحمول في
الايجاب غير المحمول في السلب او الموضوع فيه غير الموضوع في السلب كان الذي للايجاب
سلب اخر والذي للسلب ايجاب اخر ولا الايجاب والسلب يكون واحدا متى كان ما يدل عليه لفظ
المحمول والموضوع فيهما معنى واحدا سواء كان الموضوع معنى كليا او كليا يقرن به
الكلي سور كلي او لم يقرن به مثل قولنا كل انسان ابيض [illegible] ان الانسان
ابيض لان [illegible] ليس [illegible] او وضعنا [illegible] ولا [illegible] على معنى واحد
اذا كان لفظ الموضوع او المحمول ليس يدل على معنى واحد فليس للايجاب واحدا و

لا السلب

ولا السلب واحدا مثال ذلك ان وضع واضع لفظة [illegible] للانسان وللفرس [illegible]
واحدا ولا السلب واحدا مثال ذلك اسما واحدا وهو ثوب مثلا فقال ثوب
ابيض ليس ثوب ابيض لم يكن هذا الايجاب ايجابا واحدا ولا هذا السلب سلبا واحدا
وذلك ان قولنا ثوب ابيض يدل على ايجابين لانه يدل على ما يدل
عليه قولنا ان انسان ابيض وفرس ابيض فهما قضيتان لا واحدة وكذلك
قولنا ثوب ليس بابيض يدل على سلبين فهو قولنا الفرس ليس بابيض والانسان
ليس بابيض وانما ذلك كذلك لمكان اللفظ المشترك الذي هو قولنا ثوب
ولذلك القضية التي يكون محمولها او موضوعها او كلاهما اسما مشتركا
ليست واحدة بل قضايا كثيرة عدتها على عدة المعاني التي يدل عليها
الاسم المشترك واذا كان ذلك كذلك فالمتقابلات التي تكون من امثال
هذه القضايا المشتركة الاسماء اعني المتقابلة قضية وشخصية ليس يجب ان يكون
احدهما صادقا والاخر كاذبا وسيتبين فيما نستأنف متى يكون القضايا
موضوعها او محمولها معاني كثيرة قضية واحدة ومتى لا يكون فهذه
احوال [illegible] شرط في المتقابل وقد يوجد فيها المتقابل على [illegible]
احدها ان يكون المحمول والموضوع فيهما واحدا في جميع الجهات [illegible]
لكن يكون ماخوذا في احدهما بجهة وفي الاخر بغير تلك الجهة والثاني ان
يكون الايجاب فيهما واحدا والسلب واحدا والثالث ان [illegible]
للايجاب سلب واحد [illegible] واحدا فقد تبين من هذا متى يكون المتقابلة
وكم اصناف المتقابل وكيف احوالها مع المتقابل والقول الذي [illegible]
من جهة المعاني الصدق والكذب دائما في جميع المواد [illegible] الشخصية
والمشار [illegible] الامور الموجودة في الزمان الحاضر والموجودة

فيما مضى فواجب ضرورة ان يكون اقتسامهما للصدق والكذب
على ان يكون احدهما في نفسه هو الصادق والآخر هو الكاذب سواء
عرفنا نحن الصادق من الكاذب او لم نعرفه وذلك انه ان يكون زيد موجوداً
كان او غير موجود من ليس يتبع ان احد هذين القولين ضرورة
هو صادق والآخر كاذب سواء تحصل ان الصادق من الكاذب او
لم تحصل لان اذ هو محصل الوجود في نفسه وكذلك الامر في الاشياء التي نعم
وفي الامور الثابتة لكن ليس بشرط في وجودها زمان ولا الامور الموجودة
في زمان المستقبل وهي الاشياء الممكنة فليس اقتسامها الصدق و
الكذب على التحصيل في النفس وذلك ان الامر في هذه المتقابلات
في هذه الحال لا يجري مجرى ما لا يكون مقتسمة للصدق والكذب او لا
يكون ثم ان كانت مقتسمة للصدق والكذب فاما ان يكون ذلك على
التحصيل او على غير التحصيل وان كانت غير مقتسمة للصدق والكذب
فاما ان يكونا صادقين معاً او كاذبين او يوجد فيهما الامرين
معاً فان كان لكل ايجاب وسلب يقتسم الصدق والكذب على التحصيل
في نفسه فواجب في كل شيء ان يكون اما موجوداً واما غير موجود بالتحصيل
على هذا المثال فان قال انسان في شيء من الاشياء المستقبلة انه سيكون وقال آخر
انه لا يكون لزم ان يكون احد هذين القولين هو الصادق والآخر هو
الكاذب وذلك انه لا يمكن ان يوجد الامران معاً في ان يكون وان لا يكون
وانما كانت طبيعة الموجود تابعة للقول الصادق والقول الصادق تابع
لها لان الامر هو انه ان قال في شيء ما انه ابيض وكان صادقاً فواجب ان
يكون خارج النفس ابيض وان كان كاذباً فواجب الا يكون

خارج

لضروريه

خارج النفس غير ابيض وان قلنا انه غير ابيض وكان صادقاً
فواجب ان يكون خارج النفس غير ابيض وان كان كاذباً فواجب ان
لا يكون خارج النفس ابيض وكذلك على عكس هذا وهو انه ان كان
الشيء خارج النفس ابيض فواجب ان يكون القول الصادق فيه انه
ابيض والكاذب انه ليس ابيض وان كان خارج غير ابيض فالقول
الصادق فيه انه ليس ابيض والكاذب انه ابيض فان كان لكل ايجاب
وسلب المتقابلات اقتسام الصدق والكذب في الامور المستقبلة
على ان احدهما محصل الوجود في نفسه فالامور المستقبلة ضرورية
في وجودها وليس يكون منها شيء يوجد بالاتفاق وعن غير تحصيل
ولا يوجد شيء فيه انه ممكن ان يكون وان لا يكون بل يكون كون
الشيء او لا كونه ضرورة وذلك ان كان الصدق والكذب في
احد المتقابلين محصلاً في نفسه وذلك انه ليس يجوز ان يخرج
منها الى الوجود غير صادق عن الكائن او عن سببه لانه لو جاز ذلك
لما كان الصدق في احد المتقابلين محصل الوجود في نفسه واذا لم
يكن الصدق والكذب في المتقابلين محصل الوجود في نفسه كان كون الشيء ولا
على مثال واحد كما انه اذا كان امكان كون الشيء او لا كونه على
مثال واحد لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين المقولين فيه محصل
الوجود في نفسه ولا كان الشيء بالايجاب اولى منه بالسلب ولا بالسلب اولى
منه بالايجاب في الاقل والاكثر من اجل انه موجب او سالب
ويجب على هذا ان صار شيء من الاشياء ابيض في وقت من الاوقات
ان يكون القول فيه من قبل ان يصير ابيض انه سيصير ابيض قولاً

النفس

امكان

صادقا ضرورة وكذلك يكون القول في كل شيء يكون قبل ان يكون بانه
سيكون قولا صادقا كما كان فيه في حين تكونه حتى يكون صدق
القول بانه موجود في الموجود الحاضر كصدق القول بانه سيوجد في المستقبل
واذا كان ذلك كذلك فليس يمكن في الشيء الممكن الذي هو غير موجود الان
وقتا غيره انه سيوجد ان لا يوجد وما كان لا يمكن ان لا يوجد فمن
المحال ان لا يوجد والشيء الذي من المحال ان لا يوجد فواجب ان
يوجد وما هو واجب فهو ضروري الوجود فجميع الاشياء اذن ضرورية
الوجود واذا كان ذلك كذلك فليس ههنا شيء يحدث بالاتفاق ولا
شيء هو ممكن ان يكون وان لا يكون وذلك ان ما يحدث بالاتفاق هو
من الصفة على ان كونه ليس بواجب ضرورة كما ان ما كونه او لا كونه
واجب ضرورة فليس يحدث عن شيء بالاتفاق فانه ليس يجوز ان
يقول ان يسلك في الحالات بحكم في الامور المستقبلة حتى يكونا صادقين
معا او لا يفعل ذلك حتى يكونا كاذبين معا مثل ان يكون محمولا في
انه يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون صادقين معا او كاذبين معا فانهما
لو كانا كاذبين معا لزم عنه ان لا يكون المتقابلان يقتسمان الصدق والكذب
في جميع المواد وذلك شيء قد تبين خلافه وكذلك ان لم يكونا صادقين معا
ولا كاذبين فانه يلزم ان كانا صادقين معا ان يكون الشيء موجودا ومعدوما
معا وذلك محال مع انه يرتفع ايضا طبيعة الممكن وان كانا كاذبين لزم ان
يكون الشيء لا موجودا ولا معدوما فهذا ما يلزم من المحال ان فرضنا
المتقابلات لا تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد وتقسمها على التحصيل
في الامور المستقبلة اولا تقسمها بان يصدق معا او يكذب معا

ظاهر انه يلزم شناعات كثيرة لرفعنا طبيعة الممكن وانزال التي الامور المستقبلة
كلها ضرورية او لا اما انها تبطل الروية والاستعداد لدفع شر يتوقع او
لتناول خير تحصل فيكون ما يراه الناس من ان فعل ما يجب ان كان كذا
لم يفعل ما يجب لم يكن ما يجب امرا باطلا واعتقادا فاسدا انما يلزم
هذا الاشنوعة انه لو روى انسان في حادث ما وقطع على انه يحدث في
عشرة الاف سنة مثلا واحد في اعداد الاسباب الموجبة لحدوثه وكونه في
ذلك الوقت للطويلة لو عمل انسان ودوام خرق من الوقت بعينه في
منع حدوثه ونظر في جميع هذا الزمان في اعداد الاسباب المانعة لحدوثه
لكان فعل كل واحد منهما باطلا وعبثا وروية تسقط لا معنى لها وذلك
ان الصادق منهما في نفسه يجب ضرورة ان يكون هو الموجود سواء اجهد
احدهما في ابطاله او في خرق وجوده او لم يرو احد منهما في ذلك فانه
يجب على هذا ان لا يكون للارادة سبب الحدوث شيء من الاشياء بل يكون
جميع الاشياء تجري مجاريها بالطبع وعلى ما هي عليه من احد المعنيين فقط
ولا يتم بروية في ايجاد شيء من ذلك او منع وجوده ويكون حكم من
روى في شيء عشرة الاف سنة حكم من روى فيه زمانا يسيرا او زمان كالذي
بل يكون حكمه حكم من لم يرو فيه اصلا ومن الاشياء كلها في غاية الشناعة
وخلاف ما فطرنا عليه وذلك انا نرى ان ههنا اشياء مبدأ وجودها
الروية واحد الامرين فيها وقد يظهر ايضا في الامور التي تفعل التي فيها
من الطبيعة معدة لان يكون عنها الشيء ومقابله على السواء فانها
لن يكون عنها الشيء ومقابله على السواء وذلك من جهة الفاعل والفاعل
معا ومثال ذلك ان الثوب قد يمكن فيه ان يتخرق من قبل ان يبلى

الايجاب وقد يمكن فيه ان لا يتحقق بل يبقى وذلك لان امكان هذين
المعنيين في الثبوت هو على السواء من جهة الفاعل والقابل وكذلك الحكم
لا في جميع الامور المستكونة فمن اجل ان الممكن فيها هذا النوع من الامكان
ولحق واذا كان الحكم هكذا فظاهر انه ليس جميع الاشياء ضرورية بل
يظهر ان في الاشياء صنفا لا ضرورية ولا ممكنة ولان الممكنة ثلثة اصناف
الممكنة على التساوي وهي التي لا يكون فيها وجود الشيء اولى من عدمه و
لا عدمه اولى من وجوده والممكنة على الاكثر وهي التي يكون فيها احد
المتقابلين اولى من الاخر بالوجود ويكون حدوث الشيء على الاكثر و
في هذا الجنس يوجد النوعان جميعا من الممكن اعني الذي على الاكثر والذي على الاقل
ولان الضرورية منها ضرورية بالاطلاق وهي الاشياء التي وجودها دائما
او عدمها دائما ومنها ضرورية لا بالاطلاق وهي الاشياء التي وجودها
ضروري في الوقت الذي هي فيه موجودة او الاشياء التي عدمها ضروري في
الوقت الذي هي فيه معدومة ومن هذا الضرب الاشياء المحمولات
ضرورية الوجود لموضوعاتها ما دامت موضوعاتها موجودة مثل
وجود التنفس للحيوان ما دام موجودا ذلك الحيوان او الاشياء المعدومة ما دامت
موضوعاتها غير موجودة ولا الاشياء موجودة ما دامت هي موجودة
مثل وجود الانسان ما دام موجودا واذا كانت هذه هي اقسام
الوجود وكان واجبا ان يكون جهة قسمة السلب والايجاب الى الصدق
والكذب بمطابقة ما عليه الوجود خارج النفس فظاهر ان المتقابلين
اللذين يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد انهما يقتسمان
الصدق والكذب في اصناف الامور الضروريات على التحصيل و

اعني

اعني على ان الصادق منهما والكاذب محصل في نفسه خارج النفس وان كنا
لم نحصل معرفته وجهلنا كيف الامر فيه واما في المادة الممكنة وفي الامور المستقبلة فانهما
ايضا يقتسمان الصدق والكذب وذلك انه وجب ان يوجد احد المتقابلين فيها في
المستقبل لكن لا على التحصيل في النفس بل على انهما في طبيعتهما غير محصلين
مثل ما هما عندنا ولذلك لا يمكن ان يحصل في هذا الجنس معرفة اذ كان الامر
نفسه مجهولا لكن ما كان من الممكن على الاكثر لا على التساوي فان احد المتقابلين
فيه اولى بالصدق من الثاني اذ كان وجوده اولى من لا وجوده وهو الذي
يمكن المعرفة بحدوث الحادث منه قبل حدوثه اعني بحدوث ما شانه ان يحدث
على الاكثر فقد تبين متقابلين من شانهما ان يقتسما الصدق والكذب انهما
يقتسمان الصدق والكذب في الامور المستقبلة في المادة الممكنة لا على التحصيل
لكن لا في الممكن الذي على التساوي فليس احد المتقابلين فيه اولى بالصدق
من الاخر ولا في الممكنة على الاكثر فان احد المتقابلين فيهما اولى بالصدق
من الاخر ولا في الممكن على الاقل فان احد المتقابلين فيهما اولى بالكذب
من الاخر فقد تبين من هذا كيف قسمة المتقابلين الصدق والكذب
في جميع الامور وذلك في الثلاث التي منها التي تقتسم الصدق والكذب دائما
وهي المتناقضة والمتضادة ولما كانت القضايا منها ثنائية وهي
التي محمولها الكلمة ومنها ثلاثية وهي التي محمولها الاسم وانما سميت التي محمولها
كلمة ثنائية لانها مؤلفة من محمول وموضوع فقط وسميت التي محمولها
اسم ثلاثية لانها مؤلفة من موضوع وكلمة رابطة ومحمول وكان الاسم
والكلم التي تؤلف منها القضايا اما ان يكونا محصلين او غير محصلين فظاهر ان

احدهم

كل قضية ثنائية فهي مؤلفة إما من اسم محصل وكلمة محصلة مثل قولنا الإنسان
يوجد وإما من اسم غير محصل وكلمة غير محصلة مثل قولنا لا إنسان لا يوجد
وإما من اسم محصل وكلمة غير محصلة مثل قولنا الإنسان لا يوجد وإما من
اسم غير محصل وكلمة محصلة مثل قولنا لا إنسان يوجد لكن الكلمة الغير المحصلة
تجري مجرى الاسم في أمثال هذه القضايا أعني الثنائية وذلك أنه
ليس يتميز فيها موضع حرف السلب من موضع حرف العدل إذ كان موضع
حرف السلب فيها هو بعينه موضع حرف العدل فلذلك ليس يوجد في
ما يستعمل فيها المعدولة قضية ثنائية يكون الكلمة فيها محصلة
ولذلك سقط من أصناف هذه القضايا الأربعة صنفان الصنف الذي
اسم المحمول والموضوع فيه غير محصل والصنف الذي اسم المحمول فيه غير
محصل وبقي صنفان فيكون المتقابلات التي يكون فيها اثنتين
والمقدمات أربع وإذا أضفنا هذين الزوجين من المتقابلات إلى الستة
الأزواج من المتقابلات المتقدمة يكون المتقابلات والقضايا الكائنة
التي يكون الكلمة فيها دالة على الزمان المستقبل والتي يكون دالة على
الزمان الحاضر والتي يكون دالة على الزمان الماضي وإذا ضربنا هذه
الثمانية في الأربع والعشرين قضية يكون القضايا الموجودة فيها
اثنتين وسبعين قضية وستا وثلاثين متقابلة فإن ضربناها في المواد
الثلاث التي هي الممكن والضروري والممتنع كانت القضايا الحادثة
من هذه مائتي قضية وستة عشر قضية وكانت القضايا الثلاثية فإنها
القضايا الثنائية ومتقابلاتها ضعف متقابلاتها وذلك أنها

اثنا عشرة والقضايا أربعا وعشرين ولأن كل واحد من القضايا الثنائية

فيها

فيها الأصناف الأربعة من المتقابلات أعني الصنف الذي يكون فيه اسم
الموضوع واسم المحمول محصلا التي تعرف بالبسيطة مثل قولنا الإنسان يوجد
عادلا الإنسان ليس يوجد عادلا والصنف الذي يكون فيه الاسمان
غير محصلين مثل قولنا لا إنسان يوجد لا عادلا لا إنسان ليس يوجد لا عادلا
والصنفان الباقيان أعني الذي يكون أحدهما محصلا والآخر غير محصل
وذلك في الموضوع ولا في المحمول ومقابلاتها والقضايا الثلاثية التي موضوعها
اسم محصل ومحمولها لا اسم محصل ولا اسم غير محصل إذا وضعت
في شكل ذي أربعة أضلاع ووضعت المتقابلات منها على الضلعين اللذين
في عرض الصفح والغير المتقابلة على الضلعين اللذين في طول الصفح
على أن يكون الموجبة من البسيطة مع السالبة من المعدولة على ضلع واحد
أيضا وجدت حال القضايا المعدولة مع البسيطة في التلازم كحال
القضايا العدمية مع البسيطة في التلازم أيضا وليس يوجد حال
من المعدولة كحال العدول من البسيطة وذلك في جميع المتقابلات
الست وأعني بالقضايا العدمية هنا القضايا التي يدل اسم محمولها
على العدم الذي تقدم رسمه مثل قولنا الإنسان جاهل وأما على
مثل قولنا الإنسان جائر فلينظر في ذلك أولا في المهملات ولنضعها
في شكل ذي أربعة أضلاع على ما شرطنا ونضع أيضا العدميات
على مثال وضعنا المعدولة مع البسيطة وذلك أنا نضع لها الشكل
ذا أربعة أضلاع في شكل آخر ... الأول في واحد أضلاعه مثال
ذلك أنا نضع شكل ا ب ج د ونضع شكل المتصل به
ونضع على ضلع ا ب الموجبة البسيطة ومقابلتها وهي لا إن

اصناف م

يوجد عادلا كل انسان ليس يوجد عادلا وعلى ضلع ج د ك السالبة
المعدولة ومتقابلتها وهي كل انسان ليس يوجد لا عادلا كل انسان
يوجد لا عادلا وعلى ضلع ه ز ك السالبة العدمية ومتقابلتها وهي كل انسان
ليس يوجد جائرا كل انسان يوجد جائرا واذا تاملت هذه القضايا على
هذا الوضع وجدت كل ضلع من الاضلاع منها في عرض الصفح لا يتلازم
لانها متقابلة وقد
عرفت فيما تقدم حالها
في التقابل واذا
كل ضلع منها
في طول الصفح
ك السالبة المعدولة

ا كل انسان يوجد عادلا موجبة بسيطة	كل انسان ليس يوجد عادلا ب سالبة بسيطة
ج كل انسان ليس يوجد لا عادلا سالبة معدولة	كل انسان يوجد لا عادلا د موجبة معدولة
ه كل انسان ليس يوجد جائرا سالبة عدمية	كل انسان يوجد جائرا ز موجبة عدمية

يلزم في الصدق عن الموجبة البسيطة وليس ينعكس كل امر فيها وذلك
انه اذا صدق قولنا كل انسان يوجد عادلا صدق قولنا كل انسان ليس يوجد
لا عادلا وليس يلزم اذا صدق كل انسان ليس يوجد لا عادلا ان قولنا
يصدق قولنا كل انسان عادلا لان قولنا كل انسان ليس يوجد لا عادلا
يصدق على كل انسان العادل وعلى كل انسان الذي لا يتصف بالعدل
ولا بالجور وهو الصغير وعلى كل انسان الذي ليس يكون في ذلك
ك السالبة المعدولة اعم صدقا من الموجبة البسيطة لانها تصدق على
ثلثة والموجبة البسيطة على واحد واذا وجد العام ليس يلزم ان يوجد
الخاص كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام مثال ذلك الحيوان
والانسان فانه اذا وجد الانسان وجد الحيوان وليس يلزم اذا وجد

الحيوان

الحيوان لم يوجد الانسان ولا كل السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة فانها
يوجد في الصدق وتنعكس هذا اعني ان السالبة البسيطة يلزم عن الموجبة المعدولة
وليس ينعكس وذلك لان السالبة البسيطة اعم صدقا من الموجبة المعدولة
اذ كان قولنا كل انسان ليس يوجد عادلا يصدق على كل انسان الجائر
وعلى كل انسان ليس بجائر ولا عادل وهو الصغير والمجنون وعلى الطفل وقولنا
كل انسان يوجد لا عادلا انما يصدق على الجائر فقط لان قولنا لا عادل
على العدم والعدم رفع الشيء عما من شانه ان يوجد فيه في الوقت الذي من شانه ان يوجد
فيه على ما قد قيل فالموجبة المعدولة تصدق على واحد وكل السالبة البسيطة على
ولا اذا نظر الى لازمها في الكذب فنوجد الامر بعكس هذا اعني ان الموجبة البسيطة
يلزم عن السالبة المعدولة وذلك لان السالبة المعدولة اخص كذبا من الموجبة البسيطة
لان قولنا كل انسان يوجد عادلا يكذب على الجائر وعلى كل انسان الذي ليس بعادل
ولا جائر وقولنا كل انسان ليس يوجد لا عادلا انما يكذب على الجائر فقط
وكذلك حال الكل في تلازم السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة في الكذب بعكس
تلازمها في الصدق اعني ان الكل لازم فيها بعد [illegible] واذا تاملت
مع البسيطة في هذا التلازم وجدت حالها في الصدق والكذب كحال المعدولة
مع البسيطة ولا كذلك على القطر [illegible] فهي متضادة من [illegible] المواد
حالها فيما سلف واذا وصفت [illegible] المتقابلات هذا الوضع و
حالها في التلازم حالا واحدة اعني [illegible] والمتضادة
وما تحت المتضادة ولا حاجة [illegible] كان منها على كل قطر [illegible] صنف صنف فيختلف
وذلك لان منها ما يمكن ان يصدق معا ومنها ما يمكن ان يكذبا معا وارسطو
لم يذكر من هذه الا كل ذكرناه فقط واعرضنا [illegible] فيها الى كتاب العبارة

فهو مثل زمنه اعني التي لا عدم منها يلزم لا حصول ولا كن لا ثبات لزم صح

ولقانون العام في تعرف من المثلات ما لذلك متقدمتين فمن البين
العقد في الكلية وهو السور وانضافتا في الكيفية وهو السلب وتأليف التي
المتقابلات على جهة التضاد او على جهة التناقض كما قيل والقضايا الثلاثية
والقضايا الثلاثية اذا اخذ موضوعها باسم غير محصل ومحمولها مرة باسم
محصل ومرة باسم غير محصل حدث في هذا الجنس بسائط ومعدولات
موجبات وسوالب غير انه تختلف فيكون البسائط فيها ما كان محمولها اسما غير محصل
ما كان ذلك في الصنف الاول من البسائط والمعدولة التي محمولها اسم غير محصل
وذلك لانه اعتبار القضية في كونها بسيطا او معدولة هو من جهة المحمول
لا من جهة الموضوع فيكون البسيط الموجبة في هذا الجنس مثل قولنا لا انسان
يوجد عادلا والسالبة ليس لا انسان يوجد عادلا ويكون معدولتها
الموجبة قولنا لا انسان يوجد لا عادلا والسالبة ليس لا انسان يوجد لا
عادلا ومعنى الذي يتبين الصنف الذي يلتئم من القضايا يحدث في هذا الجنس
من الثلاثية التي موضوعها اسم غير محصل غير المتعامل الذي يحدث
في الصنف من القضايا التي موضوعها اسم محصل فان موضوع من هو
عدم موضوع ذلك وقد يحدث اصناف العدم التي عليها الاسم غير المحصل
في غير هذا الموضع وهذا الصنف من القضايا اذا اهمل منها السوالب فقيل
بعموم حرف السلب مقام حرف العدل ولا يجري عن صاحبه مثل ما يعرض
حرف السلب فيها الا في ذوات الاسوار فيجمع السور كالتي في الصنف الاول
من القضايا الثلاثية ولا في المهملة والشخصية فيجمع الكلمة الوجودية ولا
حرف العدل فرق فيها اجتماع الموضوع حتى يكون الا في القضايا البسيطة
بعض هذا الجنس فوقه في حرف السلب مرتين وذلك مع السور

بدل ام

والقضايا المسورة ومع الموضوع ومع الكلمة الوجودية ومع الموضوع
والمهملات في الشخصيات ولا في المعدولة فثلث مرات مرة مع السور
او الكلمة الوجودية وثانية مع الموضوع وثالثة مع المحمول والتي يجري
احد حرفي السلب على الآخر مثال ذلك التي تسلب قولنا كل لا انسان ليس
يوجد عادلا وقولنا ليس كل لا انسان يوجد عادلا وقولنا ليس كل لا انسان
يوجد عادلا وسلب قولنا كل لا انسان يوجد لا عادلا قولنا ليس
كل لا انسان يوجد لا عادلا وذلك بان نجعل في ذلك الحرف السلب في بدله موضع
الا بان نأتي في موضعين مثل الذي يقول ليس كل لا انسان يوجد لا عادلا و
كذلك الحال في الثلاثية التي في هذا الجنس اعني وكم البسيطة منها فاما المعدولة قلنا
انه لا يوجد منها معدولة تجب في دلالات كالة المتعارفة فان حرف السلب
فيها ايضا يمكن ان يرتب فيها مرتين مرة مع الموضوع ومرة مع السور
في ذوات السور او مع الكلمة نفسها في الشخصية والمهملة ولا يكتفي
ايضا مثال ذلك انه كالة سلب قولنا كل لا انسان بشر وهي التي موضوعها
اسم محصل هو قولنا ليس كل لا انسان بشر كذلك سلب قولنا كل لا انسان ليس
قولنا ليس كل لا انسان بشر لا قولنا ليس كل لا انسان بشر ولا
لا انسان لا بشر فان حرف السلب ليس يقوم مقام حرف العدل ولا حرف
العدل يقوم مقام اذ كل واحد منهما يرفع عن القضية شيئا غير الذي يرفعه
الآخر وذلك لان حرف السلب في ذوات الاسوار انما يرفع الحكم الكلي الذي
تضمنه السور الكلي او الحكم الجزئي الذي تضمنه السور الجزئي واما حرف العدل
فانما يرفع الموضوع الكلي او المحمول الكلي لا الحكم الكلي وذلك ان السور
الكلي المقرون بالقضية ليس يدل على ان المعنى الموضوع كلي فيكون رفعه

انما

رفع السلب الكلي الموضوع بل انها يدل على ان الحكم على الموضوع الكلي و
فلذلك بين ان المهملات في ليس كونها غير حرف السور رجحا للايجاب لئن
يكون المحكوم الموضوع عنه فيها كلية مثلا قولنا كل انسان عادل ليس كل انسان
ليس بعادل فان لفظة كل انما يدل على موضوع كلي ولئن لم يقترن كل و لكن
لفظة كل التي يدل على الموضوع الكلي لكانت لفظة كل لا تدل على موضوع كلي الا اذا
بها كل فلذلك ما يجب ان يقترن به حرف السلب في القضايا المسورة التي موضوعها
اسماء غير محصلة مثلا زيد كانت او مثالثة مع السور و يعد حرف السلب
ثانية مع الموضوع فان كانت معدولة عدية ثالثة مع المحمول و التي كانت غير معدولة
الكتفي بما عادته مع الموضوع وقد ما مواضع في المادة الممكنة يكون فيها حرف
العدل في قوتها قوة حرف السلب في اقتسام الصدق و الكذب في جميع المواد و
مواضع ليس يلزم ذلك فيها و لا المواضع التي قوة حرف العدل فيها قوة
حرف السلب في القضايا الشخصية اذا اخذت موضوعاتها موجودة في الوجود
ليس في شانها ان يتصف بالملكة او العدم المقابل لها مثال ذلك انه اذا سئل
هل سقراط عادل او ليس بعادل لانه لا عدل فان قوة قولنا ههنا لا عادل قوة
قولنا ليس بعادل اذ كان قولنا سقراط عادل او لا عادل اذا اتفق ان ... الى
المتقدم في اقتسام الصدق و الكذب مثل ما العدمية في قولنا سقراط
او ليس بعادل و قد يكون في هذا الموضع كالقول الكفر اذا كان ... السلم
من الحقيقة موصوفا بها ... معدولتها فيمتنع ان ...
وضعها من قبل في الموضع الذي انما يمتنع فيه الموجبة با ... الصور
في كل الاول فان الصورة التي كانت ... الشكل الاول انما يمتنع بها ...
على ما تبين في كتاب العبارة وقد يمتنع بين ايضا ... ايضا اذا اردنا

لئن ينتج

لئن يتيح عن السالبة شي ههنا قضاء الكم فيه الى ان الموضوع هو الذي يعرض فيه ذا
الكذب و لا الموضع الذي لا يكون فيه قوة حرف العدل اذا اقترن مع الكلمة
قوة حرف السلب في اقتسام الصدق و الكذب في القضايا الكلية في هذه المادة
لانه اذا قيل كل انسان حكيم او ليس كل انسان حكيم فصح الحكم بان قولنا
ليس كل انسان حكيما كل انسان لا حكيم و ذلك لان الذي يقابل قولنا
انسان حكيم مقابلة النقيض في الصدق و الكذب دائما انما هو قولنا ليس كل
انسان حكيما لا قولنا كل انسان لا حكيم اذ كان قولنا حكيم و لا حكيم
قوة قوة المتضادين و هو قولنا كل انسان حكيم و لا انسان واحد حكيم
و المتضادان الذي يكذبان معا في المادة كما تبين قبل و كذلك الذي
بين الاسم المحصل و الاسم الغير المحصل و الكلمة المحصلة و الغير المحصلة هو
من جنس المقابلة التي بالايجاب و السلب فانه ليس قولنا لا انسان يدل على ما
لم يستعمل لها امثال غير الاسماء على ما يدل عليه قولنا ليس انسان
فان قولنا ليس انسان يدل على موضوع مسلوب عنه انسانية و لم يصح
به في هذا القول فهو لذلك في المركب و لذلك يدل عليه قولنا ليس يصح
و لا قولنا لا انسان و لا يصح فانه لا يدل الا على السلب اذا قيل
غير مقترن باسم و لا كلمة منهما بل انما يدل قولنا لا انسان على
عدم كان فيه و قولنا لا يصح على عدم الصحة و هو الغير المفرد الذي
عليه قولنا مرضوع يظهر انه ليس دلالتها دلالة السلب الذي يصدق
او يكذب لا قولنا لا انسان فليس هو لا صادقا و لا كاذبا في
ذلك انه اذا كان قولنا انسان ليس بصادق و لا كاذب ما لم يقترن به
مع انه يدل على ملكة و صورة موجودة فاحرى ان يكون قولنا لا انسان

لا يدل على صدق او كذب اذ كان ليس يدل على وجود محصل وانما
يدل على وجود غير محصل والقضايا التي موضوعها اسم غير محصل او محصل
حال البسيط منها والمعدول مثلا زيد كان البسيط مع المعدول في
القضايا التي موضوعها اسم محصل وذلك لان قولنا كل لا انسان يوجد
لا عادلا وهي الموجبة المعدولة في هذا الجنس تدل على ما يدل عليه قولنا
ليس يوجد شيء مما هو لا انسان عادلا وهي السالبة البسيطة في الكم — وبين الصنف من القضايا التي موضوعها اسم محصل
بين هذا الصنف من القضايا التي موضوعها اسم غير محصل
ولا تقابل واذا تبدل ترتيب اسم المحمول والموضوع او الكلمة
الرابطة في القضايا الثلاثية او اسم الموضوع او المحمول او الكلمة
في الثنائية بان يقدم منها ما شأنه ان يؤخر ويؤخر ما شأنه ان يقدم
اولا الكلمات التي شأنها ان تؤخر ثانيا او يؤخر ما شأنه ان يقدم منها — منها
به مقدما وبالجملة ان يغير ترتيبها ويجعل المحمول فيها محمولا والموضوع موضوعا
فان القضية هي واحدة بعينها محفوظة الصدق ان كانت اولا صادقة او الكذب — صادقة
ان كانت كاذبة ومثال ذلك قولنا يوجد كل انسان عادلا يوجد عادلا
كل انسان فان هذه القضية هي واحدة بعينها وكذلك قولنا زيد قائم
وقائم زيد فانه لو لم تكن القضايا كذلك الا في ترتيب اجزائها المتقدم — اجزائها
وكانت تلك القضية يلزم ان تكون القضية الواحدة في سائر واحدة تنعكس
انه ليس يوجد نحو اخر السالب الواحد وذلك انه يلزم ان تكون قولنا — واحد
يوجد كل انسان عادلا وقولنا يوجد عادلا كل انسان قضية يدل على معنى
المعنى وكان سالب قولنا يوجد كل انسان عادلا قولنا ليس يوجد كل
عدلا وسالب قولنا يوجد عادلا كل انسان ليس يوجد عادلا كل انسان

وكان

وكان قولنا ايضا ليس يوجد عادلا كل انسان بين انه سالب لقولنا يوجد عادلا كل انسان
عادلا لزم ان يوجد لقولنا يوجد كل انسان عادلا سالبان احدهما قولنا ليس يوجد
كل انسان عادلا والاخر ليس يوجد عادلا كل انسان وهو سالب القضية التي وضعنا انها
بمعنى يره في المعنى لقولنا يوجد كل انسان عادلا وهو قولنا يوجد عادلا كل انسان
فانه لعرف ان هذين السالبين هو سالب واحد ان القضيتين الموجبتين هي موجبة واحدة
فقد بان من الاسماء والكلم التي هي اجزاء القضايا متى غير ترتيبها في القول عن العادة — ترتيبها
الجارية في ذلك اللسان اعني عن الترتيب الذي هو الافصح ونقل المحمول الى المحمول او
الموضوع موضوعا انها تبقى تلك القضية بعينها واذا اوجب اسم واحد عن اسماء
كثيرة او اسماء كثيرة لاسم واحد او سلب اسم واحد عن اسماء كثيرة — اوجب
او سلب اسماء كثيرة عن اسم واحد فليس يكون ذلك الايجاب ايجابا
واحدا ولا ذلك السلب سلبا واحدا الا انه اذا اوجب اسم
واحد لاسم واحد او سلب عنه لا يكون ايجابا واحدا ما لم يكن
المعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ واحدا عليه واحدا على ما ذكر
فيما سلف الا ان تكون تلك الاسماء الكثيرة تدل على معنى واحد وذلك
اما بان يكون تلك الاسماء الكثيرة مترادفة وهي التي تدل كل واحد
منها على معنى واحد او يكون ما يدل عليه الاسماء اجزاء حد او رسم — الكثيرة
لشيء واحد مثل قولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فان المجتمع
من هذين المحمولين هو حد الانسان وذلك لان كل انسان حيوان
ناطق وكذلك ان كان ايضا رسالة مثل قولنا كل انسان حيوان ذو
كل انسان ذو رجلين فان المجتمع هو رسم للانسان وهو انه حيوان
ذو رجلين ولفظه يدل دلالة مجتمعة على ما يدل عليه كل واحد من — الانسان

نقول ليس معضلا فانه اذا كانت المحمولات الكثيرة ليس المجتمع منها واحدا
فليس يلزم ان يكون لها ايجابا واحدا ولا سلب لها سلبا واحدا وكذلك اذا كان
موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد فليس ذلك ايجابا واحدا ولا سلبا
واحدا ومثال ذلك حملنا على كلاب النهر انه ابيض وانه ماشي فان هذين الحملين
مجموعين على كلاب النهر فصل كلاب النهر ابيض لم يدل على معنى واحد الا بالعرض
والحال في هذه كالحال في المحمول الذي هو لفظ مشترك يدل على اكثر من معنى واحد
اذا حمل على موضوع واحد او كالموضوع الذي هو لفظ مشترك اذا حمل
محمول واحد ليس يدل على معنى واحد اعني انه كما ان قضية مع المحمول لفظ
مشترك ليست قضية واحدة ولا قضية فيها الموضوع بهذه الصفة
واحدة كذلك الحال في قضية ليس يوجد فيها معان كثيرة باسم اعتباره موضوع
واحد او [illegible] فيها محمول واحد لموضوعات كثيرة يدل عليها باسم
[illegible] بانه اذا لم يكن المجتمع من تلك المحمولات او الموضوعات الكثيرة معنى واحدا
ونعقد بالمحمولات او موضوعها باسم مشترك كما كانت قضايا كثيرة لم
[illegible] لم يكن السؤال الجدلي عنها سؤالا واحدا ولا الجواب الجدلي عنها واحدا
ولذا كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك الموضوع يصدق عليها
المحمول الواحد او كانت المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك المحمول يصدق
على الموضوع الواحد او كانت المعاني الكثيرة هي المحمول وكان اللفظ المحمول
والموضوع يدل على كل واحد منهما على معان كثيرة الا ان جميع المعاني
التي يدل عليها لفظ المحمول صادقة على جميع المعاني التي يدل عليها لفظ
الموضوع على ما تبين في كتاب العبارة فان المجيب على طريق الجدل له
ان يصحح كل سؤال بان يجيب تلك المعاني التي يدل عليها ذلك الاسم المشترك

اذكان

اذ كان المجيب والسائل في رتبة واحدة من معرفة الشيء الذي يتغالطان فيه وان
وان ما قصد السائل على طريق الجدل ان يتسلم من المجيب احد
جزئي النقيض الذي يريد ان يضعه مقدمة يبطل بها وضع المجيب
فمتى سأل السائل المجيب في الجدل بالمقدمة المشتركة اللفظ
فسلم له المجيب احد جزئي النقيض فوضع السائل من احد تلك المعاني
مقدمة يروم ان ينتج منها ما قصد ابطاله على المجيب كان للمجيب
ان يقول لم اسلم هذا المعنى وانما الذي سلمت معنى كذا وكذا
فلا ينتفع السائل حينئذ بتسليم المجيب احد جزئي النقيض ولا السؤال على طريق
التسليم [illegible] يكون بالاسم المشترك لان على المعلم ان يصحح السؤال بتفصيل
ما يدل عليه لفظ ذلك الاسم المشترك عليه ولذلك لا يكون هذا السؤال
سؤالا جدليا لان هذا النوع من السؤال قد تقتضي تفصيل ما يدل عليه
الاسم المشترك مثل ان يسأل السائل ما هو العين فان المجيب له ان يقول
انه يدل على معان شتى على الجارحة وعلى عين الماء وعلى الشمس وغير
ذلك وليس السؤال الجدلي فلما كان انما يسأل السائل فيه جزئي النقيض
ليسلم له احدهما مثل ان يسأل هل كذا كذا او ليس كذا فقد يجب
ان يكون محدودا لكون الجواب الذي يقع عليه محدودا وذلك انما
يكون بالاسم المتواطئ وما كانت المحمولات الكثيرة التي تحمل على موضوع
واحد لو جمعت [illegible] المحمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت
صدقت وكان المجتمع منها محمولا واحدا وهو الذي قلنا ان المجتمع
منها يكون قضية واحدة ولا محمولات اذا افردت صدقت واذا
جمعت صدقت الا ان المجتمع منها ليس يكون محمولا واحدا الا بالعرض

السواله

[illegible]

جميع

ولا المحمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت كان الكلام هذرا او فضلا
ولا المحمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت كذبت فقد ينبغي لنا ان نعطي قانونا
لذلك به نميز بين المحمولات بعضها من بعض بعد ان نبين انه ليس من الضرورة ان
يكون ما يصدق مفردا يصدق مجموعا من غير ان ينظر في ذلك … ولا
فضل فنقول انه ليس يلزم ان يكون جميع المحمولات التي تصدق فرادى تصدق
مجموعة من غير ان يكون الكلام هذرا او فضلا وذلك ان من حمل قبل المواد
وجميع ما يحمل في هذا الموضع الذي سميناه عرضا انه شاعر وقد يصدق على زيد — لا من قبل المواد
انه طبيب ويصدق عليه انه بصير حاذق وليس يلزم ان يصدق عليه ان …
جميعا حتى يقول فيه انه طبيب بصير ولا انه شاعر … فاي الحمل
فرادى يصدق مجموعا من غير ان يحتاج نقول هذرا فاحضه انه ان كان
في زيد انه انسان حقا وانه ابيض حقا فيجب ان يكون القول المجموع منهما حقا
ان يكون زيد انسانا ابيض … على انه ابيض وانه ابيض — كان
على انهما محمولات مفردات فقد يجب ان يصدق عليه انه … ابيض
وكذلك اذا اخذنا هذا القول بمنزلة محمول واحد مفرد واخذنا القول الاول
بمنزلة المحمول المفرد صدق عليه انه انسان ابيض ابيض … غير ان
يكون في الكلام هذر وفضل ولزم من ذلك الامر الى غير نهاية وذلك — …
وايضا فانه اذا صدق عليه مفردات كثيرة لزم ان يصدق …
التركيب ان تعرض عن تلك المفردات اعني اذا ركبت بعضها الى بعض
غير متناهية فيصدق على الموضوع الواحد اشياء غير متناهية مثل
ان يصدق عليه انه … وانه ابيض وانه مشى فيجب ان يصدق
انه ابيض مشى وانه انسان ابيض مشى وانه انسان ابيض مشى …

وكذلك

وكذلك انه ابيض ابيض مشى مشى ويكون المحمولات الصادقة
عليه غير متناهية فقد تبين من هذا انه ليس كل ما يصدق فرادى
يصدق مجموعا على ما كان يرى كثير من القدماء واذ قد بينا هذا
فلننظر متى يكون من المعاني الكثيرة التي تحمل على معنى واحد
المعنى الواحد الذي يحمل على معنى كثيرة قضية واحدة وذلك بان يكون
المجتمع من تلك المعاني الكثيرة معنى واحدا او صادقا ومتى لا يكون
فنقول انه متى لم يكن حمل تلك المعاني الكثيرة على الموضوع بحمل ما …
ولا كان احدهما منطويا في الاخر ومنحصرا فيه اعني ان يكون …
منحصرا في المشترط فيه واحرى بذلك ان يكون الشرط هو …
مثل ان يقول ان زيدا ابيض ابيض ما لم يكن ذلك على …
فان المجموع من تلك المعاني يكون معنى واحدا فاما متى كان حملها
بالعرض مثل قولنا في زيد انه ابيض وانه ابيض مشى فانه ليس المجموع
منهما معنى واحدا وكذلك متى كان احدهما محصورا في الاخر فان
الكلام حينئذ يكون فضلا مثل قولنا زيد انه انسان حي على جهة
تقييد الانسان بالحي فان لفظ الانسان قد انطوى فيه الحي ولذلك
كان تقييدنا اياه بالحي هذرا بخلاف تقييد الجنس بالفصل
فمن شرائط المحمولات الكثيرة عند … ان تصدق … الحمل الذي بالعرض
ومن ان يكون احدهما منحصرا في الاخر فالقضية يكون واحدة مثل
قولنا في الانسان انه حيوان وانه ذو رجلين … الاشياء التي يصدق
مجموعها الحمل على شيء ما اذا قيد بعضها ببعض منها ما يصدق
اذا افردت ومنها ما ليس يصدق والصادقة منها هي

يجتمع فيها شيئان احدهما الذي لا يتحصل والشي المشترط في القول الذي
هو مقابل الشي الذي اشترط فيه وقيد به وذلك مثل ان يحوّل الفصل عن
الخاص الى المقابل له او كان ظهور ذلك المقابل الى الحد كما يدل
عليه مثل قولنا حيوان ميت فان الميت ضد الحيوان من جهة دلالة
هذا الاسم عليه اعني اسم الحيوان او كان ظهور ذلك لا من جهة دلالة
الاسم بل من جهة دلالة الحد او الرسم مثل قولنا انسان ميت فان
ذلك انما يظهر انه مقابل للميت من جهة حده الذي يقال وانه
حيوان ناطق فمن الخطاء المقابل وامثال هذه المقيدات الكاذبة اذا
افردت فانه يصدق على الميت انه انسان ميت وليس يصدق
عليه انه انسان والشرط الثاني الذي يكون حمل المقيد على الموضوع
بالعرض اي من اجل غيره بل بالذات اي من اجل نفسه وذاته فانه اذا
كان محمولا بالعرض على هذه الجهة كذب اذا افرد مثل قولنا زيد معتبر
موجود شيء او موجود متوهما فانه اذا افرد هذا الفصل امر وقطر
موجود كان كذبا اذ هو كان معدوم ولكن ذلك لم يلفظ [illegible]
موجود محمول على امر النفس من جهة انه متوهم او شاعر لا محالة اول
من اجل ذاته اي باطلاق وقولنا فيه انه موجود من جهة ما هو
كذلك متوهما هو قول صادق ولذلك امكن فيها اذا اخذت بهذه
الجهة لفظ الموجود لم يصدق على المعدوم كما ان لفظ غير الموجود
اذا حمل على الشيء من اجل غيره صدقت على الشيء الموجود وليس
يصدق عليه اذا حمل عليه من اجله مثل قولنا في زيد الميت انه
انه غير موجود حالا فانه ليس يصدق عليه انه غير موجود باطلاق

كالذي

كالذي يصدق على المعدوم انه موجود باطلاق فاذن متى لم
يظهر في شرط او تقييد مقابل للشي المقيد متى دل على الشي المقيد بحده
او اسمه ولا كان هناك محمولا من اجل غيره فانه وجب متى
افردت امثال هذه في الحمل ان يصدق مفردا كما يصدق مجموعا

الفصل الرابع ولما كانت القضايا منها ذوات الجهات — في القضايا ذوات الجهات

ومنها ما هو غير ذوات الجهات والجهة هي اللفظة التي تدل على
كيفية وجود المحمول للموضوع مثل قولنا الانسان واجب ان
يكون حيوانا او ممكن ان يكون فيلسوفا وكانت اجناس الفاظ
الجهات جنسان احدهما الضروري وما يتبعه على جهة اللزوم
والعدم معه وهو الواجب والممتنع الذي الضد احد قسميه اذ كان
الضروري اما ضروري الوجود واما ضروري العدم وهو الممتنع
والثاني هو الممكن وما يتبعه على جهة اللزوم والعدم معه مثل قولنا
محتمل فقد ينبغي ان نبسط في المنفصلات في هذا الجنس الذي — لي نظر له
في الممكن [illegible] وان نبسط وانما صارت الفاظ الجهات
جنسين لانه انما قصد بها ان يكون بدلالتها مطابقة للموجود
والموجود قسمان اما بالقوة واما بالفعل والضروري يقال
على ما بالفعل والممكن يقال على ما بالقوة فلنبسط في المستعمل منهما
اولا ثم في المستعمل [illegible] فنقول انه قد يظهر في بادي الراي الحكم
[illegible] لكن نوضع في امثال هذه القضايا مع اللفظة الدالة
التي هي رابطة لا مع المحمول كالحال في القضايا غير ذوات الجهات

وذلك لان سلب قولنا ان لا يوجد عدلا هو قولنا ليس ان لا يوجد
عدلا وقولنا ان لا يوجد لا عدلا وذلك انه لما كان الايجاب في
السلب يقتسمان الصدق والكذب على جميع الاشياء فان وضعنا التي
هي سلب لقولنا ان لا يوجد عدلا قولنا ان لا يوجد لا عدلا او وضعنا مثلا
في موضع قولنا ليس ان يوجد عدلا كانت تصدق والكذب على جميع الاشياء حتى يكون
كان في الخشب مثلا انها توجد عدلا كاذبا فتكون صادقة عليها قولنا
انها توجد لا عدلا لكن لما كان قولنا عدلا ولا عدلا يقتسمان الصدق
والكذب على ان فقط فقد يجب ان كان الصادق في الخشب يوجد لا
عدلا ان يصدق عليها ان الخشب توجد لا عدلا ان يصدق عليها ان الخشبة
ان لا لا عدلا وذلك محال لا شك فيه واذا كان حرف السلب انما
يوضع في القضايا بالمثل مرة او كثيرة مع الكلمة فقد بطل ان الحال في القضايا
ذوات الجهات مثل ذلك فيكون على هذا السلب في قولنا ان
انه يمكن ان يوجد قولنا يمكن ان لا يوجد غير انه قد يظهر انه يصدق
على شيء بعينه ان فيه انه يمكن ان يوجد ويمكن ان لا يوجد ومثال
ذلك ان ما يمكن ان ينقطع فهو يمكن ان لا ينقطع وما هو يمكن ان يمشي فهو
يمكن ان لا يمشي وذلك ان الممكن هو ما ليس بضروري ان يوجد والذي
قد يمكن فيه ان يوجد وان لا يوجد ولما كان المتقابلان ليس يمكن
فيهما ان يجتمعا على الصدق في شيء واحد علمنا انه ليس سلب قولنا
يمكن ان يوجد قولنا يمكن ان لا يوجد واذ قد تبين ان حرف السلب في
القضايا ذوات الجهات لا ينبغي ان يوضع لا مع المحمول

ولا مع

ولا مع الكلمة الوجودية فقد يجب ان يوضع مع الجهة فيكون سلب قولنا
في الشيء انه يمكن ان يوجد قولنا انه ليس يمكن ان يوجد وهكذا الامر في جميع
الجهات كما عددناها وذلك واجب فانه كما ان في القضايا التي ليس فيها جهة
انما كان يقترن حرف السلب بالشيء الذي يتنزل منزلة الصورة وهي
الكلمة الوجودية لا بالشيء الذي يتنزل منزلة المادة وهو المحمول كذلك ههنا انما
يوضع حرف السلب في الشيء الذي يتنزل من الكلمة الوجودية منزلة الكلمة الوجودية في
غير ذوات الجهات من المحمول وهي الجهة وذلك ان الكلمة الوجودية في تلك
القضايا التي ليست ذات الجهة يدل على كيفية نسبة المحمول الى الموضوع كما
الكلمة الوجودية نسبتها الى المحمول في هذه القضايا نسبة الصورة الى المادة و
لما كانت هذه بعينها هي نسبة الجهة الى الكلمة الوجودية وذلك انها قد تدل
على كيفية وجود المحمول للموضوع كانت نسبتها ايضا الى الكلمة الوجودية
نسبة الصورة الى المادة واذا كانت النسبتان واحدة وكان حرف السلب انما
يوضع مع الكلمة فواجب ان يوضع ههنا مع الجهة وبالجملة فنقول ان سلب
قولنا يمكن ان يوجد قولنا ليس يمكن ان يوجد اذ كان هذان يقتسمان
الصدق والكذب دائما واما قولنا يمكن ان يوجد وان لا يوجد فليس يقتسمان
بل مثال ذلك وكذلك سلب قولنا يمكن ان لا يوجد وهي المعدولة الممكنة هو قولنا
ليس يمكن ان لا يوجد وسلب قولنا واجب ان يوجد قولنا ليس واجبا ان
يوجد وسلب قولنا واجب ان لا يوجد وهي المعدولة الواجبة قولنا ليس
واجبا ان لا يوجد وكذلك سلب قولنا ممتنع ان يوجد قولنا ليس ممتنعا
ان يوجد وسلب قولنا ممتنع ان لا يوجد قولنا ليس ممتنعا ان لا يوجد
فهذه هي القضايا المتقابلة في هذا الجنس والى المتقابلات زمة فعلى ما اوله

الشروع

النسبة

قولنا

لا الموجبة الممكنة البسيطة وهي قولنا يمكن أن يوجد فانه يلزمها اثنتان
سالبة الممتنعة مثل قولنا ليس بممتنع أن يوجد وسالبة الواجب وهي قولنا
ليس بواجب أن يوجد ولا الموجبة الممكنة المعدولة مثل قولنا يمكن أن لا يوجد
فانه يلزمها كما تبين لا شهر ولا عرف اثنتان احداهما سالبة الواجب المعدولة
وهو قولنا ليس بواجب أن لا يوجد وكذا سالبة الممتنع المعدولة وهي
قولنا ليس بممتنع أن لا يوجد ولا سالبة الممكن البسيطة وهي قولنا ليس يمكن
أن يوجد فانه يلزمها اثنتان ايضا احداهما موجبة الواجب المعدولة
وهو قولنا واجب أن لا يوجد والثانية الموجبة الممتنع البسيطة وهو
قولنا ممتنع أن يوجد ولا سالبة الممكن المعدولة مثل قولنا ليس يمكن
أن لا يوجد فانه يلزمها اثنتان ايضا احداهما موجبة الواجب البسيطة
وهي قولنا واجب أن يوجد والثانية موجبة الممتنع المعدولة وهي
قولنا ممتنع أن لا يوجد فلنضع المتلازمات منها في عرض صحيفة
والمتلازمة بعضها تحت بعض فيأتي ذلك على هذا الرسم

ليس يمكن أن لا يوجد	ممكن أن يوجد	ليس يمكن أن يوجد	ممكن أن لا يوجد
واجب أن يوجد	ليس بواجب أن يوجد	واجب أن لا يوجد	ليس بواجب أن لا يوجد
ممتنع أن لا يوجد	ليس بممتنع أن يوجد	ممتنع أن يوجد	ليس بممتنع أن لا يوجد

واذا اتبعنا هذا اللزوم المشهور وتعقبناه وجدنا قولنا ممتنع
وقولنا ليس بممتنع يلزمان قولنا ممكن وليس بممكن اعني أن كل واحد
منهما يلزم النقيض الموجب منهما يلزم كما تبين أن ذلك على
كثير اعني أن ليس الممتنع يلزم الموجبة من الممكن والموجبة
من الممتنع يلزم سالبة من الممكن فاما النقيضان بالواجب فان اللازم

منهما

للممكنة ليس هو النقيض بل الضد اعني ضد الموجبة للواجبة لأن سالبة النقيض
سالبة الواجبة وهي قولنا واجب أن لا يوجد وذلك أنه يلزم نقيض
المعدولة التي هي قولنا واجب أن لا يوجد كلازم عن قولنا ليس ممكنا
أن يوجد قولنا ليس بواجب أن يوجد الذي هو لازم عن قولنا ممكن أن يوجد
على ما وضع وذلك أنهما قد يمكن أن يصدقا على شيء واحد بعينه فانه في
هو واجب أن لا يوجد يصدق عليه ليس بواجب أن يوجد بل قولنا
واجب أن لا يوجد ضد قولنا واجب أن يوجد الذي هو نقيض قولنا
ليس بواجب أن يوجد ولكن يلزم أن تلزم الممكنة البسيطة موجبة
الواجب المعدولة ولزم سالبة الممكنة المعدولة موجبة الواجب البسيطة
لأن الممتنع هو ضد الواجب الوجود ولكن قوتهما في الضرورة
واحدة فلما كانت سالبة الممكنة البسيطة يلزمها الممتنعة الموجبة البسيطة
وكانت الممتنعة الموجبة البسيطة ضد الموجبة الواجبة البسيطة لزم
ضرورة أن يتبعها ضد الموجبة الواجبة البسيطة وهي الموجبة الواجبة
المعدولة ولما كانت سالبة الممكنة المعدولة يلزمها الممتنعة المعدولة
الموجبة وكانت الممتنعة المعدولة الموجبة ضد الواجبة المعدولة
الموجبة وهي الواجبة البسيطة الموجبة لكن اذا تعقب هذا العدد النظر
لم الحال فيما يلزم الممكن من الواجب كالحال فيما يلزم من الممتنع
لأن النقيض منهما يلزم النقيض لكن على غير الجهة التي ذكر ههنا بل
ههنا فيكون اللازم من قولنا يمكن أن يوجد قولنا ليس واجبا
أن لا يوجد الذي هو نقيض قولنا واجب أن لا يوجد اللازم عن

الموجبة الواجب لأن يلزمها من الواجب ضد الواجب المعدولة

رب يسر

قولنا ليس يمكن أن يوجد لا قولنا ليس واجبا أن يوجد ويكون اللازم
عن قولنا ممكن أن لا يوجد ممكنا واجبا فقولنا ليس واجبا أن يوجد
لا قولنا ليس واجبا أن لا يوجد كما فرضناه في الموضع الأول إلى
نظيره من اللازم عن قولنا ممكن أن يوجد قولنا ليس واجبا أن لا يوجد
لا قولنا ليس واجبا أن يوجد فإنه يترتب على بيان أن قولنا ممكن أن
يوجد هو لازم عن قولنا واجب أن يوجد فأما كيف تبين ذلك
فيما أقوله وذلك أن قولنا واجب أن يوجد لا أن يصدق عليه
ممكن أن يوجد أو قولنا ليس ممكنا أن يوجد لأن قولنا ممكن أن يوجد
وليس ممكنا أن يوجد متناقضان والمتناقضان تقتسمان الصدق
والكذب على جميع الأشياء فإن لم يصدق عليه قولنا ممكن أن يوجد
فيصدق عليه ليس ممكنا أن يوجد لكن إن صدق عليه قولنا ليس
ممكنا أن يوجد صدق عليه قولنا ممتنع أن يوجد لزم من ذلك أن
يكون ما هو واجب أن يوجد قولنا ممكن أن يوجد لأنه إذا كذب أحد
النقيضين صدق الآخر وإذا تقرر أن قولنا ممكن أن يوجد يلزم
قولنا واجب أن يوجد فأقول إن اللازم عن قولنا ممكن أن يوجد
من مقدمات الواجب هي السالبة المعدولة التي هي قولنا ليس واجبا
أن لا يوجد برهان ذلك أنه لا يخلو أن يكون اللازم عن ذلك إما
عن الممكنة البسيطة الموجبة سالبة الواجب البسيطة أو موجبة البسيطة أو
موجبة المعدولة أو سالبة الواجب المعدولة فإن كانت سالبة
سالبة الواجب البسيطة على ما وضعناه وهي قولنا ليس واجبا أن

قوله لازم

ممتنع أن يوجد وذلك
خلف لا يمكن فإذن الصادق
على قولنا واجب أن يوجد هو

أن يوجد وقد كانت الممكنة البسيطة الموجبة لازمة عن الموجبة الواجبة
البسيطة لزم أن يلزم عن الواجبة البسيطة نقيضها وهي التي هي البسيطة
بأن نقول إنه هكذا أما كان واجبا أن يوجد فممكن أن يوجد فما هو ممكن أن
يوجد فليس واجبا أن يوجد فإذن ما كان واجبا أن يوجد فليس واجبا
أن يوجد هذا خلف لا يمكن فإن النقيضين لا يمكن فيهما أن يصدقا وإذا لم يلزم
عنها من نقيض الواجبة البسيطة فلم يبق أن يلزم عنها إلا موجبة الواجبة البسيطة أو المعدولة
أو سالبة الواجب المعدولة ولكن موجبة الواجب البسيطة أو المعدولة أخص
وأصل منها فمع الموجبة الممكنة وذلك أن ما هو ممكن أن يوجد فهو ممكن
أن يوجد وأن لا يوجد وما هو ممكن أن يوجد وأن لا يوجد فليس واجبا
أن يوجد ولا واجبا أن لا يوجد وذلك بين بنفسه فإذا كان واجبا
يلزم وجوده قضايا الواجب الممكنة البسيطة وقد تبين أن الممكنة
ليس يلزمها فلم يبق أن يكون اللازم لها إلا قولنا ليس واجبا أن لا يوجد
وهي سالبة الواجب المعدولة وذلك واجب الصدق لأنه لا يعرض عنه المحال
فيما تقدم من وضعنا أن خبر الممكن يلزم الواجب فإنه قد يلزم قولنا
أن يوجد قولنا ليس واجبا أن يوجد إذ كان ما يصدق على [illegible]
يعرض [illegible] فيما بينا أن قولنا ممكن أن يوجد يلزم عن قولنا واجب أن يوجد
لزم [illegible] وقولنا ليس ممكنا أن يوجد
ممكن أن لا يوجد لكن أن يلزم قولنا ليس ممكنا أن يوجد لزم المحال
فرضناه [illegible] ولزم قولنا ممكن أن لا يوجد لزم [illegible] ما هو واجب أن يوجد
ممكن أن لا يوجد وذلك خلف لا يمكن وإذا كان [illegible] الأول فهذا القول [illegible]

[illegible]

لم يكن يلازم عن قولنا واجب ان يوجد قولنا ممكن ان يوجد لكن اذا
وضعنا الذي يلازم عنه قولنا ممكن ان يوجد وكان الشيء الذي يمكن فيه
ان يوجد يمكن ان لا يوجد فقد يلزم ان يكون ما هو واجب [illegible]
ممكن ان لا يوجد وذلك خلف لا يمكن واذا كان القول الاول لا يجب
ان يكون يلازم عن قولنا واجب ان يوجد قولنا ممكن ان يوجد و
لما بطل ان يكون الممكن يتبع الواجب في لزومه فبين انه يجب ان يكون
ما اثبت القول الاول في طبيعة الممكن انه لا يمنع عن الواجب [illegible] معناه
لانه قال الممكن اذن يقع على اكثر من معنى واحد وذلك ايضا بين بالآخر
فانه يظهر انه ليس كل ما هو ممكن ان يفعل كذا او يقبل هيئة من على ان لا
يفعل وعلى ان لا يقبل وذلك ان الاشياء التي يقول انها قوية او [illegible]
توجد على ضربين القوى مقرونة بنطق وهي التي يعبر عنها بالاستطاعة
ولا قوى ليست مقرونة بنطق مثل التسخين للنار والتبريد للثلج فاما القوى
المقرونة بالنطق فان فيها قوة على ان تفعل الاضداد واعني ان تفعل و
ان لا تفعل ومثال ذلك الكشف فان في كل انسان قوة ان يمشي وان لا
يمشي على السواء واما القوى التي ليست مقرونة بنطق فان فيها قوة على
احد الاضداد فقط ومثال ذلك النار فانها انما فيها قوة على
ان تسخن فقط لا على ان لا تسخن الا بالعرض وذلك لا عندما
ما لا تجد موضوعا يقبل السخونة ولا عندما تعوقها عائق عن
الفعل الذي لها بالطبع في ذلك الموضوع وقد يوجد في القوى
المنفعلة الغير ناطقة ما يقبل المتقابلين على السواء واذا كان

هذا الممكن

هذا هكذا فليس كل ممكن فهو ممكن لان يقبل الاشياء المتقابلة [illegible]
الممكن ما التي تتواطؤ حتى يكون نوعا واحدا بل اسم الممكن [illegible]
الاسم وذلك انا نقول ممكن فيما هو موجود بالفعل وقولنا فيه انه ممكن
هو بمعنى انه من الحالة الموجودة له بالفعل فقد كانت ممكنة له والان
ليس لها وهذا قد يقع ان لم يتقدم الامكان فيه الفعل بالزمان
ان يوجد شيء بين الصفة ومنه ما يقال فيه انه ممكن بمعنى انه [illegible]
ان يوجد في المستقبل وهذا الامكان انما يوجد في الاشياء المتحركة
وحدها فاسدة كانت او غير فاسدة الا انه ما كان منه في الاشياء
الغير الفاسدة فحدوثه واجب مثل طلوع الشمس غدا وما كان منه
في الاشياء الفاسدة فليس كونه واجبا والا الصنف الثاني من الممكن
فهو يوجد في الاشياء الغير المتحركة وهذا الصنف من الممكن هو [illegible]
الواجب في الا الصنف الاول الذي ليس يلزم الواجب وذلك ما كان
منه في الاشياء الفاسدة لكن قد ثبت ان قولنا الممكن اذا كان
اعم من الواجب وذلك انه يقع على الواجب وغير الواجب فقد يجب
ان يكون لازما عنه على جهة ما يلزم الاعم الاخص اعني على جهة ما يلزم
الحيوان الانسان قال واذ قد بينا ان الممكن فقد يجب ان نضع
الاول الذي يقع اليه المطابقة في هذا اللزوم قولنا واجب ان
يوجد ليس ممكنا ان لا يوجد اذ كان هذا هو المبدأ الذي [illegible]
ثم سائر ما يلزم ذلك على سبيل القضايا الباقية وهذا قد فعل في
كتاب القياس فلنرجع الامر الى ذلك الموضع وانما كان

رب اشرح لي صدري ويسر لي امري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي

الواجب هو المبدا الاول لان الاشيا الموجودة هي التي لذاته الموجودة
بالفعل على ما تبين في العلوم النظرية ولما كانت الاشيا التي لذاته اقدم
وجب ان يكون الاشيا التي هي بالفعل اقدم من الاشيا التي هي بالفعل
تارة وبالقوة اخرى ولذلك بعض الموجودات يوجد بالفعل دون
القوة مثل الموجود الاول وبعضها بالفعل تارة وبالقوة تارة ومن
الاشيا الكاينة الفاسدة وبعض الاشيا مع القوة فقط من غير الفعل
مثل الحركة وبالجملة وجود الغير المتناهي من جهة ما هو غير متناه على ما بين
انه في العلم الطبيعي فهذه جملة ما تكلم به في القضايا ذوات الجهات
الفصل الخامس قال ولما كانت الاقاويل المتقابلة لا متقابلة
بالايجاب والسلب ولا متقابلة بان موادها متضادة وهي الاقاويل
في المحمولات انها متضادة وكانت توجد في المحمولات المتضادة
ما اشبه الاضداد والجهة من المتقابلة من جهة الايجاب والسلب والعدم
القول فيها فقد يجب ان ينظر ههنا اي هذين الاقاويل اشد تضادا
وابعد تباينا في الاعتقاد هل المتضادة على طريق الايجاب والسلب او
المتضادة على طريق اعتقاد الضد مثال ذلك ان قولنا كل انسان
عدل المقابل بقولنا ولا احد منهما ولا انسان واحد عدل وهو المقابل على
جهة السلب وقولنا كل انسان جاير وهو المقابل على الضد به فاي
هذين اشد مضادة لقولنا كل انسان عدل هل قولنا ولا انسان
واحد عدل او قولنا كل انسان جاير فنقول انه اذا كانت الالفاظ
انما تدل على المعاني القايمة بالنفس وكان قد يوجد ذلك في اعتقاد

شر ما واعتقاد ضده او اعتقاد انه شر ما واعتقاد انه ليس انه اما حق
والقول كانه ضد للقول او مقابل له من جهة تقابل الاعتقاد الكذب في
النفس لا باعتقاد الضد او باعتقاد انه واذا كان الامر كذلك فقد
ينبغي ان ننظر اي اعتقاد هو الكذب في الحقيقة المضاد او الكذب
للاعتقاد الصادق او الكذب هل اعتقاد ضده او اعتقاد سلبه
مثال ذلك اذا اعتقدنا في شي ما انه خير وكان ذلك عقدا صادقا
مثل اعتقادنا في الخير انه خير فيكون اذن ههنا عقد الكاذب
مقابل له احدهما انه شر والاخر انه ليس بخير فاي هذين
الاعتقادين الكاذبين في الحقيقة هو الكذب على الضد له والكذب
للاعتقاد الصادق الذي هو قولنا الخير خير هل اعتقادنا انه
شر او اعتقادنا انه ليس بخير فنقول ان القضايا الموجودة في الاعتقاد
اعني التي في الذهن التي هي القضايا الموجودة خارج النفس في الوجود
فهل يجب ان يكون ما كان منها اشد تضادا خارج النفس في الوجود
تضادا في الاعتقاد ام لا فنقول انه لما كان ليس كل ما كان متضادا
خارج النفس متضادا في الاعتقاد وليس كل ما ليس متضادا
متضادا واحدا او كان يمتنع ذلك غير متضاد في الاعتقاد الا ان
ذلك هو مثل مثل اعتقادنا ان الخير خير والموت شر فان
هذين القولين متضادان بالموضوع والمحمول خارج النفس بل انه ليس
التضاد الموجود في الاعتقاد هو التضاد الموجود خارج النفس اذ
لو كان ليس يكون هو الاكثر مضادة خارج النفس هو الذي يكون متضادا
في الاعتقاد واذا كان ذلك كذلك فما كان متضادا في الاعتقاد من قبل

الكرم

المواد فهو احرى ان لا يكون هو المضاد باطلاق وان الاعتقاد

المضاد الذي يوجد في الاعتقاد من قبل الاشياء [illegible] ذلك موجودا

فيه من قبل غيره بل من قبل ذاته ومن قبل حاله موجهة [illegible] وكذلك

المضاد فيه من قبل ذاته احرى ان يكون مضادا من الذي المضاد فيه

من قبل غيره وايضا فانه اذا كان عندنا اعتقاد ما في شيء انه خير

وكان عندنا اعتقاد صادق فانه ليس كل اعتقاد كاذب كان عندنا فيه [illegible]

لكنه هو الاعتقاد المضاد لهذا الاعتقاد الصادق مثل ان

يكون عندنا فيه انه ليس [illegible] هو موجود انه او انه ليس [illegible]

مما هو موجود له فان كل [illegible] غير متناهية واما الاعتقاد الذي

يضاد ذلك الاعتقاد فانه اعتقاد واحد وهو الاعتقاد الذي [illegible]

لم يوسم [illegible] الكذب [illegible] مع الاعتقاد الاول [illegible] الاعتقاد

[illegible] في المطلوب ثم يعتقد بعد ذلك فيهما [illegible]

الخير ان منهما هو الصادق وان منهما هو الكاذب ولان الاعتقاد

[illegible] على الموضوع [illegible]

فليس [illegible] منهما [illegible] الخير ولا [illegible]

على [illegible] الوجود [illegible]

لان الاعتقاد [illegible] الوجود [illegible] هو الاعتقاد الذي يكون

الذي منه يكون [illegible] وهو [illegible] انما يكون من غير موجود

لا موجود [illegible] غير موجود ولا الاعتقاد الذي يكون

في الاشياء [illegible] الاضداد فهو قبل

ضد [illegible] الضد [illegible] موجود ولذلك [illegible]

في الاعتقاد اذ كان العدم اشد مقابلة [illegible]

لتكون

لم يكون الا بالعرض وايضا فان الضد الذي يكون [illegible] رفع

رفع الاعتقاد الموجب [illegible] اذ كان [illegible] ارتفاع

الذي هو [illegible] الشيء الموجود ولا اعتقاد ضد المحمول في [illegible] الذي

اعتقد فيه وجود المحمول [illegible] رفع الايجاب اذ كان

ليس [illegible] الضد في الموضوع [illegible] رفع ضده المقابل له

وانما هو [illegible] بعرض [illegible] والموضوع [illegible]

الضد الاخر فيه ومثال ذلك ان ارتفاع الحرارة عن [illegible] الحلول

فيه هو [illegible] بالقصد الاول او بالعرض وذلك ان الارتفاع

[illegible] انما هو حادث عن وجوده بالعرض وان الارتفاع [illegible]

هو ارتفاع حادث عن السلب بالذات وكذلك [illegible] الارتفاع

الايجاب بالذات هو احرى بالضدية الموجودة في الاعتقاد

الذي عنه يكون الارتفاع بالعرض او بالقصد الثاني وهو [illegible]

واشد فان كان الضد [illegible] المحمول [illegible]

وكان المضاد [illegible] الموجب [illegible] في المضادة

التي تكون من قبل اعتقاد ضد الموجود [illegible] خارج النفس [illegible]

ان اعتقاد النقيض هو الاعتقاد المضاد للايجاب باطلاق [illegible]

يلزم فساد — الاعتقاد في [illegible] هو خير انه شر هو اعتقاد [illegible] اعتقاد [illegible] وهو

يلزم [illegible] — انه ليس بخير واما الاعتقاد فيما هو خير انه ليس بخير [illegible] اعتقاد

[illegible] انه [illegible] لو كان ذلك لما وجد اعتقاد مضاد في الاشياء

التي ليس لها ضد فان الاعتقاد [illegible] مضادة للايجاب

من اعتقاد الضد هو المضاد بذاته اذ كان يوجد في الاشياء التي لها ضد

والتي ليس بها ضد فانه يجب لا محالة ان يكون الاعتقاد الذي هو ضد بالطبع للايجاب
هو الاعتقاد الموجود مضاداً في كل موضع لا في موضع دون موضع
فالاعتقاد العام الذي هو في كل موضع بذاته مضاد وهو اشد
مضادة من الاعتقاد الذي هو في موضع دون موضع اذ كان العام
متقدماً بالطبع على الخاص ولم تكن اذا وجد الخاص وجد العام وليس عكس
ذلك اعني اذا وجد العام لم يوجد الخاص فان كان المضاد في الاعتقاد لما ليس
له ضد هو السلب فواجب ان يكون المتضاد في كل موضع هو السلب اعني
الذي في الغاية وايضاً فان العقد فيما هو خير انه خير والعقد فيما ليس بخير
انه ليس بخير هما العقدان الصادقان والعقد فيما هو شر انه ليس بشر
وما هو خير انه ليس بخير هما اعتقادان كاذبان فاي عقد ليت شعري هو المضاد
للاعتقاد الحق فيما ليس بخير انه ليس بخير الذي هو اعتقاد عقد صادق فانه لا يخلو
ذلك من ثلثة احوال احدها ان يكون المضاد له اعتقاد ضده وهو العقد
فيما ليس بخير انه شر والثاني ان يكون المضاد سلب المضاد وهو الاعتقاد
فيما ليس بخير انه ليس بشر والثالث ان يكون المضاد للاعتقاد فيما ليس بخير
انه خير فاما اعتقاد ضده فليس يقبل لان الاعتقاد وذلك انه قد يمكن ان يصدق
معاً فان كثيراً من الاشياء ما ليس بخير هو شر واما اعتقاد سلب ضده
فليس ايضاً باعتقاد مضاد له اذ كان قد يصدقان معاً على كثير واحد فان
الخط يصدق فيه انه ليس بخير ولا شر وبالجملة ليس من شانه ان يتصف بواحد
من الضدين واذا كان ذلك كذلك فالاعتقاد المضاد للاعتقاد فيما ليس
بخير انه ليس بخير هو اعتقاد فيما ليس بخير انه خير واذا كان الاعتقاد الذي في غاية
المضادة للاعتقاد فيما ليس بخير انه خير هو الاعتقاد فيه انه خير فاذن

المتضاد

المضاد الذي في الغاية هو كذلك بين الاعتقاد فيما هو خير انه خير هو
الاعتقاد فيه انه ليس بخير لا الاعتقاد فيه انه شر لانه لو كان للايجاب هو
المضاد الذي في الغاية ليس هو يجب ان يكون منه في غاية البعد واذا كان
ذلك كذلك وكان الضد انما له ضد واحد فالمضاد للايجاب الذي
في الغاية هو السلب والافرق في ذلك المثالات التي استعملناها بين
القضايا المتضادة من السلب والايجاب التي لم يلفظ بالموضوع فيها
معرفاً بالالف واللام او يلفظ بسور اما بالسور الكلي فان كلامنا في
كلامهم قد قلنا انها قد تدل على ما تدل عليه سور الكلي على من قرب
المفهوم لم يقول ان ضد العقد فيما هو خير انه ليس بخير او يقول ان ضد
العقد فيما هو خير انه ولا واحد منه خير فذلك ان الايجاب والسلب الذي
هو في اعتقاد المضاد انما يوجد في النفس للمعنى الكلي فان تكلم في الكلي
باللفظ دليل على ما في النفس من الاعتقاد من المضادة ان في النفس
ان ضد الايجاب في اللفظ انما هو السلب في اللفظ لذلك المعنى الكلي
بعينه الذي دل عليه الايجاب اذا دل على ذلك المعنى الكلي في الايجاب والسلب
باللفظ الكلي مع هو سور ومثال ذلك ان ضد قولنا كل انسان
خير قولنا ولا انسان واحد خير ونقيضه ليس كل انسان خيراً وهو بين
ان الاعتقاد الحق قيل فيها ههنا انها مضادة انه ليس يمكن
ان يكون الاعتقادات الصادقة اذ كان ليس يمكن ان يكون حق ضد
الحق ولا اعتقاد حق لاعتقاد حق ولا لفظ مناقض للفظ اذ
كان كلاهما تدلان على معنى واحد هو حق بل الاعتقادات
المتضادة انما هي في المتقابلات بالايجاب والسلب وقد تكلمنا في المتناقضة

رب يسر

وفي المتضادة في المادة الضرورية وذلك لأن كثيرا من المتقابلات
فيها كما قيل لا يصدق معا وهي المهملات وما تحت المتضادة من
المتضادة قد يمكن أن يصدق معا في شيء واحد بعينه ولا يمكن فيها
أن يكذبا معا في المادة الضرورية إذ كان لا يتعرى الموضوع منهما
وههنا انقضى تلخيص المعاني التي يتضمنها هذا الكتاب باعيانها
المعاني التي تضمنها هذا الكتاب ويتلوه
[illegible] وهو كتاب
القياس
وتم
١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الأولى قال غرضنا أن نبتدئ أولا فنخبر ما الشيء الذي عنه نفحص في
هذا الكتاب وما المنفعة الحاصلة عن الشيء المفحوص عنه ثم بعد ذلك نخبر
بالأشياء التي تستعمل في هذا الكتاب مجرى الأصول والمبادئ لسائر
ما نتكلم فيه وهي أن نعرف ما هي المقدمة وما هو القياس وأي القياس
كامل وأيها غير كامل وما المحمول على كل الشيء أو ليس محمولا على كله أو
ولا على شيء منه فنقول إن الشيء الذي عنه نفحص في هذا الكتاب فهو
البرهان لأن القياس إنما نفحص عنه من أجل الفحص عن البرهان والمنفعة
الحاصلة عنه فهو حصول العلم البرهاني في جميع الموجودات التي
شأنها أن يطلب علمها ويحصل للإنسان والمقدمة هي قول موجب
شيئا لشيء أو سالب شيئا عن شيء والمقدمة إما الكلية

وما هي الحد

الكلية

الكلية وانقسام جزئيته الكلية إلى من جهة الكمية فمنها كلية ومنها
جزئية ومنها مهملة وإلى من جهة الكيفية من قبل الكيف إلى واحدة
من هذه إلى موجبة وإلى سالبة فالكلية الموجبة هي ما أوجب فيها
المحمول لكل الموضوع مثل قولنا كل إنسان حيوان والسالبة الكلية
هي ما سلب فيها المحمول عن كل الموضوع مثل قولنا ولا إنسان واحد
حجر والجزئية الموجبة هي ما أوجب فيها المحمول لبعض الموضوع مثل قولنا
بعض الحيوان إنسان والجزئية السالبة هي ما سلب المحمول عن
بعض الموضوع مثل قولنا بعض الحيوان ليس إنسان أو ما سلب الكلية
عن الموضوع مثل قولنا ليس كل حيوان إنسانا فإن السالبة الجزئية
لها عبارتان أحدهما رفع البعض والثانية رفع الكلية الموجودة فيها
والمهملة هي التي لم يقترن بها سور أصلا لا كلي ولا جزئي مثل قولنا
العلم بالأضداد واحد واللذة ليست بخير فهذه هي أقسام
المقدمة من جهة الصورة أعني الأقسام النافعة في معرفة القياس
بإطلاق وأما أقسام المقدمة من جهة المادة فمنها برهانية ومنها جدلية
إلى غير ذلك من الأقسام التي تنقسم إليها من جهة المواد التي تستعملها الصنائع
المنطقية على ما سيتبين بعد من هذه الصناعة والمقدمة البرهانية تفترق من الجدلية
تفترق بأن المقدمة البرهانية إنما هي أحد جزئي النقيض
وهو الصادق وأما المقدمة الجدلية فقد يمكن كل واحد من جزئي
النقيض إذ كانت إنما تؤخذ مسلمة من المجيب والجدلي فقد يحمل كل واحد
من طرفي النقيض إذ كان السائل يفوض إليه في هذه الصناعة عند
السؤال أن يجيب بأي جزئي النقيض أحب وليس الفرق الذي بين

المقدمة كبرى منه والمقدمة الجدلية محالة ما تثير ووجه القياس عليها بل
ليس منها فى ذلك فرق اصلا فان البرهان والجدل قد يوخذ فى كل واحد
منهما لا قياسا صحيحا اذا اخذ شيئا محمولا على شىء او غير محمول عليه
اعنى اذا وضع مقدمة من المقدمات فيقول المقدمة [illegible] كبرى هى كالجزء
للمقدمة كبرى منه والجدلية هى التى يبطل فيها فى هذا الكتاب مع كون ذلك
موضع شيئا لشىء وسالب شيئا عن شىء والا المقدمة كبرى منه فهى التى تكون
من المقدمات الاول الى الطبيع والا الجدلية الى التعاند من الجزئيات
والا الى [illegible] فى المسلمة المشهورة والفصول التى تنفصل بها المقدمات
بعضها من بعض هى مستوفاة فى كتاب البرهان وكتاب الجدل والمغالطة
فيها من جهة هو هنالك وكذلك فصول سائر المقدمات مستوفاة
وتصنيع الى ضربها مثل المقدمة السفسطائية والخطابية والشعرية
ولا ههنا فيكون من معرفة فصول المقدمات هذا القدر الذى ذكر
والا الحرف فانه يدل به فى هذا الكتاب على الشىء الذى ينحل اليه المقدمة كما هو
جزء ضرورى فى كونها مقدمة وهو المحمول والموضوع كذلك ان ههنا حروفا
المقدمة لضروريات فى وجودها لا الاشياء التى يراد فى المقدمة موضوع
لرباط وهى الكلمة الوجودية فان تلك ليست ينحل اليها المقدمة على
انها اجزاء ضرورية فيها اذ كانت قد يكون المقدمة مقدمة
بالفعل وان كانت الكلمة الوجودية موجودة فيها بالقوة وفى
تضمير على ما جرت عليه العادة عند العرب فى [illegible] وعلى الاعم
الامر فى [illegible] انه اعنى من انه ليس يحتاج الى الكلمة الوجودية [illegible]
فى هذه المقدمات الموجبة والسالبة فاما القياس فهو قول

منطرا

يكون در

الموضع

اذا وضع

اذا وضعت فيه اشياء اكثر من واحد لزم من الاضطرار عن
تلك الاشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرض اولا شىء اخر غيرها فالقول
ههنا هو جنس للقياس ويريد به القول الجازم وسائره بحد
فالحد من فصول تميز القياس على الحقيقة عن غير القياسى فقولنا اذا
وضعت فيه يريد به اذا سلمت واصطلح عليها وقوله اشياء
اكثر من واحد يريد بها المقدمات وانما قال اكثر من واحد
لان ارسطو بين بعد انه لا يكون قياس من مقدمة واحدة وقوله
مما يعرض به النتيجة وذلك انه وجب ان يكون النتيجة غير المقدمات
لان الشىء لا يوخذ فى بيان نفسه وقوله لزم من الاضطرار انما
اشترط فيه الاضطرار من قبل ان اللزوم منه ضرورى ومنه غير ضرورى
وبهذا الشرط ينفصل القياس من الاقاويل التى يلزم عنها شىء
لزوما غير ضرورى وهى الاستقراء والمثال والمقاييس التى
ينتج لسبب مرة ولا ينتج اخرى وقوله بذاتها اراد ان يكون القياس
تاما وهو الذى لا ينقصه شىء يكون به قياسا وقوله لا بالعرض تحفظ
من الاشكال التى قد ينتج فى بعض المواد على ما سنبين بعد مثل
الانتاج من موجبتين فى الشكل الثانى اذا كانت المحمولات
مساوية للموضوعات فى الحمل وبعض ما اخذ فى هذا الحد هو بين
بنفسه اعنى وجوده وبعضه سنبين وجوده وذلك ان كون القياس
قولا جازما هو بين بنفسه اذ كان القول الجازم هو الذى يصدق
او يكذب وكذلك ما قيل فيه من ان يكون يلازم عنه غير المقدمات
وان يكون اللزوم ضروريا هو بين بنفسه وكذلك كون اللزوم

شىء آخر

قوله

لزوما

القياس

للقياس

سنبين

بذاته لا بالعرض هو ايضا امر بين بنفسه اعني لنه القياس لكن ليس يكون
بهذه الصفة والذي يرى أن يلقى بعنوان الواجب لم يوضع فيه اكثر من
مقدمة واحدة وذلك يتبين فيما بعد اذا تبين انه كل قياس فانما يأتلف
من مقدمتين لا اكثر ولا اقل والقياس منه كامل ومنه غير كامل والكامل
هو الذي لا يحتاج في ظهور ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال شيء اخر
مما ليس به اساسه وغير الكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يلزم عنه من
النتيجة الى استعمال شيء او اشياء اخر مما هو لازم من المقدمات التي
وضعت فيه وذلك لانه القياس الجيد يجب ان يكون ما هو لنفسه لا
بنفسه شيء يكون به قياسا وهذا ينقسم قسمين فمنه ما بنفسه شيء بين
به انه بذاته قياس فهو الذي يخص ههنا باسم غير الكامل ومنه ما لا
بنفسه شيء بين به انه قياس فهو الكامل والمقول على الكل او
المقول ولا على واحد نعني به اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع دون
ويحمل عليه المحمول وذلك بان يكون المحمول موجودا لكل الموضوع
والكل ما يتصف بالموضوع ويوجد فيه حتى يكون قولنا كل ما هو حيوان
فهو جسم اذا اردنا به معنى المقول على الكل ليس معناه كل واحد من
الحيوان فهو جسم بل كل واحد من الحيوان وكل ما يتصف بكل واحد منها
فهو جسم وهذا هو الفرق بين المقول على الكل المستعمل مبدأ في
هذا الكتاب وبين المقدمة الكلية وكذلك المقول ولا على واحد انما نعني
به اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع الا ويسلب عنه المحمول حتى يكون المحمول
مسلوبا عن كل الموضوع وعن جميع الاشياء الموجودة فيها الموضوع
اعني الاشياء التي يتصف بالموضوع فهذه هي الاشياء التي يجب ان تتقدم فتعرف

بيان القول

كالقياس

قبل النظر في اصناف المقاييس اي صنف كان في كل مقدمة فانا نأخذ
مطلقة اي موجودة بالفعل ولا اضطرارية ولا ممكنة ولذلك نقسم
اجناس المقاييس باقسام جهات المقدمات وكل واحد من هذه الا موجبة و
لا سالبة ولا كلية ولا جزئية ولا مهملة ولذلك ننوع المقاييس الموجودة
من قبل من الجهات اعني انه منها ما يكون من مقدمات ضرورية ووجودية
وممكنة كما ننوع من جهة اصناف المقدمات في الكمية والكيفية واعني
بالكمية اختلافها من جهة الاسوار وبالكيفية اختلافها من قبل
الايجاب والسلب والجهة الضرورية والممكنة قد عرفتها في الكتاب المتقدم
ولا الوجودية فشأنه ان يكون اريد بها هنا الموجودة بالفعل التي ليست
بضرورية اعني التي توجد المحمول فيها لكل الشيء حين الموضوع وذلك في
اكثر الزمان وهذا هو الفرق بين الضرورية وبين الموجودة بالفعل
اعني ان الضرورية يوجد المحمول فيها لكل الشيء حين الموضوع وفي كل الزمان
ولا كذلك هي اكثر الزمان هذا شأنه ان يدخل في هذا الصنف من المقدمات
التي يحمل من امرها انها ضرورية او غير ضرورية لا الموجودة بالفعل
ما دام الموضوع موجودا او ما دام المحمول موجودا وهو الذي يرى
الاسكندر ان هذه تسميته وان وجد منها كلية في كل قول من البرهان
وبالعرض وقد حذر ارسطو من استعمال هذه المقدمات الوجودية فيما
يأتي بعد وان كان قد يستعملها ارسطو لامور دعته الى ذلك وذكر
شيء تشمل الضرورية والممكنة على ما يذهب ثاوفرسطس وغيره الا انه يرى من قوله
الوجود المجهولة كونها ضرورية او ممكنة فان المقصد ههنا هو قسمة الموجود
الى اقسام الوجود والى اقسام المقاييس الاول الموجودة لنا بالطبع في

قبل

المقدمات

المقدمات وستسمع هذا من قولنا بعد ومن المقدمات الست أعني
المطلقة والضرورية والممكنة منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس وأعني
بالانعكاس أن يتبدل ترتيب أجزاء القضية فيصير محمولها موضوعا وموضوعها
محمولا ويبقى صدقها وكيفيتها من الإيجاب أو السلب أيضا محفوظا فأما إذا
تبدل الترتيب ولم يبق الصدق محفوظا فهو الذي يسمى في فن الصناعة
قلب القضية فأما المقدمات المطلقة الكلية فإن السالبة تنعكس محفوظة الكمية مثال
ذلك أنه إن كان ولا شيء من اللذة خير صادقا فقولنا لا شيء من الخير لذة
صادق والموجبة الكلية فإنها تنعكس أيضا لكنها لا تنعكس محفوظة الكمية أعني
كلية كالحال في السالبة بل تنعكس جزئية وذلك أنه إن كان قولنا كل لذة خير
فقولنا بعض الخير لذة صادق وأما المقدمات الجزئية المطلقة فإن الموجبة منها
تنعكس جزئية وذلك أنه إن كان قولنا بعض اللذة خير صادقا فواجب أن
يكون قولنا بعض الخير لذة صادقا أيضا وأما السالبة منها فليس تنعكس دائما
وفي كل مادة من هذا الصنف وهو الشيء الذي يشترط في المقدمات المنعكسة
وذلك أنه إن كان صادقا قولنا بعض الحيوان ليس بإنسان فليس بصادق
عكسه وهو قولنا بعض الإنسان ليس بحيوان فلا يستوي الكاف في بيان
ما لا ينعكس منها مثل السالبة الجزئية ولا بيان ما ينعكس منها فقد يحتاج إلى
قول فليكن أولا مثال السالبة الكلية قولنا ولا شيء من ا ب فليكن
ا مثالا للمحمول و ب مثالا للموضوع فإن التمثيل بالحروف هو أحرى
لئلا نظن ما يلزم من ذلك أنه إنما لزم من قبل المادة أعني من قبل الموضوع
فيه لا من قبل الصورة ونفسه مثل أن نضع بدل ا حيوانا وبدل ب حجرا فأقول إنه
[illegible] قولنا ولا شيء من ا ب صادقا فإنه يجب ضرورة أن يكون ولا شيء من ب ا

صادقا

صادقا لأنه إن لم يكن قولنا ولا شيء من ب ا صادقا فنقيضه هو الصادق
على ما تبين في الكتاب المتقدم وهو قولنا بعض ب ا فليوجد من ذلك شيئا
محسوسا وهو ج مثلا فيكون ج الذي هو بعض ب موجودة بالحس أعني بعض
فيكون بعض ا موجودة بالحس وقد كنا فرضنا أنه ولا شيء من ا ب هذا خلف
وذلك خلف لا يمكن فإذن قولنا بعض ب ا كاذب وإذا كذب صدق قولنا
ولا شيء من ب ا وهو الذي قصدنا بيانه وأما الموجبة الكلية المطلقة فإنها
تنعكس كما قلنا جزئية وذلك أنه إن كان كل ب ا صادقا فأقول إنه يجب ضرورة
وفي كل مادة أن يكون بعض ا ب صادقا برهان ذلك أنه إن لم يكن قولنا بعض ا
ب صادقا فنقيضه هو الصادق وهو قولنا ولا شيء من ا ب وإذا كان هذا صادقا
فعكسه أيضا صادق على ما تبين قبل في أن السالبة الكلية تنعكس وهو قولنا ولا شيء من
ب ا وقد كنا فرضنا أن كل ب ا هذا خلف لا يمكن فإذن قولنا ولا شيء من ا ب
كاذب وإذا كذب صدق نقيضه وهو قولنا بعض ا ب وأما الموجبة الجزئية فإنها
تنعكس جزئية وذلك أنه إن كان بعض ب ا صادقا فبعض ا ب صادق لأنه
إن لم يكن صادقا فنقيضه هو الصادق وهو ولا شيء من ا ب وإذا صدق هذا
فعكسه أيضا صادق وهو قولنا ولا شيء من ب ا وقد كنا فرضنا بعض ب ا هذا خلف لا يمكن
فإذن قولنا ولا شيء من ا ب كاذب فنقيضه هو الصادق وهو قولنا بعض ا ب
وأما الجزئية السالبة فإنها لا تنعكس دائما مثال ذلك أنه [illegible] في موضع ب حيوان وفي
موضع ا إنسان فصدق قولنا ليس كل حيوان إنسان ولم يصدق عكسه وهو قولنا
ليس كل إنسان حيوانا وهذا كاف في إبطال [illegible] فهذا حال المقدمات المنعكسة
وغير المنعكسة في المادة المطلقة وأما المقدمات الاضطرارية فإن الكلية السالبة منها تنعكس
كلية أيضا والكلية الموجبة جزئية وكذلك الجزئية الموجبة كالحال في المطلقة وبيان ذلك أنه

قولنا

ان كان ولا شيء من ب آ بالاضطرار صادقا فقوله انه يلزم ان لا يكون ولا شيء
من آ ب بالاضطرار صادقا فانه برهان ذلك انه لم يكن قولنا ولا شيء من آ ب بالاضطرار صادقا
فنقيضه اذن صادق وهي الموجبة الجزئية فالمادة الممكنة التي هي مضادة
للمادة الاولى والموجبة الجزئية اذ كان ليس بينهما مغايرة في الكذب فان
المطلقة هي طبيعة الممكن والمحال الذي يعرض عن فرضهما هو واحد بعينه اذ كان
الممكن هو الذي اذا انزل بالفعل لم يلزم منه محال لكن اذا انزلنا ما الجزئية
تبين بالبيان المتقدم في المطلقة لزوم المحال عن هذا الفرض مع ان انزلنا
مثل ان يعرض بعض آ ب بالامكان فهو ظاهر انزلنا ان بعض آ ب بالفعل فبعض ب آ
لان الجزئية قد تبين انعكاسها وقد كنا وضعناه ولا شيء من ب آ بالضرورة
لا ممكن فان الموجود من طبيعة الممكن والممكن مضاد للضروري واذا كذبت الموجبة الجزئية
كذب والممكنة فوجب ان يصدق نقيض الكلية لان ما ليس موجودا بالامكان
ولا بالقوة فهو مسلوب بالقوة والموجبة الكلية فانها تنعكس ايضا جزئية ضرورية
لانه ان كان كل ب آ بالاضطرار صادقا فقولنا بعض آ ب بالاضطرار صادق
فان كان بعض آ ب بالامكان لا بالاضطرار وجب ان يكون بعض ب آ بالامكان
وذلك بين ان تعرض المتقدم المستعمل في الوجودية وذلك انه اذا جعل
بعض ب الذي هو موجود في آ بالامكان هو … كان في ذلك
بعض آ وبعض ب يكون اذن بعض ب آ بالامكان وقد كنا وضعنا
كل ب آ بالاضطرار وهذا خلف لا يمكن فاذن وجب ان يكون الصادق
قولنا كل ب آ بالاضطرار فانها تنعكس ايضا جزئية ضرورية لانه لو كان
بعض ب آ بالاضطرار فواجب ان يكون بعض من آ ب بالاضطرار … والا
لم يكن شيء من ب آ بالاضطرار وهو خلف هي المقدمات المنعكسة في المطلقة

صادقا

الضرورية

الكلية

لان بعض آ ب ولا الموجبة الجزئية الاضطرارية صح

والاضطرار

والاضطرارية وهذا البيان الذي هو كشفناه هو البيان الذي اعتمده ارسطو فيه
وبه يحل الشكوك التي تلك … المقدمات وهذا البيان للقول في انعكاس المقدمات الممكنة
واما المقدمات الممكنة التي يوقع عليها اسم الممكن بالحقيقة وهي التي يمكن ان يوجد وان
لا يوجد في الزمان المستقبل فان الحال في انعكاس الموجبات منها كالحال في
انعكاس الموجبات المطلقة والضرورية اعني ان الكلية الممكنة والجزئية تنعكس جزئية
وذلك بين انه ان كان كل آ ب بالامكان او بعض آ ب بالامكان فاقول ان
بعض ب آ بالامكان لانه ان لم يكن بالامكان فبالاضطرار فبعض آ ب بالاضطرار على ما تقدم
وقد كان وضع ان كل آ ب بالامكان هذا خلف لا يمكن واما المقدمة السالبة في هذه المادة
المادة فانعكاسها على ضد الانعكاس في تلك وذلك ان الكلية السالبة في هذه
المادة لا تنعكس كلية والجزئية تنعكس على ما سنبين ذلك عند القول في المقاييس
ليس ينتفع من المقدمات الممكنة وليس ذلك ان السوالب في هذه المادة
ليست سوالب بالحقيقة على ما تبين في الكتاب المتقدم وانما قوتها قوة الموجبات
وذلك ان الجهة فيها ناظرة الكلمة الوجودية في القضايا التي ليس فيها جهة
ان القضية التي لا تقترن حرف السلب فيها بالكلمة الوجودية وانما يقترن بالمحمول
هي موجبة مثل قولنا زيد يوجد لا خيرا او يوجد لا ابيض كذلك هذه القضايا
الممكنة حرف السلب لا يقترن فيها بالجهة وانما يقترن بالمحمول مثل قولنا ما
ممكن ان لا يكون في شيء من هذا او ممكن ان لا يكون في بعض هذا والبيان
فيما بعد ما في الكتاب واذ قد بينا … الاشياء فينبغي … من اي شيء يأتلف القياس
الذي … وبماذا يأتلف وكيف جهة ائتلافه ومتى يأتلف … يلزم
عن شيء اخر غيره بالضرورة ثم من بعد ذلك ينبغي ان يتكلم في البرهان لان الكلام
في القياس يجب ان يتقدم على الكلام في البرهان لان القياس اعم من البرهان

اذ كان كل برهان قياسا وليس كل قياس برهانا وذلك اذا كان شكله
منتجا ولم يكن مقدماته صادقة فنقول ان القياس المطلق في هذا الكتاب
انما هو القياس الذي يولف على مطلوب محدود مثل قولنا هل كل ج هو ا
ام ليس كل ج ا او هو بين لا اذا اخذ ما نشاء منسوبا الى ج و ا الذين
هما طرفا المطلوب وهو مثلا ب انه ما يأتلف من ذلك مقدمتان تحتوي
ثلثة حدود متباينتين بحدين ومشتركتين في حد واحد وانه اذا ما
شئنا مسير كان الطرفان المطلوب بعينه لصحة انه يكون بين المطلوب ان
ج هو ا او ليس ج هو ا او ليس فيها امثال في ذلك ان نقول ج
هو ب و ب هو ا فيلزم ان يكون ا ج او نقول ج هو ب و ب ليست
هو ا فيلزم ان لا يكون ا ج ولنسم موضوع المطلوب في المقدمة الواحدة
الذي هو ج الطرف الاصغر ومحمول المطلوب في المقدمة الثانية الذي هو ا
الطرف الاكبر والحد المشترك بينهما الذي هو ب الحد الاوسط ولنسم المقدمة
التي فيها الطرف الاصغر الصغرى والتي فيها الاكبر الكبرى وليس ترتيب الحد
الاوسط من الطرفين في الشكل ولما كان الحد المشترك نسبة من الطرفين
اوضاع اربعة احدها ان يكون موضوعا للطرفين او محمولا عليهما او
موضوعا للاكبر ومحمولا على الاصغر او عكس ذلك فينتظم اربع ترتيبات
منها الصحيح ان يكون الاشكال الطبيعية للقوة الفكرية اعني التي يعلم بها
الناس بالطبع لا بقوة صناعية فان هذا هو القياس الذي نروم
اعطاؤه من الصناعة اعني الذي نروم حصر جهاته وتمييز الاصناف
المنتجة في جنس منها من غير المنتجة في هذا الفصل بين ان الاشكال
الحملية ثلثة فان الشكل الرابع الذي وضعه جالينوس ليس بشكل طبيعي

هو ان يكون

وهو ان يكون الحد الاوسط محمولا على الطرف الاعظم موضوعا للاصغر
فانه ليس يستعمله فكر بالطبع اعني انه ليس يوجد في كلام الناس ولا يوجد
في كلام الناس الكائن بحسب الشكل الاول على ما يكون ايضا الشكل الاول
فنقول الان اذا رتب الحد الاوسط بين الطرفين بان يكون محمولا على الاصغر
والاكبر محمولا عليه مثل ان نقول كل ج هو ب وكل ب هو ا فهو
من ليس يشك ان هذا الترتيب قياس وانه موجود لنا بالطبع وارسطو سمى
هذا الترتيب الشكل الاول ولما كانت كل مقدمتين لا تخلو ان يكون كلاهما كليتين او
جزئيتين او مهملتين او يكون احديهما كلية والاخرى جزئية او احديهما كلية
والاخرى مهملة او احديهما مهملة والاخرى جزئية وكل واحدة من
الاصناف الثلثة ينقسم قسمين الا ان يكون الكلية الكبرى والجزئية الصغرى او
بالعكس وكذلك الكلية مع المهملة والجزئية مع المهملة وكل واحدة من الاصناف
التسعة اثنا عشر يلزم ان يكون موجبتين معا او سالبتين معا او يكون احديهما
موجبة والاخرى سالبة وهذه ضربان احدهما ان يكون الصغرى هي السالبة
والكبرى هي الموجبة والضرب الثاني عكس هذا فهو بين انه اذا ضربت هذه الاربعة
في تلك الستة عشر حدث منها في هذا الشكل ستة وثلثون اقترانا وارسطو بين
المنتج منها من غير المنتج على ما اقوله الان متى كانت المقدمتان كليتين موجبتين
فانه ينتج موجبة كلية ضرورة مثال ذلك من الحروف انه متى وضعنا كل ج
هو ب وكل ب هو ا فانه يلزم عن ذلك ان كل ج هو ا وذلك
بالضرورة ودائما ومثال ذلك من المواد انا متى وضعنا ان كل
انسان حيوان وكل حيوان حساس فانه يلزم عن ذلك ان يكون كل انسان
حساسا واللزوم ههنا من معنى المقول على الكل الذي رسمناه في اول هذا الكتاب وذلك انه

قولنا كل ب هو آ وكل حيوان حساس وهي المقدمة الكبرى في هذا التأليف انما هو
كل ما هو ب ويوصف ب بالايجاب فهو آ فاذا اضفنا اليها الوضع لنتج يوصف
ب بالايجاب لزم ضرورة ان يوصف ج بآ وكذلك قولنا كل حيوان حساس انما
يريد به كل ما يوصف بانه حيوان فهو حساس فاذا اضفنا اليه ان الانسان يوصف
بانه حيوان فهو ظاهر انه يجب ان يوصف بالحساس وهذا احد ضروب الشكل الاول
وكذلك متى كانت المقدمتان كليتين وكانت الكبرى سالبة والصغرى موجبة فهو ظاهر من معنى
المقول على الكل واحد انه ينتج سالبة كلية مثال ذلك قولنا كل ج ب فهو ب ولا
شيء من ب هو آ اي ولا شيء مما يوصف ب بالايجاب هو آ وج يوصف ب
بالايجاب فيجب ان لا يوصف شيء منه بآ واما متى كانت المقدمتان الكليتان
سالبتين معا او كانت الكبرى موجبة والصغرى سالبة فانه لا يكون عن ذلك قياس
منتج لا كلي ولا جزئي وذلك بين من انه ينتج في المواد مرة موجبا صادقا
ومرة سالبا صادقا ومن انه ايضا ليس فيه معنى المقول على الكل اذ كان شرط
ما يقال على الكل انما هو ان يكون آ مسلوبا عن كل ما يوصف ب وصفا ايجابيا
لما كانت ج يوصف ب وصفا سلبيا لم يجب ان يوصف بآ وصفا سلبيا سواء كانت
الكبرى موجبة او سالبة ولا لزم بين الضربين منتجان في المواد مرة موجبة صادقة
ومرة سالبة صادقة وذلك ظاهر من جعل حدود المقدمتين الكليتين
الكبرى منهما موجبة والصغرى سالبة مرة الحي والانسان والفرس على ان الحي هو
الحد الاكبر والاوسط الانسان والاصغر الفرس ومرة الحي والانسان والحجر
فانه اذا قلنا ولا فرس واحد انسان وكل انسان حي انتج موجبا كليا
وهو قولنا كل فرس حي واذا قلنا ولا حجر واحد انسان وكل انسان حي انتج
سالبا كليا وهو قولنا ولا حجر واحد حي واذا كان هذا التركيب مرة ينتج

فيجب عن ذلك على الشرح الا ان معنى
قولنا ... مربالم

لسالبه

ما اخذ

السالبة ومرة ينتج الموجب فليس يلزم عنه شيء اخر من اضطرار ودائما على
حد القياس واذا كان ذلك كذلك فليس بقياس وكذلك الحدود التي ينتج الموجب
في المقدمتين السالبتين الكليتين الناطق والفرس والانسان والتي ينتج السالب
الناطق والفرس والحمار وذلك انه ولا انسان واحد فرس
ولا فرس واحد ناطق ينتج كل انسان ناطق ولا حمار واحد
فرس ولا فرس واحد ناطق ينتج ولا حمار واحد ناطق فان هذا
التأليف مرة ينتج الموجب ومرة ينتج السالب فليس بقياس
فهذه جملة المقاييس التي تأتلف من مقدمتين كليتين في هذا
الشكل اعني ان اثنين منها منتج واثنين غير منتج الا انه ينبغي ان نعلم
ان الذي من كليتين بين في هذا الشكل ليس ينتج اهم الاشياء
من الاشياء لا بقياس صناعي ولا بقياس طبيعي وهو الذي
تأخذ به الفكر من غير روية واما التي الصغرى فيه سالبة فقد تظن
به انه ينتج سالبة جزئية اذا عكسنا المقدمات اعني الكبرى منها الى عكسها
من الانتاج ليس هو عن قياس يقع عليه الفكر بالطبع
وانما كان يكون منتجا لو كان الشكل الرابع قياسا طبيعيا
والمقصود ههنا كما قلنا احصاء المقاييس التي يقع عليها
افكار الناس بالطبع واما متى كانت احدى المقدمتين
في هذا الشكل كلية والاخرى جزئية فانه متى كانت الكلية هي
الكبرى موجبة كانت او سالبة وكانت الجزئية هي الصغرى
وكانت موجبة فانه يكون عن ذلك قياس كامل مثال
ذلك انا اذا وضعنا ان بعض ج هو ب وكل ب هو ا

لعله القياس

منتج

فانه يجب ان يكون بعض ج هو آ وذلك بين من معنى المقول على الكل لان
معنى قولنا كل ب هو آ كما قلناه غير مرة هو ان كل ما يوصف بانه ب وصف بانه آ
فهو آ وبعض ج موصوف بانه ب فواجب ان يكون ذلك البعض موصوفا
بكل آ ومثال ذلك متى وضعنا ان بعض ج هو ب ولا شيء من ب آ فانه يجب
عن ذلك ان بعض ج ليس آ وذلك ايضا بين من معنى المقول على الكل لان
وعلى هذا النحو يلزم ذلك متى عوض الجزئية في هذين الصنفين من المهملة
قوتها قوة الجزئية اذ كانت المهملة لا يمنع من ان يكون جزئية وذلك هو
كذا لم الضروري موجود فيها ولا كونها دالة على الامر الكلي فليس يلزم
ولذلك صلحوا قوتها قوة الجزئية ولا اذا كانت المقدمة الكلية التي هي الصغرى
موجبة كانت او سالبة وكانت المقدمة الكبرى غير كلية ولا مهملة او جزئية
كانت او موجبة فانه لا يكون عن ذلك قياس وذلك ظاهر فيها من غير المقول
على الكل وظاهر ايضا من المواد اعنى انه يصدق منتج والمواد مرة موجبة ومرة
سالبة ومثال ذلك متى وضعنا ان كل ج هو ب وان آ موجودة في
بعض ب او غير موجودة في بعض ب فانه ليس يلزم عنه ان يكون آ موجودة
عن بعض ج او موجودة في بعض ج وذلك انه نقص منها من شرط
المقول على الكل الكلية الموجودة اذ كان معنى مقول على الكل ان يكون
المحمول بايجاب او سلب على كل ما يوصف بانه ب كلي فقط وان انما هي
مقولة على بعض ب لا على كلها ومثال الحدود التي ينتج الموجب
في ان الصغرى منها كلية موجبة والكبرى جزئية موجبة الخير واللذة والحكمة
وذلك ان كل حكمة قنية وبعض القنية خير والنتيجة كل حكمة خير والتي ينتج
سالبة الخير والقنية والجهل كذي على طريق الحكمة اعني المكتسب وذلك ان

كل جهل

[Margin: وضع]

[Margin: فيها لانه ليس يوجد [illegible]]

كل جهل قنية وبعض القنية خير ولا جهل واحد خير وهذا هو ايضا غير منتج
بالطريق الطبيعي وكذلك متى وضعنا انه ولا شيء من ج هو ب وبعض ب
آ او بعض ب ليس هو آ فانه لا ينتج محفوظا الكلية وذلك بين ايضا من
معنى المقول على الكل ومن المواد فمثال الحدود في المقدمة التي ينتج الموجب
مما الكبرى فيه موجبة جزئية والصغرى سالبة كلية لا ابيض واللون والققنس و
ذلك انه ولا الققنس واحد فرس وبعض اللون ابيض ينتج كل الققنس ابيض
والحدود التي ينتج سالبة صادقة لا ابيض واللون والغراب وذلك انه ولا
غراب واحد فرس وبعض اللون ابيض ينتج ولا غراب واحد ابيض وهو
سالب صادق فاذا التبس في امثال هذه المقاييس انها ينتج الموجب الكلي
مرة والسالب الكلي مرة فبين انه ليس ينتج سالبا جزئيا ولا موجبا جزئيا
وذلك انه من جهة انها قد ينتج الموجب الكلي فليس يمكن فيها ان ينتج
سالبا جزئيا ومن جهة انها ينتج السالب الكلي فليس يمكن فيها ان ينتج واما
لا موجبا كليا ولا جزئيا ومن ليست [illegible] بالاضافة انها لا ينتج بالطريق
الطبيعي وكذلك يلزم [illegible] اذا كانت [illegible]
وكذلك متى كانت المقدمة الكبرى كلية موجبة كانت او سالبة وكانت
المقدمة الصغرى جزئية سالبة فانه لا يكون ايضا قياس ينتج بالطريق
الطبيعي لان الطرف الاصغر لما كان ليس يوجد في الحد الاوسط على كل
هو مجهول [illegible] على الشريطة المفروضة في المقول على الكل امكن ان
يوجد الطرف الاكبر فيه وان لا يوجد في شيء منه ومثال ذلك اذا
وضعنا ان بعض ج غير موجودة لشيء من ب وكل ب آ فانه يمكن ان ينتج

[Margin: [illegible]]

٥٧

ذلك

لنا موجوده مرة لبعض ج ومرة غير موجوده ومثال صدقه
من المواد الحيوان ولا بعض ج وذلك لان بعض لا بعض ليس انسان
وكل انسان حيوان كان قولنا بعض لا بعض ليس انسان وهو ما ذكرته
تصدق مع ... الكلية وهي قولنا ولا واحد من لا بعض انسان كان الكاذب
موتلفا من مقدمتين صغرا هما سالبة كلية وكبرا هما موجبة كلية ...
لنا هذا غير منتج من جهة الحدود التي ينتج المتضادين اعني الموجبة
كانت للتصديق مع قولنا بعض لا بعض ليس انسان سالبة كلية ... ان
بعض لا بعض ضرورة حيوان ولبعضه ليس انسان فاذن الا انه
هذا الموضع صدقه ينتج المتضادين اعني الموجبة ... اذ كان يحتمل
~~يكون بعض ج هو الالة ... التصديق مع قولنا بعض ... ليس~~
~~الحيوان يكون البعض بعض ضرورة هو ... وبعضه ليس انسان~~
~~فاذن لا يوجد في هذا الموضع صدقه ينتج المتضادين اعني الموجبة~~
ان اذ كان ... الا انه اذا صدق مع قولنا بعض
لا بعض ليس انسان قولنا لا بعض لا بعض انسان كان يلازم عنه ان
التاليف منتج وهو الذي يكون من موجبة جزئية وكبرى كلية ... انه
ينتج ولا بد من موجبة جزئية فلذلك لا يصح ان يوجد في مثل هذه المادة
... لانه نقيض للموجبة الجزئية ... في مثل هذه المادة اعني اذا كانت
المقدمة الجزئية صادقة مع الموجبة الجزئية وهي التي ... من ... الطبع
لان هذا التاليف غير منتج فانه يمكن ان يجري في ذلك لبعض ... عليه
كان ... ما يصدق على الحيوان وما يكذب عليه وذلك ان بعض لا بعض

لیس ان

ليس ان اذا فرضنا انه منتج مثلا صدق قولنا ولا شيء واحد حيوان واذا فرضنا
النقيض مثل صدق قولنا ... صح ... فمن هذه الجهة قد ظهر لنا ان ...
مرة ينتج موجبا كليا صادقا ومرة سالبا كليا صادقا وهما المتضادان ...
لان هذا الشكل غير منتج من جهة انا نطلب ههنا المنتج دائما لكل مادة من المواد
ولما كان هذا التاليف ليس ... انه ينتج موجبة جزئية فانما ينتجها في الموضع الذي ...
الجزئية ... جزئية ... الطبع في المادة التي ... الكلية وهي التي ... جزئية بالطبع
وكان ... من التاليف انما هو المنتج بالذات وهو المنتج في كل مادة لم يعد هذا التاليف
في التاليف المنتجة لا يعد كذلك ... في الشكل ... منتجا ولان كان ... ينتج
في بعض المواد لان المواد التي ... فيها ... ينتج ... التي لا ... فيها لا ينتج ... عنده
وكذلك ... التاليف الذي يكون المقدمة الكبرى فيه سالبة كلية والصغرى ... جزئية ... ينتج
مثل هذا البيان بعينه وحده وذلك من المواد غير ... ولان ... ولا بعض ... ذلك ان النقيض
لا بعض ليس ... ولا ... واحد غير ... فان اضفنا من ذلك لبعض ... وهو ... الينا
انه ينتج غير تام ولان ... الذي هو ... تام فيجد هذا التاليف ينتج المتفق ... اذا
كانت المقدمة ... ماخوذة ... في هذا الشكل كلتاهما جزئية او ... او ... واحدة ...
جزئية فانه لا يكون عن ذلك قياس موجب ... كانت ... او سالبتين ... او واحدة
موجبة ... ليس ... لانه ليس يوجد فيها معنى المقول على الكل اذ كان ذلك ...
شرطين احدهما ان تكون الكبرى كلية ... كانت ... موجبة او سالبة ولان يكون
الصغرى موجبة ولا بد كيف ما كانت ... جزئية او جزئية ... ان ... ينتج
من الحدود ينتج المتضادات في جميع هذه التاليف والحدود ... الا ... ينتج
الموجب الكلي ... ولا بعض ... ان يكون ... هو ... ولا ... الكلية

وكان لنا اصغر وذلك لانه يحذف من الحد فيصح جميع اصناف تلك القياسات وكلها منتج
موجبا وذلك لانه بعض لان انقص من بعض كان يقيض الحجر وبعض لان انقص وليس بعض
لا يحجز وكلها يلزم عنها لان لان حذو الحد وتمام تيجيح فيها ان تنتج الحد الا
والحد الاصغر الحجر هو الاكبر والانقص اوسط والاصغر فقد سابين التسبيح في هذا الكل
المنتج والمنتج منها اربعة فقط وهو لنا يكون في موجبتين كليتين او في موجبة كلية كبرى
وموجبة جزئية صغرى او من كلية كبرى وجزئية موجبة ومن كلية كبرى وموجبة جزئية صغرى
وانه يلزم جميع اصناف لتقضيا يا اعني انه ينتج جميع اصناف التقضيا يا اعني انه ينتج جزئية
وموجبة جزئية وسالبة كلية وسالبة جزئية ولم الحق المنتج وهذا الكل كما هو لذلك
بالشكل الاول وهو ظل القصد من التشكيك لان اصناف في هذا الكل قد منتج كلية اعني
منتج كلية قد منتج كلية لان قد يوجد في كذي منتج الموجبة الكبرى كذي منتج الموجبة الكلية
انها ينبني ان يعكسهما هي موجبة جزئية فهذا الشكل تعرض الرسطو بها وذلك
الرسطو انما قصد تبر بعدد ههنا اصناف للتتايح الموجودة ما كذا او او ما التمع
لا الموجودة القصد وعلى غير مجرى الطبع لقياس لقول في كل الشكل والاول من
حمل الحدان وسط لطرفين جميعا على موضوع المط وعلى محمول العذلك الا من محمول
عليهما ما كلي او جزئي او محمولا على احدهما كليا وعلى الاخر جزئيا كان الحمل في كليهما او
جزئيا او في احدهما كليا وفي الاخر جزئيا او مهملا فانه ليس لنا شئ في هذا الكل
قياس ولن نقدر على ان نقع عليه الطبع لطرق الصنع مثال ذلك انه قد يقول اكل
نهر الفطن الحجر فهو لم لذلك فنقول الان الكل تسهل ما جافا فانه جزئيا ليس نحو الا
وقد ضرب منه في هذا المقدمة الصغرى لبيانها وبين لنا هذا الطفل لم يسهل ما جافا
هذا هو الحد تسهل ما جافا الذي هو الحد الاوسط محمولا على الطرفين فنحن لم كما

الشكل الثالث

الشكل الثالث ولنسم الحد المحمول عليهما ايضا الحد الاوسط وموضع المط الاصغر
ومحمول المط الاكبر والمقدمة التي موضوعها موضوع المط المقدمة الصغرى والكبرى
موضوعها محمول المط المقدمة الكبرى ولنعرض اولا في هذا القول هو الطرف الاكبر
ثم يليه الاوسط ثم يليه الاعظم ليسميه لنا الطرف الاكبر لانهما في هذا الشكل لا يتميزان الا
المط وهذا الشكل ليس يوجد فيه قياس كلي ولا يوجد فيه قياس عن مسح اذا كانت
المقدمتان كليتين وخبر كلية ما اذا كانت كلية فان القياس انما يوجد فيه اذا كان الاوسط
محمولات الطرفين اما كان كلاهما موجبات وكان محمولا على الاخر بسالب ولكن اذا
محمولا عليهما فليس يكون فيه قياس منتج فلنضع اولا مقدمتين كليتين احدهما
سالبة والاخرى موجبة والشكل الكبرى هي السالبة والصغرى هي الموجبة فاقول انه منتج
سالبة جزئية مثال ذلك كل ج هو ب ولا شئ ج هو ا فاقول انه يلزم عن ذلك
لا شئ من ب هو ا الا انه اذا عكسنا السالبة وهي قولنا ولا شئ ج هو ا صار
لا شئ من ا هو ج وقد كان يشغل الكل ج هو ب انتج في الصنف الثاني من الشكل
الاول على ما بين انه ولا شئ من ب هو ا او لبعض ب ليس ا فانه من الصغرى والموجبة هي الكبرى
فاقول انه لا ينتج التعريف منتج انه سالبة كلية مثال ذلك قولنا ولا شئ من ج هو
ب وكل ج هو ا فهذا ينتج انه ولا شئ من ب هو ا برهان ذلك ان لا نعكس المقدمة
الكبرى فيكون ولا شئ من ب هو ج وقد كان بعض ج هو ا فينتج لنا في
الصنف الرابع من الشكل الاول انه ولا شئ من ب هو ا ثم نعكس هذه النتيجة فيكون
ولا شئ من ا هو ب وهذه النتيجة بعينها كانت منتجة لقياس في هذا الشكل واذا
كانت المقدمتان كليتين موجبتين ايضا كان القياس منتجا ومثال ذلك
اذا وضعنا الموجبة الصغرى كل ج هو ب فاقول انه يلزم عن ذلك ان يكون بعض ب هو ا والخص هو ا

المواد

وذلك بين عن المواد التي ينتج المتضادات أما مثال الحدود التي ينتج الموجب
كلا فالناس والجوهر والحي على أن ما صدق الجوهر هو الحد الأوسط وذلك أن كل ب [illegible]
جوهر وكل حي جوهر وهذا ينتج وفي المادة كل انسان حي ومثال الحدود التي
ينتج السالب من المواد الحجر والجوهر والحي وذلك ليس [illegible] جوهر وكل حي جوهر و
لا حجر واحد حي وكذلك متى وضعنا الحد الأوسط [illegible] فلا شيء من ا هو
فانه يوجد هذا الشكل [illegible] المواد ينتج المتضادين [illegible] ومثال الحدود التي ينتج الموجب
كلا فالناس والخط والحي وذلك انه ولا انسان واحد خط ولا حي واحد خط
وكل انسان حي ومثال الحدود التي ينتج السالب الكلي الحجر والخط والحي وذلك انه
ولا حجر واحد خط ولا حي واحد خط ينتج ولا حجر واحد حي فيوجد [illegible]
مرة ينتج الموجب ومرة ينتج السالب فليس قياس وقد يتبين من هذا القول اذا
كانت المقدمتان [illegible] في هذا الشكل ومثالا يكون [illegible]
المنتج في هذا الشكل ليست كلية اذ كانت [illegible] منتج بعرضها [illegible]
وهو رد الى الشكل الاول فاما اذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل كلية
والاخرى جزئية فانه اذا كانت الكبرى كلية والصغرى جزئية وكانت احداهما مخالفة
للاخرى في الكيفية كانت [illegible] الكبرى موجبة فانه يكون في ذلك اعني
قياس منتج [illegible] والا الكبرى سالبة كلية والصغرى موجبة جزئية ومثال ذلك ان
يكون بعض ج هو ب ولا شيء من ا هو ب فاقول انه [illegible] يكون بعض
ليس هو ا لانه [illegible] ولا شيء من ب هو ا فيكون [illegible] بعض ج هو ب ولا شيء من ب هو ا
فرجع هذا الى الشكل الاول وقد يبين [illegible] في هذا الشكل [illegible] بعض ج ليس
شيء [illegible] المقدمة الكبرى الكلية الموجبة والصغرى السالبة الجزئية مثال ذلك

بعض

بعض ج ليس ب وكل ا هو ب فاقول انه يلزم عنه [illegible] ليس بعض ج هو ا
برهان ذلك انه لم يكن [illegible] بعض ج ليس ا صادق [illegible] بعض ج هو ا
[illegible] او نقيض [illegible] المقدمتين [illegible] وضعنا قولنا وكل ا ب فيلزم [illegible]
الاول [illegible] بعض ج هو ب وقد وضعنا بعض ج ليس ب [illegible]
[illegible] والكذب انما لزم عن وضعنا كل ج ا فقولنا كل ج ا [illegible] فبعض [illegible]
وهو قولنا بعض ج ليس ا وقد [illegible] ثانيا واما اذا كانت المقدمة الكبرى
[illegible] والصغرى [illegible] واحداهما [illegible] فانه لا يكون [illegible]
قياس [illegible] اولا الكبرى جزئية سالبة والصغرى موجبة كلية ومثال ذلك ان يكون كل ج
هو ب وبعض ا ليس هو ب وبيان ذلك انها توجد ينتج في المواد المختلفة المتضادة من
معا فالحدود التي ينتج الموجب الغراب والحي والجوهر فالغراب هو الاصغر والحي هو
هو الاوسط فان كل غراب حي وبعض الجوهر ليس بحي ينتج كل غراب جوهر وهو موجب
صادق واما الحدود التي ينتج السالب [illegible] الغراب والحي والابيض وذلك ان كل غراب حي
وبعض الابيض ليس بحي [illegible] ولا غراب واحد ابيض وذلك صادق وكذلك ان فرض الامر
قياس اذا كانت الكبرى موجبة جزئية والصغرى سالبة كلية ومثال ذلك ان [illegible] الحي [illegible]
[illegible] هو [illegible] وبعض ا هو ب والحدود التي ينتج الموجب في هذا [illegible] الحي
والجوهر والحجر [illegible] الاصغر والحي هو الاوسط وذلك انه ولا حجر واحد حي وبعض الجوهر
[illegible] كل حجر جوهر والحدود التي ينتج السالب [illegible] والحي والجوهر وبعض الجوهر
[illegible] والحي هو الاوسط وذلك انه [illegible] وبعض الجوهر حي [illegible]
[illegible] فقد تبين انه اذا كانت المقدمة الكلية في هذا الشكل مخالفة للجزئية في الكيفية [illegible]
يكون قياس [illegible] لا يكون واما اذا كانت الكلية والجزئية متوافقتين في الكيفية اعني ان كانتا

٦٠

معا او موجبتين معا فلا يكون منها قياس البتة فلنعكس اولا سالبتين و لنعكس كلية المقدمة
الكبرى والجزئية الصغرى ومثال ذلك انما يكون [illegible] في كل [illegible] ولا شي [illegible]
ذلك لانه [illegible] في كل [illegible] غير محدود فقد [illegible] الكلية [illegible] وقد يصدق
الجزئية فاذا اتحد معه [illegible] الكلية لم ينتج على ما تبين وجد صدق ينتج الموجبة الكلية
اذا اتحد معها الموجبة الجزئية لم يوجد صدق ينتج موجبة كلية وذلك انه لو وجد
ينتج [illegible] او وقد كان [illegible] ولا شي [illegible] لقد كان يجب ان يكون
[illegible] فيكون الجزئية لسالبة بالوضع لا بالطبع وقد كنا فرضناها سالبة بالطبع
هي التي تصدق معها [illegible] لا يمكن [illegible] لانه هذا التاليف غير منتج
لكون [illegible] الجزئية غير محدودة اعني انها مرة يكون جزئية بالطبع ومرة بالوضع فيكون
ينتج ومرة لا ينتج لا يعد قياسا اذ القياس هو الذي ينتج نتيجة واحدة دائما
وقد يمكن ان يستعمل [illegible] المستعمل لذلك يستعمل في نظيره من الكل الى
بان يتصادق ذلك البعض شي يصدق عليه محمول [illegible] علامة مثال ذلك
بعض [illegible] والحجر واحد [illegible] وبعض [illegible] يكون على الحجر
[illegible] يصدق على الحجر وهو [illegible] ولكن هذا [illegible] قوية [illegible]
الصغرى [illegible] ولذلك ما نقل [illegible] ارسطو [illegible] والعكس [illegible]
ويكون [illegible] الكبرى والجزئية الصغرى مثل ان يكون بعض [illegible] كل [illegible]
ما لا يكون [illegible] ذلك قياس وذلك انه [illegible] مع الموجبة الجزئية الموجبة الكلية
ذلك غير منتج على ما تبين وجد صدق ينتج الموجب [illegible]
معها الكلية لم توجد [illegible] ينتج الموجب الكلي فلا [illegible]
يكون [illegible] بين انه غير منتج بذلك [illegible] ذلك [illegible]

معتاد

تكرير

وما كان مرة ينتج ومرة لا ينتج [illegible]

[illegible]

[illegible]

تمبيتا [illegible] وكانت المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى مثل [illegible]
[illegible] في انه لا يكون عن ذلك قياس فالحد الذي ينتج الموجب الكلي [illegible]
ولا [illegible] والحجر ولكن [illegible] ولا [illegible] الاوسط [illegible] ينتج
[illegible] ولا [illegible] الحجر و[illegible] الاصغر ولا [illegible] الاوسط والحجر [illegible]
لا يكون قياس لكن كانتا موجبتين معا او تكون المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى
لانه ينتج المتضاد [illegible] الحد الذي ينتج الموجب [illegible] ولا [illegible] وهو الاصغر
ولا [illegible] الاوسط وذلك [illegible] ابيض [illegible] ابيض [illegible] كل [illegible]
والذي ينتج [illegible] ولا [illegible] الحجر وذلك [illegible] ابيض وبعض [illegible] ابيض [illegible]
ولا ينتج واحد منهما فقد تبين انه اذا كانت المقدمتان [illegible] في الجهة [illegible]
لكنه انه لا يكون في هذا الشكل قياس واما اذا كانت كلتاهما جزئيتين او مهملتين او احداهما
جزئية والثانية مهملة فانه لا يكون ايضا منهما قياس كانتا موجبتين معا او سالبتين معا
او احداهما موجبة والثانية سالبة لان جميعها ينتج في المواد المختلفة الموجبة [illegible]
والحدود [illegible] ينتج الموجبة في جميعها [illegible] ولا [illegible] ولا [illegible]
والحجر الاكبر [illegible] تاليفها وكلها ينتج [illegible] والحدود [illegible]
[illegible] التي ينتج [illegible] غير [illegible] ولا [illegible] ولا [illegible]
لا [illegible] وكلها ينتج [illegible] الحجر وقد [illegible] في هذا [illegible] انه اذا وجد [illegible]
قياس منتج [illegible] الاضطرار ان يكون المقدمة [illegible] ان يكون الكبرى كلية [illegible]
[illegible] وانه اذا وجدت المقدمة [illegible] الاضطرار [illegible] الاكبر
[illegible] هذا الشكل قياس [illegible] اذا كان [illegible] فيه [illegible]
[illegible] المقدمة [illegible] الشكل الاول [illegible]
[illegible] انه لا يكون في هذا الشكل نتيجة موجبة وانما يكون الكلية و[illegible]

والاوسط هو الاكبر

ولان [illegible] الاصغر

الشكل الثاني واذا كان الحد الاوسط موضوعا على الطرف الاصغر والطرف [illegible] محمولا على الاكبر
على عكس الشكل الاول فهو الشكل الثالث مثل قولنا كل ا ب وكل ج محمول لنا على ب وهو بين [illegible] الكل عكس
وذلك انه بعيد عن العقل لانه يحتاج الى الكون ب [illegible] وهو اول من الموالد [illegible]
لان الحكم لان الحد محدث والمقدمتين فيهما موضوع المطلوب ليس بصغرى فهي
كذلك ليس الحد الاصغر ولكن فيهما محمول المطلوب كذلك هو الطرف الاكبر ليس بكبرى ولكن
مثال الطرف الاصغر والاوسط والاكبر ويكون ترتيبهما وكون
بان يبتدى اولا بالحد الاوسط ثم يليه الاصغر ثم يليه الاكبر وليس يخفى انه
هو الشكل قياس كامل وقد يمكن ان يكون قياس اذا كانت مقدمتاه كليتين
او احديهما كلية والاخرى جزئية وقد يمكن ان لا يكون فيهما قياس ولكن اذا
المقدمتان كليتين ولكن موجبتين مثال ذلك قولنا كل ب هو ج وكل
ب هو ا فقولنا انه ينتج بعض ج هو ا لانه ينعكس الصغرى الكلية [illegible] قولنا كل
ب هو ج جزئية فيصير بعض ج هو ب ومع الكبرى كل ب هو ا فينتج في الشكل الاول
ان بعض ج هو ا على ما تبين مثال ذلك وقد تبين بالخلف فبان [illegible]
ونضيف اليها احدى المقدمتين فينتج عنهما نقيض [illegible]
[illegible] وهو كذب [illegible] فبان ان نقيض بعض ج هو ا [illegible]
[illegible]
[illegible] وقد كان [illegible] بعض ج هو ا [illegible]
[illegible] كانت المقدمة الكبرى سالبة والصغرى موجبة فانه يكون ايضا قياس مثال
ذلك قولنا كل ب هو ج ولا شيء من ب هو ا فقولنا انه ينتج بعض ج ليس هو
ا [illegible] جزئية لانه اذا انعكس [illegible] جزئية [illegible]
بعض ج هو ب ولا شيء من ب هو ا فبعض ج ليس هو ا وذلك في الشكل الاول

واما اذا كان

(margin) [illegible]

(margin) [illegible]

واما اذا كانت الكبرى سالبة [illegible] الصغرى والكلية الموجبة هي الكبرى مثل قولنا [illegible]
[illegible] وكل ب [illegible] لا يمكن [illegible] وذلك قياس ينتج [illegible]
لانه [illegible] عند [illegible] ومثال [illegible]
[illegible] والاصغر [illegible] والاوسط
[illegible] وذلك [illegible] واحد [illegible]
[illegible] وهو موجب [illegible]
غير [illegible] ليس [illegible]
[illegible] ان غير [illegible] ليس [illegible] واما اذا كانت المقدمتان
الكليتان سالبتين فانه لا يكون قياس اصلا [illegible]
[illegible] والوسط
وسط وذلك ان [illegible] ليس [illegible]
[illegible] والاوسط
[illegible] الاكبر وذلك ان
[illegible]
[illegible] اذا كانت المقدمتان
كليتين [illegible] لا يكون وذلك [illegible] والصغرى هي الموجبة
[illegible] او كانت الصغرى
الكلية هي السالبة والكبرى هي الموجبة فانه لا يكون قياس [illegible]
واما اذا كانت احديهما كلية والاخرى جزئية [illegible]
موجبتين فانه يلزم قياس [illegible] جزئية مثال ذلك [illegible]

(margin) [illegible]
انه اذا كانتا موجبتين كان قياسا
[illegible] الكبرى

ان كل ب هو ح وبعض ب هو آ فاقول ان بعض ح
هو ا ... او اكانت الصغرى هي الكلية والكبرى جزئية
وذلك انه يقبل بعض ب هو ا فيكون ايضا بعض ا هو ب
وكل ب هو ح فينتج في الشكل الاول ان بعض ا هو ح ثم
نعكس هذه النتيجة فينتج المطلوب وهو ان بعض ح هو ا وهذا والكلية
ينتج بعكس ... ايضا ان كانت الجزئية هي الصغرى والكبرى [illegible]
يكون قياسا ينتج ومثال ذلك ان نضع انه ليس بعض ب هو ح
وكل ب هو ا فاقول انه ينتج انه ليس بعض ح هو ا وذلك انه
[illegible] ... فيكون ايضا بعض ح هو ب وكل ب هو ا فينتج
في الشكل الاول انه ليس بعض ح هو ا وقد بين هذا بالامر الذي ذكر
او انا ... بعض ب هو ز فان كل ز هو ا [illegible]
الذي رجع ... في هذا الشكل اعني الذي [illegible]
... الكلام الى المحال وهذا هو الذي يسمى
الخلف وذلك بان ناخذ نقيض النتيجة فنضيف اليها احدى المقدمتين
فيلزم ان يكذب ... ومثال ذلك ان ناخذ ولا شيء من
ح هو ا الذي هو نقيض النتيجة ونضيف اليها المقدمة الصغرى [illegible]
... بعض ب هو ح فينتج لنا في الشكل الاول انه ليس بعض ب
[illegible] او نقيض المقدمة الكبرى التي وضعناها وهو ان كل ب وضعناها
هو ا ... الكلام ... تلك النتيجة الى محال [illegible]
... اذ ... فالنتيجة ... او كانت احداهما موجبة

والجابر

ولا شك انه لو كانت المقدمة هي الكبرى والموجبة هي الصغرى فيكون
قياس مثال ذلك انا نفرض اولا ان الكبرى هي الجزئية والموجبة الصغرى هي الكلية
[illegible] كل ب هو ح وبعض ب ليس ... فاقول انه ينتج ان بعض ح ليس هو ا وذلك
[illegible] وذلك انه لو لم يكن صادقا ... بعض ح ليس ... لكان صادق
ح هو ا فاذا اضفنا الى المقدمة الصغرى وهي ان كل ب هو ح انتج لنا ان كل ب هو ا
[illegible] نقيض المقدمة الكبرى ... وضعنا ان بعض ب ليس هو ا ... هو الصادق
بعض ح ليس هو ا ... بالفرض ... بعض ... ومثال ذلك
[illegible] هو ا ... كل ب هو ح لانه ... المنتج [illegible]
الكبرى ... والصغرى موجبة ... بعض ح ليس هو ا ... الصنف [illegible]
[illegible] الكبرى هي الكلية والموجبة الصغرى هي الجزئية ... قياس منتج مثال ذلك
[illegible] هو ا ... بعض ح ليس هو ا وذلك اذا ... رجع [illegible]
ولا اذا كانت المقدمة الكبرى هي الموجبة والصغرى هي ... فانه لا يكون في ذلك قياس
هذا الصنف ... احدهما ... الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية [illegible]
ولنضع اولا الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية مثال ذلك قولنا بعض ب ... وكل
هو ا فاقول انه ... غير منتج والمواد المختلطة ... مثال المواد [illegible]
[illegible] ... والحيوان ... هو ... الصغرى ... وذلك
بعض [illegible] وكل ... ولا ... فقد ... اذ كان ... في
مع ... الجزئية ... فيكون بعض ... وكل ... هو ا فبعض ... هو ا
ليس ... هو ... الصنف ... غير المنتج ... انه ... في
المواد ... الكبرى ... الجزئية ... اذا ... الصغرى ... الكلية
هي الجزئية مثال ذلك ... وبعض ... هو ا فاقول انه غير منتج
[illegible] ... والحيوان وذلك ... او البعض [illegible]

ان تنتج وهي النتيجة والحدود [illegible] العلم والحي وذلك انه [illegible]

ولبعض [illegible] فلا علم واحد [illegible] وذلك [illegible]

الكلية والجزئية [illegible] ذا كان الصغرى [illegible]

[illegible]

الانتاج الثالث والرابع

[illegible]

ولا يوجب

[illegible]

[illegible]

هو انه

[illegible]

عنده ما في هذا التأليف سعى المطلوب وإذا بيّنا على ما كان عليه عند الطالب ويمكن ان يكون الموضوع
فيه موضوعاً والمحمول محمولاً وذلك لأن كل مطلوب واحد فالموضوع فيه موضوع بالطبع والمحمول
محمول بالطبع في ذاته والموضوع موضوعاً عندنا في المطلوب والمحمول محمولاً وذلك لو كان الموضوع
فإذا بيّنا بهذه الصفة دائم المطلوب ثم أتينا بحد أوسط يكون محمولاً على محمول
المطلوب وموضوعاً لموضوع المطلوب على ما يرى جالينوس لتبين هذا الشكل الرابع [illegible]
المطلوب والذي ههنا شكل رابع وانما هو ههنا شكل اول اي على المطلوب وان على عكسه
لينزل ههنا ان هذا الشكل الرابع انما يتصور على هذه الجهة اعني بالاضافة الى
المطلوب المحدود الذي الموضوع فيه موضوع بالطبع والمحمول محمول بالطبع فاما الشكل
فيتصور شكل رابع الا على هذا الوجه فمن طلبنا وجود شيء في شيء واحد ما حداً اوسط
فحملناه مرة على المحمول ومرة حملنا عليه موضوع المطلوب فانه يلزم منه ان يكون [illegible]
بعينه محمولاً على النفس من جهة يحمل على محمول المطلوب ويوضع لموضوعه [illegible]
على نحو ذلك في غاية الاستكراه فهذا هو السبب الذي لم يولفه فكره بالطبع على المطلوب
محدود حتى يكون ههنا قياس منتج المطلوب المحدود بعكس [illegible] ما يراه جالينوس
من الشكل الرابع وليس فرق بين هذا العكس والعكس الذي يستعمله ارسطو في رد كثير من اصناف
من الشكل الثاني والثالث الى الاول الذي ذلك العكس انما هو في تبيين [illegible] لا انتاج [illegible]
طبيعية وهذا العكس [illegible] قياس [illegible] صناعي لا طبيعي [illegible]
المقاييس [illegible] لانها غير محتاج اليه [illegible] ولكن لم يكون غير [illegible]
قوم انه توجد نتائج كثيرة في كل واحد من الاشكال غير النتائج التي ذكرها ارسطو
ذلك لاخراجها [illegible]
[illegible]
من الشكل الاول اعني [illegible]

المقاصد

المقاصد المنتجة [illegible] في الشكل الثاني يرجع الكلية منها الى الكلية في هذا الشكل و[illegible]
الجزئية فيه الى الجزئية في الشكل الاول وذلك لان جميع اصناف الشكل الثاني
انما ينتج جزئية والجزئية [illegible] في الشكل الاول [illegible] على طريق الخلف الكلية
[illegible] الشكل الثاني [illegible] بالكلية [illegible] في الشكل الاول فيكون هذان الصنفان [illegible]
الكل من جميع اصناف المقاصد المنتجة [illegible] هذين الصنفين [illegible]
[illegible] في الشكل الاول على طريق الخلف الكلية في الشكل الثاني [illegible] ذلك انه [illegible]
[illegible] فانه قد يوجد في بعض [illegible] فان [illegible]
ذلك انه ولا شيء من [illegible] وقد كان [illegible] موجودة في [illegible] في الشكل الثاني
[illegible] غير موجودة [illegible] وقد كنا فرضنا [illegible]
[illegible] في الشكل الاول [illegible] من الشكل الثاني على طريق الخلف فقد تبين [illegible]
[illegible] القياس المطلقة [illegible] الاضطرارية [illegible]
[illegible] المقدمات المطلقة والاضطرارية والممكنة [illegible] بعضها بعضا [illegible] في المادة [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] كثيرة موجودة بالفعل [illegible] وجودها بالاضطرار [illegible]
المطلقة [illegible] المضطرة [illegible] ولا هي موجودة بالفعل [illegible] ممكنة لم يوجد [illegible]
[illegible] موجودة [illegible] المضطرة [illegible]
[illegible] المقاييس [illegible] مقدماتها [illegible]
من مقدمات اضطرارية والقياس المطلق من مقدمات مطلقة والممكن من مقدمة ممكنة [illegible]
[illegible] المقدمات الاضطرارية [illegible] المقدمات المطلقة وذلك [illegible]
[illegible] المطلقة [illegible] والنتيجة [illegible] المنتج [illegible]
المنتج منها [illegible] لا انتاج في [illegible] اذ كان لا فرق بينهما الا [illegible]
فقط ولذلك [illegible] الاصناف المنتجة [illegible] المطلقة [illegible]
وانما الفرق بينهما في ان المطلقة [illegible] ما كان موجودا بالفعل [illegible] وذلك [illegible]

في المختلط [illegible]

اضطرارية موجبة كانت او سالبة وبرهان على ذلك هو برهان على المقاييس الجلية غير

من جهة المقول على الكل ومن جهة الخلف ومن جهة المواد وذلك انا اذا وضعنا ان كل

متحرك او بدل ب حيا وبدل ج ابيض فبما يتعلق القياس هكذا بعض الابيض حي بالضرورة

وكل حي متحرك لا بالضرورة فينتج بعض الابيض متحرك لا بالضرورة فارسطو بين

من امره انه يرى في هذا الصنف ان جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى لما كانت المقدمة

الكبرى مطلقة فالنتيجة مطلقة ولما كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية وثامسطيوس

واوديمس من قدماء اصحابه وثامسطيوس من متاخريهم ومن تبعهم يرون ان

جهة النتيجة تابعة لاخس الجهتين اعني انها توجد ابدا في امثال هذا التاليف تابعة للمقدمة

المطلقة فان الوجود المطلق اخس من وجود الضروري ومن اقوى ما يتمسكون به في

ذلك انهم يرون ان الحد الاوسط يكون فيه شيء يجري مجرى الجزء والكل فانه متى حمل شيء

على الكل فيجب ان يحمل على الجزء بتلك الجهة بعينها ومتى حمل ايضا الجزء على شيء ما حملا

ما فيجب ان يحمل الكل على ذلك الشيء بتلك الجهة بعينها ولما كان الكل فيما يجري مجرى

الكل ومجرى الجزء فمتى كانت احدى المقدمتين مطلقة والاخرى ضرورية فلا يخلو ان

تكون الضرورية هي الصغرى والمطلقة هي الكبرى او الضرورية هي الكبرى والمطلقة هي

الصغرى قالوا فان كانت الضرورية هي الصغرى فيجب ان يجري مجرى الكل والكبرى

مجرى الجزء والا الذي يجري مجرى الكل فالحد الاوسط والا الذي يجري مجرى الجزء

فالحد الاصغر فيجب متى حمل بتلك الجهة على الكل الذي هو الحد الاوسط ان يكون بتلك الجهة بعينها

محمولا على الجزء الذي هو الطرف الاصغر ومتى كانت الضرورية هي المقدمة الكبرى كان

الكل والجزء موجودا فيها ايضا الا ان الذي يجري مجرى الكل فالطرف الاكبر والا الذي يجري

مجرى الجزء فالحد الاوسط فيجب متى حمل الجزء الذي هو الحد الاوسط على الطرف الاصغر

بجهة ما ان يكون بتلك الجهة بعينها محمولا الكل الذي هو الطرف الاكبر عليه قالوا ولما

كان ذلك كذلك لم يجب حمل [illegible] والنتيجة تابعة لجهة المقدمة المطلقة وهذا القول اذا تؤمل

يبين ذلك

بين وذلك انه لم اعتبر الكل والجزء في [illegible] ما هو قياس منتج في الشكل الاول الكبرى والمواد

على الكل انما هو في المقدمة الصغرى ولذلك اشترط ان تكون موجبة وشرط في الكبرى ان تكون كلية و

لم يشترط فيهما ان تكون موجبة واذا كان ذلك كذلك فلا اعتبار بالكل والجزء الموجود في المقدمة

الكبرى لانه وجد [illegible] او لم يكن [illegible] اعتبار الكل والجزء في الموضع الذي هو

شرط في وجود القياس من الكل والجزء الموجود في المقدمة الصغرى واذا كان ذلك كذلك [illegible]

جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى على ما يراه ارسطو [illegible] الكل والجزء [illegible]

من المقدمتين [illegible] في موضع لا اعتبار بالجزء والكل الذي يكون في المقدمة الصغرى و

موضع لا اعتبار بالكل والجزء الموجود في الكبرى حتى يحكم على القياس [illegible] والنظر في

والكل في المقدمة الصغرى [illegible] في الصغرى [illegible] قياس الا بالوضع [illegible]

لا صغرى [illegible] في المقدمة الكبرى وذلك [illegible] وانه يكون من [illegible] موجبة

جهة النتيجة تابعة لاخس المقدمتين كالحال في [illegible] اعني انه متى كانت احدى المقدمتين

والاخرى سالبة [illegible] وذلك [illegible]

المقدمة [illegible] الموجبة [illegible] المطلقة

[illegible] وجملة هذا القول [illegible] انه قد يوجد في

بعض المواد ما ينتج المطلق وهو مؤلف من مطلقة صغرى وضرورية كبرى مثال ذلك انا لو قلنا

كل انسان [illegible] وكل ماشي متحرك بالاضطرار فالكل انسان متحرك لا بالاضطرار

[illegible] في ذلك [illegible] ليس هو متحرك بالاضطرار من جهة ما هو ماشي وانما من جهة

ما هو [illegible] ذا الشرط اذا اشترط المأخوذ في المقدمة الكبرى في النتيجة كانت ضرورية وهو ان كل

انسان متحرك بالاضطرار من جهة ما هو ماشي وليس يصح ان [illegible] انما [illegible]

[illegible] لم يكن النتيجة مطلقة والكبرى ضرورية من اجل ان المقدمة الضرورية [illegible]

يوجد فيها شرط المقول على الكل الذي استعمله ارسطو على العموم في هذا الكتاب وهو ان يكون

المحمول بالضرورة على كل ما يوصف بانه [illegible] موصوفا به بالفعل دائما او ما دام

او بالامكان فانه لا فائدة في هذا الاشتراط اذا لم يكن صادقا في جميع المواد و
انما يبطل ان شرط الذي يصادق في جميع المواد ونحن اذا اعتبرنا المواد ظهر لنا ان
قولنا كل ما هو ب فهو آ اذ هو آ بالاطلاق لنا في بعض المواد معناه كل ما هو
بالقوة او بالفعل فهو آ بالضرورة مثل قولنا كل متحرك جسم وكذلك الامر في القضية المطلقة
واذا كان الامر هكذا فاذن القول على الكل يصدق في كل مادة في المقدمة الضرورية
والمطلقة وهو ان يكون آ موجودة بالضرورة او بالاطلاق على ما هو بالفعل ب اذ كان في بعض المواد
يصدق على كل ما هو بالقوة وبالفعل ب وفي بعضها على ما هو بالفعل فقط لان آ
اذا اصدقت على كل ما هو بالقوة ب فهي تصدق على ما هو بالفعل وليس يمكن هذا عكس
انه ليس اذا اصدقت على كل ما هو بالفعل ب فهي تصدق على كل ما هو بالقوة ب ولهذا
ما يجب ان يكون شرط المقول على الكل في الضرورية والمطلقة ان يكون طرف الاكبر محمولا على
كل ما هو الحد الاوسط بالفعل اعني على كل ما يحمل عليه الحد الاوسط بالفعل لا بالامكان
ولذلك متى كانت المقدمة الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية او مطلقة لم يكن القياس منتجا
لجهة المقول على الكل في كل مادة على ما صرح به ارسطو بعد لانه انما يكون منتجا بحسب
المقول على الكل في بعض المواد وهي التي يصدق فيها ان آ باطلاق او بالضرورة
على كل ما هو ب بالفعل او بالقوة وما يكون هو قبل المواد فغير معتبر ههنا فتامل هذا
فان ابا نصر قد وهم على ارسطو فيه لان المقدمة الممكنة الكبرى فانه يوجد فيها في جميع
المواد الشرط الذي ظن ابو نصر انه شرط ارسطو في جميع اصناف المقدمات وذلك ان قولنا
كلما هو ب فهو آ بالامكان يصدق على كل ما كان بالقوة او بالفعل ب ولذلك متى
كانت الكبرى ممكنة كانت النتيجة ممكنة في اي ضرب كان من الاختلاط على ما نبين بعد
اذ [illegible] شرط المقول على الكل في جميع المقدمات كلها اعني المطلقة والضرورية والممكنة هو واحد
على ما ظنه ابو نصر من ان يكون المحمول باطلاق او بالضرورة او بالامكان على كل ما هو ب
واحد كان من جهة الامكان [illegible] اعني بالامكان او بالاضطرار او بالفعل

ولا هو ايضا

بالفعل فهو آ بالاضطرار مثل قولنا كل ماش متحرك بالاضطرار وفي بعض المواد معناه كل ما هو ب صح

او بالفعل

فقط

ولا هو ايضا ما ذكره عن الاسكندر من ان شرط المقول على الكل المستعمل في هذا الكتاب هو
ان يكون آ محمولا بالاضطرار او بالامكان او بالفعل على كل ما هو بالفعل ب فانه لو كان
الامر هكذا لم ينتج الشيء من ممكنتين بحسب المقول على الكل فهذا اوضح فقد تبرهن انه ليس [illegible]
[illegible] مذهب ارسطو فانه لا فائدة في شرط الايطابق المواد على ما ذهب اليه ابو نصر
ولا في شرط الا يعم جميع اصناف المقدمات على ما ذهب اليه الاسكندر وهذا اكثر
الحيرة التي تعرض للناس في مذهب ارسطو في اختلاط الممكن مع الوجودي والمطلق
على ما سنبين من قولنا اذا وصلنا الى ذلك الموضع ان شاء الله فقد تبين ان الحكم في
اختلاط الضرورية مع المطلقة للمقدمة الكبرى في الشكل الاول انتاج في اختلاط
المطلقة والضرورية في الشكل الثالث ولا الشكل الثاني متى كانت المقدمة الكبرى
فيه هي الضرورية فان النتيجة ضرورية ولذا كانت الموجبة اضطرارية والسالبة
اضطرارية فعكسها ولا ان النتيجة الكلية الكبرى اضطرارية والموجبة الكلية الصغرى مطلقة
مثال ذلك قولنا كل ج هو بالفعل ب ولا شيء من آ هو ب بالضرورة فلان [illegible]
تنعكس فيعود هذا الضرب الى الصنف من الشكل الاول الذي كبراه [illegible] ضرورية
وصغراه مطلقة فالنتيجة لا محالة ضرورية على ما تبين وكذلك يعرض [illegible]
ان نتيجة الكلية اضطرارية صغرى والمطلقة كبرى لانه ينعكس قولنا ولا شيء من ج
هو ب [illegible] فيصير ولا شيء من ب هو بالضرورة ج وكل آ هو ب بالاطلاق فينتج
في الشكل الاول ولا شيء من آ هو ج بالضرورة على ما تبين قبل فاذا انعكس [illegible]
حصل المطلوب فان كانت المقدمة الموجبة هي الاضطرارية وكانت السالبة هي المطلقة
مطلقة لان التي هي المطلقة هي التي تنعكس اذا انعكست كبرى في الشكل الاول و
قد تبين [illegible] انه اذا كان الكبرى في الشكل الاول غير ضرورية لم تكن النتيجة غير ضرورية
بل مطلقة وقد تبين بطريق الخلف ان النتيجة ليست ضرورية بل مطلقة متى كانت
الموجبة هي الضرورية وذلك انه اذا وضعنا ان نتيجة هذا القياس هو [illegible]

الممكن الذي قصدنا حده فان هذا احد معاني الممكن فلذلك ليس [illegible] هو الذي يمكن
ان يصدق المتناقضان معا لان القول بان الشيء لا يمكن ان يكون [illegible]
وبالاضطرار ان يكون يناقضه قولنا يمكن ان يكون والممكن ان لا يكون ولا بالاضطرار
ان لا يكون وذلك انه يلزم بعضها بعضا اعني انه يلزم قولنا لا يمكن
ان يكون قولنا [illegible] ان يكون وقولنا بالاضطرار ان لا يكون [illegible] قولنا ممكن ان
ليس [illegible] ان يكون ولا ضروري ان [illegible] واذا كان ذلك كذلك فكان كل
واحد من [illegible] واجبا ان يصدق [illegible] او الموجبة فاذا
قولنا ممكن ان يكون واجب ان يصدق عليه قولنا ليس بضروري ان يكون [illegible]
[illegible] قولنا بالضرورة يكون ولذلك ينعكس [illegible]
يقول كل ممكن ليس بضروري وكل ليس بضروري فهو ممكن ولذلك [illegible]
[illegible] هذا الحد يدل على [illegible] وهو [illegible] الموجود
والمعدوم [illegible] وفصل قولنا ليس بضروري ويكون [illegible]
وضع اذا وضع موجودا لم يلزم عنه محال [illegible]
فصله [illegible] ويكون المفهوم من قولنا ليس بضروري
انه غير موجود [illegible] وغير موجود بل [illegible] موجودا [illegible]
عنه محال [illegible] هو المعدوم والفصل [illegible]
اذا وضع موجودا لم يلزم عنه محال وهذا هو [illegible]
[illegible] الممكنة [illegible] الموجبة [illegible]
[illegible] يلزم الموجبة [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
ما تبين في باري ارمينياس [illegible] انه يلزم قولنا ممكن ان يكون [illegible]
ممكن ان لا يكون اذ كانت [illegible]

الى

ويحتمل ان يكون هذا القول [illegible]

الشيء ان لا يوجد وهذا اللزوم موجود في جميع اصناف المتقابلة الموجودة في
هذه المادة وذلك انه يلزم قولنا ممكن ان يكون في كل الشيء ممكنا ان لا يكون
في شيء منه وقولنا ممكن ان يكون في كله قولنا ممكن ان لا يكون في بعضه وكل
بين والبرهان على ذلك هو ان الممكن هو ما ليس بضروري الوجود و ما
ليس بضروري الوجود فممكن ان لا يوجد وما يمكن ان لا يوجد يمكن ان يوجد
اذ كان ليس بضروري الا يوجد وهذه المقدمات التي تعرف ههنا سوالب هي
في الحقيقة موجبات معدولة على ما تبين في باري ارمينياس اذ كان
حرف السلب يقرن بالموضوع في القضايا التي ليست بذات جهة و
الممكن يقال على ثلثة اضرب احدها الممكن على الاكثر مثل ان يشيب
الانسان في سن الشيخوخة وينمي في سن الشباب والثاني
الممكن على الاقل وهو الذي يقابل الممكن على الاكثر مثل ان لا يشيب
الانسان في سن الاكتهال ولا ينمي في سن الشباب والثالث الممكن
على التساوي وهو الذي يمكن ان يكون وان لا يكون على التساوي
مثل [illegible] هذا الثوب او لا يحرق فاما الممكن الذي على التساوي
فانه يلزم الموجبة منه السالبة والسالبة منه الموجبة على ما
قيل واما الذي على الاقل فانه يلزم الموجبة منه السالبة و
منه الموجبة على الاكثر وذلك انه ان كان يمكن ان يشيب الا
نسان على الاكثر في سن الاكتهال فيمكن ان لا يشيب على الاقل
والممكن الذي على الاقل وعلى التساوي فليس يستعمل صناعة البرهان
وقد يستعمل صنائع كثيرة مثل الخطابة فانها قد تستعمل الممكن على التساوي
واما الزجر والتكهن فانها قد تستعمل الذي على الاقل والعرض ههنا

والتكهن بعد

فاذا ما يمكن ان يوجد يمكن الا يوجد صح

فيها بالجهة وانما يقرن بالكلمة الوجودية وذلك مثل ما يقرن صح

ينمي صح

ينمي

[illegible] على الاكثر فانه يلزم الموجبة منها السالبة والسالبة منه الموجبة صح

[illegible]

فرقة ههوا آ بالقوه وقد كان معنى مقدمة هذا القياس ان كل ج ب بالقوه واذا عكسنا
الموجبة الكلية كان معناها بعض ب ج ولا شئ من ج هو آ بالقوه فالنتيجة على ما تبين في
الشكل الاول ان بعض ب ليس هو آ بالقوه وقد كان معنا ان ليس بعض ب في
فاذن عكسها صادق ايضا وهو ليس بعض آ بالاطلاق وهو اذا كانت النتيجة
بالاطلاق وقد يمكن ان يكون كل ب هو آ بالاطلاق لان المطلق على طريق الممكن وقد تبين
ان بعض ب آ بالقوه بعد الامكان وهذا القياس بعينه تبين ذلك متى كانت الصغرى
الموجبة هي الكبرى والسالبة المطلقة الصغرى وهو الذي يبين بالعكس وكذلك يتبين القياس
من الحدود التي تستعمل في هذا الصنف التي يبين بالاضطرار فيمكن بدل آ ابيض وبدل ب حي
وبدل ج انسان فيكون القياس هكذا كل انسان بالقوه حي ولا ابيض واحد
حي بصحيح ولا انسان واحد ابيض وذلك ليس يصح دون الا انه قد يمكن ان لا يكون
كل ابيض والذي لا يمكن ان يوصل النتيجة في القياسين الاخيرين من هذا الشكل تبعا
لجهة المقدمات التي وبيان ذلك بهذا الطريق بعينها اعني بالعكس وبالخلف وقد
كان استعمل الخلف فيه في القياسين الخمسين من هذا الشكل وشكك الخوف وقد علم ان
القول في تأليف الوجودي والاضطراري والشكل الثالث فان الجهة يكون فيه ابدا تابعة
لجهة المقدمة التي لا تنعكس لان تلك المقدمة هي بالقوه المقدمة الكبرى في الشكل الاول
وقد تبين ان جهة النتيجة في الشكل الاول تابعة للمقدمة الكبرى بخلاف ما هي عليه الامر
في الشكل الثاني اعني ان جهة النتيجة فيه تابعة لجهة المقدمة المنعكسة اذ كانت المنعكسة في
هذا الشكل هي بالقوه الكبرى في الشكل الاول وذلك ان الصغرى في الشكل الثالث هي بعينها
كما هي في الشكل الاول والكبرى هي التي تنعكس فيه والكبرى في الشكل الثالث
هي بعينها كما هي في الشكل الاول والصغرى هي التي تنعكس فيه وهذا القانون مطرد
فيما تبين منها انتاجه بالعكس واما ما تبين بالافتراض فان الاصحاب التي تبين بالافتراض
ايضا قوتها قوة الاصحاب التي تبين بالعكس فاذن اصول هذه الجهة في هذه الاشكال
المقدمات

المقدمة في هذا الشكل كما يقول ارسطو كليه وموجبة فانهما كانت ضرورية فان النتيجة
قد تكون ضرورية وذلك متى عكسنا المطلقة الكلية جزئية فصيرنا في الشكل الاول او كبراه
كلية ضرورية وصغراه مطلقة جزئية فينتج نتيجة جزئية ضرورية على ما تبين فان كانت
التي عكسناها هي الصغرى في هذا الشكل وذلك اذا كانت الضرورية هي الكبرى منه فالامر
في ذلك بين اعني انه يصح من غير عكس النتيجة ولتعكس الكبرى لكونها مطلقة
كانت الكلية ضرورية في هذا الشكل هي الصغرى بين ذلك بعكس عكس المقدمة و
عكس النتيجة على ما تبين وان كانت احدى الكليتين موجبة والاخرى سالبة فجهة
النتيجة تابعة ضرورة لجهة السالبة لان العكس انما يكون في الموجبة فتصير كبرى في الشكل
الاول فان كانت ضرورية كانت النتيجة ضرورية على ما تبين فان كانت مطلقة
وان كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل جزئية والمنتج منها كلية والاخرى جزئية
كانتا موجبتين فان النتيجة تابعة للكلية منهما لانها هي التي تنعكس في هذا الشكل لانها لو انعكست
كان القياس من جزئيتين وقد تبين انه غير منتج واذا لم تنعكس فهي التي تكون كبرى في
الشكل الاول وان كانت احداهما موجبة والاخرى سالبة فان جهة النتيجة تابعة لجهة
التي تبيع لان التي تبيع ان كانت في هذا الشكل هي الكلية هي الكبرى في الشكل الاول
كانت الصغرى لا يمكن ان يكون في الشكل الاول سالبة وان كانت الجزئية
هذا التبيان بالافتراض حتى تتبع الكلية على ما تبين من الافتراض القول والمعاكس
في ما تنعقد من المقدمات الممكنة وقد ينبغي لان ان نبين متى يكون القياس من
مقدمات ممكنة وكيف يكون وبماذا يكون والممكن بالحقيقة هو الذي بالضرورة
ومتى وضع موجودا لم يعرض عن ذلك محال ويعني الذي هو ليس بمحال
الموجود بالفعل والمعدوم وبالضرورة جميع اصناف ما يقال عليه الضرورة اعني
الضروري المطلق والضروري بالاضافة الى وقت ما والضروري الى
الى ضرورة اي الممكن الاخر يقال عليه الضروري باشتراك الاسم

اما القول في تعريف متى يكون قياس ومتى لا يكون من المقدمات الممكنة منفردة
اي من جهة ما هي ممكنة سواء كانت في الاكثر او في الاقل او على التساوي اي في الاقل
قبل ان كان هذا الكتاب انما ينظر فيه في صورة القياس لا في مادته واذ قد تقرر
هذا فلنقل في المقاييس التي تنعقد من المقدمات الممكنة في الشكل الاول و
لنبدأ من تبيين اولا باظهر فيه ثم بالمختلطة فنقول ان عدد المقاييس الكاملة
المنتجة في هذه المادة هي باعيانها عدة المقاييس المنتجة في المادة
المطلقة والضرورية وذلك انه ان كان ما هو ج فهو ب بامكان
وكل ما هو ب فهو آ بامكان فواجب ان يكون كل ج هو آ بامكان
وذلك بين اذا فهم معنى المقول على الكل والمسلوب عن الكل وذلك
ان معنى قولنا كل ب آ بامكان اي كل ما يوصف بانه ب بامكان او
بالفعل اي كل ما هو ب بالفعل او بالقوه فانه آ بامكان اي في كل
الحمل عليه بامكان فاذا وضعنا ان ج موصوف بانه ب بامكان فيجب
ان يكون ج هو آ بامكان وكذلك ان كانت المقدمة الكبرى كلية
سالبة والصغرى موجبة كلية مثل قولنا كل ج هو ب بامكان ولا
شئ من ب هو آ بامكان فانه يجب ايضا من ذلك ان لا ج هو آ بامكان
اي ان يكون آ مسلوبا عن كل ج بامكان واما اذا كانت احدى
من المقدمتين الكليتين الكبرى والسالبة الصغرى فانه لا يكون
قياس اذ كان لا يوجد فيهما شرط المقول على الكل وهو ان يكون
الطرف الاصغر متصفا بالاوسط وصف ايجاب على ما قيل وما
من جهة لزوم المقدمة الموجبة في هذه المادة عن السالبة فقد يكون قياسا
الا انه غير تام اذ كان يبين بشئ زائد على معنى المقول على

على الكل

على الكل وهو اللزوم الذي سماه ارسطو في هذه المادة عكسا وذلك انه
اذا وضعنا بدل المقدمة السالبة اللازم عنها وهي الموجبة كان واجبا
ان يكون من ذلك الصنف الاول من هذا الشكل وهو الذي يكون من موجبتين كليتين
والذي ما ينتفع بمثل هذا القياس اذا كانت السالبة الكلية اقلية فانها تنعكس الى الاكثر
به وهي المستعملة اكثر ذلك وكذلك اذا كانت المقدمتان الكليتان في هذا الشكل
فلم يكن قياس تام واذا كان ليس يوجد فيه معنى المقول على الكل وكذلك قياس غير تام
الصغرى الى الموجبة اللازمة عنها والذي ما ينتفع بهذا العكس اذا كانت السوالب اقلية فان
امثال هذه المقاييس نافعة في الجدل وهي حيلة جيدة في تلك الصناعة وذلك ان الانسان
قد يقصد ان يتمم مقدمات موجبة تنتج نتيجة موجبة اكثرية فيحتاج ان يسأل عن
بالسوال عن المقدمات التي تنتج تلك النتيجة الا انه لا يسلمها له المجيب فيسأل عنه
سوالا اقلية فلان المجيب على ما يزعم من ذلك فيسلمها واما اذا كانت احدى المقدمتين
في هذه المادة كلية والثانية جزئية وكانت الكلية هي الكبرى والصغرى هي الجزئية فانه
اذا كانت الصغرى موجبة يكون قياس تام كانت الكلية الكبرى سالبة او موجبة وذلك
بين من معنى المقول على الكل واما اذا كانت الصغرى سالبة فانه لا يكون قياس
تام لكن يكون غير تام اذا عكست الصغرى الى الموجبة اللازمة عنها واما اذا كانت
المقدمة الكبرى جزئية والصغرى كلية فانه لا يكون منه قياس لا تام ولا غير تام
موجبتين كانتا معا او سالبتين او احداهما موجبة والاخرى سالبة تامة
وذلك انه لا يكون يوجد فيهما معنى المقول على الكل الذي ما يعرف بنفسها
ولا من نفس المقدمات وذلك انه اذا قلنا كل ج هو ب وبعض ب
هو آ لم يمتنع ان يكون ج داخلا تحت البعض الذي ينفصل ب عن
اعني الذي ليس ب عنه آ مسلوبا ضروريا فلا يلزم لذلك ان يكون كل ج

هو آ بامكان ولا يكون في شيء منها بامكان لانه لو لم يكن حل ج ا بامكان لكن ليس ولا في
كل ج ليس هو آ بامكان وكذلك ظاهر الصدق انه ان كان بعض ج ليس آ بامكان
وقد تبين ان جميع هذه الاصناف انها غير منتجة في التي كانت معا والكبرى ضرورية
والصغرى كلية ممكنة ولانها تنتج الموجبة والسالبة بارزة اعني السالبة الضرورية
والموجبة الضرورية فالحدود والتي تنتج الموجبة مثل الابيض والاسود وذلك ان
الناس التي النتيجة ضرورية والتي تنتج السالبة الثوب والابيض والحي وذلك ان
الثياب ابيض بامكان وبعض الابيض حي بامكان والثوب واحد في وهي النتيجة
بعض حتى هذه الصغرى كلية مثل ان نقول كل انسان ممكن ان يكون ابيض وبعض الابيض ممكن ان
حيا فكل انسان حي وكل ثوب يمكن ان يكون ابيض وبعض الابيض حي بامكان والثوب واحد
حي وهي النتيجة وكون الحدود المأخوذة في هذا التأليف تنتج مرة موجبة ضرورية ومرة
سالبة ضرورية يدل على ان هذا التأليف ليس بقياس اصلا لان النتيجة في التأليف
في اي مادة كانت اعني مطلقة او ضرورية او ممكنة وذلك ان اذا انتج
السالب الضروري تارة والموجب الضروري تارة يدل على انه ليس ينتج لا نتيجة ولا
مطلقة ولا ممكنة لان المطلقة والممكنة ليست بضرورية فحكم المقاييس التي تنتج
في هذا الشكل في هذه المادة ثمانية اصناف اذا لم تعد المهملة غير الجزئية اربعة
تامة وهي التي تنتج في المواد الاخر واربعة غير تامة وهي الخاصة بهذه المادة ويقول
ارسطوطاليس ان هذه الاربعة غير التامة لا يحتاج اليها اصلا لانه ان كانت
السوالب التي وضعت اولا كثيرة انعكست في الاقيسة وتلك لا تستعمل
في صناعة اصلا وان كانت اقلية فتلك مقدمات غير مستعملة في
صناعة من الصنائع التي تنفع المقدمات السؤال والامور ايضا ابتدئ
في الصنائع التي لا تستعمل السؤال فهو قول باطل لا نافع فيها الوجه الذي

والسالب الكلية

يستعمل وينتفع بها في صناعة الجدل بل انما تستعمل المقدمات الاقلية لا تستعمل في صناعة
فانه يشبه ان يكون التي تخص هذه الطبيعة فتحتاج التي استعملها وذلك هو صاحب العلم
الالهي القول فيما ائتلف المطلق والممكن في الوجود في الشكل الاول ونقول انه اذا كانت احدى
المقدمتين مطلقة والاخرى ممكنة فان كانت المقدمة الكبرى هي الممكنة والصغرى هي
المطلقة فان اصناف المقاييس التي توجد في هذا التركيب كلها تامة اي بينة الانتاج
بحسب المقول على الكل وهي اربعة اصناف اعني التي تنتج الموجب الكلي والجزئي
والسالب والجزئي الموجب وكلها تنتج ممكنة حقيقية واما اذا كانت الكبرى
هي الوجودية والصغرى هي الممكنة فان المقاييس المنتجة في هذا النوع من الاختلاط
يكون في هذا الشكل غير تامة ويكون النتيجة الموجبة منها ممكنة كانت كلية او جزئية وا
اما ممكنة واما ضرورية جزئية كانت او كلية فلذلك اولا الكبرى هي الممكنة
والصغرى هي المطلقة في التي تكونا كليتين فانه قول انها تنتج نتيجة ممكنة مثال
ذلك انه اذا كان كل ج هو ب بالفعل وكل ما هو ب هو آ بامكان فهذا ينتج ان
كل ج هو آ بامكان وذلك ان معنى قولنا كل ما هو ب فهو آ بامكان
اي كل ما هو ب بالقوة او بالفعل فهو آ بامكان وذلك ان هذا هو
شرط المقول على الكل المأخوذ في المقدمة الكبرى الممكنة بخلاف شرط
المقول على الكل المأخوذ في الكبرى الوجودية والاضطرارية وذلك انه
متى قلنا ان كل ب هو آ بالفعل او بالضرورة فهو بين انه في كثير من المواد
يصدق هذه المقدمة على كل ما هو بالفعل فقط مثل قولنا كل انسان
يمشي وكل انسان ناطق فان هاتين المقدمتين انما تصدقان على
ما هو انسان بالفعل لا على ما هو انسان بالقوة وفي كثير منها تصدقان على
الامرين جميعا اعني على كل ما هو بالقوة وما هو بالفعل وبخاصة

الضرورية مثل قولنا كل متحرك جسم فانه يصدق على المتحرك بالفعل والمتحرك بالقوة واذا
كان الامر كذلك في العام في كل مادة في هاتين المقدمتين اعني الضرورية والمطلقة انه هو
ان يكون المحمول موجودا لما هو بالفعل الحد الاوسط اعني ان يكون آ موجودة
بالضرورة او بالفعل لكل ما هو ب بالفعل وسواء ليس في هذا التأليف مفصل على الكل
لان المقول هو الذي يوجد دائما في كل مادة من التأليف يوجد بعينه فنقول انه
انه يوجد في هذا التأليف مقول على الكل بالمعنى الذي به ولذلك ما يقول ارسطو
في هذا الاختلاط انه متى كانت الكبرى مطلقة والصغرى ممكنة ان القياس
يكون غير تام لان الصغرى اذا كانت ممكنة والكبرى مطلقة او ضرورية لم
تتضمنها شرط المقول على الكل العام في كل مادة فوجب ان نحتسب
ما ينتج بحسب بعض المواد كما يحسب انتاج الموجبة في الشكل الثاني وان كان
قد ينتج في بعض المواد واما المقدمة الممكنة الكبرى فالامر فيها بخلاف ذلك
اعني انه في كل مادة تصدق فيها ان آ مقولة بامكان على كل ما هو ب
بالقوة وبالفعل وذلك ان قولنا كل ما هو انسان فهو ممكن ان يمشي يصدق
على كل ما هو انسان بالقوة او انسان بالفعل وكذلك الامر في سائر المواد
وهذا ظاهر بنفسه من استقراء المواد ولا ادري كيف خفي هذا على المفسرين
والامر في ذلك في غاية البيان واذ قد تقرر هذا فنقول انه متى كان معنى قولنا
ان كل ما هو ب هو آ بامكان اي ان كل ما هو ب بالفعل
او بالقوة ان المحمول عليه بامكان ثم وضعنا ان ج هو ب بالفعل
فظاهر ان آ يكون مقولة على ج بامكان وكذلك يتبين الامر متى كانت
الكلية الممكنة الكبرى سالبة والصغرى المطلقة موجبة كلية ان النتيجة
يكون سالبة ممكنة من معنى المقول على الكل بعينه المشترط في المقدمة

في المقدمة الكبرى السالبة الممكنة وذلك ان معنى قولنا انه ولا شيء مما هو ب هو آ بامكان
اي ولا شيء مما هو ب بالقوة او بالفعل هو آ بامكان ثم نضع ان ج هو ب
بالفعل فيجب ان يكون ج ليس شيء منه آ بامكان واما اذا كانت الكبرى هي المطلقة
والصغرى هي الممكنة فانه لا يكون قياس تام لان شرط الحمل في المطلق الصادق في كل مادة
كما قلنا هو ان يكون محمولا على اشياء موجودة بالفعل لا بالقوة فمتى وضعنا ان كل ب
هو آ بالفعل اي كل ما هو ب بالفعل فهو آ بالفعل ووضعنا ايضا ان كل ج
هو ب بالامكان فليس ان ج ليست داخلة تحت شرط المقول على الكل
بهذا النوع من المقاييس غير بين الانتاج بنفسه اعني من المقدمات انفسها بل من
شيء آخر ولكن ما هو خارج من المقدمات الموضوعة وهذا هو شرط القياس
الغير الكامل فلذلك ما قال ارسطو في اصناف المقاييس التي تكون الكبرى فيها
في هذا الاختلاط مطلقة والصغرى ممكنة انها مقاييس غير تامة وراهن بيانها
بالخلف وهو ان يوطئ لبيان انتاج هذه المقاييس الغير التامة ان الكذب
الممكن ليس يلزم عن الكذب الممكن وهو انما يوطئ للبيان بهذا المعنى انه
متى كان شيئان يلزم وجود احدهما عن الآخر في مثل لزوم النتيجة عن القياس
يعني انه يجب ضرورة متى وجدت المقدمات ان توجد النتيجة فانه يلزم
في ذلك الشيئين اذا وجد الاول منهما بالضرورة الذي هو بمنزلة المقدمات ان
الثاني يوجد الذي هو بمنزلة النتيجة بالضرورة واذا وجد الاول بامكان فان اللازم
يوجد ايضا بامكان اعني بالامكان العام وهو الذي يقابل الممتنع
مثال ذلك انه اذا فرضنا انه متى كانت آ موجودة فان ب يكون
موجودة بالذات عن آ وجودا وتوهمنا مثلا آ مثلا القياس المنتج

ويلزم بيان النتيجة فاقول انه متى كان وجود ا ممكنا كان وجود ب ممكنا فليكن ا
او للممكنة فاقول ان ب اللازم وجوده عن وجود ا يكون ممكنة برهان ذلك
انه ان لم يكن كانت ب غير ممكنة واعني بقولي غير ممكنة رفع جميع المعاني التي يدل عليها
اسم الممكن وهو السلب الذي يصدق على الممتنع وكان الممكن في وقت ما هو الممكن
هو الذي لا يجوز ان يخرج الى الفعل فان ا اذا وضعناه ممكنة و ب غير ممكنة
فانه قد يمكن ان يوجد ا ويخرج الى الفعل من غير ان توجد ب وقد كنا وضعنا
انه اذا وجدت ا وجدت ب فيجب ان تكون ب موجودة وغير
موجودة معا هذا خلف لا الممكن فاذن واجب متى كانت ا ممكنة ان تكون
ب ممكنة اعني اي نوع اتفق مما يقع عليه اسم الممكن واذا تقرر هذا فاقول انه
ليس يلزم عن الكذب الممكن كذب مستحيل ومثال ذلك انه اذا فرضنا
وجود ا كاذبا ممكنا وهو الممكن الذي ليس له موجودا في الوقت الذي هو فيه
غير موجود فاقول ان وجود ب يكون كاذبا ممكنا لا كاذبا ممتنعا وهو الذي
الكذب ومثال ذلك ان تكون مقدمات القياس واحد منهما كاذبة ممكنة فانه
ليس يمكن ان تكون النتيجة كاذبة مستحيلة وذلك لانه اذا حققنا اذا كانت كاذبة
هي يوجد كذبها ممكنة حقيقة وقد كنا فرضنا ان ا اذا كانت ممكنة حقيقة ان
تكون ممكنة والممكن ليس يلزم عنه كذب مستحيل فاذا كانت ب كاذبة
مستحيلة فتكون ا ممكنة وغير ممكنة معا وهذا خلف للممكن فاذن متى كانت
احدى مقدمات القياس او كلتاهما كاذبة ممكنة فليس تكون النتيجة كاذبة
مستحيلة بل كاذبة ممكنة واذا تقرر هذا فلنضع مقدمتين كليتين
كبراهما موجبة مطلقة وصغراهما موجبة ممكنة مثل ان يكون كل ج هو ب

بالممكن

بالامكان وكل ب هي ا بالفعل فاقول ان هذا التأليف ينتج اتما
ان كل ج ممكنة ان يكون ا برهان ذلك انه ان لم يكن كل ج ممكنة ان يكون ا
فليكن نقيضه وهو قولنا ليس يمكن ان يكون كل ج ا ومعناه ان كل ج ممكنة
ان يكون ب فاذا انزلنا هذه المقدمة موجودة بالفعل وهي ان كل ج هي ب
بالفعل كانت كذبا غير محال فاذا اضفنا اليه اللازم عن قولنا ليس يمكن ان كل
ج ا ينتج لنا في الشكل الثالث ان بعض ب ليس ا بالضرورة الذي قولنا ليس
يمكن ان يكون كل ج ا الصادق معه قولنا بعض ج ليس ا بالضرورة فيكون معنا في الشكل
الثالث مقدمتان احدهما وجودية موجبة والثانية سالبة ضرورية جزئية وهي
تنتج ضرورية سالبة ضرورية جزئية على ما تقدم وهو بعض ب ليس ا بالضرورة
لكن قد كان موضوعا لنا ان كل ب هو ا بالفعل وهو نقيض النتيجة هذا خلف
لا يمكن من الكذب الممكن انه لزم ضرورة عن المقدمة التي اضفناها الى المقدمة الكاذبة
الممكنة وهي قولنا ليس يمكن ان يكون كل ج هو ا باضطرار اذا كان الكاذب الممكن
لا يلزم عنه كذب مستحيل على ما بيناه وما لزم عنه محال فهو محال واذا كذب
قولنا بعض ج ليس ا باضطرار اللازم عن قولنا ليس يمكن ان يكون
كل ج ا فقولنا ليس يمكن ان يكون كل ج ا كاذب واذا كان
هذا كاذبا فنقيضه هو الصادق وهو قولنا كل ج ممكنة ان يكون ا
فقد تبين من هذا ان نتيجة هذا القياس هي ممكنة وانما تعرض لهذا
التأليف ان يكون منتجا لهذه الجهة اعني التي ينتج من التأليف
الضروري ومن السلب الضروري كالحال في المقاييس الغير المنتجة التي
اخذت المطلقة الحقيقية وهي التي يصح فيها الحمل الكلي المطلق
اعني الذي يشترط فيه بالفعل وجود المحمول فيها لجميع الموضوع

في جميع الزمان او في اكثره ووجد من المقدمات ما هو مشاعة كالاستقراء الذي استوفى
جميع الجزئيات مثل قولنا كل غراب اسود وكل ثلج ابيض والفرق بينها وبين الضرورية
لان هذه يخطر بالبال امكان عدمها فيما قبل من الزمان المستقبل والضرورية لا يخطر
ذلك فيها بالبال الا ان يذهل الشعور فيها بالنسبة الذاتية من بين المحمول والموضوع
ومن هذه المطلقة كما يقول ارسطو على اكثر المعاني والتي المطلقة لم توجد في كل
الزمان مثل قولنا كل متحرك ليس فهو مبين انه لا يعمل منها قياس ولا في جميع الحالة
لا يصح في الحكمة الاتفاقية قياس من هذه المطلقة اعني لا يصح فيها الحمل الكلي الا في
اقل الزمان من حيث كبرى والصغرى ممكنة فانها تولد منه نتيجة الموجودة [illegible]
[illegible] وبسبب ذلك ان هذه المطلقة انما يصدق الكلية فيها في زمان الحاضر و
المقدمة الصغرى هي [illegible] ممكنة ليس [illegible] الكبرى اذ كان الممكن موجود
في الزمان المستقبل فهذا هو عندي معنى [illegible] ارسطو لم يحمل المقدمات
الكلية المأخوذة صادقة على [illegible] لا [illegible] او نقص لان هذه
[illegible] مع المقول على الكل فانه ليس يمكن ان يوجد المقول على الكل في المادة
[illegible] فلا [illegible] الا في بعض المواد وهي التي يصدق فيها [illegible]
موجودة بالفعل للكل [illegible] بالقوة او بالفعل واذا [illegible] تحقيق
فالحق [illegible] من ذلك يكون منتجا بحسب المقول على الكل لان ارسطو [illegible] ان
تستعمل المقدمات المطلقة الا في بعض المادة فيما له قد قال انها غير منتجة
بحسب المقول على الكل اعني المطلقة اذا اختلطت مع الممكنة وهي [illegible]
بالحق [illegible] فيها انها تنتج الموجبة [illegible] فاذا
لم تكن هذه المطلقة هي غير المطلقة لم يتبين انها تنتج بطريق الخلف [illegible]
[illegible] عن اضرابه عن المنتج منها بحسب المقول على الكل العام صدق [illegible]

المواد

المواد في كلها وليس هذه لو ضمنه انه مما [illegible] منها لان المقدمة الوجودية
هي التي تشتمل الضروري والممكن كما فهم ذلك عنه ثامسطيوس فان هذه المقدمة
اعني المطلقة لم [illegible] لصدق الحمل وجود خارج الذهن والقصد ههنا انما
احصاء جهات المقدمات المطلقة لا احصاء الوجود او للمعارف كما قال فاما الذي
قصد ارسطو [illegible] احصاء فصول المقدمات [illegible] الوجود والمعروف [illegible]
بالمطلقة على راي [illegible] ثامسطيوس والذي [illegible] احصاؤها من جهة
المعارف [illegible] لنا بالطبع [illegible] ان كثيرا ما نعلم ان المحمول موجود
للموضوع ولكن [illegible] هو موجود بالامكان او بالاضطرار [illegible] قصد
بالمطلقة ما [illegible] اعني المطلقة [illegible] والمطلقة بحسب الوجود [illegible]
وهي التي [illegible] تذكرها [illegible] الاسكندر فان [illegible] منها قياس الا
بالعرض [illegible] مخصوص فاذا اختلطت مع الممكن [illegible] منها قياس [illegible]
اعني لم تكن الصغرى ممكنة [illegible] كما رده على كل من [illegible]
[illegible] مع [illegible] الحق [illegible] فيه الصناعة وارسطو [illegible] الحدود
المأخوذة من المواد انه اذا اخذت في مثل هذا الاختلاط المطلقة الموجودة
في [illegible] من الزمان بالفعل انه لا يكون قياس ينتج اصلا لانه ينتج [illegible]
ضروريا وحينا موجبا ضروريا والحدود [illegible] ينتج [illegible]
والفرس [illegible] والاصغر [illegible] والاوسط هو المتحرك [illegible] والاكبر هو [illegible]
وذلك كل انسان [illegible] متحركا وكل متحرك فقد يكون [illegible]
[illegible] اذا لم يوجد الا متحركا الا الفرس والنتيجة سالبة ضرورية وهي ولا انسان [illegible]

فرع الحد ولم ينتج الموجب كان لنا والمتحرك والحي فان كل انسان يمكن ان يكون
متحركا وكل متحرك في وقت ما قد يكون حيا اذا توهمنا انه لا يتحرك في ذلك الوقت
شي الا الحيوان والنتيجة موجبة ضرورية وهي ان كل انسان حي واذا كان الامر كذا
فعكس المطلقة الماخوذة بما ناسب للحصر برهان جمهوري حالها وعكس الممكنة
الكلية الكبرى سالبة مطلقة والصغرى الكلية الموجبة ممكنة فاقول انه ينتج سالبة ممكنة
بشرط ان الاسم اعني التي تدل على الممكنة والضرورية ومنع قولنا في امثال ذلك الخاص
انها منتجة ان ليس ينتج الموجبة وليس مرة انما ينتج الا الموجب فقط و
السالب والموجب فيها انها غير تامة مثال ذلك قولنا كل ج ممكن ان يكون
ولا شي من ب هو آ بالاطلاق فاقول انه ينتج هذا انه ولا شي من ج هو آ
بالامكان فمرة يكون النتيجة ولا شي من ج هو آ بالاطلاق ومرة يكون ولا شي من ج
هو آ بالامكان برهان ذلك انه لم يكن الصادق قولنا انه يمكن ان يكون ولا
شي من ج هو آ فليكن نقيضه هو الصادق وهو انه ليس يمكن ان يكون ولا شي من ج
هو آ بالقوة ولم يكن بعض ج هو آ بالفعل وذلك بجعل المقدمة الممكنة في هذا الشكل
الموجودية كان معنا قياس في الشكل الثالث من مقدمتين موجبتين جزئية صغرى
كبرى والثانية مطلقة صغرى وقد بينا انه اذا قد ينتج جزئية ضرورية بالافتراض
وذلك انه يرجع من موجبتين كليتين في الشكل الثالث كما اثبتناه ضرورية و
هي ان بعض ب هو آ بالاضطرار وقد كان موضوعا لنا في القياس فيه ولا شي
من ب هو آ بالاطلاق والخلف لم يلزم من الكذب المكن والا لزم عن وضعنا
ان بعض ج هو آ بالفعل لكن اذا كذب نقيضه فهو الصادق وهو قولنا

ليس التي

ليس بالقوة هو آ وهذا الصدق هو ان يكون ج ليس آ بالامكان وليس آ بالضرورة
فلذلك يكون نتيجة هذا القياس مرة سالبة ضرورية ومرة سالبة ممكنة وقد يتبين
هذا من الحدود فليكن ج الانسي ب بدل ب متغذ وبه آ غراب في هكذا
كل انسي يمكن ان يكون متغذيا ولا متغذ واحد غراب فينتج ولا انسي واحد غراب
وهي سالبة ضرورية وليكن ج ايضا انسي وب عالم وآ متحرك فنقول ايضا
هكذا كل انسي يمكن ان يكون عالما ولا عالم واحد متحرك كالعلم فيكون النتيجة
كل انسان يمكن الا يتحرك متحرك كالعلم وهي سالبة ممكنة وغيرها واذا اريد ان يحصل
من هذا الجنس او ما يقارب ليقاس التي نستعمل الامر في هذا التاليف الى اكثر من حد
واحد فانه سيوجد كما مر فيه هكذا اعني انه ينتج مرة سالبة ضرورية ومرة سالبة
ممكنة فان كانت الصغرى في هذا الشكل سالبة ممكنة فانه لا يكون قياس تام الا كان
من شرطه ما يشاكل في هذا الشكل التي تكون الصغرى موجبة لكن اذا انعكس السالبة الممكنة
الى موجبة ممكنة كان القياس كذلك بعينه موجودا كما عرض متى كانت المقدمتان في هذا
الحال سالبتين وكانت الصغرى هي الممكنة اعني انه لا ينتج شيئا ان الممكنة الى
موجبة فان كانت الصغرى في هذا الشكل سالبة مطلقة فانه لا يكون قياس منتج
كانت الكبرى سالبة ممكنة او موجبة ممكنة والحدود التي ينتج الموجب الضروري
من الشي الجاري والابيض وذلك انه لا ينتج والحد الابيض حي وكل حي يمكن
ابيض في النتيجة كل ج ابيض ونتيجة موجبة ضرورية والحدود التي ينتج السلب
للقار والحي والابيض وذلك ان كل قار ليس بحي وكل حي يمكن ان يكون ابيض
ولا قار واحد يمكن ان يكون ابيض وهي سالبة ضرورية فقد تبين اذا كانت المقدمتان

كليتين في هذا الاختلاط متى يكون قياس منتج ومتى لا يكون واذا كان فيما منه
تام وما منه غير تام ومتى يكون بينا ان الانتاج منه غير التام بقياس الخلف و
ما يكون بينا بالانعكاس فاما اذا كانت احدى المقدمتين من هذا الاختلاط
كلية والاخرى جزئية وكانت المقدمة الكبرى ممكنة كلية سالبة كانت او موجبة و
الصغرى الجزئية موجبة فانه يكون قياس تام على نحو ما كان الامر اذا كانت
المقدمتان كليتين وكانت الكبرى ممكنة والصغرى مطلقة ويكون ايضا النتيجة
هي ابدا تلك النتيجة بعينها اعني ممكنة الا انها تكون جزئية وكذلك ان كانت مطلقة
غير ممكنة وكانت المقدمة الصغرى جزئية ممكنة كانت المقدمتان موجبتين او
احداهما موجبة والاخرى سالبة فانه يكون من ذلك قياسات منتجة غير تامة
فمنها ما يبين بالخلف في نظيرها بان الخلف في هذا الاختلاط الذي فيه
المقدمتان كليتان ومنها ما يبين بالعكس وهي متى كانت الصغرى
الجزئية سالبة ممكنة كالحال فيها اذا كانتا كليتين واما اذا كانت الصغرى سالبة
مطلقة فانه لا يكون قياس في الحدود التي ينتج الموجب هي الشي والحي والابيض
وذلك ان بعض الشي ليس بحي وكل حي يمكن ان يكون ابيض والنتيجة بعض الشي
ابيض والتي ينتج السلب فالقار والحي والابيض وذلك ان بعض القار
ليس بحي وكل حي يمكن ان يكون ابيض والنتيجة بعض القار ليس بابيض وهي
سالبة جزئية ضرورية واذا اخذت هذه الحدود مهملة قام مقام الجزئية
ولم يتوهم ما توهم الجزئية فمثل قولنا بعض الشي ليس بحي لان بعض الشي ليس بحي
حق وفي الشي نتيج لان نعتمد في الحدود التي توضع مادة للجزئية والمهملة ان كان

المقدمة

المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى سالبة كانت او موجبة ممكنة او مطلقة فانه
ليس يكون من ذلك قياس وكذا اذا كانت المقدمتان جزئيتين او مهملتين او كان
قياس كانت الكبرى هي المطلقة والصغرى الممكنة او بالعكس والبرهان على ذلك هو البرهان
على ما قد سلف في المواد لغير المختلطة والحدود التي ينتج الموجب الضروري في هذا اذا كانت
الكبرى جزئية كان لنا وليس مع الحي ولا صغر هو لان لنا ولا وسط ليس
الحي ولا ان ينتج السلب الثوب والحي ولان لنا تقدم ما بين من هذا الا المنتج في هذا النوع
لا يصح في هذا الشكل اعني كالاول وما فيه المنتج فكان من المنتج تاما وما لم يكن تاما القول

في تاليف الضروري والممكن في الشكل الاول اذا كانت احدى مقدمتي القياس ممكنة والثانية اضطرارية
فان انواع المقاييس المنتجة تكون على عدد المقاييس المنتجة في المختلط من الممكن والوجودي كما انه
منها ما هو غير تام وما هو تام ويكون بينا اذا كانت المقدمة الكبرى هي الممكنة كما كانت هناك وغير
تامة لو اذا كانت الكبرى هي الضرورية والصغرى هي الممكنة ولا التنائج هاهنا فيكون اذا
كانت المقدمتان موجبتين ممكنة تامة كانت المقاييس او غير تامة كلية كانت النتائج او جزئية
ولا ان كانت احدى المقدمتين موجبة والاخرى سالبة وكانت الموجبة اضطرارية والسالبة
ممكنة فانه يكون النتيجة ممكنة فان كانت المقدمة السالبة اضطرارية يكون النتيجة مرة سالبة ممكنة ومرة
سالبة مطلقة كما اذا كانت لنا في اختلاط الممكن والوجود اي وجود كان لنتيجة مرة
سالبة ضرورية ومرة سالبة ممكنة وهذا الكل سواء كانت المقدمتان كليتين او احدهما
كلية والاخرى جزئية اعني اذا كانت الكلية هي الكبرى والجزئية الصغرى وانه اذا كانت
الجزئية هي الكبرى لم يكن النتيجة اصلا ولم نقل انه هاهنا قياس ينتج سالبة ضرورية الا ان ذلك
جزئي وفي بعض المواد ولذا كان يوجد قياس ينتج سالبة اضطرارية كلية لا سالبة كلية اضطرارية
غير السالبة الاضطرارية كما انه لم نقل انه هاهنا قياس ينتج موجبة ضرورية فان ذلك انما
جزئية وفي بعض المواد كالحال في الانتاج في الشكل الثاني موجبة فليكن المقدمتان موجبتين كليتين

والكبرى هي الضرورية والصغرى هي الممكنة فقول انه ينتج ممكنة لا ضرورية
فذلك قياس غير تام مثال ذلك قولنا كل ج هو ب بالامكان وكل ب هو آ بالضرورة
فقول انه ينتج ان كل ج هو آ بالامكان وانه قياس غير تام لان شرط المقول على الكل
في المقدمة الضرورية ان يكون آ محمولا على ما هو ب بالفعل لا بالقوة فاما بيان ان
النتيجة ممكنة فبيان الخلف على النحو الذي ذكرناه في نظير هذا من الاصل الاخر وذلك انه
اذا نقضنا النتيجة وهي سالبة ضرورية لان نقيض الممكن يصدق على الضرورية وضممنا
اليها المقدمة الممكنة من القياس وهي الصغرى وهي ابدا الضرورية لان الكبرى كانت موجبة
ضرورية فاما اذا كانت الكبرى هي الممكنة والصغرى الضرورية فانه يكون في ذلك قياس تام
وذلك بحسب معنى المقول على الكل على ما تقدم ويكون النتيجة ممكنة فان كانت احدى المقدمتين
الكليتين موجبة والاخرى سالبة وكانت [illegible] اضطرارية والكبرى والصغرى ممكنة فانه
قياس منتج [illegible] اصلاها [illegible] مطلقة و[illegible] سالبة ممكنة ولم يعلم انه ينتج
ضرورية اذ كان ذلك الا يكون اذا كان الطرف الاصغر داخلا تحت الاوسط و
ذلك لا يصدق الا في بعض المواد [illegible] ينتج [illegible] مطلقة
وممكنة [illegible] كل ج هو ب بالامكان وانه لا شيء من ب هو آ بالضرورة فقول
انه ينتج ولا شيء من ج هو آ بالفعل او بالامكان [illegible] ذلك انه لو لم يكن [illegible] النتيجة
صادقة فليكن نقيضها هو الصادق وهو ان بعض ج هو آ بالاضطرار وذلك [illegible]
من المناقضة للنتيجة في الكيفية والكمية والجهة ونضيف اليها المقدمة [illegible] الضرورية
من القياس وهو لا شيء من ب هو آ بالضرورة فينتج في الشكل الثاني ان [illegible] ممكنة [illegible]
وقد كان موضوعا انه كل ج هو ب بالامكان [illegible] واذا كانت [illegible]
الضرورية صدق بعضها [illegible] المطلقة فاذا [illegible] موجودة [illegible]
لم يصدق [illegible] الممكنة اذ المطلق [illegible] الوجود فان [illegible] ممكن الصدق

لب

لب الممكنة اذ المطلق ممكن الوجود فان كانت المقدمة الكبرى سالبة والصغرى
موجبة اضطرارية فانه يكون قياس تام ويكون النتيجة ممكنة على ما تبين من معنى المقول
على الكل وارسطوطاليس انه ليس [illegible] بقياس الخلف انه ينتج مطلقة فان كانت
المقدمة الصغرى وكانت ممكنة فانه لا يكون قياس تام [illegible] قياس غير تام
سالبة الممكنة الموجبة على ما تقدم فان [illegible] الصغرى [illegible] اضطرارية [illegible]
ولا اذا كانت جميعا سالبتين وكانت الصغرى هي الاضطرارية والحدود [illegible]
الموجب [illegible] والحي ولا ابيض وذلك انه لا شيء واحد [illegible] والحي ابيض بالامكان
والنتيجة موجبة ضرورية وهي ليس كل [illegible] ابيض والحدود [illegible]
والحي ولا ابيض وذلك [illegible] ولا [illegible] واحد ابيض [illegible] سالبة وكذلك اذا
اخذنا [illegible] فكذلك [illegible] على الحي [illegible] ابيض ايضا [illegible]
وايضا فان [illegible] ليس [illegible] بالامكان والنتيجة ابيض [illegible] اذا
احدى المقدمتين جزئية وكانت الكبرى ضرورية وسالبة فان النتيجة [illegible] سالبة
وسالبة ممكنة كما كانت الحال اذا كانتا كليتين الكبرى سالبة و[illegible]
كما بان ذلك في الكليتين ولا اذا كانت الصغرى جزئية موجبة ضرورية [illegible]
الكبرى سالبة ممكنة فان النتيجة تكون ممكنة جزئية وذلك بين من معنى المقول على الكل
ولا اذا كانت [illegible] وكانت الكبرى كلية وضرورية فان النتيجة تكون
ممكنة [illegible] على ذلك [illegible] ان [illegible] تقدم اذا كانت معا كليتين فان
المقدمة [illegible] الصغرى والجزئية [illegible] الكبرى وكانت الكلية الجزئية ممكنة موجبة كانت
او سالبة فانه لا يكون قياس والحدود [illegible] الموجب [illegible]
وذلك [illegible] ابيض وبعض لا ابيض [illegible] ولا شيء [illegible]
ولا شيء [illegible] الا [illegible] ابيض وبعض لا ابيض [illegible] بالضرورة [illegible]

ولا الحدود [illegible] في الشيء الا ابيض والحي وذلك [illegible] الثوب [illegible]
[illegible] والثوب فان [illegible] بعض ابيض وبعض لا ابيض والثوب [illegible]
كانت الصغرى سالبة او موجبة اذا كانت [illegible] ممكنة فانها غير منتجة وكذلك اذا كانت الصغرى
كلية اضطرارية سالبة كانت او موجبة والكبرى ممكنة جزئية فانه لا ينتج [illegible] والحدود [illegible]
الموجبة اذا كانت سالبة [illegible] لا ابيض والحي وذلك [illegible] ليس [illegible]
[illegible] فانه [illegible] بالضرورة والحدود [illegible] والحي ولا ابيض وذلك
[illegible] وبعض لا ابيض [illegible] ولا الحدود [illegible] الموجب اذا كانت الصغرى
كلية موجبة واضطرارية [illegible] ولا ابيض والحي وذلك [illegible] ابيض بالضرورة
[illegible] وكل [illegible] وهي ضرورية [illegible] فانه ينتج ولا [illegible]
وذلك [illegible] ابيض وبعض لا ابيض [illegible] بالضرورة [illegible] لا يكون
قياس في هذا الصنف ايضا اذا كانت المقدمتان مهملتين او جزئيتين واحداهما
ولا اخرى جزئية كانت الكبرى هي الممكنة والصغرى هي الضرورية او بالعكس والحدود [illegible]
[illegible] كلها [illegible] الموجب [illegible] لا ابيض والحي والاكثر [illegible]
في [illegible] وتركيبها قريب [illegible] مثلها [illegible] على طريق القول [illegible]
المقاييس [illegible] في هذا الشكل من اختلاط الممكن والمطلق [illegible] للاصناف المقاييس
المركبة من الممكن والضروري المنتج منها والمنتج وغير المنتج [illegible] والمنتج التام
[illegible] التام والمنتج [illegible] التام [illegible] غير تام [illegible]
[illegible] منها في الموجبات ممكنة وكذلك [illegible] اذا كانت المقدمات
الكبرى منها هي الممكنة ولا اذا كانت ضرورية او وجودية فانها يكون [illegible]
من الممكنة والوجودية [illegible] ضرورية [illegible] المختلط من الممكنة والضرورية [illegible]
مطلقة او سالبة ممكنة [illegible] الممكن والضروري في الشكل الثاني واذا

كل الممكنتين

كل المقدمتين ممكنة في الشكل الثاني فانه لم يكن قياس منتج موجبتين كانتا
او سالبتين [illegible] احداهما موجبة و[illegible] سالبة كليتين كانتا او جزئيتين
او احداهما كلية والاخرى جزئية ولا اذا كانت احداهما مطلقة والاخرى
ممكنة فانه [illegible] كانت الموجبة هي المطلقة والسالبة هي الممكنة فانه لا يكون قياس
منتج ومثل هذا العرض اذا كانت احدى المقدمتين ايضا ضرورية والاخرى
ممكنة والممكن [illegible] في شرائح [illegible] المقاييس على [illegible] فيما
تقدم ولا [illegible] اولا ان الكلية السالبة الممكنة لا تنعكس [illegible]
والكلية [illegible] الضرورية [illegible] المطلقة [illegible]
لا يكون شيء من آ [illegible] انه ليس [illegible] ان يكون [illegible] ممكنة [illegible]
شيء [illegible] وذلك انه [illegible] ذلك تصدق معها الموجبة الممكنة الكلية
وهي قولنا كل آ يمكن ان يكون ج لان الموجبات الممكنات يرجع الى الكلية
الكلية والجزئية وذلك ان قولنا كل ج يمكن الا يكون شيء [illegible] يصدق معه
الموجب المضاد لها وهو قولنا كل ج يمكن ان يكون آ فاذن يصدق مع قولنا
كل ج يمكن ان يكون آ قولنا كل آ يمكن ان يكون آ قولنا كل آ يمكن ان يكون ج فالموجبة
الممكنة الكلية تنعكس كلية وقد تبين انها لا تنعكس [illegible] الممكن والضروري فان
كونها لا تنعكس [illegible] في المواد وذلك انه اذا كان كل ج يمكن الا
[illegible] آ [illegible] ان يكون بعض آ ليس هو ج بالضرورة مثال ذلك [illegible]
[illegible] الا يكون ابيض وبعض لا ابيض ليس هو انسان بالضرورة مثل [illegible]
والعقل اذا [illegible] ان يكون بعض آ [illegible] ج [illegible] يصدق مع ذلك [illegible]

كما يمكن ان لا يكون ج لان بعضه واجب وضروري الا انه قد يغلط فيه لان
الممكنة قد يستعمل على سبيل الخلف ومثال ذلك انه لو لم يصدق ان الرقول
ان كل ب يمكن ان يكون شيئا من ب ينعكس صادق وهو ان كل ب يمكن
الا يكون شيء آخر بل ان ذلك انه لو لم يكن صادق قولنا كل ب يمكن
الا يكون آ فنقيضه ايضا هو الصادق وهو كل ب غير ممكن الا يكون آ ولما كان
قولنا كل ب غير ممكن الا يكون آ يلزم ان بعض ب بالضرورة آ وكان هذا قد يظن
انه ينعكس اذا كانت جزئية ضرورية فبعض آ ب بالضرورة وقد كنا وضعنا
ان كل آ يمكن الا يكون ب ... وذلك انه
ليس يلزم عن قولنا كل ب غير ممكن الا يكون آ قولنا ان بعض
ب بالضرورة آ الا قد يلزم ان بعض ب بالضرورة ليس آ لانه مناقض قولنا كل ب يمكن
الا يكون آ قولنا بعض ب ليس بالضرورة آ لكانا يناقض قولنا بعض ب بالضرورة آ
قولنا كل ب يمكن ان يكون آ ولما كان قولنا ان كل ب يمكن ان يكون آ
يلزم ان كل ب يمكن الا يكون آ وكان قولنا كل ب ممكن ان يكون آ ...
قولنا بعض ب بالضرورة آ او بعض ب بالضرورة ليس آ وكذلك مناقض ...
المقدمة السالبة الممكنة وهي قولنا كل ب يمكن ان لا يكون آ والذي يناقضه
يلزم نقيضه فاذن قولنا كل ب يمكن الا يكون آ يناقضه شيئان احدهما
بعض ب بالضرورة ليس آ او انه بعض ب بالضرورة هو آ او مثله بعض ب بالضرورة
آ او بعض ب بالضرورة هو آ وقولنا في قياس الخلف كل ب غير ممكن الا يكون
آ قد يلزم ان الضرورية ... لقول الجزئي لانه يعكس الى الضرورية

بل قد يكون

بل قد يكون كل آ لا يمكن الا يكون ب وبعض ب ليس بالضرورة آ مثل قولنا كل انسان يمكن
الا يكون ابيض وبعض الابيض ليس بحيوان بالضرورة مثل الثلج والعقعق في ذي قدمتين لا
تستويان الممكنة لا تنعكس فينتفع بمقدمتين كليتين ممكنتين احدهما موجبة والاخرى
سالبة في الشكل الثاني مثل قولنا كل ج هو ب بالامكان وكل آ يمكن الا يكون ب
فاقول ان هذا التاليف لا ينتج شيئا لانه لا يمكن ان ينعكس السالبة الممكنة كالحد
والمادة المطلقة والضرورية ولا الخلف ... الا انه لم يكن قياس لانه
لو اخذنا نقيض النتيجة الموجبة الممكنة الجزئية ... ذلك انه اذا كانا
لا يلزم منهما غير الموجبة الممكنة والسالبة الممكنة وكذلك لو اخذنا نقيض جزئية
ضرورية موجبة او سالبة وبالجملة لو كان عن هذا التاليف قياس فاما ان ينتج
بالذات نتيجة ممكنة اذا كانت المقدمتان ممكنتين او لا ينتج مطلقة ولا ضرورية
اذ كان ليس في هذا القياس مقدمة بهذه الصفة فان كان ينتج نتيجة ممكنة
فاما ان يكون سالبة ممكنة او موجبة ممكنة لكن ليس في الحدود انها تنتج
سالبة ضرورية ومرة موجبة ضرورية والكل واحد منهما ليس ينتج ... لان
ينتج سالبة ممكنة او موجبة ممكنة وذلك لان الضرورية تناقض الممكنة
الموجبة والسالبة الممكنة وكذلك الموجبة الضرورية تنقضهما فالحدود التي تنتج
في هذه المادة سالبة كالانسان والابيض والفرس والابيض والحد
الاوسط والانسان الاصغر وبيانه هكذا كل انسان يمكن ان يكون
ابيض وكل فرس يمكن الا يكون ابيض والنتيجة ولا انسان واحد
فرس وهي سالبة ضرورية واذا كانت الموجبة ... بالاضطرار لم تصدق

لا يمكن ان يكون ج ولا كل آ ممكنة الا يكون ج الا ينعكس
على الموجبة فليس هاهنا لها نتيجة انه ليس ينتج شيئا ممكنة لا سالبة
ولا موجبة وقد بينا ذلك بالحد انه ينتج في بعض المواد موجبة
ضرورية وليس يمكن ان يصدق معها لا الموجبة الممكنة ولا السالبة
الممكنة وذلك لان هذا نقيضها لا السالبة الممكنة ... ولا نقيض
الموجبة الممكنة من اجل ان وجوبها لا الممكنة وكذلك ليس انه لا يكون
قياس في هذا الشكل ولا غيره ان كانت السالبة اعني الحد صغرى
لم تكن كبرى او بالعكس وكذلك ليس انه لا يكون قياس في
لو اخذ كلها الموجبتين ... او السالبتين وكل ذلك ...
ذلك بهذه الحدود ...
في التاليف لوجود ... في الشكل الثاني واذا كانت احدى ... في
هذا الشكل مطلقة والاخرى ممكنة وكانت السالبة الممكنة فانه لا يكون
قياس غير ذلك ... كانت كلتا المقدمتين معا او جزئية وبرهان
على ذلك ... اذا كانت معا ممكنتين ... تلك
الحدود بعينها اعني انها تارة تنتج سالبة ضرورية وتارة موجبة ضرورية
فان كانت المقدمة السالبة هي المطلقة والموجبة هي الممكنة وكانت معا
كليتين فانه يكون قياس وذلك لان السالبة المطلقة تنعكس ويكون الشكل
الاول على ما تقدم وسواء كانت السالبة هي الكبرى او الصغرى لكن اذا
كانت الصغرى سالبة ذلك عكس المقدمة ...

المقدمتين

فان كانت

فان كانت كلتاهما اعني كلتيهما سالبتين وكانت احداهما ممكنة و
الاخرى مطلقة فانه يكون قياس غير تام اذا انعكست السالبة الممكنة الى الموجبة
... الا انه يكون موجبتين ... مقدمتين مطلقة سالبة وممكنة موجبة
ولو كانت كلتا المقدمتين موجبتين فانه لن يكون قياس في ذلك
بين عن انها تنتج مرة موجبة ومرة سالبة ولا الحدود التي تنتج الموجبة
فهي الانسان والصحة والحي وذلك انه كل انسان يمكن ان يكون صحيحا
وكل حي هو صحيح وكل انسان حي باضطرار وهي الكلية والتي تنتج
السالبة فالانسان والصحة والفرس وذلك انه كل انسان يمكن ان يكون
صحيحا وكل فرس هو صحيح والنتيجة ولا انسان واحد فرس وهي سالبة
ضرورية واذا كانت احدى المقدمتين كلية والاخرى جزئية فانه
يعرض في ذلك مثل ما عرض فيهما اذا كانتا كليتين معا اعني انه
شرط المنتج فيهما هو شرط المنتج في ذلك وغير المنتج فيهما هو غير
المنتج في هذه وذلك متى كانت الموجبة هي المطلقة الكلية كانت او
الجزئية فانه لن يكون في ذلك قياس وذلك مثل ما ليس يكون في تلك
اذا كانتا كليتين وتلك الحدود باعيانها ولا اذا كانت الكلية
هي المطلقة وكانت سالبة فانه يكون قياس بالعكس على الشكل الاول
ولو كانت كلتاهما سالبتين وكانت احداهما مطلقة يكون قياس
ايضا غير تام اذا انعكست الممكنة الى الموجبة الممكنة على ما تبين فان
كانت السالبة المطلقة جزئية فانه لا يكون قياس متى كانت المقدمة الاخرى

سالبة وكذلك لا يكون قياس اذا كانت كلتا المقدمتين ممكنتين او مطلقتين
او احدهما ممكنة والثانية ضرورية موجبتين كانتا ام سالبتين والبرهان
على ذلك هو البرهان المتقدم وكذلك الحدود واحدة باعيانها تورث في
تاليف الممكن مع الاضطراري في الشكل الثاني واذا كانت احدى المقدمتين
في هذا الشكل ممكنة والثانية اضطرارية وكانتا كليتين معا وكانت
السالبة هي الضرورية فانه يكون قياس ينعكس الى الشكل الاول
مثل كبراه ب ا ضرورية وصغراه موجبة ممكنة وقد تبين ان هذه
ينتج سالبة مطلقة وممكنة سالبة وسواء كانت السالبة الضرورية هي الكبرى
او الصغرى فاما اذا كانت الموجبة هي الضرورية فانه لا يكون قياس
وبيان ذلك من الحدود التي تعرض الطرف الاصغر ان ماوا
الاوسط ابيض والاكبر ققنس وذلك لان كل انسان يمكن ان يكون
ابيض وكل ققنس فهو ابيض بالضرورة وليس ولا انسان ولا واحد ققنس
وهي سالبة ضرورية ولا ينتج سالبة ضرورية وعليه يمكن ان ينتج دائما
ممكنة لا موجودة لان السالبة هي التي ابيضا انه لا ينتج ممكنة سالبة ضرورية دائما
فان الضرورية انما يكون عن مقدمتين ضروريتين او عن قياس ممكن
الضرورية فيه السالبة او الموجبة وجودية ممكنة الحقيقية ما تبين ممكنة سالبة
ايضا انه لا ينتج مطلقة لان المطلقة من طبيعة الممكن وقد يظهر ايضا
انه لا ينتج سالبة ضرورية فانه ينتج مرة سالبة ضرورية ومرة موجبة ضرورية
فالحدود التي ينتج سالبة ضرورية هي التي تقدمت والحدود التي ينتج

موجبة ضرورية

موجبة ضرورية فهو سعطان والمتحرك الحي وذلك لان كل متحرك
سعطان بالقوة وكل حي ممكن ان لا يكون متحركا وكل سعطان حي
بالقوة فاذن لا يكون في هذا التاليف قياس منتج اصلا وسواء كانت
الموجبة الضرورية هي الصغرى او الكبرى فان كانت المقدمتان
مختلفتين في الكيف فانهما ان كانتا سالبتين فانه يكون ممكن
اذا انعكست السالبة الممكنة الى الموجبة من جهتها لانه يكون تاليفا من
مقدمتين الموجبة ممكنة والسالبة ضرورية وقد تبين ان هذا ينتج و
سواء كانت السالبة هي الصغرى او الكبرى فان كانت المقدمتان
كليتان موجبتين فانه لن يكون قياس لانه تبين ان النتيجة يمكن
ان تكون سالبة ممكنة ولا موجبة اضطرارية لانه تبين في الحدود
انها ينتج سالبة ضرورية وما ينتج سالبة ضرورية فليس يمكن ان ينتج
دائما موجبة ضرورية ولا ممكنة ولا مطلقة وكذلك لا يمكن ان ينتج
سالبة ممكنة فاما الحدود التي ينتج السالب الضروري فالانسان والابيض
والققنس فانه كل انسان يمكن ان يكون ابيض وكل ققنس ابيض في
الضرورة ولا انسان واحد ققنس فهذه هي الضروب المنتجة في هذا الشكل
في هذا الضرب عن الاختلاط وغير المنتجة اذا كانت المقدمتان كليتين
فان كانت احدهما كلية والاخرى جزئية فان كانت المقدمة الكلية السالبة
هي الممكنة والاضطرارية فانه يكون قياس منتج الا سالبة ممكنة ولا ثابتة
مطلقة لان السالبة الاضطرارية ينعكس في جميع الشكل الاول الكل

بتاليف من موجبة ممكنة صغرى وسالبة كبرى ضرورية واما اذا كانت الموجبة
هي الاضطرارية فانه لا يكون ايضا قياس والبرهان على ذلك هو البرهان
بعينه اذا كانتا كليتين وتلك الحدود باعيانها تبين ذلك وكذلك لا
يكون قياس اذا كانتا كلتاهما موجبتين والبيان في ذلك هو البيان
الذي تقدم اذا كانتا كليتين فان كانت كلتا المقدمتين احدهما كلية
والاخرى سالبة وكانت احدهما كلية اضطرارية فانه يكون في ذلك
قياس غير تام وذلك انه اذا انعكست الممكنة السالبة الى الموجبة فانه يكون
قياس كما يكون لما اذا كانتا كليتين على ما تقدم وكذلك لا يكون قياس
اذا كانت المقدمتان مهملتين او جزئيتين والبرهان في ذلك هو البرهان
الذي يستعمل فيما تقدم وتلك الحدود باعيانها فقد تبين انه متى
وضعت المقدمة الكلية اضطرارية فانه يكون ضرورة قياس منتج
لا سالبة مطلقة ولا سالبة ممكنة وانه متى وضعت الموجبة اضطرارية لم يكن
قياس في هذين ترتيب واحد للحدود في المقاييس المطلقة والضرورية
يكون قياس او لا يكون وهو بين ان هذه المقاييس كلها غير تامة
القول في تاليف الممكن في الشكل الثالث واذا كانت المقدمتان في
هذا الشكل ممكنتين كليتين فانه يكون قياس ويكون النتيجة جزئية ممكنة على نحو
ما يكون في المطلقة الصرفة والضرورية واعني بذلك الشروط باعيانها
والبرهان على ذلك هو البرهان على تلك وبخلف من المادة عن انه متى
كانتا سالبتين فانه يكون من جميعها قياس غير تام اذا انعكست احدى السالبتين

اما الموجبة

الى الموجبة اللازمة لها لانه يعود حينئذ مقدمتين احدهما موجبة والثانية
سالبة فان كان احدهما كلية والاخرى جزئية فان المقاييس المنتجة
منها وغير المنتجة يكون كما كانت في المادة المطلقة والضرورية وتلك
الشروط باعيانها ويخص هذا انه اذا كانتا معا سالبتين كان قياس
بالانعكاس اعني انعكاس السالبة الى الموجبة اللازمة لها لانه لا يكون قياس
من سالبتين في شيء من التاليف لا البسيطة ولا المركبة ولا اذا كانت
المقدمتان مهملتين او جزئيتين فانه لا يكون ايضا قياس لانه ينتج مرة
موجبة ضرورية ومرة سالبة ضرورية والحدود التي ينتج الموجبة فالانسان
والابيض والحي وذلك لان بعض الابيض ممكن ان يكون انسانا وليس ابيض يمكن ان
يكون حيا ولان الناس بالضرورة حي والتي ينتج السالبة فالانسان والابيض والفرس
وذلك لان الابيض يمكن ان يكون انسانا وليس ابيض يمكن ان يكون فرسا و
كنقيضه ولا انسان واحد فرس ومن الحدود باعيانها تبين ذلك
اذا كانتا سالبتين او احدهما موجبة والاخرى سالبة لانها يمكن
ان يولف هذا التاليف القول في تاليف الممكن مع الوجودي في الشكل الثالث
واذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل مطلقة والثانية ممكنة و
كلاهما من موجبتين كليتين فان النتيجة تكون ممكنة جزئية وذلك بين بانعكاس
الصغرى فان كانت هي الممكنة عادت الى الشكل الاول الذي صغراه
ممكنة وكبراه مطلقة وقد تبين ان هذا ايضا ينتج ممكنة فان كانت احدهما موجبة
والاخرى سالبة وكانتا اما ان تكون مطلقة اعني الكبرى او الصغرى وكانت

هي الكبرى فان النتيجة يجب ممكنة فان كانت السالبة هي الممكنة كانت النتيجة ممكنة
حاصة ولو كانت السالبة هي المطلقة كانت النتيجة سالبة ممكنة باشتراك الاسم
اعني انه يصح منتجين سالبة ضرورية وسالبة ممكنة اذ كانت ضعا السالبتين
فانه لا يجب قياس الا اذا كانت العكس الممكنة السالبة لم الممكنة الى الموجبة
منها لانه يعود الى ما هو من موجبتين ولا لما كبراه سالبة وصغراه موجبة
ولا اذا كانت احدى المقدمتين كلية والاخرى جزئية وكان الكل
موجبتين او كانت الكلية هي السالبة الكبرى والجزئية الموجبة فانه يكون قياس
برجوعها الى الشكل الاول بانعكاس الجزئية الموجبة على ما تبين وصحة تحصيل
على نحو ما كانت نتيجة المقدمتين الكليتين فان كانت الموجبة هي الكلية
والسالبة الجزئية وكانت الصغرى هي المطلقة الموجبة والكبرى السالبة الجزئية
الممكنة فانه يكون قياس وبيان ذلك بقياس الخلف وبالشكل
الثالث ولبعض الناس في هذا مكان فاقول الذي يبين بقياس
الذي لا يجب الا انه لم يلزم عن الصادق والصحيح هو الصادق ويجب
لزم الخلف الذي هو الحال لان الجزئي المناقضة هي الجهة والكمية وقد
كان يجب الخلف الكاذب باطلا فاذن يصح الشكل الاول
الشكل الثالث الحال وقد كان يبين البعض الناس هذا
بالامكان لانه لا يكون فيما اذا كانت الكبرى الجزئية هي الموجودة
والصغرى هي الممكنة فانه يجب قياس بالافتراض فاما اذا
كانت الصغرى السالبة وكانت مطلقة فانه لا يكون قياس

لان خاصة

لان خاصة الشكل الثالث الا يكون صغراه سالبة ولو كانت
فانه يكون قياس اذا انعكست الى موجبة على ما سلف واذا كانت
كلتا المقدمتين مهملتين او جزئيتين فانه لا يكون قياس ويبين
ذلك بهو البرهان المستعمل في الاصناف الكلية في هذا الباب اعني
في الممكن تعرفه بتلك الحدود باعيانها كقولك مالبعض الحجر
والاضطراري في الشكل الثالث اذا كانت كلتا المقدمتين كليتين
وكانت احديهما اضطرارية والاخرى ممكنة وكانتا معا موجبتين
فانه يكون عن ذلك قياس منتج ممكنة وذلك يبين بالانعكاس
الى الشكل الاول فان كانت احديهما موجبة والاخرى سالبة وكانت
الموجبة هي الضرورية وهي الصغرى فان النتيجة يكون سالبة ممكنة
وذلك بانعكاس الموجبة ورجوع التاليف في الشكل الاول الى
ما كبراه سالبة ممكنة وصغراه موجبة ضرورية فان كانت السالبة
هي الاضطرارية الكبرى فان يكون سالبة ممكنة وسالبة مطلقة
بالعكس الى ما كبراه في الشكل الاول سالبة ضرورية وصغراه
موجبة ممكنة فان كانت الصغرى سالبة ممكنة والكبرى موجبة ضرورية
فانه لا يكون قياس الا بعكس السالبة الممكنة الى الموجبة الممكنة ولو
كانت الصغرى سالبة ضرورية فانه لا يكون قياس في الحد فقد لم ينتج
الموجب هي الانسان والقائم والفرس وذلك انه ولا فرس
واحد انسان وكل فرس يمكن ان يكون قائما والنتيجة فكل انسان

يمكن ان يكون قائما والحدود من منتج السالب لان الانسان والنائم
والقائم والفرس وذلك انه ولا انسان واحد نائما وكل فرس
نائمان وكل انسان نائمان يمكن ان يكون نائما والنتيجة ولا
فرس واحد نائمان هو نائم فان كانت احدى المقدمتين كلية
والثانية جزئية وكانت كلتاهما جزئيتين موجبتين فانه يكون
قياس بالرجوع الى الشكل الاول ويكون النتيجة ممكنة كما لها في
الاصناف التي يرجع الينا من الشكل الاول فان احدى المقدمتين
سالبة والاخرى موجبة وكانت السالبة هي الكبرى فانه لو كانت
اضطرارية فان النتيجة يكون مطلقة او ممكنة لانها يرجع بالعكس
الى الصنف من الشكل الاول الذي ينتج ها هنا النتيجتين لو كانت
كلية ولو كانت جزئية فبيان ذلك في الافتراض والخلف ولو كانت السالبة
هي الممكنة فانها يكون النتيجة ممكنة صحيحة كما لها في الصنف
من القياس الذي يرجع اليه في الشكل الاول فاما لو كانت السالبة
هي الصغرى فانه لو كانت ممكنة كان قياس بعكسها الى الموجبة
الممكنة ولو كانت هي الضرورية لم يكن قياس وذلك بين على نحو
ما بين اذا كانتا كليتين وبتلك الحدود باعيانها فقد تبين
متى يكون في هذا الضرب قياس وكيف يكون واي نتيجة ينتج
القياس وانها تامة وغير تامة كما لها في الاصناف التي يكون
في هذا الشكل وهاهنا انقضى القول في جميع المقاييس الحملية

فصل قد

فصل قد تبين بهذا القول مما قيل في الاشكال الموجودة ان جميع المقاييس التي في هذه الاشكال
انما تتم في الشكل الاول الذي قد قلنا ان جميع اجناس المقاييس الموجودة على
الاطلاق يرجع كلها بأسرها الى الشكل الاول فذلك يبين اذا تبين ان جميع اجناس
المقاييس الحملية فنقول ان كل قياس بالجملة فهو انما يبين اما ان الشيء موجود
واما انه غير موجود وكل واحد منهما اما ان يكون كليا او جزئيا وكل ما يبين
ان الشيء موجود او غير موجود فاما ان يبينه على جهة الحمل واما ان يبينه على جهة الاستثناء
واما ان يبينه بقياس مركب منهما وهو الذي يدعى بقياس الخلف والغرض
الآن انما هو الكلام في المقاييس الحملية وشرائط المنتج منها من غير المنتج على الاطلاق
فنقول اذا تبينت المقاييس المضطرة في الانتاج الى هذه وهي قياس الخلف
والقياس الذي بشرطه فنقول انه متى احتجنا ان نبين ان الشيء موجود او غير موجود
فليس الى ذلك يحتاج ان نبين ان المحمول على شيء اما على جهة السلب او على
جهة الايجاب فهو من الظاهر انه يجب ان يؤخذ في بيان ذلك على جهة
الحمل الشيء الذي يوجد الشيء محمولا على شيء فان اخذنا في ذلك ان الشيء
محمول على ب من السبب انا قد اخذنا الشيء في بيانه وذلك مستحيل وغير مفيد
عمل زائد في المطلوب ولكن ان اخذنا في ذلك قضية مباينة بالمحمول والموضوع
للمطلوب فهو بين ايضا انه ليس يلزم عنه شيء في المطلوب لا الايجاب ولا السلب مثال ان
نقول ان المحمول على ب لان ج محمول على د واذا امتنع هذا الى ان
فلم يبق الا ان يكون القول المأخوذ في بيان ان أ موجودة في ب اما اول
مشاركة في احد الطرفين او مشاركة لهما معا لان كان مشاركا
لاحد الطرفين فلا يخلو ان يكون محمولا او محمول المطلوب بعينه موضوعا غير
او يكون موضوعه موضوع المطلوب ومحموله غيره او يكون محمول المطلوب موضوعه

اجناس ص

بين ان الشكلية فقط ولكن ما عداها من المقاييس
التركيبية تجتمع فيكلها مضطرة الى الحملية صح

بين بتبيينه صح

او موضوع المطلق محمولة فانه لا ينتج الفعل الا ان يكون الحد الطرفين من هذه الاقسام
ينتج ايضا هذه الا ان يكون احد الطرفين من هذه الاقسام اما ان يوجد كليا او اخذ النقيض
منه غير ان يشارك في الحكم اخرا وقضية اخرى واما ان يوجد مشاركة لقضية اخرى في
ذلك غير ان يتصل بالمطلق فان احد الشركة الصغرى في المطلق الذي هو اوسط
قضية واحدة فقط مثل ان يكون ما خذا ابدا شركة لج يحمل الحدين على صاحبه فهو يتميز
انه ليس يلزم عن ذلك الا ان يكون ا شركة لب اي محمولة بالايجاب او السلب على ب
ما لم ب شركة ج [illegible] وان اخذنا ا شركة لج و ج شركة لد لا يحمل بعضها
على بعض فهو بين ايضا انه يكون عن ذلك قياس الا انه يكون قياس على المطلق الذي
طلب غير محاور [illegible] او سلبها عنه ولو اخذنا الامور المشاركة للحد
الطرفين [illegible] غير [illegible] غير ان [illegible] الطرف مثل ان يأخذ ا شركة لج
و ج كذلك [illegible] فانه ليس يلزم عن ذلك ان يكون ا شركة لب [illegible] يحمل ايجاب
او سلب [illegible] المشاركة للب فان القياس للغير المحدود
انما يكون عن مقدمات غير محدودة [illegible] القياس يكون [illegible] غير مطلق محدود واما
القياس المحدود الذي يكون على مطلوب محدود فانه يجب ان يأتلف من مقدمات
محدودة [illegible] في المطلوب ولذلك يجب ان يكون اقل القياس المحدود
ما يتألف من مقدمتين [illegible] كان بحد اوسط ويختلفان بطرفي المطلوب والا
لم يكن بين [illegible] المحمول [illegible] مثل ان يكون
ا شركة لج و ج شركة لب [illegible] يجب ان يكون ا شركة لب [illegible]
تبين من هذا ان كل قياس فانه يكون من مقدمتين [illegible] ثلثة حدود
اصغر واوسط واكبر واما ان كل قياس حملي [illegible] على مطلوب محدود
يكون احد هذه الثلثة الاوصاف من المقاييس الحملية [illegible] الشكل الاول [illegible]

والامر

والثالث وانه ليس يوجد شكل رابع فهو ظاهر من ان الحد الاوسط
الذي يوجد مشاركا للطرفين مثل ان ما خذ ا ج مشاركة
للب وا الا ان اللذين على طرفي الحد [illegible] المطلوب [illegible] احوال
اما ان يكون موضوعا للطرف الاكبر محمولا للاصغر مثل ان يكون ا
مقولة على ج و ج مقولة على ب وهذا هو الشكل الاول او يكون
محمولا عليهما جميعا وهذا هو الشكل الثاني او يكون موضوعا للاصغر
فليس يمكن الا ان يحمل على الاكبر محمولا على الاصغر وكان الاكبر محمولا
في المطلوب [illegible] بالطبع على الاصغر ~~وكان الاكبر~~ فيكون الشيء
بعينه محمولا على نفسه وذلك مستحيل فاذا [illegible] الحد الاوسط
بحسب المطلوب المفروض واما اذا اعتبر بحسب المشاركة فانه
ينتج الغير المطلوب الذي هو عكسه فهو بهذه الجهة ان عد هذا ان يتألف
شكلا رابعا كما يصنعه جالينوس فانما يكون قياسا على غير المطلوب
المفروض ولذلك ليس يقع عليه فكرة بالطبع ولا يوجد في كلام
قياسي [illegible] برهاني ولا خطبي فقد تبين من هذا القول ان كل قياس
حملي فانه يكون ضرورة احد هذه الاصناف الثلثة وان كان المطلوب الواحد بعينه قد
تبين باوساط كثيرة مثل ان تبين ان ا موجودة في ب
بج و د [illegible] في الب واما ان
قياس الخلف ايضا فانه مركب من واحد من هذه الاشكال
الثلثة ومن القياس الخلف ايضا ومن القياس الشرطي ولذلك
[illegible] ان قياس الخلف انما يكون لسياقة الكلام فيه

لموضوعا لهما وهذا هو الشكل الثالث واما ان يكون
محمولا على الاكبر صح

بعينه صح

ا د و ا ج صح

شرطي
لا ينتج قياس حملي وذلك ان المطلقة لا اول انما يلزم [illegible] قياس
ان يقول ان القطر اما ان يكون مشاركا للضلع او مباينا [illegible]
[illegible] القياس الشرطي وهو انه لا يكون مشاركا [illegible] قياس حملي يؤدي الى
ذلك بل يقول لانه ان كان مشاركا كانت نسبة مربع احدهما
الى الاخر نسبة عدد مربع الى عدد مربع فيلزم [illegible] نسبة مربع
الضلع الى مربع القطر نسبة عدد مربع الى عدد مربع وقد تبين في كتاب [illegible]
ان [illegible] احدهما الى الاخر كنسبة عدد مربع الى عدد مربع [illegible]
الى [illegible] لا يمكن فاذا [illegible] انه غير مشارك [illegible] القياس
الشرطي الذي استعملناه اولا وهو قولنا القطر اما مباين واما مشارك
فقط لكنه غير مشارك فهو مباين وهذا هو القياس الشرطي المنفصل
الذي يأتلف من المتعاندات التامة العناد [illegible] متى استثني احدهما
انتج مقابل الثاني [illegible] في المقاييس الشرطية [illegible]
تبين القياس الحملي والمطلوب [illegible] القياس الشرطي واما القياس الشرطي [illegible]
[illegible] انه لا يستغني عن القياس الحملي [illegible] القياس الشرطي [illegible]
اولا احدهما القياس المتصل وهو الذي يتركب من المتلازمات ويرتبط
بحروف الشرط التي تعطي الاتصال مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود والشرط الذي يلزم عنه الشيء تسمى المقدم واللازم التالي
وهو ينتج ان استثني احدهما [illegible] المقدم بعينه فينتج التالي بعينه مثل قولنا لكن
[illegible] النهار غير موجود فالشمس ليست بطالعة [illegible] التالي [illegible] الشرطي المتصل
يتركب من المتعاندات التامة العناد [illegible]

ذلك صح
الا عدد مربع صح

مثل قولنا لكن الشمس طالعة فالنهار
موجود والتالي [illegible]
مقابل التالي فينتج مقابل المقدم
مثل صح

نتيجة

على الانفصال مثل قولنا هذا الوقت اما ليل واما نهار [illegible] اصناف وذلك
انه يستثنى فيه المقدم بعينه فينتج مقابل التالي ويستثنى فيه التالي بعينه فينتج مقابل المقدم
او يستثنى فيه مقابل المقدم فينتج التالي ويستثنى فيه مقابل التالي فينتج المقدم
وذلك انا نقول لكنه ليس بليل [illegible] ولكنه ليس [illegible] فهو ليل ولكنه
ليل [illegible] او لكنه نهار فليس بليل واذا كانت [illegible] القياسات الشرطية
[illegible] ان [illegible] الامر فيهما ظاهر ان المطلوب [illegible]
يبين [illegible] الشرط [illegible] المستثنى فانه يحتاج الى ان يبين بقياس [illegible]
المنفصل والمتصل اذا كان التعاند والاتصال فيهما بينا بنفسه وذلك انه اذا كان
الاتصال فيهما بينا بنفسه والمستثنى بينا بنفسه كان اللازم بينا بنفسه وكذلك
[illegible] الشرطي المنفصل فانه اذا كان التعاند بينا بنفسه والمستثنى بينا بنفسه
والمطلوب بين بنفسه [illegible] ان كان [illegible] العالم [illegible] محدث
واما [illegible] ان ليس [illegible] محدث [illegible] بنفسه ضرورة
[illegible] الامر كذلك في الشرطي المتصل فانه اذا كان [illegible] الحركة [illegible]
بنفسه وجوده عن الطبيعة بينا بنفسه [illegible] وجود الطبيعة [illegible]
وكذلك اذا كان [illegible] النفس بينة الوجود بنفسها [illegible] الوجود عن النفس بنفسه
فالنفس بينة الوجود بنفسها [illegible] الحركة معلومة الوجود ومعلوم
بنفسه وجوده عن محرك فالمحرك معلوم الوجود بنفسه [illegible] الحركة
[illegible] بين الوجود بنفسه [illegible] بين الوجود بنفسه [illegible]
[illegible] التي [illegible] الشرطي العلوم وذلك في المطلوبات
بالطبع [illegible] الاتصال فيهما بينا [illegible] الاستثناء وهذا
انما يلزم في المقاييس الشرطية التي [illegible] بالقوة [illegible] الشرطية

الجزئية وان الاخرى بالقوة جملة فتلك حالها اخرجت مخرج الشرط واذا اكثر في هذه ان بين
بها المطلوب فبهما وبمعونة زيادة مقدمة من هذا النوع عن الشرطيات هو الذي
يترك المقدم الثاني بحد واحد وقد نقضنا ذلك في فصل الاخر وما في
ذلك وقد اذا كان للاجزاء ... القياس الشرطي معلومة من نفسها
فانه المستعمل احدا في بيان شيء مجهول بالطبع ان كانت تستعمل في بيان
ما هو اقرب منه من المجهول بالطبع ليستعمل الاستقراء وما اشبهه وليس بل المجهول
انما قد يكون المقدمتان في القياس الحملي معلومتين بانفسهما والنتيجة مجهولة
فقد يتفق ان يكون الامر في القياس الشرطي اعني ان يكون المقدمتان معلومتين بانفسهما
الشرطية والمستثناة ويكون النتيجة مجهولة فانها انما اتفق ان كانت المقدمتان
في القياس الحملي معلومتين والنتيجة مجهولة لان المقدمتين لم تتألف بعد في الذهن
التأليف الذي يلزم عنه النتيجة واما المقدمتان في القياس الشرطي فانهما اذا مجتمع
في التأليف في لزوم ما يلزم عنهما فيكون ان ينبغي ان تفهم هذا الموضع عن ارسطوطاليس
ما يقوله في ذلك الجواهر ولا على ان يشكل على المتعلمين ... الاستقراء
الذي ارشدنا اليه يظهر مما يقوله ارسطو في هذا الامر ظهورا بينا لانه
قد تبين من قولنا ان كثيرا من الاشياء المعلومة بانفسها مثل ... النقيض
وغيرها انما علمناها بهذا النحو من البيان ومحال ان يكون طريق واحد بعينه
يستعمل في الوقوف على المعلوم بنفسه والمجهول بالطبع فقد تبين
ان جميع اجناس المقاييس انما تتم بالشكل الاول وانها تنحل الى الحملية
منها على ما سلف وذلك لنقص ما عدا الحملية بالشكل الاول والجزئية
التي في الشكل الاول بالمقاييس الكلية التي فيه على ما تبين وتبين انه واجب
ان يكون في كل قياس ينتج مقدمة موجبة كيف كانت في كليته او مقدمة

تم بالحمد والحمد

كلية

كلية كيف ما كانت في كيفيتها وذلك لانه اذا لم يكن هنالك مقدمة كلية فاما ان
لا يكون هناك قياس او ان ينتج على غير المطلوب ومثال ان يكون المقدمتان نفسهما هي
المطلوب ومثال ذلك ليكن المطلوب هل اللذة بالموسيقى خير فان لم يمكن
ان يوجد في بيان هذا المطلوب الذي هو ان يكون المقدمتان كليتين او غير ... ان كانت
غيره فانه لا يخرج من ثلاثة احوال اما ان يكون المقدمة المأخوذة في ذلك مهملة
وهي ان اللذة خير او يكون جزئية وهي ان بعض اللذات خير او يكون كلية وهي ان
كل لذة خير فان اخذت المقدمة مهملة وهي ان اللذة خير لم يأمن ان يكون
هذا المهمل يصدق في اللذات على غير اللذة الموسيقية فلا يقتضي المطلوب
وهو ان اللذة الموسيقية خير وكذلك ان صرحنا الجزئية بالسور الجزئي
فقلنا بعض اللذات خير ولذلك لسنا نحتاج امثال هذه وانما نغير المطلوب مثل
ان يكون قولنا بعض اللذات خير صادقا على لذة العلم وكذلك المهمل يتبع عنهما
ان اللذة العلم خير لانه ليس هو المطلوب الا ان اخذ المطلقة فهو ذلك
انه ليس يحتاج قياس فلا بد في القياس المنتج من ان يكون الطرف الاصغر منطويا
تحت الاوسط انطواء الجزء في الكل حتى يكون نسبة احدهما الى الآخر
هي نسبة الجزء الى الكل وذلك بالفعل في الشكل الاول وبالقوة في الشكل
الثاني والثالث وقد تبين هاهنا انه واجب ان يكون المقدمة المنطوية
تحت المقدمة الكلية موجبة لانها ان كانت سالبة لم ينطو تحتها ولا
وجدت فيها هذه النسبة ولذلك كان معنى المقول على الكل الذي
يقتضي هذه النسبة موجودا اما بالفعل في الشكل الاول واما في الثاني والثالث
بالقوة وقد تبين من حفظ النسبة هذه القول ان كل قياس فواجب

ان يكون فيه مقدمة كلية وموجبة فان النتيجة الكلية انما تبين عن مقدمتين كليتين وان
النتيجة الجزئية قد تبين عن مقدمتين احداهما جزئية وذلك في الشكل الاول والثاني
وقد تبين عن مقدمتين كليتين وذلك في الشكل الثالث واما ان كل
فالنتيجة الكلية لا تبين ضرورة الا عن مقدمتين كليتين واما النتيجة
الجزئية فقد تبين عن الصنفين جميعا اعني عن الكليتين وعن الكلية والجزئية
وهو بين ايضا انه واجب ان يكون كلتا المقدمتين او احداهما شبيهة
في جهتها وكيفيتها بالنتيجة اعني انه ان كانت النتيجة ضرورية او ممكنة او مطلقة
فانه لا بد ان يكون كلتا المقدمتين بتلك الجهة او احداهما وذلك في المقاييس التي
تنتج نتيجة واحدة وهي المنتجة التي تضمن معنى المقول على الكل وهو بين
ايضا مما قيل انه متى يكون القياس منتجا ومتى يكون غير منتج وان المنتج ايضا متى يكون كاملا
ومتى يكون ناقصا وانه متى كان قياس ما ... بالضرورة ان يكون الحدود فيه على
احد تلك الاشكال الثلاثة التي وضعناه وهو بين ايضا ان كل نتيجة فانها انما
تكون بثلاثة حدود لا اقل من ذلك ولا اكثر ان لم تكن النتيجة الواحدة بعينها
تبين بمقاييس كثيرة وذلك يكون على ضربين احدهما ان يكون النتيجة
الواحدة بعينها تبين بمقاييس كثيرة كل واحد منها كاف في انتاج النتيجة
على انفرادها وهذا اكثر ولسنا ننكر ان يكون ذلك ممكنا وهو بين احدهما مثال
ان يبين النتيجة مثلا المقدمتين اب على حده والمقدمتين ح د على حده
او بمقدمتين اب ومقدمتين اه على حده او بمقدمتين ب ك على حده
والضرب الثاني ان يكون المقدمتان المنتجتان للنتيجة المفروضة نتائج
عن مقدمات اخر اما كلاهما واما احداهما مثال ذلك ان يكون نتيجة منتجة

بمقد

بمقدمتين ا ب ويكون نفسه النتيجة بمقدمتين ده ومقدمة ب نتيجة بمقدمتين ز ح
او يكون مقدمة النتيجة بمقدمتين ز ح ويكون مقدمة بينة بالاستقراء او بينة
بنفسها فاما اول الامر فعلى الجهة الاولى يكون المقاييس كثيرة والنتيجة واحدة وعلى
الجهة يكون المقاييس كثيرة والنتائج كثيرة لان كلا من هذه المثالين ... التي هي
النتيجة الاخيرة وا ب الذان هما مقدمتا نتيجة ونتيجتا مقدمتين ... ولا هي
لم يكن مقاييس كثيرة لنتيجة واحدة وانما هو قياس واحد فانه لا يمكن ان يكون نتيجة واحدة
عن اكثر من حدود ثلثة او قد تبين انه لا يكون قياس عن اقل من مقدمتين ...
انه يكون عن قياس واحد نتيجة واحدة من اربع وستة حدود مثل ان نتيجة ... ان يكون
مثلا النتيجة عن مقدمتين اب ومقدمتين ح د ولانه قد تبين انه ان كان فرضنا ان يكون
عن مقدمتين اب قياس ان يكون نسبة احدهما الى الآخر نسبة الجزء الى الكل
فان كانت نسبة احدهما الى الآخر نسبة الجزء الى الكل فانه يكون عنهما ضرورة
نتيجة فان كانت عنهما نتيجة فلا يخلو من ثلثة احوال اما ان يكون عنهما نتيجة المفروضة واما
ان يكون النتيجة احدى المقدمتين ح د واما ان يكون شيئا آخر غير هذين ... في كل واحد
من هذه الاحوال الثلثة المقدمتين اب لا ينتج ايضا مقدمتين ح د ومن ان يكون نسبة احدهما
الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء او لا يكون فان كانت فتحدث عنهما ضرورة نتيجة ثم هذه
النتيجة ايضا لا يخلو من تلك الثلثة الاحوال فاما ان يكون نتيجة كالمطلوبة واما ان يكون
النتيجة احدى مقدمتين اب واما ان يكون النتيجة شيئا آخر غير هذين فان كانت النتيجة
الحاصلة عن مقدمتين اب هي نتيجة المطلوبة وكانت عن مقدمتين ح د نتيجة فلا بد ان
يكون نسبة احدهما الى الآخر نسبة الكل الى الجزء فانه ان كانت تلك النتيجة
نتيجة او هي احدى مقدمتين اب فانه يكون قياسات كثيرة على نتيجة واحدة

از ماه و دل بود کار زمانه

وذلك شيء غير ممتنع وان كانت نتيجة مقدمتي ج د غير نتيجة وغير احدى مقدمتي ا ب فانه يكون
مقاييس كثيرة على مطالب غير متصل بعضها ببعض وان لم يكن نسبة مقدمتي ج د واحدة الى
الاخرى نسبة الجزء الى الكل فانه لم يكن لها غناء في نتيجة الا ان توخذ على جهة الاستطراد
نتيجة مقدمتي القياس الاول النتيجة واحدة منهما او لغير ذلك من الاشياء التي يوخذ لها المقدمة
التي ليست ضرورية في الانتاج على ما وصفنا في الثانية من الجدل فهذا ما يلزم من قرن
ان نتيجة مقدمتي ا ب هي د وان كانت نتيجة مقدمتي ا ب غيره وغير احدى مقدمتي ج
د فانه ايضا لا يخ ان تكون نتيجة مقدمتي ج د او لا تكون نتيجة الا احدى مقدمتي ا ب والا
اخر غيرهما وان لم تكن مقدمتي ج د غير منتجة اصلا فان كانت نتيجة مقدمتي ا ب
غيره وغير احدى مقدمتي ج د وكانت نتيجة مقدمتي ج د غيره وغير احدى
مقدمتي ا ب فانه ليس يكون قياس على مطلوب واحد فضلا على المطلوب ويكون مقاييس
كثيرة وان كانت نتيجة مقدمتي ج د هي ه فانه ايضا يكون مقاييس كثيرة على مطالب
كثيرة وان كانت نتيجة مقدمتي ج د احدى مقدمتي ا ب فانه يكون ايضا
مقاييس كثيرة على مطلوب واحد الا انه غير المطلوب ولكن كانت مقدمتا
ج د غير منتجة فانه لا يكون لها غناء في نتيجة مقدمتي ا ب مع ان نتيجة مقدمتي
ا ب هي غير مط وان كانت نتيجة مقدمتي ا ب احدى مقدمتي ج
د فان مقدمتي ج د لا يخلو ايضا من تلك الثلثة الاحوال الا ان يكون
نتيجتها ولا احدى مقدمتي ا ب ولا شيء اخر غيرها فان كانت نتيجتها ه
فانه يكون مقاييس كثيرة على المط الواحد وقد تبين فيما تقدم ان ذلك غير ممتنع وان كانت
نتيجتها احدى مقدمتي ا ب فانه يكون البيان دورا ولا يكون هناك
قياس على المط وان كانت نتيجتها اعني مقدمتي ج د غيره وغير احدى

مقدمتي ا ب فانه يكون ايضا مقاييس كثيرة على مطلوب واحد الا انه غير المط والا ان كانت مقدمتا
ج د غير منتجة اصلا فانه ليس يخفى انها لا غناء في الانتاج ويكون باطلا ويكون هناك قياس
واحد لكن على غير المطلوب وقد تبين ان جميع الوجوه التي يمكن ان تتصور لها الا ان
واحد اعني قياس واحد مركب فما اكثر من مقدمتين سوى ما يبين ان يبين
يمكن ان يبين مطلوب واحد بقياس واحد هو مركب من اكثر من ثلثة حدود وان
ما بيانه واذ قد تبين ان كل قياس بسيط فانه لا يكون من اكثر من ثلثة حدود وكان
الثلثة الحدود هي مقدمتان فقط فكل قياس لا يكون باكثر من مقدمتين وثلثة
حدود وقد كان تبين انه لا يكون باقل فكل قياس بسيط فلا يكون باكثر
من ثلثة حدود وقد كان تبين انه لا يكون باقل فكل قياس ولا باقل واذا
تبين هذا فهو بين ايضا ان كل قياس بسيط او مركب منه مقاييس بسيطة
تام التركيب غير ناقص منه مقدمة من المقدمات الضرورية في النتيجة الاخيرة فهو
مولف من مقدمات ازواج وحدود وافراد لان الحدود اكثر من المقدمات
بواحد وانه ان قياس كان بهذه الصفة ولم يكن مقدماته ازواجا واحدا فانه غير منتج
الا ان يكون اخذ فيه مقدمة ليست ضرورية في الانتاج او حذف منه
بعض المقدمات الضرورية وخاصة هذا القياس ان يكون النتايج فيه بعض
المقدمات للاخر عن كل مقدمتين نتيجة والقياس المركب الذي بهذه الصفة
يسمى الموصول وهو الذي يصرح فيه كما قلنا بجميع المقدمات الضرورية في انتاج
المط ويصرح فيه بالمقدمات الواسطة فيما بين مرة من حيث هي نتايج ومرة
من حيث هي مقدمات واعني بالوسايط المقدمات التي بين المط الاول
وبين المقدمات الاول التي ائتلف منها الاقيسة البسايط التي اليها
ينحل القياس المركب وهي المعروفة بنفسها مثل ان يبين ان ا موجودة

في ب بقياس من ج د ه ويبين كل واحدة من هاتين المقدمتين بمقدمتين ايضا مثل
ان يبين مقدمة ا ج بمقدمتي ا ز ز ج ومقدمة ج ب بمقدمتي ج ح ح ب ويكون مقدمات ز ح
الاربعة بينة بنفسها فيكون جميع مقدمات هذا القياس ما خلا هذه الاربع مقدمة
نتايج مرة ومقدمات اعني نتايج بالاضافة الى ما يحيط بها ومقدمات بالاضافة الى ما
ولكن القياس المركب الذي يسمى المفصول وهو الذي انما يصرح فيه الا بجميع المقدمات
فقط دون النتايج اللازمة عنها او ببعض المقدمات فانه من جهة انه ليس
يصرح فيه بجميع المقدمات يكون خاصته ان الحدود التي فيه يزيد ابدا على المقدمات
بواحد الا انه ليس يكون المقدمات ابدا ازواجا والحدود افرادا كالحال في القياس
المركب الموصول بل خاصته هذا انه متى كانت المقدمات ازواجا كانت الحدود
افرادا ومتى كانت المقدمات افرادا كانت الحدود ازواجا لان هذه خاصة
الاعداد التي يزيد احدها على الاخر بواحد فمتى كانت المقدمات افرادا او
ازواجا وزيد هنالك فرد اخر انعكس الامر فصارت المقدمات ازواجا
والحدود افرادا ولما كان يلحق هذا القياس ان المقدمات فيه يفصل بعضها
ببعض لانه ليس يصرح فيه بالنتايج التي يصرح بها في القياس الموصول
بل يحذف فيه هنا صرف فاوجب ان يكون فيه مع كل مقدمة نتيجة
فمنها ما لها اغناء في انتاج المط ومنها ما ليس لها غناء وهي النتايج المنتجة
فوايد واذا كان هذا هكذا كانت النتايج الحاصلة في هذا القياس اكثر
كثيرا من الحدود والمقدمات اعني متى كانت الحدود اكثر من اربعة ومتى
زيد حد واحد زيد نتايج اقل من الحدود التي زيد عليها الحد بواحد
لانه لا يجتمع من الحد المزيد ومن الحد الذي قبله نتيجة وانما يجتمع منه ومن الحد
الثالث ثم منه ومن الرابع وهكذا الى اخر الحدود وسواء كان الحد

المزيد في الطرف الاسفل وهو ان يكون موضوعا للموضوع الاول او في الطرف الاعلى
وهو ان يكون محمولا على المحمول الاخر وكان ايضا مزيدا في الوسط وذلك انه اذا كان
في الوسط على انه مع الحدين اللذين فوقه والتي تحته نتايج ما خلا الحدين اللذين بجانبه
اللذين احدهما فوق والاخر اسفل مثال ذلك انه اذا كانت معنا حدود اربعة
حدود ا ب ج د فانه يكون عن هذه الحدود ثلث نتايج نتيجة الحدين ا ب ونتيجة
الحدين ا ج ونتيجة الحدين ا د فان زيد عليها حد واحد وهو مثلا حد ه كانت
نتايج نتيجة الحدين ه ب ونتيجة الحدين ه ج ونتيجة ايضا الحدين ه د فيكون اكثر
من الحدود وكذلك النتايج الحادثة عن الحد المزيد اقل من الحدود التي اضيف اليها الحد
المزيد بواحد فهذه البيانات يمكن ان تردف على معرفة نوعي القياس المركب
الموصول والمفصول فانه اذا لم يكن فيه هذه الخواص ولم يكن هناك مقدمات
زيدت لغرض من الاغراض التي يراد فيها المقدمات التي ليس لها غناء في انتاج المط
فهو بين ان القول ليس بقياس مركب لا الموصول ولا المفصول واما ما وجد فيه
خواص الموصول فهو موصول وما وجد فيه خواص المفصول فهو مفصول
ولان ضروب النتايج التي يكون عن المقاييس عندنا معلومة وهي انه
من شكل يكون النتيجة الواحدة بعينها وفيما من صنف في ذلك الشكل يكون
تظهر لنا من ذلك اي ضرب من ضروب النتايج والمطلوبات يكون تحصيل القياس عليه
اصعب واي ضرب من ضروب النتايج يكون تحصيل القياس عليه اسهل لانه من
البين ان الضرب الذي يبين عن مقاييس اكثر اشكالا واكثر اصنافا في
الشكل الواحد بعينه اسهل من الذي يبين عن مقاييس اقل اشكالا واقل اصنافا في
فاما الموجب الكلي فقد تبين انه لا ينتج الا في الشكل الاول في ذلك من صنف واحد
ولان السالب الكلي فقد تبين ايضا انه ينتج من شكلين في الاول وفي الثاني

ويبين في الاول في صنف واحد فقط وفي الثاني في صنفين اثنين وانه الموجب الجزئي
هذا فتبين ايضا انه ينتج في الشكل الاول والثالث اما في الشكل الاول ففي صنف واحد
منه واما في الثالث ففي ثلثة اصناف منه وكذلك يتبين ان السالب الجزئي
ينتج في الاشكال كلها اما في الاول ففي صنف واحد واما في الثاني ففي صنفين واما
في الثالث ففي ثلثة اصناف واذا كان هذا كله كما وصفنا فظاهر ان اعسرها اثباتا
هو الموجب الكلي اذ كان يثبت بطريق واحد وانه اسهلها كلها ابطالا اذ كان
يبطل باسباب السالب الجزئي والسالب الكلي في اسهلها اثباتا اذ كان يثبت
بالكثر ما ظهر فاما ايضا فانه باسباب الكلي والجزئي فابطال الكلي اسهل من اثباته
اذ كان يبطل بثبوت نقيضه ويبطل بضده وهو الجزئي وثبوت مضاده وهو الكلي الذي
الكلي مثبت في شكلين ويبطل في شكلين لان ابطاله اسهل من اثباته وذلك انه
يبطل باثبات الجزئي الموجب والكلي الموجب ويثبت بطريق واحد وهو انتاجه نفسه والنظر في
الجزئي فاثباتها اسهل من ابطالها وذلك انها تثبت من جهتها نفسها ومن بيان
باشكال كثيرة وفي اصناف كثيرة ومن جهة اثبات الكلي الذي يشتمل عليها وتبطل
من جهة الكلي الذي نقيضها فقط ولذلك كان اعسرها ابطالا اما السالب الجزئي وكان
انما يبطل ما عسر اثباتا وهو الموجب الكلي وبالجملة فاثبات الموجب اعسر من اثبات
السالب وذلك ان السالب الجزئي يبين بطرق اكثر من التي تتبين بها الموجب
الجزئي وكذلك السالب الكلي يتبين بطرق اكثر من التي تبين بها الموجب الكلي ولان
اثبات الكلي هو ابطال الوجود فلعل هذه الجهة قيل انه سهل [illegible] ان الابطال
اسهل من الاثبات وذلك اذا اخذ الاثبات في الابطال الكلي [illegible] اسهل من اثباته
والجزئي [illegible] فقد تبين مما قيل كيف يمكن ترتيب الحدود في المقاييس [illegible]
ومن [illegible] كم من مقدمة يكون وكيف ينبغي ان يكون نسبة المقدمات بعضها الى

بعض

بعض وان مطلوب يبين في اي شكل وما يبين منها في شكل اشكال قليلة وما يبين
منها في اشكال كثيرة وهنا انقضى الفصل الاول من هذه المقالة الفصل الثاني
وقد ينبغي ان نعلم كيف نستنبط القياس على كل مطلوب نقصد معرفته و
باي سبيل نأخذ مقدمات كل قياس فانه ليس ينبغي لنا ان نكون عالمين
بالقياس فقط بل وان يكون عندنا قوانين نقدر بها على ان نكون
عالمين بالقياس وذلك يتم بمعرفة صنفين من القوانين احدهما معرفة
القوانين التي بها نستنبط القياس والثاني معرفة القوانين التي بها نستخرج
مقدمات القياس فنقول ان الاشياء الموجودة منها ما لا يحمل على شيء اصلا
الا بالعرض وعلى غير الجوهر الطبيعي ويحمل عليها غيرها وهي اشخاص الجواهر
المحسوسة مثل زيد وعمرو وخالد فانا نقول ان زيدا هذا انسان
وهو حيوان فيحمل عليه غيره ولا يحمل هو على غيره الا بالعرض مثل
ان نقول ان هذا الابيض هو زيد ومنها ما يحمل على غيره ولا يحمل عليها شيء
[illegible] على كل شيء وهذه مثل حمل الانواع على الاشخاص وحمل الاجناس
على الانواع مثال ذلك حمل الحيوان على الانسان وحمل الانسان
على زيد وعمرو وهذان الصنفان بين وجودهما بنفسه ومنها صنف
وهي الاشياء التي يحمل على شيء ولا يحمل عليها شيء اصلا وذلك
على الجوهر الطبيعي [illegible] وحد هذا الصنف من [illegible]
في كتاب البرهان فانه هناك يتبين ان الاشياء المحمولة
بعضها على بعض تنتهي بالجملة الى محمول اخير ليس يحمل عليه محمول
واذا تقرر هذا وكان بينا ان اكثر الفحص والطلب انما هو في الاشياء
المتوسطة بين هذين الطرفين اعني التي تحمل على شيء ويحمل عليها شيء

فهو بين ان كل مطلوب يكون في هذا الجنس اعني الذي المحمول فيه والموضوع يحمل
واحد منهما على غيره ويحمل عليه غيره فاذا تقرر هذا وكان بينا ان اكثر الفحص والطلب انما
هو في الاشياء المتوسطة بين هذين ايضا فلنقل السبيل التي بها نقف على
مقدمات كل مطلوب يكون داخلا في هذا الجنس من الموجود اعني المتوسط
يكون بان نقسم اولا المطلوب الى حديه اللذين هما الموضوع والمحمول
اذ كل مطلوب منقسم الى هذين الحدين ثم ننظر في الاشياء التي توجد لكل واحد
من هذين الحدين اعني الاشياء التي توجد لمحمول المطلوب والتي توجد لموضوعه
وذلك من الحدود والاجناس والفصول والخواص والاعراض [illegible]
[illegible] والاشياء التي توجد لها كل واحد من حدي المطلوب اعني
التي توجد لها موضوع المطلوب والاشياء التي توجد لها المحمول [illegible]
ايضا التي يسلب عن كل واحد من هذين الحدين فهي [illegible]
التي يسلب عنها كل واحد من هذين الحدين اذ كانت السوالب قد
تبين انها تنعكس كنفسها وينبغي عنده ان نفعل هذا الذي من اي
من ذلك المحمول هي حدود للحد المحدين او لكليهما اي من اجناس
واي خواص واي هي اعراض لاحقة وكذلك ينبغي ان نميز ايضا
اي شيء منها بالحقيقة حد او جنس او خاصة او عرض واي منها
هو حد بحسب الرأي المشهور او جنس او خاصة او عرض
ليستعمل من ذلك الذي يليق لصناعة صناعة فما كان من ذلك
بالحقيقة استعمل في صناعة البرهان وما كان من ذلك بحسب الرأي
المشهور استعمل في صناعة الجدل وبالجملة فكلما اكثر من [illegible]
انواع المقدمات كان اسرع لوجود المطلوب وينبغي [illegible]

من اللواحق

من اللواحق التي للواحق العامة لكلا الحدين وهي المحمولة على كل واحد منهما واللواحق
الخاصة وهي الجزئية اعني المحمولة على بعضها مثال ذلك ان كان المطلوب هل الانسان
كذا فانه ليس ينبغي ان نختار ما هو لاحق للانسان من حيث هو لاحق لكل
انسان لان هذا لا يكون قياس الا من المقدمات الكلية كما تبين وكذلك لا ينبغي
ان نأخذ المقدمات [illegible] المهملة فان فيها قوة الجزئية على ما تبين
وليس يتبين من امرها هل هي كلية ام ليست كلية وكذلك ينبغي ان نختار
من الاشياء التي يلحقها كل واحد من الحدين الاشياء الكلية مثال ذلك
ان نختار ما يلحقه الانسان كله لا بعضه والسور ابدا انما يجب ان يقرن
بموضوع المقدمة المستنبطة لا بمحمولها لانه اذا اقترن بمحمولها كان اما مستحيلا
والا غير نافع في القياس على ما تبين في الكتاب المتقدم واذا كان
احد الحدين من المطلوب الذي يلتمس له حد لاحقه محيطا به من كلا فلا فرق
في هذا الموضع بين ان يلتمس اللاحق في نفسه او لاحق ذلك الكلي المحيط
به مثال ذلك انه اذا التمسنا لواحق الانسان على طريق المثال مثل
الحي وقد علمنا ان الحي محيط بالانسان لم يكن في هذا الموضع فرق بين
ان نلتمس لاحقا من لواحق الانسان او لاحقا من لواحق الحي الذي هو كل
ما الحي المحيط بالانسان فهو يلحق الانسان وكذلك ايضا متى التمسنا لاحق
احد الحدين وكان الحد الذي التمس لاحقه محيطا بموضوعات ما فليس
ينبغي ايضا ههنا ان نشتغل بتصحيح مقدمات ان ما هو لاحق لذلك
الحد فهو لاحق لموضوعه اذ كان معلوما ان ما يلحق الشيء فهو لاحق لما يحيط
به ذلك الشيء وانما ينبغي ان نصحح ان ذلك الحد الذي اخذ لاحقه محيط

بذلك الموضوع مثلا فلا انه اذا كان الحكم اللاحق للانسان ومحيطاته فهو
وانما الذي يتعين بصحيح ان هذا الشيء محيط به الانسان انه لا حق لكل محيط
بالانسان اذ ليس محيطه وينبغي ان يختار من جميع اللواحق التي هي
المناسبة للمط فان كان المط في الممكن الاكثري اخذنا من اللواحق الممكنة الاكثرية
لان قياس المطالب التي تكون في الممكن الاكثري انما يكون ان يكون
من مقدمات اكثرية كما ان قياس المطالب التي تكون في المادة الضرورية انما
يكون من مقدمات ضرورية فهذه هي القوانين التي يلتقط بها الكتب
المقدمات في كل قياس نقصد عمله واما القوانين التي بها يلتئم العمل
نفسه اعني صورته فهي على ما اقوله وذلك ان كل مطلوب يلتمس قياسه
فاما ان يكون موجبا كليا او سالبا كليا او موجبا جزئيا او سالبا جزئيا
فان كان المطلوب موجبا كليا واردنا انتاجه فانه ينبغي ان ننظر
في موضوعات محموله ومحمولات موضوعه فان الفينا بعض
موضوعات المحمول فيه باعيانها بعض محمولات موضوعه فبالضرورة
ما يكون المحمول منه في كل الموضوع وذلك بين من ان هذا الموضع
بعينه هو موضع الشكل الاول اذ كان الموجب الكلي انما ينتج من هذا الشكل ومثال
ذلك انا نجد مطلوبنا هل كل جزء من اجزاء العالم محدث وجعلنا
العالم موضوعا بالمؤلف وجعلنا المؤلف موضوعا للمحدث فبنا تلف القياس
هكذا كل جزء من اجزاء العالم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جزء
من اجزاء العالم محدث فان اردنا انتاج موجبة جزئية من مقدمات
كلية فان ذلك يمكننا بان ناخذ موضوعات الحدين فمتى ان
الفينا شيئا واحدا بعينه موضوعا لكليهما فبالضرورة ما يجب ان يكون

المحمول منه موجود لبعض الموضوع وذلك بين من انه موضع الشكل الثالث
مثال ذلك ان يكون مطلوبنا هل حركة ازلية فنجد شيئا ما موضوعا لهذين
الحدين وهو الجرم السماوي فبنا تلف القياس هكذا الجرم السماوي متحرك
والسماوي ازلي فينتج بعض المتحرك ازلي وقد يتفق ذلك في الشكل الاول
متى الفينا احد موضوعات المحمول هو بعينه احد المحمولات على بعض
موضوع المط فان اردنا ان ننتج سالبا كليا فان ذلك يتفق على احد
وجهين اما ان ينظر في لواحق موضوع المطلوب وفيما لا يمكن ان يكون
موضوعا للمحمول المط فان الفينا لاحق موضوع المط هو بعينه الذي لا
يمكن ان يوضع للمحمول انتج لنا ذلك من الشكل الاول ان محمول المط
ليس يمكن ان يوجد في شيء من موضوع المط مثال ذلك ان يكون
مطلوبنا هل النفس غير مائتة فنجد المتحرك من تلقائه لاحقا من لواحق
موضوع هذا المط وهو بعينه الموضوع بعينه لا يمكن ان يوجد فيه محمول
هذا المط فبنا تلف القياس هكذا كل نفس متحركة من ذاتها ولا شيء
متحرك من ذاته مائت فينتج عن ذلك ان كل نفس غير مائتة والوجه
الثاني ان ننظر في لواحق احد المحمول فان الفينا فيها ما هو مسلوب
عن الموضوع انتج لنا عن ذلك في الشكل الثاني ان المحمول مسلوب
عن جميع الموضوع مثال ذلك ان يكون مطلوبنا هل الخلاء احد الموجودات
الطبيعية فنجد الموجود المحسوس موجبا للموجودات الطبيعية ومسلوبا
عن الخلاء فبنا تلف القياس هكذا الخلاء ليس بمحسوس والموجودات
الطبيعية محسوسة النتيجة فالخلاء ليس واحدا من الموجودات الطبيعية
فان اردنا ان ننتج سالبة جزئية فان ذلك يتفق على وجوه ثلاثة

اذ قد تبين ان هذا المط ينتج في الاشكال الثلثة احدها ان ننظر في لواحق الموضوع
وفيما لا يمكن ان يكون في المحمول فان كان بعض اللواحق هو بعينه لا يمكن ان يوجد
في المحمول فانه ينتج في الشكل الثالث ان المحمول ليس في بعض الموضوع مثال ذلك ان يكون
مطلوبنا هل بعض الانفس غير مائتة فنجد بعض الانفس يلحقها ان يكون فعلها جوهرها
والمائت ليس فعله جوهره فبنا تلف القياس في الشكل الثالث هكذا بعض الانفس
فعله جوهره وكل مائت ليس فعله جوهره فيرجع الى الشكل الاول بعكس الصغرى
فينتج منه ان بعض الانفس غير مائتة وقد يتبين ذلك في الشكل الثالث بان
ناخذ موضوعات موضوع المط في الاشياء التي يسلب عنها المحمول فان
وجدنا من بينها شيئا هو واحد بعينه انتج لنا في الشكل الثالث ان المحمول
مسلوب عن بعض الموضوع وقد يتفق هذا في الشكل الاول بان نجد لواحق
الموضوع هي بعينها ما لا يمكن ان يوجد فيها المحمول الا انه ينتج هذا المط من مقدمات
كلية في الشكل الثالث فقط وقد كانت الوصية ههنا ان نجعل المقدمات الكلية
وينبغي ان نختار من اللواحق الطرفين في الموضوعات لهما ما هو اكثر عموما واكثر كلية
واذا اوجد القياس من امثال هذه المقدمات فقد وجد القياس لما هو اقل عموما
منها اذ هو منطو فيها واذا لم يوجد القياس مما هو اكثر عموما فقد يمكن ان يوجد
مما هو اقل عموما وقد يمكن الا يوجد مثال ذلك انه اذا وجدنا القياس على
ان الانسان مركب من الاضداد من جهة انه متغذ فقد وجدنا القياس على ذلك
من جهة انه حساس لو كان الحس اخص من المتغذي ومنطويا فيه وقد وجدنا
المتغذي الاضداد في المتغذي فقد وجدناها في الحساس ومتى وجدنا التركيب
في الحساس فقد وجدنا المتغذي في الانسان فان متى اخذنا وجدنا الاضداد
في الانسان من وسط التغذي فقد وجدناها فيه من وسط الحس والانسان

القياس على ذلك من جهة انه متغذ فقد يمكن ان يجد القياس على ذلك من جهة انه
حساس وقد يمكن للمتحيد ههنا ان يبين ان هذا النظر ليس ينتج وذلك ان يكون متغذيا
وليس حساسا وقد بينا ما بين من امر القياس وانه لا يكون قياس الا من الاشكال الثلثة
التي ذكرت وما هو منتج منها والمنتج منها وكم ما ينبغي ان يبحث في الكتاب الثالث
واخذ اللواحق والموضوعات ما يأتلف منه شكل غير منتج مثل انه لا ينبغي
ان ناخذ اللاحق الطرفين اذا كان شيئا واحدا بعينه لانه يكون من ذلك موجبتان
في الشكل الثاني وقد تبين انه غير منتج وكذلك لا ينبغي ان ناخذ ما هو مسلوب
عن الطرفين لانه قد تبين انه لا ينتج من سالبتين وكذلك اذا كان موضوع
محمول المط وما يسلب عن موضوع المط شيئا واحدا فليس ينبغي ان
ناخذه لانه يكون المقدمة الصغرى سالبة في الشكل الاول وقد تبين
ان ذلك غير منتج وهو بين انه انما يكون قياس اذا اخذ شيء واحد مكررا
مرتين اعني انه اذا نسب الى الحدين نسبة حمل او وضع وهو الحد الاوسط
وانه اذا كان الحد الاوسط شيئين لم يكن قياس اذ لا يكون قياس
يوجب ان يكون احد الطرفين محمولا للاخر او مسلوبا عنه واما ما طريق
انه قد يكون قياس اذا اخذ شيئان في الطرفين متحدان كالاضداد
والجواهر لا يمكن ان تجتمع في شيء واحد فان ذلك راجع الى قوة
ذلك قوة اخذ شيء واحد موجب لاحدهما مسلوب عن الاخر ولو لا ذلك
لم يكن منتجا مثال ذلك انه ان ابان مبين ان اللذة ليست غاية انسانية
من قبل ان اللذة شر والغاية الانسانية خير فانه انما ينتج من هذا ان
اللذة ليست غاية انسانية من حيث انه ينتج اولا ان اللذة ليست بخير من
حيث انها شر فاذا اضيف الى هذه النتيجة ان الغاية الانسانية خير انتج

ان الآن ليس تعانيه ان نسيره و[illegible] ما اشباه من القياس على انفسه مركبة من اكثر
من شكل واحد الا انها كتاب رابع البسيط فمن اعتقد فيه مثل هذا انه قياس فواحد
فهو لم يميز بين ما اعتقد فيه انه مركب انه بسيط ومن اعتقد ذلك لم يعرف ما هو القياس
البسيط ومن لم يعرف القياس البسيط يعرف القياس باطلاق وموافقة لكشف
هذا النحو من النظر على ان الاشياء التي تثبت بكل واحد من الحدين وان ثبت
كما قلنا ان الاشياء التي تثبت له وان الاشياء التي تحمل عليه وان الاشياء التي تسلب عنه الاعلى
منهم الحمل ولكن [illegible] الوضع او ان ذلك غير مختلف من السلب على تفصيل
وذلك ظاهر ان كل ما يبين بالقياس الحملي يمكن ان يبين بذلك الحد بعينه
بالقياس الخلف وذلك كل ما يبين بالقياس الخلف يمكن ان يبين
بذلك الحد بعينه بالقياس الحملي مثال ذلك انه اذا كان عندنا ان
ب موجودة في كل آ وغير موجودة في شيء من ج واردنا ان نبين
من هاتين المقدمتين ان آ غير موجودة في شيء من ج بطريق الخلف
قلنا ان آ غير موجودة لشيء من ج والا فليكن آ موجودة لبعض ج وقد كان
معنا ان ب موجودة في كل آ فينتج لنا ان ب موجودة في بعض ج
وقد كانت غير موجودة في شيء من ج هذا خلف لا يمكن وان اردنا ان
ننتج ذلك على طريق الحملي قلنا ان آ غير موجودة في شيء من ب ولان
ب غير موجودة في شيء من ج فموجودة في كل ب وكذلك يتبين الامر
في جميع المطالب وكذلك ان هذا القياس اعني الحملي والذي الى المحال انما
يشتركان بان يأخذ [illegible] الطرفين وموضوعاتهما وبالحد شيء
واحد بعينه وانما الفرق بينهما ان القياس الذي الى
المحال يأتلف من مقدمتين احديهما المقدمة الحق والاخرى كذب

فينتج

فينتج نقيض المقدمة الحق التي تنازعه والقياس الحملي يأتلف من المقدمتين الحق بالاعتراف
في كل قياس منهما من الاعتراف لمقدمتين في ذلك يكون ما للطرف التي وضعت
[illegible] فيها كان القياس حمليا وان اخذ نقيض المط وانتسق اليه احدهما كان
قياس خلف وسنبين ذلك اكثر اذا بينت انواع المقاييس الحملية الواقعة
في قياس الخلف وكذلك المقاييس الشرطية فقصده اذا هذا النحو من النظر اذ قد تبين
انه لا يبين مط بالطبع بقياس الشرطي دون ان يقترن به قياس حملي [illegible]
[illegible] المستثنى او [illegible] الاتصال فهذا النحو من النظر يتبين ان كل مط كان في مادة
ضرورية او في مادة ممكنة فهو بين بانفسه انه ليس يقع بهذه السبيل يمكن ان
ينتج كل قياس بغير هذه السبيل [illegible] فقد تبين ان كل قياس انما يكون
بواحد من الاشكال الثلثة وان هذه الاشكال الثلثة انما يكون من الامر المحمول
على الطرفين والموضوع للطرفين او من المحمول على احد الطرفين والموضوع للاخر
فنحن ليس يمكن لنا ان نوجد قياسا الا من النظر في هذه الاشياء
اعني اللاحقة والموضوعة فان كان الفرض [illegible] ان كل قياس انما يكون من النظر
في هذه الاشياء [illegible] ذلك ان كل قياس انما يكون بواحد من الاشكال
الثلثة من المقدمتين وثلثة حدود وهذا الطريق في اكتساب المقدمات والقياسات
على المطلوبات هو عام في جميع الصنائع وفي كل تعاليم كان حقيقيا او مشهورا
لانه يوجد اللواحق والموضوعات في الحقيقة [illegible] والمشهور [illegible]
وبين ان هذا الطريق نافع لنا معرفته في اكتساب المقدمات في جميع
المطالب والا كنا [illegible] امرا لم يكن عندنا هذه الطريق ان نقصد في
استنباط اي مط اتفق الى اي شيء اتفق من المقدمات [illegible]
واحد بعينه في المطلوبات الموجبة والمطلوبات السالبة وليس [illegible]

كل

بل كان يمكن ان يعرض لنا ان نروم استنباط جميع انواع المطالب الاربعة اعني الايجاب الكلي
والسلب الكلي والايجاب الجزئي والسالب الجزئي بطريق [illegible] واحد [illegible]
ولا يمكن ان يكون عندنا هذه الطريق كان قصدنا في مط ما اشياء محدودة معروفة [illegible]
وينبغي اذا استعملنا هذه الطريق ان نختار في كل مط المقدمات الخاصة بالجنس الذي فيه
ذلك المطلوب المناسبة له مثال ذلك انه ان كان المط علميا ان نختار المقدمات المناسبة
للامور الالهية وان كان علميا اخر ما الاشياء المناسبة للعلوم النظرية التي
بتلك الجنس الذي ينظر فيه تلك الصناعة النظرية ولذلك ما تحتاج في معرفة المقدمات
الاوائل في كل جنس اعني الخاصة المناسبة له الى التجربة مثال ذلك انا نحتاج في
علم النجوم اعني علم الهيئة الى التجربة المتقدمة على حركات النجوم وذلك انا متى علمنا
بالتجربة [illegible] حركات الكواكب المتحيرة امكن ان نجد البراهين على معرفة
[illegible] وكذلك الامر في كل صناعة وفي كل علم كان الحاجة فيه الى التجربة
ضرورية فانه اذا اكتسبنا بالتجربة جميع الاوائل والمقدمات الموجودة في ذلك الجنس
امكننا تيسيرا ان نجد البراهين على جميع الاشياء المطلوبة في ذلك الجنس
وان نعرف [illegible] ان نبرهن من ذلك الجنس ما لا يمكن فقد قلنا على العموم
كيف ينبغي ان نكتسب المقاييس والمقدمات [illegible] القول على الكل
والخصوص بحسب جنس من اجناس المطالب [illegible]
القسمة فانه جزء صغير من هذا النحو من النظر لانه قد يعلم في اكتساب المقدمات
التي تكون من الفصول اللاحقة والسبب في انه جزء صغير كون القسمة
كانها قياس ضعيف [illegible] الذي هو طريق القسمة [illegible]
فانه ينبغي ان نبين [illegible] بالقياس [illegible] فيه ابتداء [illegible]
غير [illegible] وذلك خلاف ما عليه الامر في القياس [illegible]

لما كان

لما كان افلاطون [illegible] القسمة [illegible] حدود الاشياء كان غلط [illegible] طريق القسمة
في موضعين احدهما في ظنهم ان الحد يبرهن والثاني في ظنهم ان طريق القسمة قياس يمكن
ان يعلم ما يمكن ان يبرهن مما لا يمكن ان يبرهن ونحن لا ان ما يبين بالقياس
يبين بهذه المقاييس التي ذكرناها وانه كانت القسمة ليس قياسا في الحقيقة لان الحد
الاوسط في القياس يكون ابدا اخص من الطرف الاعلى والطرف الاعلى الذي هو
محمول المط اعم منه وفي القسمة الامر بالعكس اعني ان الحد الاوسط اعم من الطرف
الاعظم الذي هو محمول المط مثال ذلك انه كان عندنا مجهولا ان الانسان مائت
او غير مائت وكان معلوما عندنا مقدمتان احداهما ان الانسان حيوان والمقدمة
الثانية ان الحيوان اما غير مائت او مائت فاذا اردنا ان نبين من هاتين المقدمتين
ان الانسان اما حيوان مائت او غير مائت اعني احد هذين المتقابلين يحصل
لنا من ذلك [illegible] حيوان مائت او غير مائت فالقول [illegible] الانسان
حيوان والحيوان اما مائت او غير مائت فالذي يلزم من هاتين المقدمتين
الانسان اما مائت واما غير مائت لا انه احدهما على التحصيل الذي كان
مطلوبا لنا الا ان كانت [illegible] او [illegible] القياس من الاقيسة المذكورة
فان الحد الاوسط من هذا القياس الذي هو الحيوان اعم من المط الذي هو المائت
او غير المائت وكذلك ان كان معلوما عندنا ان الانسان حيوان مائت وان الحيوان
منه [illegible] ومنه [illegible] ذو ارجل كثيرة واردنا ان نعرف اي شيء هو الانسان
من هذين لم يستعد ذلك من طريق القسمة بوجه من الوجوه فاذن القسمة ليست
قياسا بوجه من الوجوه في مط [illegible] مثل ان الشيء [illegible] مطلق
[illegible] ولكنها نافعة في القياس فقد قيل من اي الشيء تكتسب المقاييس
وكيف تكتسب [illegible] شيء ينبغي ان يقصد في كل نوع من انواع المطالب

الفصل الثالث قال وقد بقي علينا بعد ذلك ان نقول كيف تكون لنا قدرة
على رد المقاييس المستعملة في الكتب والمخاطبات الى هذه الاشكال وتحليلها
اليها اذ كانت ليس تستعمل في الكتب والمخاطبات على الطريق الذي
ذكرناه لان هذا هو الامر الثالث الذي بقي علينا ان نشرط فيه من امر
المقاييس لانه اذا عرفنا انواع المقاييس وكانت لنا قدرة على
عملها وقدرة على ان نرد جميع ما يقع منها في الكلام والمخاطبة الى
الاشكال التي ذكرناها فقد تم لنا غرضنا الاول من معرفة القياس
مع انه تعرض لنا عند ما نتكلم في حد القياس في الاشكال التي ذكرناها ان
نزداد يقينا بما قلنا من ان كل قياس انما يكون باحد هذه الاشكال المتقدمة
لانه اذا وجدنا جميع المقاييس المستعملة في الكتب والمخاطبات يرجع الى هذه
الاشكال حصل لنا بضرب من الاستقراء ان هذه الاشكال هي اسطقسات
جميع المقاييس وهذا هو مثال الشيء الذي يقوم عليه البرهان ان يوجد
بحاصر لكل وجه يتبادل منه ومتفقا من كل جهة من جهاته فان الحق كما
يقول ارسطوطاليس شاهد لنفسه ومتفق بكل جهة يعني انه يشهد منه جهة لجهة
فاول ما ينبغي ان نفعله اذا اردنا حل المقاييس الى هذه الاشكال ان نروم
وجود المقدمتين في ذلك القول القياسي فان المقدمتين هي اعظم
اجزاء القياس وقسمة الشيء الى اعظم اجزائه اسهل من قسمته الى اصغر اجزائه
انه ثم من بعد ذلك ينبغي ان نقسم ايتهما المقدمة الكبرى واي هي الصغرى
وذلك بين من حدي المطلوب وهل صرح بهما معا في ذلك الكلام
القياسي ام انما صرح بالواحدة منهما فان كان صرح بواحدة وسكت عن واحدة
فاي هي المسكوت عنها المحذوفة هل الكبرى او الصغرى فان كثيرا ما يعرض

في الكلام

في الكلام المتلو والمقول ان يصرحوا بالكبرى ويحذفوا الصغرى وقد يصرح بالصغرى
ويحذفوا الكبرى وكثيرا ما انهم يضعون في القياس مقدمات ليس بها حاجة
لا في اثبات النتيجة ولا في ابطالها وذلك اما للايضاح واما للاقناع
واما لغير ذلك من الوجوه التي الذي عددت في الثامنة من الجدل فينبغي
لذلك ان نفحص بعد اخذ في ذلك القول القياسي مقدمة زائدة
او نقص منها مقدمة ضرورية لنقص الزائد ونضع الناقص حتى نجد المقدمتين
اللتين منها ائتلف القياس لانه متى لم نجد المقدمتين لم يمكن ان نرد
القول القياسي الى احد الاشكال المتقدمة ومن الكلام القياسي ما يسهل
معرفتها فيه من الزيادة والنقصان ومنه ما يعسر وانما يظن انه قياس من
جهة انه يلزم عنه شيء بالاضطرار وليس بقياس اوليس كل ما لزم عنه شيء بالاضطرار
فهو لازم لزوما قياسيا بل يلزم بالاضطرار عن مقدمتين ليستا كلتيهما
الاجزاء فهو قياس فمثال ما هو ناقص ويعسر معرفة ما نقص منه قول من
قدم لا تنتج من اجزاء الجوهر جوهر ان بطلان غير الجوهر ليس يبطل الجوهر
وبطلان اجزاء الجوهر يبطل الجوهر فان هذه النتيجة هي لازمة عن هذا القول
لكن بنقصه المقدمة الكبرى وهي ان ما يبطل الجوهر بطلانه فهو جوهر
المقدمة هي لازمة عن المقدمة التي صرح بها في هذا القول وهو ان
ما ليس بجوهر فليس يبطل الجوهر بطلانه وذلك انه اذا صح لنا
هذه المقدمة صح لنا عكس نقيضها وهو ان ما يبطل الجوهر بطلانه فهو
جوهر فاذا اضفنا الى هذه الصغرى وهو ان اجزاء الجوهر يبطل بطلانها
الجوهر انتج لنا في الشكل الاول ان اجزاء الجوهر جوهر وقد يمكن
ان يحلل هذا القول الى غير هذا الشكل مثل ان يقال اجزاء الجوهر يبطل بطلانها

يبطل الجوهر وما هو غير جوهر فليس يبطل بطلانه الجوهر فينتج في الشكل الثاني
ان اجزاء الجوهر ليست غير جوهر ثم يضاف الى هذا وما ليس
هو غير جوهر فهو جوهر فينتج ان اجزاء الجوهر جوهر ومثال ما نقص
منه بعض المقدمات ويعسر ذلك ويسهل قولنا ان كان الانسان
موجودا فالحي موجود وان كان الحي موجودا فالجوهر موجود فان كان
الانسان موجودا فالجوهر موجود وذلك انه نقص من هذا ان كل
انسان حي وكل حي جوهر وسبب الغلط في هذا هو ان نظن
ان ما لزم بالاضطرار انه لازم لزوما قياسيا فاذن متى وجدنا شيئا
قد لزم عن شيء فليس ينبغي ان نتوهم قياسا تاما الا اذا
وجدنا فيه مقدمتي القياس بعد الفصل فينبغي ان نقسم المقدمتين
ايضا الى الثلاثة الحدود ونميز الحد الاوسط الذي هو الحد المشترك
للحدين اللذين هما طرفا المطلوب فانه لا بد في كل قياس من حد
اوسط فان الفينا الحد الاوسط محمولا على الاصغر وموضوعا للاكبر
او محمولا على الاصغر ومسلوبا عن الاكبر فانه يكون الشكل الاول
فان كان الحد الاوسط محمولا في احدهما مسلوبا عن الآخر على جهة
الحمل لا على جهة الوضع فانه يكون الشكل الثاني وان كان الحد الاوسط
موضوعا للطرفين اما على طريق الايجاب او لاحدهما على طريق الايجاب
وللثاني على طريق السلب فانه يكون الشكل الثالث لانه قد تبين انه
ليس ههنا نسبة رابعة للحد الاوسط الى الطرفين والطرفان
على المجرى الطبيعي في الحمل وسواء كانت المقدمتان كليتين او كانت
احديهما كلية والثانية جزئية ما لم يقع الجزئية كبرى في الشكل الاول

والثاني

والثاني فان الحد الاوسط في ذلك وضعه واحد ولو انه كان هذا
فهو بين ان اي قول لم يوجد فيه شيء واحد مكرر مرتين فليس فيه
حد اوسط ولو لم يكن هنالك حد اوسط فليس هنالك قياس لانه
قد تبين انه ليس يتبين كل مطلوب في كل شكل وان منها ما في شكل
واحد وهو الكلي الموجب ومنها ما يبين في شكلين وهو السالب الكلي والموجب
الجزئي ومنها ما يتبين في الثلاثة الاشكال وهو السالب الجزئي فهو بين انه
ينبغي ان نلتمس المطلوب في اي شكل اتفق لكن في الشكل الخاص به فكل ما كان
من المطلوبات تبين باكثر من شكل واحد فانما تعرف الشكل الذي به تبين
بوضع الحد الاوسط فيه من الطرفين وكل ما كان انما يبين في شكل مخصوص وقد
يعرف الشكل الذي يبين به من المطلوب نفسه كما تقدم من وضع الحد الاوسط
وما كان منها يبين في شكلين فانما نلتمس فيه ان نجد وضع الحد الاوسط فيه الموضع
الذي يخصه في ذلك الشكلين فقط فهذه هي التي يمكن ان يقع على كل
القياس الذي انتج المطلوب القول القياسي المكتوب او المتلو وقد يعرض
لنا مرارا اكثر الغلط والخدعة ان نظن عند تحليل القول في قياس بعينه
انه قياس وعكس ذلك كان شيء احدها اذا ظننا ان المقدمات
كلية وليست في الحقيقة كلية فان ذلك يعرض اذا اخذت مهملة فان
يغلطنا في ذلك مثل ان ناخذ ان الانسان حيوان وان الحيوان غير كائن
ولا فاسد فذلك كذب والمقدمة الصغرى صادقة بالكل وهو ان
الانسان حيوان واما الكبرى فانما هي صادقة بالجزء لا بالكل فذلك انه
ليس كل حيوان هو غير كائن ولا فاسد وانما يصدق ذلك على الحيوان
الكلي المقول لا على كل واحد من اشخاص الحيوان وقد يعرض الكذب والخدعة

من قبل ما ونسبة الحد وبعضها الى بعض في الوضع بطل ما هو قياس ان
ليس بقياس وذلك ان ناخذ على الجهة التي هي بها غير منتجة مثال
وذلك ان نقول قبل ان يكون الانسان يقبل المرض والمرض ليس يمكن ان يقبل
الصحة فالانسان ليس يمكن ان يقبل الصحة فذلك كذب وسبب ذلك
ان الحد الاوسط في هذه المقدمات لم يوخذ الحمل على ما ينبغي وذلك انه اذا اخذ
بدل موضوع الصحة والمرض الصحة والمرض بغير اعراض انه اخذ بدله لنا او
صحيح صحة وبدل قولنا مريض مرض ولذلك اذا غيرنا ذلك فقلنا الانسان
يمكن ان يكون مريضا والمريض يمكن ان يصح انتج لنا امرا صادقا وهو ان
الانسان يمكن ان يصح فمتى لم يحفظ بهذه في امثال هذه المقدمات
فليس يكون قياس فانه اذا اخذت الاحوال والملكات بدل الحامل للملكات
فليس يظن انه قياس في الشكل الاول فقط ولا في الثلاثة الاشكال لانه قد
يقول قايل الانسان يمكن ان يقبل الصحة والمرض ليس يمكن ان يقبل الصحة
يتالف من الشكل الثاني غير منتج او كان ينتج كاذبا وان الانسان ليس يمكن
ان يقبل المرض وذلك يمكن ان لا يوجد بهذه التاليف نتيجة في الشكل الثالث
وذلك ان المرض والصحة والحياة والعلم يوجدان في شي واحد وليس يوجد
احدهما في الاخر وهذا تاليف الشكل الثالث ولذلك يظن لهذه
العلة ان الاشكال الثلثة غير منتجة والسبب في ذلك انه اخذ الموضوع
للملكات والاحوال انفسها والملكات ولذلك كان من الواجب
في امثال هذه المقدمات ان ناخذ القابل للحال مع الحال وحيث نصيره
موضوعا او محمولا والحد الذي يتحلل اليها القياس وخاصة الحد
الاوسط فليس ينبغي ان يطلبها من حيث يدل عليهما اسم مفرد

ولان كثيرا ما يدل عليها بقول مركب وبكلمة او كان ذلك الحد ليس له اسم
مفرد ولذلك قد يعسر ان ترد امثال هذه الاقاويل الى الاشكال
المعتقدة ويغلط في ذلك فيظن انه قياس من غير حد اوسط مثال ذلك
قولنا انما له المثلث زواياه مساوية لقائمتين لان الخارجة منه
مساوية للداخلتين فلذلك ما ينبغي ان لا يطلب الحد الاوسط في كل
قياس قولا او لفظا مفردا بل احيانا يكون لفظا مفردا او قولا وليس
يحال ان يطلب الحد الموجودة في القياس اذا حمل بعضها على بعض اما على
جهة السلب واما على جهة الايجاب نسبة واحدة من الحمل مثل انه اذا
اخذنا ان الطرف الاكبر موجود في الحد الاوسط والاوسط صفة للاخر ليس
ينبغي ان يفهم من ذلك في كل موضع ان الاول صفة الاوسط والاوسط
صفة الاخير فان الاول للاخير اليس صفة وكذلك متى سلبنا احدهما عن الاخر
فليس ينبغي ان يفهم منه سلب على انه صفة وموصوف بل انما ينبغي ان يفهم من
ذلك واحدا من انحاء النسب التي بها يوجد الشي للشي او يسلب
شيا عن شي او اكثر من نوع واحد منها ان كان يوجد منها اكثر من
من نحو واحد من انحاء النسب مثال ذلك انه يصدق قولنا الاضداد علم
واحد وقولنا الاضداد لو علمها واحد وليس يصدق قولنا الاضداد
علم واحد وقد يتفق ان يكون الطرف الاول صفة للاوسط ولا يكون الاوسط
صفة للثالث مثال ذلك قولنا الحكمة علم والحكمة للفاضل والنتيجة العلم
للفاضل وقد يكون عكس هذا اعني ان يكون الحد الاوسط صفة الاخير ولا
غير صفة للاوسط مثل انه ان ضدها في عند علما والخير ضد فان
النتيجة يكون ان في الخير علما وقد يتفق ان لا يكون الاول صفة للاوسط

ولا الاوسط للاخير ويكون الاول صفة للاخير وهي النتيجة مثال ذلك انه
في الخير العلم والعلم له جنس والخير جنس وعلى هذا ينبغي ان نفهم الامر في
السلب فانه ليس يدل سلب شي عن شي يدل على ان هذا هو غير هذا
بل احيانا على ان هذا ليس لهذا او ليس في هذا او ما اشبه ذلك من وجوه
النسب مثال ذلك انه يصدق قولنا ليس للحركة حركة ولا يصدق
قولنا ليست هي حركة وكذلك نقول الكون ليس له كون ولا نقول
الكون ليس هو كونا فاذا اضفنا الى هذا ان اللذة كون انتج انه ليس
للذة كون لا ان اللذة ليست كونا فانه باطل بالجملة وبالقول الكلي
اما الحد الموضوعة فينبغي ان توخذ الجهة التي بها توخذ مجردة بريد
بالزوج لانه بهذه الجهة يستدل على المقدمات منها واما المقدمات
فينبغي ان يوخذ على النحو الذي يكون به صادقا سواء كانت مركبة
او غير مركبة بعيد او مطلقة مثل قولنا الغرزة صعب الحكمة والكثرة
من كثافات والحد الموجب للشي ليست يكون ابدا مفردة ولا مطلقة
بل قد يكون مركبة كما يكون بقيده فينبغي ان يوجد كل على النحو الذي
هو به صادق من تركيب او افراد او اطلاق او تقييد وذلك الحد هو
المحمول على جهة السلب فاما الحد الذي يكرر من المقدمات في بعض المواضع
ثلث مرات فينبغي ان تكرر الثالثة مع الحد الاكبر لا مع الحد الاوسط
مثال ذلك قولنا الانسان محسوس والمحسوس يعلم من جهة ما هو
محسوس فانه ان كررنا قولنا من جهة ما هو محسوس مع الحد الاوسط
فقلنا الانسان محسوس من جهة ما هو محسوس كان ذلك كذبا و
قولنا العدل خير والخير يعلم من جهة انه خير فالعدل يعلم من جهة انه خير

فان وضعناه مع الحد الاوسط فقلنا العدل خير من جهة انه خير كان كذبا
وغير مفهوم وانما يحتاج الى هذا التكرير ان يكون المقدمة صادقة ولا يتفق
فيها ان لا يتبع ولم يشترط من جهة ما هو محسوس كان كذبا وليس وضع الحد
في مقدمات القياسات التي نتيجتها مطلقة مثل وضعها في القياسات التي نتيجتها مقيدة بشرط
فيها شرط ما مثال ذلك انه اذا تبين ان الخير معلوم او انه معلوم انه موجود
موجود فينبغي ان يبين انه معلوم على ان ناخذ في بيان ذلك انه موجود ما لا موجود
على الاطلاق وان كان قصده ان يبين انه معلوم على الاطلاق اخذنا في بيان ذلك
انه موجود على الاطلاق وذلك انه متى قلنا الخير موجود ما وذلك الذي ما هو مذكور
انما تدل على الذات التي هي به الشي ومتى قلنا الخير الموجود والموجود معلوم
صح لنا ان الخير معلوم من جهة انه موجود لا من جهة ما هو خير وينبغي ان يبدل
الحدود اذا كانت وضعه باسما او ضع منها وذلك يسهل القول المركب بالقول
المركب الذي هو اوضح منه اذا كان يدل عليها بقول مركب واذا كان الحد الذي
يدل عليه بقول مركب له اسم فينبغي ان ناخذ اسمه مكان ذلك القول لانه اسهل واخص
مثال ذلك انه اذا كان لا فرق بين قولنا ان المتوهم ليس جنسا للمظنون وبين

قوله لان المتوهم هو مظنون فيسعى ان يستعمل في القياس قيل لنا المتوهم ليس
هو مظنونا بدل قولنا المتوهم ليس المظنون وبالجملة فيسعى ان يحفظ ما يمكن
العبارة في المقدمات ولا يبعض منها حرف فقد اخذ في المقدمات وذلك انه اذا كانت
النتيجة ان اللذة هي الخير مع تعريف فيسعى تعريف ان يوضع الخير في المقدمات
مع ان النتيجة معرف بالالف واللام ولو كانت النتيجة ان اللذة هي خير من غير
تعريف فيسعى ان يوضع الخير في المقدمات على هذا النحو لان هو بالكثير ايضا قولنا
اللذة خير وقولنا اللذة هي الخير وذلك ان القول الاول يدل على ان اللذة بعض
الخير والقول الثاني يدل على ان اللذة وحدها هي الخير واذا اخذت الحدود
محمولة بعضها على بعض فيسعى ان يحفظ فيها بالمقول على الكل وذلك انه فرق
كثير بين ان نقول في المقدمة الكبرى ان الذي توجد فيه ب توجد الالف في كله او
بين ان نقول ان الالف توجد في كل ما فيه ب او ب موجودة في كل الجيم يجب
لنا بالضرورة ان الالف موجودة في كل الجيم ولا متى اضفنا الى قولنا ان الذي
توجد فيه ب توجد الالف في كله ان ب توجد في كل الجيم لم يلزم عن ذلك
ان يكون الالف موجودة في كل الجيم اذ قد يمكن ان يكون الجيم في البعض الذي ينصف

بالباء

بالباء او لا يوجد فيه الالف وكذلك متى كانت الكبرى سالبة اعني انه فرق بين
ان يقول ان آ مسلوبة عن كل الشيء الذي يوجد فيه ب او بين ان يقول ان آ
مسلوبة عن كل ما فيه ب فهو بين انه اذا اخذ في الحدود ان آ مقولة على
الشيء الذي تقع عليه ب وان ب مقولة على كل الجيم انه ليس يلزم ان تكون آ مقولة
على كل الجيم وان اخذ الالف مقولة على كل ما تقع عليه ب لزم ان تكون آ مقولة
على كل الجيم قال وليس ينبغي ان يتوهم ان التخيل في قولنا ان الالف تقع على ب و ب
على الجيم اي انا نقول مستحيل فانا انما نستعمل هذه الحروف على انها اسماء
المطلوبات وانما نأخذ مثل المواد كما يأخذ المهندس الخط الذي في شبه الخط
الخط الذي يقصد البرهان عليه ولذلك قد يضع المهندس ان هذا الخط طول
مقدار قدم وان هذا الخط هو طول لا عرض وليس كذلك في الحس ولذلك وان
كانت الالف المكتوبة ليست هي الباء ولا الباء هي الالف فلسنا نريد بقولنا انه
متى كانت آ مقولة على كل ما هو ب وكانت الجيم موضوعة للب انه يلزم
ان تكون آ مقولة على الجيم الا انه اذا لم يكن نسبة الى اخر كنسبة الكل الى الجزء
واخر نسبته الى هذا كنسبة الكل الى الجزء فانه لا يكون عن ذلك قياس كما انه
بدل الامثلة كذا اخذت هذه القول من الحروف لانه اسهل في التعليم اذ كان

اعطاء المثال ضروريا في التعليم قال فهذا النحو من النظر يمكننا ان نحل
المقاييس وليس ينبغي ان نطلب على هذا النحو حل المقاييس الشرطية فانه ليس يمكن ان
يحل القياس الذي يبين على جهة الشرط لان ذلك انما يكون على جهة التواضع
بين المتكلمين مثل انه ان وضع واضع على جهة الاصطلاح انه ان كانت توجد
قوة واحدة غير قابلة للاضداد فانه ليس يكون للاضداد علم واحد ثم بين انه
توجد قوة واحدة غير قابلة للاضداد فيلزم عنه ان لا يكون للاضداد علم واحد
فالذي يمكن ان يحل من هذا القول ليس هو ما وضع على جهة الشرط وهو انه توجد قوة
واحدة غير قابلة للاضداد وقولنا ليس للاضداد علم واحد لكن الذي يمكن ان يحل هو
الشيء الذي بين على جهة القياس الحملي وهو قولنا انه توجد قوة واحدة غير قابلة للاضداد
لانه قد كان على ذلك قياس وهو قولنا المرض والصحة اضداد والمرض والصحة
ليست قوتها واحدة ينتج عن ذلك في الشكل الثالث ان ليس كل الاضداد قوتها
واحدة لانه لو وجد ذلك لوجد الشيء صحيحا مريضا معا وانما كان ذلك لان
القياس الشرطي انما يبين في المستثنى بقياس حملي وكذلك قياس الخلف ليس يحل منه
القياس الحملي الذي يسوق الى المحال لا القياس الشرطي لانه قد يبين انه يلزم من وضع نقيض
من القياس وهو ايضا بين ان ما كان من المطالب يبين في اكثر من شكل واحد انه

قد علم

قد يمكن ان يحل القول الذي يستعمل في بيان المطلوب في اكثر من شكل واحد
والقانون في ذلك ان ما كان من اصناف القياسات التي في الشكل الثاني والثالث
التي تشارك الاول في بيان بعض انواع المطالب مثل ما يشاركه الصنف الاول
والثاني من الشكل الثاني للصنف الثاني من الشكل الاول في انتاج السالب الكلي ومثل ما يشاركه
الاصناف التي تنتج الجزئي السالب في الشكل الثاني والثالث التي تنتج السالب الجزئي في
الشكل الاول فما كان من هذه الاصناف في الشكل الثاني والثالث مما ليس انما انتاجه
بالعكس سواء كان بعكسين او بعكس واحد فقد يمكن ما يكون منه في الشكل الثاني
والثالث ان يرد الى الاول وما كان من ذلك في الاول فقد يمكن ان يرد الى الثاني
والثالث والا ليس انتاجه من هذه الاصناف في الشكل الثاني والثالث بالنظر في
الخلف اولا فرض فانه لا يمكن رجوع ذلك القول الى الشكل الاول مثل الضرب
الرابع من الشكل الثاني الذي ينتج السالب الجزئي فليس يمكن رجوعه الى الصنف من
الشكل الاول الذي ينتج السالب الجزئي ولذلك ما يرى ان ما كان من ساير الاشكال
فيمكن فيه ان يحل القول المنتج له الى الشكل الثاني والشكل الاول والا كان
الجزئي الذي ينتج في الشكل الثالث وفي الثالث فليس يرجع منه شيء الى الشكل الاول
ولا ما كان في الشكل الاول منه يرجع الى هذين الا في التي لا ليس انتاجها في الشكل الاول

ولا الذي سمّي انتاجا بالافتراض في الشكلين فلن يمكن ذلك فيهما فان رجوع
ما كان في الشكل الثاني الى الثالث اعني الى الذي ينتج السالبة ورجوع ما كان في الرابع
الى الثالث فانما يمكن ذلك في الاصناف التي يمكن فيها عكس المقدمتين معا ولذلك
يكون متى كانت المقدمة السالبة كلية اعني لن كل واحد منهما يرجع الى صاحبه لان
لان السالبة الكلية تنعكس والموجبة الجزئية تنعكس ومتى كانت السالبة في الشكل الثاني
جزئية فان الجزئية السالبة لا تنعكس والكلية ايضا لن العكس يكون جزئية وكذلك
في الشكل الثالث اذا كانت السالبة هي الكلية ليكون رجوع مقدمتيه الى الشكل الاول
لان السالبة الكلية تنعكس والموجبة تنعكس جزئية كانت كلية او جزئية والتي كانت
هي الجزئية فان القياس لا ينحل الى الشكل الثاني لان السالبة الجزئية لا تنعكس فقد تبين
القول في اصناف القياسات التي تشترك في حد واحد مع لاحق التي يستعمل من اصناف
القياس يمكن فيها ان ينحل بعضها الى بعض وما لا يمكن ذلك فيه وقد يوقع خدعة
في القياس ان يظن بالقضية المعدولة انها والسالبة قضية واحدة بعينها وذلك انه
يعرض في ذلك احد امرين اما ان يظن بالمنتج انه غير منتج وذلك اذا وقعت
القضية المعدولة في الموضع الذي اذا وقعت فيه السالبة يمنع القياس ان يكون قياسا
وظن بالمعدولة انها سالبة فانه يظن فيما هو قياس انه ليس بقياس واما ان يظن

بالنتيجة

بالنتيجة المعدولة انها سالبة وهي في الحقيقة معدولة وذلك اذا وقعت المقدمة
المعدولة التي ظن بها انها سالبة في موضع لا يمنع القياس ان يكون منتجا و
الذي يرفع هذين الخدعتين ان يعلم ان قولنا في الشيء انه لا ابيض وانه ليس بابيض ليس
معناهما واحدا وان ليس السالبة قولنا زيد ابيض فقولنا زيد لا ابيض بل قولنا زيد
ليس بابيض وذلك لان نسبة قولنا زيد يمكن ان يمشي الى قولنا زيد ليس يمكن ان يمشي
كالنسبة التي بين قضيتين موجبتين على ما تبين في الكتاب المتقدم كذلك قولنا
زيد ابيض وزيد لا ابيض فان كان قولنا زيد لا ابيض بمنزلة زيد ليس بابيض فيجب
ان يمكن في كل شيء ان لا ابيض وان لا ابيض كما يجب ان يكون شيء لا ابيض ولا ليس بابيض وهو
بين لان الاشياء المعدومة كثير من الاشياء الموجودة لا يصدق عليها انها بيض
ولا انها لا بيض ولا انها بيض او ليست ببيض يصدق على جميع الاشياء والنفي
لو كان قولنا زيد هو قادر لان يمشي بمنزلة قولنا زيد ليس هو قادرا لان يمشي لكان
لا يجب السلب والايجاب جميعا في شيء واحد بعينه لانه كان قولنا في زيد انه قادر لان
يمشي ولان لا يمشي يصدق معا كذلك كان يجب ان يكون قولنا فيه انه قادر والسلب القادر
اعني لو كان معنى السلب في ذلك هو معنى العدول وهي ان قولنا قادر وليس بقادر
لا يجتمعان معا في شيء واحد بعينه فاذا المعدولة تفارق السالبة لا محالة فانها

يوجد فيهما هي ومقابلتها معا في شيء واحد بعينه والاخيرة فانهما فقد يخلو من كل واحد
منهما الموضوع ولا القضية السالبة والموجبة نقيضهما انهما لا يجتمعان في شيء واحد
ولا يخلو من احدهما شيء من الاشياء ولذلك كان قولنا في سقراط انه عادل وانه لا عادل
كاذبان معا اذا كان سقراط ميتا وقولنا انه عادل وليس بعادل ليس يخلو من الصدق
والكذب اعني انه ليس يخلو سقراط من ان يوصف بواحد منهما كان ميتا او حيا
وكذلك قولنا في زيد انه يقدر لان يمشي ويقدر لان لا يمشي المتقابلان صادقان
معا فيه وقولنا فيه انه يقدر لان يمشي وليس يقدر لان يمشي احدهما صادق والآخر
كاذب واذا كانت القضايا المعدولة موجبات فلها سوالب واذا قيست القضايا
البسيطة والمعدولة الموجبات فيها والسوالب ظهر لبعضها الى بعض نسبتان لنسبة التعادل
ونسبة لزوم فليفرض بدل الموجبة البسيطة وهي قولنا زيد خير حرف آ وبدل سالبتها
وهي قولنا زيد ليس بخير حرف ب وبدل الموجبة المعدولة وهي قولنا زيد لا خير حرف
د وبدل سالبتها وهي قولنا زيد ليس هو لا خير حرف ج ولنضع تحت آ ح وتحت ب د
فكل شيء لن يوجد فيه آ او لا ب وليس يمكن ان يجتمعا في شيء واحد اذ كان احدهما موجبة
والثاني سالبة وكذلك حال ج مع د اذ كانت احداهما موجبة والاخرى سالبة وهي نقيض
لن كل ما يوجد فيه د فبالضرورة يوجد فيه ب لانه ان كان قولنا في زيد انه لا خير

صدقا

صادق ...

صدقا لانه واجب ان يصدق عليه قولنا انه خير او انه ليس بخير واذا كذب عليه
انه خير فواجب ان يصدق عليه انه ليس بخير فاذن كلما يوجد فيه د يوجد فيه ب
لا محالة وموجود حيث وجدت د وليس ينعكس هذا اعني يكون د موجودا في كل ما يوجد
فيه ب لانه اذا كان زيد معدوما صدق عليه انه ليس بخير ولم يصدق عليه انه لا خير
فهذه هي حال د مع ب في اللزوم ولا حال آ مع ج فينعكس هذا اعني ان ج لا محالة
لا لاف وموجودة حيث وجدت آ وليس ينعكس هذا اعني يكون لا محالة آ موجودة
حيث وجدت ج لانه يصدق عليه قولنا انه خير يصدق عليه قولنا انه ليس لا خير
لانه لا بد لن يصدق عليه قولنا انه ليس لا خير او انه لا خير وليس ينعكس هذا اعني
ما يصدق عليه قولنا انه ليس لا خير يصدق عليه قولنا انه خير فان زيدا المعدوم
يصدق عليه قولنا ليس لا خير اذ كان لا بد لن يصدق عليه انه لا خير او انه
ليس لا خير لان هذين القولين احدهما موجب والآخر سالب وليس يخلو من احدهما
شيء ولا يجتمعان في شيء واحد واذا كان هذا هكذا اعني انه ليس يمكن في آ وفي
الموجبة البسيطة وفي ج وهي الموجبة المعدولة ان تجتمعا على الصدق لان ما صدق
عليه آ صدق عليه ج وما صدق عليه ج كذب عليه آ اذ احداهما موجبة والاخرى
فاذا ما صدق عليه آ كذب عليه د ولا ح وهي السالبة المعدولة وب في السالبة البسيطة

فلا يجتمعان على الصدق وذلك حيث يكذب الموجبتان البسيطة والمعدولة
لا يجتمعان على الكذب باصول لانهما لو اجتمعا على الكذب لصدق مقابل كل واحد
منهما وكان يلزم اجتماع الموجبتين المعدولة والبسيطة على الصدق وقد تبين
امتناع ذلك ويتحصل من هذا اذا صدق احدهما لم يلزم صدق الاخر و
لا كذبهما واذا كذب احدهما صدق الاخر وقد تبين ان آ و ج
البسيطة و د وهي الموجبة المعدولة يتقابلان وذلك انه لما كان
لان آ متى كانت موجودة ا ب موجودة و ب و آ متقابلان ان
احدهما ارتفع الاخر وليس يمكن احدهما ان يخلو الشيء منهما فاذن
بهذه الصفة لكن لو كان د و آ متقابلان على جهة السلب والايجاب لزم
وجدت ان يوجد آ و ذلك كذب وخلاف ما بين لانه كان واجبا ان يصدق
على ب د اذ كان كذبا عليه آ وقد يمكن ان يوضع ان ج لازمة لا
و لان آ ليس يلزم ج ان يتبين من ذلك ان ب لاحقة لد ولان ذلك غير
منعكس وانه لا يمكن ان تجتمع د و آ ويمكن ان تجتمع ج و ب و ذلك انه اذا كان
هذا هكذا فبين انه ليس يمكن في آ و د ان تجتمعا في شيء واحد لان د محصورة
في ب وحيث وجدت ب فليس يوجد آ لان احدهما موجبة والاخر سالبة

ولاج

ولا ج و ب فقد يمكن ان تجتمعا في شيء واحد لانه ليس ج محصورة في آ فقد يوجد ج
حيث لا يوجد آ واذا كان كل شيء لا يلزم ان يوجد فيه آ ولا ب وقد يوجد ج مرة في آ (يوجد)
وتارة في ب وقد يمكن ان يبين ببرهان اخر انه متى كانت ج لاحقة للالف لزم
ان ب لاحقة لد ولان د و آ لا يمكن ان تجتمعا ولان ب و ج قد يمكن ان تجتمعا وذلك انه
اذا كانت آ محصورة في ج وكان كل شيء لا يلزم ان يصدق عليه آ او ج فواجب
ان يصدق فيهما على آ ج ولان ج ليست محصورة في مقابل ب لذلك
فاذن متى كانت آ محصورة في ج فان د محصورة في ب واذا كانت آ محصورة
في ج و د محصورة في ب فليس ان د و آ ليس يمكن فيهما ان يجتمعا في شيء واحد وانه
يمكن ذلك في ج و ب وهذا الذي يعرض للقضايا الشخصية المعدولة والبسيطة
مثله في العدمية مع البسيطة وكما انه ليس السالبة البسيطة الشخصية الموجبة
الموجبة كذلك ليس السالبة الموجبة الكلية البسيطة الموجبة الكلية المعدولة مثال ذلك انه
ليس يجب قولنا كل انسان ابيض قولنا كل انسان لا ابيض بل قولنا ليس كل انسان
والعلة في ذلك هي العلة التي ذكرناها وذلك ان قولنا كل انسان ابيض وكل انسان
لا ابيض يكذبان معا وليس يوجد احدهما بالقضية في اي شيء كان من الاشياء
كالحال في قولنا كل انسان ابيض ليس كل انسان ابيض فاذن القياس الذي ينتج

قولنا كل انسان لا ابيض هو غير القياس الذي ينتج به ولا انسان واحد ابيض وذلك ان قولنا
كل انسان لا ابيض هي موجبة وقد تبين انه لا ينتج الا في الشكل الاول وقولنا ولا انسان
واحد ابيض هي سالبة كلية وهي تنتج في الاول والثاني وذلك في صنف واحد من الاول
وفي صنفين من الثالث هي تنتج في ثلثة اصناف من القياس وكذلك متى كانت المقدمة الصغرى
في الشكل معدولة فليس ينبغي ان يظن به انه غير منتج كما لها اذا كانت سالبة ولا
كانت المقدمة الثانية معدولة ليس كما لها اذا كانت سالبة وتبين والمقدمة المعدولة تتميز
من السالبة بان حرف العدل هو جزء من المقدم ولذلك يحمل عليه ايضا حرف السلب
وليس حرف السلب جزءا من المقدمة ولذلك تحمل الموجبة موضوعها هو موضوعه محمول
ان به موضوعها القضية المعدولة لا من القياس
~~وما كان البرهان الذي ... يكون غير الذي ...~~
~~وكان قد تبين ان العقدان ... في صناعة واحدة ولا في صناعتين~~
~~... اذ كان ... كل واحد منهما ... اذا كانا في علم واحد~~
~~ولذا كانا في علمين ... اذا كانا في علم واحد~~
~~وجهين احدهما ان البرهان الذي ... فقط يكون مقدماته ...~~
~~وهي المقدمة ... بعينه البرهان الذي ... ذلك ...~~

بسم الله
المقالة ... الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله ... على محمد وآله
قال وابو ... وكم شكل يكون ... من ... مقاييس ... ومن صنعة ... المقدمة (انها)
... وهي المقدمة ... معا المتوالي على الكل ... مقدمة ... وانها ... من
قياس ومن ... وذلك ... منهما ... وقلنا في كم شكل ... من
... من ... وقلنا مع ذلك ان الشكل ... الاشكال
... المطالب ... الموجب الكلي والسالب الكلي والموجب الجزئي والسالب الجزئي ...
بعد ذلك ... على الاطلاق وفي اي صنف كانت ... سبيل ... حد ... مقدمة
... وكيف ... قياس ... الى ... القياس ...
... كلية ومنها ما ينتج ... فان ... كلية ...
... كثيرة ولا ... ينتج ... فان ... ينتج منها
... الذي ينتج ... كثيرة ولا الذي ينتج سالبة جزئية ...
والشيء ذلك ... الكلية ... الموجبة ... والعكس ...
... الموجبة ...
... ينتج ... ولا ... فيه ...
... الذي ينتج اكثر من نتيجة واحدة الا الذي ينتج ... واحدة ...
... نتيجة ... منتج ... ولذلك ...
... في ... وغلط في ذلك ...
وقد ... انه قد يكون من القياس ... احد ... اكثر من واحدة على ...
الا ان ذلك ... وذلك في الشكل الاول ... ذلك ... احدهما

شرحنا انه محمولا ما وجد لموضوع ما وكان ظاهرا عنده ان الشيء ما موضوع للموضوع

[illegible]

موضوع المطلق ... انه يتبع ذلك ... الاكثر ... واحده احد ...

[illegible]

فاقول

[illegible]

[illegible]

كاذبة

[illegible]

المهملة الكبرى كاذبة لان الجزئية لنقيضه صادقة لانه يمكن ان يكون الموجبة [illegible]

والسالبة [illegible] فاذا اخذت المحمولات على كل [illegible]

[illegible]

[illegible]

وضع فيه المقدمات على ضدها من ان يوضع بموجبة في الجهات الاخر من ان الواحد كل ج ح
وغير موجبة في شيء من ج اعني ان يوضع انه ولا انسان واحد ح فانه ينتج [illegible]
كاذبتين الجزئيتين بعينهما اذا كانت منهما اذا وضع [illegible] قياس [illegible]
واحد ح وكذلك يعرض اذا كان الصادق الذي ثبت موجبة في كل آ غير موجبة في شيء ح
اعني انه اذا اقتضب هذه اية المقدمة الى اسمه كان ينتج قبل العكس [illegible]
في شيء من ج وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة الواحدة كذبا بالكل والاخرى صادقة فانه ينتج
انه [illegible] قولانه [illegible] مثل [illegible] اوسط موجبة في كل ب واحد
وح للذين هما طرفا المقدمة وهي غير موجبة في شيء من ج وذلك يعرض [illegible]
[illegible] مثل الحد [illegible] موجبة في كل ب ان [illegible] فرس [illegible] غير موجودة
فرس [illegible] موجبة في الواحد وغير موجبة في الآخر فان المقدمة [illegible]
[illegible] كذبا والاخرى كلها صدقا والنتيجة صادقة في اي نحو [illegible] سالبة [illegible]
[illegible] مثال ذلك قولنا ولا فرس واحد ح وكل ب ا ح فانه ينتج انه
ولا فرس واحد ب ان وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين احداهما كاذبة بالكل
صادقة وكذلك يعرض اذا كان بعض المقدمة الواحدة كذبا وكانت الاخرى كلها صدقا
لانه ليس قد يمكن ان يكون ب موجبة في بعض آ وفي كل ج وان يكون آ غير موجبة في شيء من ج
كالحال في موجبة في بعض الابيض وفي كل غراب ولا ابيض غير موجبة في واحد
فاذا اخذنا انه ولا ابيض واحد ح وكل غراب ح فانه ينتج ولا غراب واحد
وهي نتيجة صادقة عن مقدمتين احداهما كاذبة بالجزء وهو قولنا ولا ابيض واحد ح
صادقة بالكل وهو قولنا كل غراب ح وكذلك يعرض لو كانت الكاذبة بالجزء هي الموجبة

سالبة صادقة بالكل مثل قولنا كل ابيض ح ولا [illegible] واحد ح فانه ينتج ولا [illegible] واحد
[illegible] وهي نتيجة صادقة عن مقدمتين احداهما موجبة كاذبة بالجزء وهي قولنا كل ابيض ح
والثانية سالبة صادقة بالكل وهي قولنا ولا [illegible] واحد ح وكذلك يعرض لو كانت النتيجة
صادقة اذا كانت كلتا المقدمتين كاذبتين بالجزء مثال ذلك قولنا كل ابيض ح ولا
واحد ح فانه ينتج [illegible] انه ولا ابيض واحد [illegible] وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين
كاذبتين بالجزء وذلك لان بعض الابيض ح وبعضه ليس ح وسواء في ذلك [illegible]
[illegible] او التصور [illegible] ولا ابيض واحد ح وكل اسود ح [illegible]
عن مقدمتين كاذبتين بالجزء فيه [illegible] الكلية مع المقدمة الكاذبة بالكل
والاخرى [illegible] فانه قد يعرض [illegible] مثل [illegible] في الكلية ذلك انه قد يمكن
كاذبة بالكل والجزئية صادقة والنتيجة صادقة مثال ذلك قولنا بعض الابيض ح ولا [illegible]
ح ينتج عن ذلك ان بعض الابيض ليس [illegible] وهي صدق عن مقدمتين الجزئية صادقة والكلية
بالكل وكذلك يعرض لو صيرت الكلية الكاذبة هي الموجبة مثال ذلك قولنا بعض الابيض ليس
وكل غير متنفس ح فينتج عن ذلك ان بعض الابيض غير متنفس وهو صادق [illegible]
سالبة صادقة موجبة كلية كاذبة وكذلك يعرض لو وضعت المقدمة الصادقة هي الكلية
الجزئية مثال ذلك قولنا بعض غير المتنفس ح ولا عدد واحد ح فانه ينتج عن ذلك
ان بعض غير المتنفس ليس بعدد وهو صدق عن جزئية كاذبة وكلية سالبة صادقة
اذا اخذت الكلية الصادقة موجبة والجزئية [illegible] كاذبة سالبة [illegible]
الموجبة الجزئية صادقة [illegible] وذلك انه لا الصدق [illegible] الحيوان [illegible]
ح ينتج عن ذلك ان بعض [illegible] وذلك صادق عن مقدمة صادقة كلية كاذبة جزئية

وكذلك اذا كانت المقدمتان كلتاهما كاذبة بالجزء والكلية فانه قد يكون عن ذلك نتيجة صادقة
[illegible] الجزئية والكلية مثال ذلك قولنا كل علم هو قوة حيوانية وبعض الانسان ليس هو قوة
حيوانية فانه ينتج عن ذلك ان بعض الانسان ليس علما وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين
وكذلك يعرض اذا كانت السالبة الكلية والجزئية الموجبة مثل لا [illegible] ولا انسان واحد قوة
حيوانية وبعض العلم هو قوة حيوانية فانه ينتج عن ذلك ان بعض العلم ليس انسانا [illegible]
ليس علم اولئك [illegible] في الشكل الثالث وقد [illegible] في هذا الشكل [illegible] صادقة
وكلتاهما كاذبتان الى بالكل والى بالجزء والى احداهما بالكل والثانية بالجزء وكذلك اذا كانت [illegible]
صادقة والاخرى كاذبة بالكل كانتا او بالجزء وذلك انه ليس يمنع مانع من ان يكون [illegible]
موجودين في شيء من ج واحدهما موجودا في شيء [illegible] منهما موجود في [illegible]
كالاخر [illegible] مثال ذلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين بالكل مثال ذلك قولنا
كل غير متنفس [illegible] وكل غير متنفس [illegible] فانه ينتج في هذا الشكل ان بعض [illegible] وذلك
صدق عن مقدمتين كاذبتين بالكل ومثال ذلك يعرض اذا كانت الواحدة [illegible]
موجبة اذ قد يمكن ان يكون ح [illegible] مثال الطرفين لا شيء غير موجود في شيء [illegible] كذلك
ويكون آ في [illegible] لا كل [illegible] في كل [illegible] وغير موجود في ح فاذا اخذنا السالبة [illegible]
وكان آ غير موجود في شيء من [illegible] وسط ويكون آ في [illegible]
وكان ب انتج لنا ان آ غير موجود في بعض ح مثال ذلك قولنا كل [illegible] اسود [illegible]
ح فانه ينتج ان بعض الاسود ليس [illegible] وهو صدق عن مقدمتين كاذبتين بالكل وكذلك اذا كانت
كل واحدة من المقدمتين كاذبتين بالجزء فقد يمكن ان تكون النتيجة منهما صادقة لانه يمكن ان يكون
آ وج موجودتين في بعض ب ويكون آ موجودة في بعض ج كالابيض والجيد فانهما موجودان في بعض

الى والجيد موجود في بعض الابيض فاذا وضعناهما آ وج موجودتين في كل ب
فانه يوجد ان يكون آ في بعض ج وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالجزء مثال ذلك
قولنا كل [illegible] ابيض وكل [illegible] جيد فانه ينتج ان بعض الابيض جيد وهو صدق وكذلك يعرض
اذا كانت الكبرى سالبة هي مقدمة [illegible] لانه [illegible] يمنع ان يكون آ غير موجود [illegible]
ويكون آ موجودا في بعض [illegible] ويكون آ غير موجود في بعض ج [illegible] مثال ذلك قولنا
ولا [illegible] واحد جيد وكل [illegible] ابيض فانه ينتج عن ذلك ان بعض الابيض ليس بجيد وذلك [illegible]
عن مقدمتين كاذبتين بالجزء وكذلك قد يكون النتيجة صادقة اذا كانت احدى المقدمتين كاذبة
بالكل والاخرى صادقة لانه قد يمكن ان يكون آ وج موجودتين في ب ويكون آ غير موجود
في بعض ج فاذا اخذنا آ غير موجود في [illegible] موجودة [illegible] انتج لنا ان آ
غير موجود في بعض ج وذلك صدق عن مقدمتين احداهما كاذبة مثال ذلك ولا [illegible] واحد
[illegible] ولا [illegible] واحد ابيض فانه ينتج عن ذلك ان بعض [illegible] ليس [illegible] وذلك صدق
عن مقدمتين احداهما كاذبة وكذلك يعرض اذا كانت مقدمتا [illegible] الكبرى صادقة
[illegible] فلذلك منهما [illegible] وغير المتنفس [illegible] اذا وضعنا [illegible]
[illegible] ولا [illegible] واحد غير متنفس [illegible] ان بعض الاسود غير متنفس [illegible] مقدمتين [illegible]
كاذبة بالكل وكذلك يعرض اذا اخذت كلتا المقدمتين موجبتين احداهما الصادقة والاخرى الكاذبة
والحد [illegible] منهما ذلك [illegible] والاسود [illegible]
[illegible] ينتج لنا عن ذلك ان بعض الاسود [illegible] وهو صدق عن مقدمتين موجبتين احداهما
كاذبة وسواء كانت الصادقة هي الكبرى او الصغرى [illegible] ذلك [illegible]
وكذلك قد يكون النتيجة صادقة اذا كانت احدى المقدمتين صادقة والاخرى كاذبة بالجزء

ثم يمكن ان يكون آ موجبة في كل ب وليكن آ موجبة في بعض ج وليكن آ موجبة في بعض ج [illegible]
مثال ذلك [illegible] فانه موجود في كل انسان والجيد غير موجود في كل انسان والجيد موجود في بعض [illegible]
فلو اخذت آ ج موجودة [illegible] في كل انسان مقدمة [illegible]
كاذبة [illegible] مثال ذلك [illegible]
[illegible]
بيان ذلك [illegible]
[illegible]

ذلك فاذ

[illegible]

[illegible]

واذا كان

[illegible]

115

الكبرى وهي ان ب في كل ث اخذنا عكس النتيجة والمقدمة الصغرى بعينها فقضت بان ج موجود في كل ث
وهي الصغرى و ج في كل ا وهي عكس النتيجة انتج لنا من ذلك ان ب موجود في كل ا وهو عكس
الكبرى التي استعملناه آنفا غير مبرهن لكن اليقين اذا اخذنا عكس النتيجة وضد المقدمة الكبرى
انتج لنا عكس الصغرى وهو الذي اخذناه قبل غير مبرهن ان ج موجود في كل ا وهو عكس النتيجة
و ا في كل ث صحيح لنا من ذلك في كل ث وهو العكس الذي استعملناه آنفا غير مبين فاذن
لم يبق في هذه المقدمات شي لم يبرهنه لنا الا عكس النتيجة وهو قياس بين ذلك
كلتيهما بحسابنا الى ... ذلك ان ا موجود في كل ث و ب في كل ج
وهذا العكس للنتيجة فاذن لم يبق لنا من المقدمات شي الا الاقرب بهذا وهو
الذي هو الاقتضاء انما يوجد في المقدمات المنعكسة بعضها على بعض الا ان هذا النوع للبيان
اعز ما يوجد في ان نفس هو نوع والمصادرة والذلك لا يستعمل في ... الا
ذلك يسمى بالحدين وذلك بان تكون المقدمات اعرف من النتيجة وتسمى اعرف منها
اخرى مثل ان تكون المقدمات اعرف من النتيجة بوجه وتسمى اعرف من جهة هي
ولذي يخص هذا النحو من البيان صناعة سفسطائية لكنا نعرض البيان بالدور ... وتصحيح
ما في الشكل الاول وهو الذي ينتج الموجب الكلي ولا الصنف ... فان
الذي يعرض في هذا النحو من البيان فليس آ غير موجود في ث بل ب موجود في ث
فلو ... الشكل الاول الذي آ غير موجود في ث ... فاذا اردنا ان نبين ... في
المقدمة الكبرى بالنتيجة وعكس الصغرى فانا ناخذ ان آ غير موجود في ث ... و ج
صحيح آ غير موجود في ث ... وهي المقدمة الكبرى ولا اذا اردنا ان نبين الصغرى من النتيجة
وعكس المقدمة الكبرى فانه ليس يتأتى ذلك لنا في المقدمتين وذلك انه ليس يكون

قياس

قياس من السالبتين ولو كان لم ينتج الا سالبة والذي يطلب بيانه هي الصغرى وهي
موجبة فلذلك اذا اردنا ان نبين المقدمة الصغرى من النتيجة بعينها ومن عكس
المقدمة الكبرى فانا نضع النتيجة على حالها من غير ان نغيرها وهي قولنا آ غير موجود في
ث ثم نضع المقدمة الكبرى وهي قولنا آ غير موجود في شي من ب ... غير
الذي يكون آ غير موجود في كل ث فيكون ب موجود في ... وهو الذي يكون ...
و ... ليس آ فيه موجود في ذلك كان ... الذي ... موجود في كل ما ليس يوجد فيه آ
وضد الصغرى المقدمة التي آ مسلوبة عن ث فهو يعني انه ينتج لنا عن ذلك ان ث موجود
في كل ث وهي المقدمة الصغرى التي قصدنا اثباتها وليس هذا الاصل ثابتا في الشكل
على الكل غير الاصل الذي يستعمل في اول هذا الكتاب كما يجيء ان نفرض من ذلك وذلك
سوال لنا هذا الاصل انما نقض لذلك الاصل الاول فانا اذا استعملنا هذا الاصل وصح
كذب ذلك الاصل مثلا ابدا الاصل وذلك الذي هو الاصل هو الذي نضع مثلا ان
موجبة الكل ما ليس ب ... فالذي آ مسلوب عنه كل ما ليس ب ... فيكون وضعنا و لا الكل
الاول وهو الذي يكون آ موجود او مسلوب عن كل ما هو ب على ما ينتج ... في
الشكل الاول ينتج الضم ما يحصل بالتبيين وذلك الذي الاصل الذي يستعمل في هذا الكتاب
ليس هو الوضع وانما هو نوع من المقدمة الكلية بعينها ودلالتها ...
لا اصل لنا فيه الذي مع المقدمة الكلية وعلى ذلك ليس يصح في الاشياء ... السالبة
اعني اذا وضعنا مقدمة متناقض السالبة وان كان يصح به لو لزم ... قولنا آ و لا في ...
الذي يكون آ موجود في كل ما ليس هو ب ولا يبعد ذلك ... الا انه ليس ...
هذا العكس الذي وضعناه غير انه ليس من ... اذ كان آ مسلوبا عن كل ما هو

116

الذي يكون ب موجود لكل ما هو آ فان كان ليس ... مسلوب عن كل ما هو ب ... ليس
موجبا الكل ما ليس بابيض وانما يلزم هذا العكس في الاشياء المتقابلة التي ليس
بينها اوسط ... موجود او معدوم لكن انما يستعمل هذا العكس ... لكن
حين ما كان الاصل عكس الموجبة الكلية كلية ولذلك لم يخرج في هذا النوع عن اصل ذلك
عكس ... لزم هو نقيض عكس المقدمة ولكن الذي لم يخرج عما اخذ في بيان الدور ...
بالنتيجة وعكس احدى المقدمتين لان تصحيح عكس ... لزم ... عكس المقدمة ...
بيان الدور ... في الشكل الاول ... الحجة التي في هذا الشكل فانه
ليس يمكن فيه الذي يبين على طريق الدور المقدمة الكبرى من النتيجة والمقدمة الاخرى ... الكلية
انما ليس ... كلا الا جزئية ... فان لا يكون قياس ... اذ كان الذي يبين ان ... بالدور
من النتيجة وعكس احدى المقدمتين ولا المقدمة الصغرى يمكن ان تبين على طريق الدور ... آ
موجود في كل ث و ب موجود في بعض ج ونتيجة آ موجود في بعض ج فاذا اردنا ان نبين
... في بعض ج على طريق الدور فانا ناخذ آ موجود في بعض ج وهي النتيجة وعكس المقدمة
الكبرى ... وهو قولنا ... آ ليس ينتج لنا في الشكل الاول الذي ... بعض ج ...
... اذ لا تنتج الجزئيتان ... يمكن الذي يبين المقدمة الكلية
ولا الجزئية ... على طريق الدور واذا ... في المقدمة ...
في قياس ... الكل ... الذي ... قولنا آ ولا ... موجود في كل
... آ في ذا ... هذه المقدمة ... مسلوب عن بعض ج ...
لذلك ... هو ... المستعمل بالدور في الشكل الاول وفي الشكل الثاني واما
الشكل الثاني فليس يمكن ان يبين فيه بالدور المقدمة الموجبة لانه لا ينتج الا سالبا ولا ...

يكون

الذي يبين على هذه الجهة فليكن آ موجود في كل ب و آ غير موجود في شي من ج فيسمع
ان ب غير موجود في شي من ج على ان الحد الاوسط هو آ فان اخذنا هذا
ان ب موجود في كل آ وهي عكس الكبرى فانه ينتج عن ذلك في الشكل الثاني ان آ غير موجود
في شي من ج وهي الصغرى ... على الاول والحد الاوسط في هذا القياس هو ب وكان في
القياس الاول آ فان اخذنا المقدمة الكلية الكبرى في الشكل الثاني سالبة فانه يمكن بيانها بالدور
لكن في الشكل الاول اذا قلنا ان آ غير موجود في شي من ب و آ موجود في كل ج فليس ينتج
لنا في الشكل الثاني ان ب غير موجود في شي من ج لان آ هو الحد الاوسط فاذا اضفنا الى
قولنا ب غير موجود في شي من ج وهي النتيجة قولنا ج موجود في كل آ وهي عكس الصغرى انتج
لنا في الشكل الاول ان ب غير موجود في شي من آ الا ان ج هو الحد الاوسط فاذا عكسناها فالنتيجة
حصل معنا آ و لا في شي من ب وهي المقدمة الكبرى انتج في الشكل الاول فلذلك يحصل البيان بالدور
في هذا الصنف من الشكل الا انه تخطى فيها الشكل بعينه بل يعود الى الشكل الاول ولا يمكن ان يبين الموجب
الموجب في هذا الشكل اذا كانت هي الصغرى بطريق الدور الا اذا استعملنا الاصل المتقدم و
هو عكس الا زم ... واما اذا كانت هي الكبرى فليس يمكن ان تعكس النتيجة وذلك ظاهر على طريق البيان
بالدور ولا المقدمات ... ينتج الجزئي في هذا الشكل فليس يمكن ان تبين فيه المقدمة الجزئية
على طريق الدور اذا كانت انما ينتج ابدا جزئية ولا المقدمة الجزئية فيمكن ان تبين اذا كانت
الكلية موجبة والجزئية سالبة مثال ذلك ان نفرض ان آ موجود في كل ث و آ غير موجود في بعض
ج فيلزم السالبة ان ب غير موجود في بعض ج فاذا اضفنا الى ذلك عكس المقدمة الكبرى وهي
قولنا ب موجود في كل آ حصل معنا ب غير موجود في بعض ج و ب موجود في كل آ فيلزم
ان آ غير موجود في بعض ج وذلك في هذا الشكل بعينه اذ كان ب هو الحد الاوسط

وهو محول في هذا التاليف على الطالب جميعا فان كانت المقدمة الكلية التي
وهي مقدمة آب فانه لا يمكن ان يبرهن الصغرى الموجبة من مقدمتي آج آد اذا
مقدمة آب لانه لا ينتج منهما موجبة مقدمتين على الشكل الاول احدهما سالبة
لكن قد يمكن اذا استعمل الاصل المتقدم ان ينتج الموجبة الجزئية وذلك انه اذا كان
ان ب غير موجود في بعض ج وهي السالبة وكان آ ولا في شيء من ب [illegible] عكس
هذا الكلي [illegible] ولا في شيء من آ ثم اخذنا ما يلزم عن هذا وهو ان كل [illegible]
فليس في ب [illegible] ثم عكس هذا وهو ان [illegible] ما ليس في ب [illegible]
موجود في كل ما ليس في ب فاذا اضفنا الى هذا ان ب غير موجود في بعض ج انتج ان
آ موجود في بعض ج وكذلك يكون بيان الدور في الشكل الثاني واما بيان الدور
في الشكل الثالث فانه اذا كانت كلتا المقدمتين كليتين [illegible] لا يمكن ان يبرهن النتيجة
احدى المقدمتين من هذا الشكل لان النتيجة تكون جزئية والمقدمة التي يقصد برهانها كلية
فان كانت المقدمة [illegible] واحدة كلية والاخرى جزئية [illegible] فاحيانا يمكن ان يبرهن [illegible]
احيانا لا يمكن ان يبرهن ذلك [illegible] اذا كانت المقدمتان موجبتين وكانت الصغرى
هي الكلية فلا يمكن ان يبرهن على طريق الدور واما اذا كانت الكبرى هي الكلية فانه يمكن ان
يبرهن على طريق الدور ومثال ذلك ان يكون آ موجود في ج [illegible] في كل ج والكبرى [illegible]
بعض ج [illegible] والنتيجة آ في بعض ب فاذا اضيف اليها عكس المقدمة
الكبرى [illegible] موجود في كل [illegible] في بعض ب [illegible]
لم يكن [illegible] انما كان [illegible] عكس هذا وهو [illegible] في بعض ج [illegible]
لانه [illegible] اذ قد تبين ان [illegible] الموجبة [illegible] على طريق الدور

بنانه واما اذا كان [illegible] الاوسط العكس اذ كان بيان الدور [illegible] قيل ان
المقدمة [illegible] بالسالبة وعكس النتيجة فان كانت الكلية هي الصغرى مثل ان تكون
موجودة في كل ج و آ في بعض ج فانه يمكن ان يبرهن على طريق الدور لان مثال آ موجود في
بعض ج وهي المقدمة الجزئية الكبرى وذلك انه ينتج هذا القياس ان آ في بعض ب
فاذا اضفنا اليها عكس الصغرى وهي قولنا ج في كل ب فانه ينتج ان يلزم ان
يكون آ في بعض ج اذ كانت هي الحد الاوسط وهي موضوعة للطرفين جميعا
لا اذا كانت احدى المقدمتين موجبة والاخرى سالبة وكانت السالبة جزئية
الموجبة [illegible] ومثال ذلك ان يكون ب موجود في كل ج و آ غير
موجود في بعض ج فان النتيجة تكون آ غير موجود في بعض ب فاذا اضفنا اليها [illegible]
موجود في كل ب فانه يلزم ضرورة ان يكون آ غير موجود في بعض ج على ما [illegible]
الشكل الثالث اذ كانت هي الحد الاوسط وهي موضوعة للطرفين واما اذا كانت
ان السالبة هي الكلية فان الجزئية الموجبة ليس يبرهن على طريق الدور الا ان يستعمل ذلك الاصل
مثال ذلك ان يكون آ غير موجود في بعض ب فان اخذنا بدل قولنا آ غير موجود
في شيء [illegible] موجود في كل ما ليس فيه آ واضفنا اليه النتيجة [illegible]
[illegible] ان يكون في بعض ج وهي المقدمة الجزئية الموجبة [illegible]
[illegible] بالدور [illegible] في الشكل الاول [illegible] بالشكل الاول [illegible] الشكل الثالث
وهو اذا استعملنا ذلك الاصل المتقدم على ان [illegible] قولنا آ ولا [illegible]
ان ب موجود في بعض [illegible] آ [illegible] الشكل الثالث ان آ و ب [illegible]
واحد [illegible] الوضع [illegible] في الشكل الثالث

من منطق [illegible] ارسطو في هذا انه يكون في الشكل الثالث
بالحقيقة ولا يبين بالدور في الشكل الثاني [illegible] بالشكل الثاني [illegible]
ويكون بالبيان الذي [illegible] الشكل الثاني وكذلك بيان الذي بالدور في الشكل الثالث
بالاول [illegible] الاصل الذي [illegible] وهو بين ان المقدمة التي [illegible]
على طريق الدور وذلك في الشكل الثاني والثالث ان قولنا ذلك فيهما لا [illegible]
لا يمكن في بعضها ان يبين على طريق الدور [illegible] قبل ان [illegible] يمكن ان يبين بطريق
الدور [illegible] على طريق الدور [illegible] القول في العكس
[illegible] في هذه [illegible] على ضروب [illegible] والذي يراد بهما [illegible]
النتيجة واحدى المقدمتين [illegible] القياس [illegible] بالدور
وذلك انه يكون ضرورة اذا [illegible] النتيجة [illegible] الى احدى المقدمتين [illegible]
ان يبطل المقدمة [illegible] ضرورة لانها لو لم يبطل فلم يبطل النتيجة لان المقدمة [illegible] اذا
لم يبطل لم يبطل [illegible] على ما تبين ان النتيجة قد بطلت بوضع نقيضها [illegible]
[illegible] الذي يكون لاحدى المقدمتين [illegible] اذ كان [illegible]
ضدا او نقيضا على ما تبين [illegible] والكل والبعض [illegible]
والمتضادة [illegible] قولنا كل [illegible] وبعض [illegible] في الشكل الاول
ان آ على كل ب و ب على كل ج والنتيجة ان آ على كل ج فاذا اخذنا المضاد [illegible]
النتيجة وهو ان آ ولا على شيء من ج واضفنا اليها المقدمة الكبرى [illegible]
آ على كل ب فهو يبين انه ينتج في الشكل الثاني ان ب ولا في شيء من ج وهو ضد المقدمة
الصغرى [illegible] القياس وكذلك ان اضفنا الى ضد [illegible] النتيجة [illegible] الصغرى فانه ينتج

[illegible] المقدمة الكبرى وذلك انه يكون [illegible] آ ولا في شيء من ب [illegible] فاذا [illegible]
وهي قولنا ب في كل ج فهو يبين انه ينتج في الشكل الثالث آ ليس في بعض ب وهي نقيض المقدمة الكبرى
والشكل الثالث لا يمكن ان ينتج كلية [illegible] المقدمة الكبرى في الصنف الاول من الشكل
[illegible] جزئية [illegible] اخص [illegible] ضد النتيجة ولا الصغرى [illegible]
[illegible] في الصنف [illegible] الشكل الاول وهو الذي ينتج سالبا كليا [illegible]
اخذ ضد النتيجة [illegible] الصغرى [illegible] ولا الكبرى فانما يمكن [illegible]
جزئية [illegible] في الشكل الثالث ولا اذا اخذ نقيض النتيجة
[illegible] في الشكل الاول فانه لا يمكن [illegible] واحدة من المقدمتين [illegible] الا [illegible]
لان احدى المقدمتين [illegible] جزئية اذ كان نقيض [illegible] ولذلك [illegible] النتيجة
جزئية [illegible] ذلك [illegible] الاول من المقاييس وهو ان يكون آ في كل
ب [illegible] كل ج [illegible] فان اخذنا نقيض [illegible] النتيجة وهو آ غير موجود في بعض ج
واضفنا اليها المقدمة الكبرى وهي ان آ موجود في كل ب فتبين انه ينتج ذلك من الشكل الثاني
ان ب غير موجود في بعض ج وذلك نقيض المقدمة الكبرى [illegible] ولذلك ان اضفنا الى
قولنا آ غير موجود في بعض ج المقدمة الصغرى وهي ان ب موجود في كل ج بانه ينتج ذلك
آ غير موجود في بعض ب وهو نقيض الكبرى فاذن [illegible] النقيض [illegible]
[illegible] في الصنف [illegible] من هذا الشكل لانه اذا اخذنا نقيض النتيجة وهو
قولنا آ موجود في بعض ج واضفنا اليها المقدمة [illegible] الكلية وهي ان آ غير موجود في شيء من ب
[illegible] ان ب غير موجود في بعض ج وذلك نقيض [illegible] اضفنا اليها [illegible]
آ في بعض ج و ب [illegible] فانه يلزم عنه ان يكون آ في بعض ب وذلك [illegible] الكلية ولا [illegible]

من هذا الشكل فانه اذا اخذ فيهما نقيض نتيجة الكبرى لم يبطل المقدمتان فيهما جميعا ولا احد
المقدمتين فانه ليس يلزم ان يبطل ولا واحدة منهما بهذا الطريق فلذلك نتيجته ليس ان آ موجود في بعض ج
بوسطا ب فان اخذ نقيضها وهو ان آ غير موجود في شيء من ج ضرورة واضيف الى المقدمة الصغرى وهو
ان ب موجود في بعض ج فانه ينتج عن ذلك في الشكل الثالث ان آ غير موجود في بعض ب ضرورة
نقيض نتيجة الكبرى والذي اضفنا اليه قولنا آ غير موجود في شيء من ج ضرورة المقدمة الكبرى وهي ان آ موجود
وكلية فانه ينتج لنا ان ب غير موجود في شيء ضرورة وذلك نقيض الصغرى فاذن كلاهما …
يبطلان اذا انعكسا الى النقيض والعكس … المقدمة فانه ليس يبطل ولا واحدة من …
لانه لو كان العكس نتيجته الموجبة الجزئية ان آ غير موجود في بعض ج واضفنا اليها الكبرى وهي ان آ موجود
وكلية فانه ينتج لنا من ذلك ان ب غير موجود في بعض ج لكن قولنا ب موجود في بعض ج
وغير موجود في بعض ج … يصدق معا فلذلك ليس يبطل … الا بهذا العكس الموجبة
الصغرى فان اضفنا … العكس الذي هو قولنا آ غير موجود في بعض ج المقدمة … الصغرى
هو قولنا ب موجود في بعض ج لم يكن عن ذلك قياس لانه مؤلف من جزئيتين وذلك غير منتج
من الاشكال الثلاثة ومثل هذا يعرض في الصنف الجزئي الذي ينتج السالب من هذا الشكل اعني
اذا عكست نتيجته الى النقيض لم يبطل المقدمتان جميعا وان عكست الى الضد فانه ليس يبطل
واحدة منهما وبيان ذلك هو بين من الذي تقدم في الجزئي الموجب … فقد
انعكاس الشكل الثاني والاول … الشكل الثاني انه يمكن ان يبطل المقدمة الكبرى بهذا الابطال
باخذ مضادة النتيجة ولا باخذ نقيضها … ولا باخذ الضد فانه
… في الشكل الثالث … والا المقدمة الصغرى فيمكن ابطالها …
… النتيجة الى الضد وان عكست الى النقيض … ذلك ان … آ موجود في كل ب …

فلو

فتكون نتيجته ان ب غير موجود في شيء من ج ضرورة فان اخذنا ضده وهو ان ب موجود في كل ج و
اضيف اليها المقدمة الكبرى وهي ان آ في كل ب فهو بين انه يلزم عن ذلك في الشكل الاول
ان آ موجود في كل ج وذلك ضد المقدمة الصغرى فان استعملنا العكس … في ابطال المقدمة
الكبرى بان ناخذ ان ب موجود في كل ج وهو ضد نتيجته ونضيف اليها آ ولا في شيء من ج و
هي الصغرى فانه … في الشكل الثاني … ينتج ان آ ليس موجود في بعض ب وذلك نقيض
المقدمة الكبرى لا ضدها فلذلك لا ابطال الا … فان عكست نتيجته الى النقيض فانه
يبطل بالنقيض … ابطالا جزئيا وذلك انه اذا اخذنا نقيض نتيجة الصنف … المعكوس
وهو قولنا ب موجود في بعض ج واضفنا اليها المقدمة الصغرى وهي ان آ ليس في شيء من ج
فبين انه ينتج في الشكل الثاني ان آ ليس موجود في بعض ب وذلك نقيض المقدمة الكبرى وان
اخذنا نقيض النتيجة وهو قولنا ب موجود في بعض ج واضفنا اليها المقدمة الكبرى وهي
قولنا آ في كل ب فهو بين انه ينتج في الشكل الاول ان آ في بعض ج وذلك نقيض الصغرى فقد
تبين بهذا القول ان … يستعمل في ابطال مقدمات هذا الصنف من الشكل الثاني
كلها جزئية وابطالها ابطال جزئي ما عدا المقدمة الصغرى فانه يمكن ان يبطل كليا وجزئيا
وبمثل هذا تبين ذلك في الصنف الكلي الاخر من الشكل الثاني اعني الذي كبراه سالبة كلية و
صغراه موجبة كلية واما الصنفان الجزئيان من هذا الشكل فانه اذا عكست نتيجتهما الى
الضد لم يمكن ابطال ولا واحدة من المقدمتين …
عرض ذلك في الشكل الاول …
وبيان ذلك ان نضع ان آ ليس موجود في شيء من ب وانه موجود في بعض ج فيكون
النتيجة ان ب ليس في بعض ج فان وضعنا ضدها وهو ان ب في كل ج واضيف …

المقدمة الكبرى وهي آ ولا في شيء من ب فانه يكون ينتج في الشكل الاول ان آ ليس موجود في بعض ج
ولكن هذا ليس بنقيض المقدمة الصغرى وهي ان آ في بعض ج اذ قد يمكن ان يكون آ موجود في بعض ج
وغير موجود في بعض اخر ولو اضفنا الى هذه المقدمة الجزئية فانه لا يكون قياس لكون
المقدمتين كلتاهما جزئيتين ومن هذا تبين انه متى عكست نتيجته الى الضد فانه لا يمكن ابطال
واحدة من المقدمتين واما اذا عكست الى النقيض فانه قد يبطل كل واحدة من المقدمتين …
نقيض نتيجته وهي ان ب موجود في كل ج فان اضفنا اليها آ ليس في شيء من ب انتج في الشكل
الاول ان آ ليس موجود في شيء من ج ضرورة وهو نقيض قولنا آ موجود في بعض ج التي هي المقدمة الصغرى
ولو اضفنا اليها المقدمة الصغرى وهي قولنا آ موجود في بعض ج كان … ب موجود في
كل ج و آ موجود في بعض ج فانتج لنا في الشكل الثالث ان آ موجود في بعض ب وذلك نقيض
آ ولا في شيء من ب التي هي المقدمة الكبرى وبهذا بعينه تبين هذا في الصنف الذي كبراه كلية موجبة
اعني الصنف الجزئي الاخر من الشكل الثاني … فاما انعكاس الشكل الثالث والاول والشكل الثاني
فانه اذا عكست نتيجته الى الضد لم يمكن ان يبطل بذلك ولا واحدة من مقدمتيه وذلك في
جميع الاصناف التي في هذا الشكل واما اذا عكست الى النقيض فانه يمكن ان يبطل بذلك كل واحدة
من مقدمتي قياس اصنافه في ترتيبها الى العكس وذلك في جميع اصناف هذا الشكل فلنكن اولا
آ موجود في كل ج و ب موجود ايضا في كل ج فهو بين انه ينتج عن ذلك ان آ موجود في بعض ب
وذلك ان هذا هو الصنف الاول من الشكل الثالث فان اخذنا ضد هذه النتيجة وهو قولنا
آ غير موجود في شيء من ب واضفنا اليها المقدمة الصغرى وهي قولنا ب في كل ج فان ذلك
غير منتج لان الكبرى … في الشكل الاول ولا … اذا اضفنا اليها المقدمة الكبرى وهي
آ في كل ج لانه يكون قياسا في الشكل الثاني كبراه جزئية وعند ذلك انه يكون … آ غير موجود في بعض

وآ في

وآ موجود في كل ج وبمثل هذا تبين اذا كانت احدى المقدمتين الموجبتين جزئية انه لا يمكن
ان يبطل بها واحدة من المقدمتين بعكس النتيجة الى الضد وذلك انه لا يلزم ابطال المقدمة
الكلية كان القياس من جزئيتين ولا يلزم ابطال الجزئية …
قياس في الشكل الاول والثالث … يبطل مقدمات هذا القياس …
متى عكست نتيجته الى الضد … الموجبة من هذا القياس انه ليس يمكن ان يبطل بذلك ولا
واحدة من المقدمتين فاما اذا عكست نتيجته الى النقيض فانه يمكن ان يبطل كل واحدة …
بالمقدمتين … ذلك انه اذا عكست قولنا آ موجود في بعض ب …
نتيجة الصنف الاول من هذا الشكل اعني … الى نقيضها وهي قولنا آ ولا في شيء من ب … اضفنا
اليه قولنا ب في كل ج وهو احدى مقدمتي القياس فانه ينتج عن ذلك في الشكل الاول ان آ
غير موجود في شيء من ج وذلك ضد قولنا آ موجود في كل ج الذي هو المقدمة …
المفروض ولكن ان اضفنا قولنا آ غير موجود في شيء من ب المقدمة … وهي قولنا آ موجود
في كل ج فهو بين انه ينتج في الشكل الثاني ان ب ولا في شيء ضرورة وذلك ضد قولنا ب في كل ج
التي هي المقدمة الصغرى ومثل هذا يعرض اذا كانت احدى المقدمتين الموجبتين جزئية
لانه لو كانت آ غير موجود في شيء من ب التي هي نقيض النتيجة واضفنا اليها ب موجود في بعض ج
التي هي المقدمة الجزئية انتج لنا في الشكل الاول ان آ غير موجود في بعض ج فان … النتيجة
المقدمة الكلية … انتج لنا في الشكل الاول ان آ غير موجود في شيء من ج فان اضفنا الى هذه النتيجة
المقدمة الكلية كان … آ ولا في شيء من ب و آ موجود في كل ج وذلك ينتج في الشكل الثاني
ان ب غير موجود في شيء ضرورة وذلك نقيض المقدمة الموضوعة الجزئية ولكن يعرض في …
… من هذا الشكل … الذي يكون من مقدمتين …

اعني قياسين احدهما بمقدمتين جزئيتين وثانيهما بكليتين واحدهما سالبة مثل ان عرض نسبي والحد
والجزئي اذا من عكس نتيجته الى الضد لم يكن الى مطلق ذلك وللاول احدهما من المقدمتين سالبة
نتيجته النقيض لكن الى مطلق بذلك الكل لما احدهما من المقدمتين سالبة في سبب ذلك يكون ثبت
في نقيض الموجبة الكلية والجزئي ولم يكن ان على ذلك الكبرى ان بعينه بمقدمتين كما قيل
لقياس على الشكل اذا عكس نتيجته الى الضد او النقيض وقرين به وقرين به واذا كان
الكلية وقرين به جزئيا والى المقايس المبطل الكل واحدهما من مقدمتين للشكل الاول اذا
نتيجته يكون في الشكل الثاني والثالث الا الذي يبطل منه بالشكل الثاني في المقدمة الصغرى والا الذي يبطل
بالشكل الثالث فالمقدمة الكبرى وذلك مثل الى المقايس على يبطل كل واحدة من مقدمتين الشكل الثاني
اذا عكس نتيجته يكون في الشكل الاول والثالث ولا ابطال الصغرى فبالشكل الاول والا الكبرى
الكبرى فبالشكل الثالث والى المقايس المبطل المقدمتين في الشكل الثالث اذا عكس نتيجته
في الشكل الاول والثاني لا الكبرى يبطل الشكل الاول والا الصغرى فبالشكل الثاني كما
في قياس الخلف والا قياس الخلف فانه يكون اذا وضع نقيض نتيجته المقصود بيانها وضم اليها
ذلك مقدمة اخرى معروفة فانتج لنا امر مستحيل وهذا النوع من القياس قد يظن
مركب من شرطي وحملي وهو من تلك الجهة وهذا القياس يقع في قياس الخلف لا كالذي
تشتمل كلها وقياس الخلف يكون لا يكون كلها مبطلا وانما الفرق بينهما ان القياس المنعكس
يكون من اخذ نقيض فيه المقدمة المضاد اليه ويجعله القياس حتى يكون النقيض مستحيل
ذلك القياس على المقدمة المضافة واحدى مقدمتين في ذلك القياس والا الخلف لقياس على
فانما يأخذ نقيض المقصود بيانه لا بعض حجة قياس وتضع اليه مقدمة صادقة والا فيكون قياس
منه وحده ولكن فانه يكون القياس الاستثنائي بابطال الشيء لكان ذلك نقيض يتسلم نقيضه

وفي قياس

وفي قياس الخلف الذي يبين به يوضع النتيجة نفسه وكل ما يتبين بقياس بحملي وهو الذي يستعمل المسلم
ملك المقدمات ما يبين بها قياس الخلف وتح يكون قياس الخلف شيء يشمل القياس المستقيم وكل
لكن كون تصور بعينه وبسبب ذلك ان قياس المستقيم اذا ورد الخلف يكون الحد الاوسط و
فسنتها واحدة بعينه مثال ذلك لو يعرض ان آ موجود في كل ب لقياس مستقيم ان
آ موجود في كل ج و ج موجود في كل ب ينتج لنا ان آ موجود في كل ب فان اردنا ان
نبين هذا بالخلف وقلنا ان آ ليس في كل ب فيكون نقيضه والمقيس صادق و
هو ان آ ليس في بعض ب وتضيف اليه ان آ موجود في كل ج يلزم عن ذلك ضرورة
في الشكل الثاني ان ج غير موجود في كل ب وذلك نقيض المقدمة الصغرى وهو حق
فاذن الموضوع وهو نقيض المقصود او ضده محال واذا كذب نقيض الموضوع صدق
نقيضه وهو نفسه وهذا بعينه يوضع عكس القياس كما يعرض في ساير الاشكال الا انه
كل قياس يحتمل الانعكاس يقبل ان يتبين على طريق الخلف فيحصل لطالب ان يتبين الخلف
في كل الاشكال لنقول ما خلا الموجبة الكلية فانها لا تتبين في الشكل الاول و
لكنها فانها لا تتبين الموجبة الكلية في قياس الخلف بالشكل الاول فتقول لانه
يمكنا ان نبين المقدمة ليس يتبين بها ان آ في كل ب فان اردنا ان نبين ذلك
بطريق الخلف فان ذلك يكون ان لا يمكن ان ناخذ نقيضه وهو ان آ غير موجود
في كل ب او ضده وهو ان آ غير موجود في شيء من ب ثم اذا اضفنا الى
النقيض المقدمة الاخرى يكون انتاجه مع مقابل نقيضه في الشكل الاول ان
لا يجوز ان آ ولا ان يكون موضوعا مثل ان نقول آ على كل ب و ب على كل ج
فاذا كان المقابل الموضوع نقيضه وهو ان آ ليس في كل ب فهو يبطل الخلف ولا يكون قياس

في الشكل الاول لان الصغرى سالبة والصغرى لا تكون في الشكل الاول الا موجبة وذلك ان كانت المقدمة صادقة
وكذا كان لو اضفنا الى ذلك آ او آ ليس في كل ب وذلك غير منتج في الشكل الاول فان
كانت الصغرى سالبة فان وضعناها من ناحية ب بل يكون آ ليس في كل ب و ب في كل ج
وهذا ايضا غير منتج في الشكل الاول الا ان الكبرى فيه جزئية وقد قيل ان ذلك غير منتج
فان اخذنا ضد الموجبة الكلية اعني ان آ ليس في شيء من ب واضفنا اليها المقدمة الموجبة الصادقة
من ناحية ب مثل ان نضع آ ولا في شيء من ب و ب في كل ج فانه ينتج في الشكل الاول
ان آ ولا في شيء من ج وذلك محال فاذن ما وضعناه وهو قولنا آ ولا في شيء من ب
يصدق ضده وهو قولنا آ في كل ب لكن ذلك ليس بمطلوب اذ كان المتضادان قد يكذبان
معا كما تبين في كتاب المقولات والا اضفنا المقدمة الصادقة من ناحية آ لم يكن
قياس لان يكون الصغرى سالبة في الشكل الاول فهو بين ان كل قياس على طريق الخلف فانه
يأخذ الضد او يأخذ النقيض ويأخذ مع مقدمة الى احدهما وكان قد سلف ان اذا اخذ
نقيض الموجبة الكلية واضفنا اليها مقدمة كلية صادقة انه لا يكون قياس وانه اذا اخذ
ضد الضد لا يكون قياس وان كان يكون لكنه لا ينتج الا بل عن كذب صدق الموجبة الكلية
بيانها فاذن لا يمكن ان نتبين الموجبة الكلية بقياس الخلف يكون الحد ...
في الشكل الاول والا الموجبة فانه يمكن بيانها بالخلف في الشكل الاول اذا
اخذنا المقابل ... الكلية التي هي ... التي هي ضد ... وذلك
ايضا ان كانت المقدمة الصادقة من ناحية آ او من ناحية ب ...
وجه نقيض ... ثم نضيف اليه ... ان ...
كذب فاذن كذب ... وهو قولنا آ ولا في شيء من ب ... اصدق نقيضه و

هو قولنا

هو قولنا آ في بعض ب وذلك ما قصدنا بيانه ولا ...

١٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الأولى من البرهان قال كل تعليم وتعلم ذهني فإنما يكون بمعرفة
متقدمة للمتعلم والأمر يتبين لمن تأمل شيئاً شيئاً وهذه القضية يظهر صدقها بالاستقراء و
ذلك أن العلوم التعاليمية وما أشبهها من الأمور النظرية إذا تصفح فرداً فرداً
ظهر أن العلم الحاصل فيها عن التعليم إنما يكون عن معرفة متقدمة للمتعلم منها وكذلك
يظهر الأمر في سائر الأشياء التي شأنها أن يتعلم بقول وقد يظهر صدق هذا الحكم تعداداً
وذلك أن كل تصديق بقول فإنه يكون إما من قبل القياس وإما من قبل الاستقراء أو
التمثيل على ما تبين قبل هذا في الذي يتعلم بالقياس فقد يجب قبل تعلمه منه القياس أن
يكون قد سبق عنده العلم بمقدمات القياس والذي يصحح المقدمة الكلية بالاستقراء فقد يجب
أيضاً أن يكون عنده معرفة الجزئيات متقدمة على معرفة الكلية وكذلك الذي يتعلم الشيء بطريق
التمثيل والإقناع قد يجب أن يكون قد تقدم معرفته بالذي يمثل به قبل أن يعرف الشيء
الذي عرفه من قبل المثال والعلم الذي يجب أن يتقدم على كل ما شأنه أن يدرك بفكر و
قياس على ضربين أحدهما علم بأن الشيء موجود أو غير موجود وهو العلم الذي يسمى التصديق
والآخر علم بماذا يدل عليه اسم الشيء ويكون الذي يسمى التصور فبعض الأشياء يجب على المتعلم
أن يتقدم فيعلم أمره أنه موجود فقط مثل المقدمة التي يقال فيها إن على كل شيء يصدق
الإيجاب أو السلب فإن أمثال هذه المقدمات يحتاج أن يعلم أمرها صدقها فقط وأما
لا يدل عليها إلا ... وبعضها يجب أن يتقدم فيعلم أمره على ماذا يدل اسمه فقط مثل

لم يتقدم المهندس فيعلم على ما يدل اسم الدايرة في صناعته واسم المثلث والعضادة
لم يتقدم المتعلم فيعلم الاربن جميعا مثل الوحدة فانه يجب على المتعلم ان يعلم على
ما يدل اسمها وانها شي موجود وذلك لان العلم بوجود الشي غير العلم بما يدل
عليه اسمه فقد يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم وجوده ولا ينعكس فهذا يجب على ما قيل
من علم الوجود لان يعلم دلالة الاسم وليس يتقدم العلم المتقدم على العلم المتعلم
تقدم الاحساس الاول للشي على الاحساس به ثانيا في وقت اخر وذلك انه قد يحس الشي
ثم يقع العلم به قبل فحينئذ ما فنجده يحس به ثانيا يعرف انها التي قد حسنا قبل
فانه لو كان حال العلم المستفاد بالتعلم مع العلم المتقدم هذه الحال لوجب ان يكون التعلم
تذكرا وان ايضا لكن في هذه المقدمة اعني القائلة ان كل تعليم وتعلم انما يكون
بمعرفة متقدمة انه قد يحس اشياء من غير ان يتقدم لنا احساس بها فان هذه المعرفة
والمعرفة التي حصلت عن التعلم معروفة باشتراك الاسم وبعض الاشياء الحاصلة بها معرفتنا
بالحس ابدا او بالعلم معا وذلك مثل الاشياء الجزئية التي لم يحس بها وهي داخلة تحت
الكلية التي علمنا ما مثال ذلك انه عندنا علم بان كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين
وليس عندنا علم بان المثلث الذي رسمته في اللوح واخفيته عنا انه بهذه الحالة
فاذا كشفناه عنه حصل لنا من قبل الحس انه موجود ومثلث ومن قبل العلم بالامر الكلي
ان زواياه مساوية لقائمتين في المقدمة الصغرى في هذا العلم حصل لنا عن الحس
مثلث والنتيجة وهي ان هذا المثلث زواياه مساوية لقائمتين حصلت لنا من المقدمة
الكبرى التي كانت عندنا معلومة عن اول الامر لما انضاف اليها المقدمة التي عن
الحس وهي الصغرى وهذه حال جميع الاشخاص مع كلياتها المعلومة قبل ان نعلمها بالحس

الغر

اعني انها مجهولة من جهة ومعلومة من جهة اخرى فهو بالجملة فهذه هي حال الشي المستعلم بالتعليم
اعني انه مجهول من جهة انه جزئي ومعلوم من جهة الامر الكلي المحيط به فانه لو كان الشي الذي نسئل
عنه مجهولا من جميع الجهات لما امكن ان يتعلم والى هذا المعنى اشار في الشكوك المشهورة وهو ان
يقول القائل السائل انه لا يخلو ان يتعلم ما قد علمه او ما لم يعلمه وهو جاهل به فان كان يتعلم ما علم
فلم يتعلم بعد شيئا كان مجهولا عنده وان كان يتعلم ما هو جاهل به فمن اين يعلم ان ذلك الذي
كان يجهله هو الذي علمه فان من يطلب عبدا ابقا وهو يجهله فاذا اصادفه لم يعلم ان
ذلك هو الذي كان يطلب الا ان يكون قبل ذلك يعرفه فاذن لا يتعلم الانسان الا ما علم ولا
نحن فيما كان يقول ان ارسطاطاليس يعلم بامر كلي ويجهل من جهة جزئية وهي الجهة التي يعلم بها
المذكور وكذلك بعينه الجهة بعينها يحل الشك الذي في كتاب المن حين يقول انه يستحيل ان يعلم الجزء ما
الجزئية وذلك انهم كانوا يقولون هل عندك ان كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين او ليس
عندك علم فاذا اجابهم مجيب بان عنده علم ذلك قالوا من اين لك علم بالمثلث الذي رسموا في
وقت ولو افضل عندك علم بهذا المثلث ان زواياه مساوية لقائمتين قبل ان
لا عنه ام لم يكن عندك علم بذلك فاذا قال لم يكن عندي علم بان زواياه مساوية لقائمتين
قالوا فقد كان عندك علم بان المثلث زواياه مساوية لقائمتين في كم عندك علم
بذلك فان هذا شي لم تعلم حاله قبل ان تحس فكيف يكون ان يقول كان عندنا علم به وكيف
عندنا علم به باخرى وليس يستحيل ان نعلم الشي بجهة ونجهله باخرى وانما المستحيل ان نعلم
الشي بالجهة التي نجهله بها فاما الذي يعني ايضا ان يحل هذا الشك بالجهة التي حلها بها قوم
انهم قالوا في جواب هذا انا لم نعلم ان كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين بل انما نعلم
انما هو موجود ومثلث فزواياه مساوية لقائمتين فان العلم الحاصل لنا بالمثلث عنده

ما كشف عنه لم يحصل بهذا الشرط اعني ان النتيجة لم يكن ما خوذة بهذا الشرط اعني انه لم يصح لنا ان
هذا الماكان معلوما انه مثلث كانت زواياه مساوية لقائمتين بل انما صح لنا عن الحس ومن
المقدمة الكبرى عندنا ان هذا الماكان مثلث وجب ان يكون زواياه مساوية لقائمتين فاذن
لعلم الحاصل عن هذا الكبرى انما حصل لنا من طبيعة المثلث مطلقة لا من حيث هي ماخوذة بهذا الشرط
وقد انما نرى انه قد علمنا الشي علما حقيقيا في الوقت الذي علمنا الشي لا بامر عارض له على نحو
السوفسطائيون بل متى علمناه بالعلة الموجبة لوجوده وعلمنا انها علته وانه لا يمكن ان
لا يوجد وهو كذلك العلة ومن الدليل على ان العلم الحقيقي هو هذا الذي هذا شرطه انه قد
فانه انما نرى انه قد علمه يقينا سواء كان علم بالحقيقة او لم يعلمه فان كلاهما انما يرى
انه علم الشي يقينا لكن الفرق بينهما ان الذي لا يعلم الشي على ما هو به يظن انه علمه بعلته ولم
يعلمه والذي علمه على التحقيق علمه بعلته واذا كان هذا هو العلم الحقيقي المطلق فالذي يفيد هذا العلم
برهان وقد يقال العلم الحقيقي على نحو اخر وهو العلم المكتسب الحد الا ان القول ها هنا اولا
انما هو في العلم المكتسب بالبرهان ثم من بعد ذلك يتكلم في ذلك العلم الثاني والبرهان بالجملة
قياس يقيني يفيد علم الشي على ما هو عليه في الوجود بالعلة التي هو بها موجود اذا كانت
تلك العلة من الامور المعروفة لنا بالطبع واذا كان القياس البرهاني هو الذي من شانه
ان يفيد هذا العلم الذي هو العلم الحقيقي كما قلنا فبين انه يجب ان تكون مقدمات القياس البرهاني
صادقة واوائل وغير معروفة بحد اوسط وان تكون اعرف من النتيجة وان تكون علة النتيجة
على الوجهين جميعا اعني علة لعلمنا بالنتيجة وعلة لوجود ذلك الشي المنتج نفسه واذا كانت علة
للشي المنتج نفسه فحقيق ان تكون مناسبة للامر الذي حيث بها فان هذه هي حال العلة مع
المعلول وقد تبين من كتاب المتقدم انه قد يكون قياس صحيح ولا يكون من الشروط

فاما الذي

فاما الذي حيث ها هنا فهو انه لا يمكن ان يكون قياس ما من غير احتياج الى هذه الشروط لكن لا يكون مثله
برهان صادق في قبل ان المقدمة الكاذبة يوجد مستعملها ان يعتقد ما ليس بموجود انه موجود
مثل ان يعتقد ان قطر المربع مشارك لضلعه وان كونها غير ذات حد اوسط في قبل البرهان
يحد حدا وسطا في محتاج الى برهان كحاجة الاشياء التي يرام ان يبرهن عليها وان كونها علل
المبرهن في قبل ما قلناه من ان العلم الحقيقي الذي قلنا انما يكون اذا عرفنا متى علمناه بعلة وان
كونها متقدمة على النتيجة في قبل انها علة للنتيجة فهي متقدمة عليها بالطبيعة وان كونها اعرف
منها فان يجب ان تكون اعرف عند البرهان المتقدمتين جميعا اعني ان تكون اعرف في
فيما اذا دل عليه اسمها وفي انها موجودة او صادقة ولا تعرف تحت سافر من احدها
عندنا والاخر عند الطبيعة فانه ليس المتقدم في المعرفة عندنا هو المتقدم عند الطبيعة في
جميع الاشياء وذلك ان الامور المحسوسة المركبة هي اقدم في المعرفة عندنا والاعرف عند
الطبيعة الامور البسيطة التي تتالف منها المركبات وهي البعيدة المتعددة عن الحس
يدركها الحس باخرة لكن كانت محاشاتها لان يدركها الحس مع الاشياء البعيدة
من الاشياء الكلية والقريبة منها الاعرف عنده هي الاشياء الجزئية اي الاشخاص الموجودة
ومعنى قولنا في البرهان انه يكون من الاوايل اي من المبادي المناسبة فانه لا فرق
اوايل وبين قولنا مبادي في قبل انهما اسمان مترادفان اي يدلان على معنى واحد
ومبدا البرهان هو مقدمة غير ذات وسط اي مقدمة غير معروفة بحد اوسط وهي التي ليس
مقدمة اخرى اقدم منها في المعرفة والا في الوجود فاما المقدمة في الجملة فقد تقدم
حيث قيل انها احد جزئي القول الجازم الا الموجب والسالب وقد تقدم تحديدها ها هنا وقول
حكم فيه شي على شي او اخر فيه شي عن شي وهي منها موجبة ومنها سالبة والمقدمة الجدلية

اولفرط

فى المقدمة التى تسلم سوال ان جرم الشمس اعظم من الارض [illegible] ذلك [illegible]
هو الصادق او غير الصادق ولا المقدمة البرهانية هى الصادقة من احد جزئى النقيض
ولا الحكم [illegible] المتصلة بالايجاب والسلب ولا النقيض فهو المقابل له
جنية بسيطة وكل هذا قد [illegible] فى كتب المقدمة ومبدأ البرهان الذى هو كما قلنا مقدمة
ذات وسط [illegible] اولا [illegible] فاما الصادقة ما لم يكن سبيل برهانه فى تلك الصناعة ولا كان
معروفا بنفسه عند المتكلم فهذا [illegible] موضوعا [illegible] ما كان معروفا
عند المتعلم وهذا هو الذى يسمى العلوم المتعارفة والوضع ايضا ينقسم فيسمى منه
ما يوضع فيه وضع اما [illegible] النقيض لا الموجب ولا السالب وهذا هو الذى
يخص باسم الوضع وهو معدود فى جنس المقدمات ومنه ما هو حد [illegible]
فى التصور [illegible] انه شئ [illegible] الكمية غير ذات وضع والفرق بين المقدمة
الموضوعة والحد الموضوع ان المقدمة [illegible] ان الشئ موجود او غير موجود
وهذا هو معنى المقدمة واما الحد فليس يتضمن بذاته ان الشئ موجود او غير موجود
من جهة ما هو حد فانه ليس يعنى ما هى الوحدة [illegible] انها شئ موجود واحد
على انه [illegible] ولان كان [illegible] فى اشياء الذى تعلم بالعلمين معا [illegible] ولما كان
السبب المعلوم بالبرهان انما [illegible] التصديق [illegible] من قبل القياس البرهانى وكان
بالقياس البرهانى انما يكون من قبل المقدمات التى منها ايتلف القياس فقد يجب
ذلك ان [illegible] معرفتنا بالشئ المعلوم بالبرهان وهى النتيجة ومعرفتنا بالمقدمات
التى بها عرف النتيجة على حد سواء اعنى ان يكون معرفتنا بالمقدمات والنتيجة [illegible]
من [illegible] وذلك لا فى جميع المقدمات ولا فى بعضها بل يجب ان يكون معرفتنا [illegible]

اكثر وذلك ان الشئ الذى من اجله وجد [illegible] الصفة ما هو احق بوجود تلك الصفة
من الشئ الذى وجدت له تلك الصفة من بعده ومثال ذلك انه لما كان [illegible] المعلم من
اجل حب الصبى فقد يجب ان يكون حبنا للصبى اكثر من حبنا للمعلم وكذلك ان كنا نصدق بالنتيجة
هو من اجل التصديق بالمقدمات فقد يجب ان يكون تصديقنا بالمقدمات اكثر ولكن
تصديقنا بالنتيجة هو من اجل التصديق بالمقدمات [illegible]
لا يعرف اكثر من الشئ الذى يعرفه [illegible] افضل من الشئ الذى يعرفه [illegible]
يعرفه بعد الجهل به لان الجاهل قد [illegible] ان لم يتقدم [illegible] الاشياء
لم يجهلها قط واذا كان هذا هكذا [illegible] ان يكون [illegible] كلها او لا بعضها
اعرف من النتيجة ومن اراد ان يحصل له العلم البرهانى [illegible] ان يكون المقدمات اعرف عنده من
النتيجة عنده وان يكون تصديقه بها اكثر من تصديقه بالنتيجة بل وقد يحتاج مع ذلك
ان لا يصدق بشئ من المقابلات للمقدمات المعروفة بنفسها [illegible]
[illegible] السوفسطائيين [illegible] ان العلم البرهانى خاصة لا [illegible]
[illegible] المعتقد له امكان مقابله ما دام المعتقد له صحيح العقل موجود الذهن
قد ظن قوم انه ليس ههنا برهان اصلا [illegible] انهم ظنوا ان كل شئ
يجب ان يقام برهان عليه لانهم راوا [illegible] مقدمات البرهان [illegible] الى البرهان
[illegible] حال النتيجة بعينها وقوم اخرون اثبتوا [illegible] البرهان واعتقدوا [illegible]
يكون على جميع الاشياء وكلا الرايين كاذب [illegible] فاما الذين نفوا
[illegible] البرهان فانهم قالوا انه لما كان كل شئ يحتاج الى البرهان وكان غير ممكن
[illegible] اشياء متاخرة فى العلم باشياء متقدمة [illegible] المقدمة [illegible] اخرى

المقدمة بمقدمة اخرى وكذلك الى ما لا نهاية له وكان قطع ما لا نهاية له غير ممكن فان
ليس ههنا مبادى معلومة [illegible] على سبيل الوضع لا على سبيل الطبع واذا لم يكن ههنا
مبادى فلا برهان ههنا اصلا واما اعتقدوا ان الاشياء المتاخرة لا يعلم الا بالمتقدمة
وان قطع ما لا نهاية له مستحيل صحيح وصواب واما ما اعتقدوا ان كل شئ يحتاج الى
برهان وانه ليس ههنا مبادى معلومة بانفسها فباطل واما القوم الاخرون فانهم
سلموا ان كل شئ يحتاج الى البرهان وراوا ان وجود البرهان لكل شئ [illegible]
لا على جهة الاستقامة [illegible] فيها قطع ما لا نهاية له المستحيل والحق [illegible]
ليس كل شئ يعلم بالبرهان بل ههنا اشياء العلم بها [illegible] ولا برهان ووجود ذلك
بنفسه [illegible] وجود البرهان [illegible] ان ههنا مبادى معلومة بانفسها
انه ان كان واجبا ان يعرف مقدمات البرهان فاما ان يعرفها بوسط او بغير وسط فان
عرفت بوسط عاد السوال ايضا فى ذلك الوسط هل عرف بنفسه او بوسط [illegible]
الى ما لا نهاية له على الاستقامة فلا يكون ههنا برهان اصلا ولا ان يكون ههنا مبادى
معلومة بنفسها ولا ان يكون [illegible] السوفسطائى
مبادى البرهان غير معلومة [illegible] بل يقال انها معلومة بالعقل وهو الذى يدرك [illegible]
القضية المعروفة بنفسها فاما انه غير ممكن [illegible] الشئ مجهول المعلوم [illegible]
[illegible] ما ذكره لا اول [illegible] البرهان الذى [illegible]
انما يكون من المبادى التى هى اعرف عند الطبيعة [illegible] المقدمات [illegible]
النتيجة اقدم منها عند الطبيعة وقد كانت النتيجة [illegible] مقدمات قبل على انها اقدم
عند الطبيعة لزم ان يكون شئ واحد بعينه مقدما على شئ واحد بعينه ومتاخرا عنه

بجهة واحدة بعينه وذلك مستحيل فانه ليس يمكن فى ذلك الا ان يكون ذلك التقدم
بجهتين مختلفتين مثل ان يكون احدهما اقدم عندنا اقدم فى المعرفة والثانى اقدم
فى الوجود عند الطبيعة الا انهم ان ادعوا ذلك لزم [illegible] فان [illegible] البرهان
الذى فى الغاية [illegible] وذلك ان يكون منه ما هو من الاشياء الاقدم [illegible]
عندنا ومنه ما هو من الاشياء الاقدم عند الطبيعة [illegible] البرهان المطلق [illegible]
الاستقراء وذلك ان الاستقراء [illegible] عند الطبيعة وهو [illegible]
عندنا [illegible] ههنا نوعا من البرهان يسمى برهانا [illegible]
[illegible] وهو الذى يسمى الدليل ونوعا اخر يسمى برهانا بالاضافة [illegible]
جرت العادة بان يسمى برهانا مطلقا [illegible] ان كل البراهين [illegible]
على طريق الدور [illegible] ان الشئ موجود او غير موجود [illegible]
وجه اخر وهو ان يوجد الشئ فى بيان نفسه وهذا [illegible]
[illegible] الدور فانه لا فرق بين ان يضع الدور فى اشياء كثيرة على طريق الدور او
فى اشياء قليلة [illegible] فان طبيعة الدور [illegible]
اذ كان انما يجب فيه ان يكون فى عدة [illegible] فقط واقل العدد اثنان [illegible]
انا علمنا ا من قبل علمنا ب [illegible] انا علمنا [illegible] من قبل علمنا
وذلك انه اذا كانت [illegible] انا علمنا ا من قبل علمنا ب [illegible] من قبل علمنا ج [illegible]
من قبل علمنا ج واذا كانت ج انا علمنا [illegible] من قبل علمنا [illegible]
علمنا ب وذلك مستحيل [illegible]
[illegible]

واحدة بل اقل ما يكون ان يصح عنه شيء مقدمتان فالدور في المقاصد لذلك ... ان
بيان اولا ... المقدمتين ثم بين كل واحدة من المقدمتين بالنتيجة وبالعكس
المقدمة الثانية ولذلك من شرط البيان بالدور ان تنعكس المقدمتان ما دام ...
لم يحصل البيان بالدور على التمام ... اذا كانت النتيجة موجبة والمقدمتان ...
... في جميع الاشكال ... واحدة من المقدمتين اذا اضيف ...
... في الشكل الاول فقط ... اذا كانت النتيجة سالبة فليس يمكن ان يبين بها الا المقدمة
فقط الا المقدمة الموجبة واذا كان هذا هكذا فالبيان بالدور يحتاج الى اربعة شروط ...
واحدة من المقدمتين منعكسة وان تكون النتيجة موجبة وان يكون ... في الشكل الاول ...
ذلك ... [illegible]
قول من قال ان جميع ... [illegible]

[illegible]

فان هذا المحمول ليس يمكن البرهان بشكل كما هو شكل اذ كان المربع شكلا وليس بر
ب ورد القائمين ولا يمكن ايضا البرهان للمثلث المختلف الاضلاع ولو كان امرا
موجودا فان ذلك ليس بما هو مختلف الاضلاع اذ كان مساواة الزوايا
لقائمتين يوجد في المتساوي الساقين ايضا اذا كان ذلك كذلك فهذا المحمول
هو ذاتي للمثلث بما هو مثلث وبرهان الحمل انما هو الذي محمول به اما شأن
المحمول ولذلك كان برهان مساواة الزوايا لقائمتين للمثلث المختلف الاضلاع
ليس فيه اولا بما هو قائم وقد يتبع الذي لا يصح ولطف قد بينا
على طريق الحمل الذي على الكل ونحن لم نعنه او يكون قد بيناه ونحن نظن انه
لم نعنه فاما الاشياء التي يعرض لنا فيها الغلط من جهة المحمول على الكل وقد يظن
انا لم نعنه فهي الاشياء التي ليس يوجد منها الا شخص واحد فقط مثل
وكالارض والشمس والقمر فانه متى اقمنا برهانا على شيء من هذه انه يصدق
مثل انه يقيم برهانا على ان السماء جسم لا ثقيل ولا خفيف او ان الارض في
الوسط والا فقد نظن انا اذا اقمنا برهانا على امر يخص ان على امر كلي اذ
كان ليس يوجد من هذه الاشخاص شخص واحد وليس الامر كذلك فانه لم نعم
على الارض كما هي ارض لها وشخص وانما يعنى على الطبيعة الكلية
للارض كما هي ارض سواء وجد منها اشخاص كثيرة او لم يوجد بل اذا
اقمنا البرهان عليها فقد علمنا انه لو وجدت ارضون كثيرة لكانت
لها هذه الحال اعني انها كانت تكون في الوسط كما انه لو عدم الشخص
الذي حتى لا يبقى منها الا شخص واحد لكان يعوم البرهان على ذلك

على انه ناطق لانه هو شخص انسان بل لانه انسان ولم يكن في ذلك ضرر اذا لم يكن
منه مخرج كما هو ولا الاشياء التي يعرض لنا الغلط من جهة الحمل الذي على الكل ونظن انا
قد بيناه فهي اشياء اجناسها اشياء المختلفة الانواع ليس يوجد لها اسم يوجد
محمولا واحدا يعم الكل واحد منها على حدة قبل جهة الطبيعة المشتركة التي يوجد
ذلك المحمول لها مثل ما يرسم المهندس في الاعداد والمناسبة اذ ابدلت متناسبة و
مثل المهندس في الاعظام المتناسبة اذا ابدلت يكون متناسبة وتبين في الاعداد
المتعدد برهان يخص للازمنة فانه قد تظن كذلك احد ان هذا المحمول اذا قد بين
الامر الذي على الكل وليس كذلك فان هذا المحمول ليس هي للخطوط بما هي خطوط ولا
اعداد بما هي اعداد وانما هو شيء موجود وبداية الطبيعة العامة التي تشترك فيها جميع
كلها ولذلك تصدق المحمول للاعداد والاعظام والازمنة المتناسبة فانها
اذا ابدلت يكون متناسبة وانما كان ان يكون البرهان في هذه على الكل لو كانت الطبيعة
المشتركة لهذه موجودة فيهم البرهان عليها واما اذا فقد ويستدل لكل نوع على حدة
واحد من هذه على حدة فانه لم يقم البرهان على الكل ولا عرف في ذلك موجودا
كما انه اذا بين مبين في المثلث المختلف الاضلاع على حدة ان زواياه مساوية
لقائمتين وبين ذلك بعينه في المتساوي الساقين وفي المتساوي الاضلاع
ولم يعرف من طبيعة وجود مساواة الزوايا لقائمتين للمثلث الكلي غير انه
موجود في الكل واحد من انواع المثلث فهو بعد لم يعرف ما يوجد للمثلث
بما هو مثلث الا انه يكون يعرف ذلك بضرب من العرض على نحو ما يكون العلم السوفسطائي
فاذا لم يعرف من طبيعة وجود مساواة الزوايا لقائمتين للمثلث الكلي غير انها موجودة

للمختلف الاضلاع والمتساوي الاضلاع والمتساوي الساقين فلم يعرف بعد انها
امر موجود للكل مثلث بما هو مثلث وانه لا مثلث من المثلثات الا وزواياه مساوية لقائمتين
الا انا قلنا انه يعرف بنحو من المعرفة بعيدة على الاستقراء وذلك شيء خارج عن
البرهان ولا الموضع الثالث الذي يعرض لنا فيه الغلط انا قد بينا الامر الذي على الكل
ولكن لم نعنه فهو الموضع الذي يعرض لنا فيه ان يبين شيء الشيء ما لجزء اوسط ليس هو
محمولا على الكل ولا يكون للشيء المبين محمولا على الكل فيظن انه محمول على الكل
فيبين الحد الاوسط بهذه الصفة مثال ذلك ان يبين مهندس انه اذا
خط مستقيم على خطين مستقيمين يصير كل واحد من الزاويتين الداخلتين
في جهة واحدة مساوية لقائمة كان الخطان متوازيين فان المتوازي موجود
للخطين المذكورين بهذه الصفة لكن لا على الكل لانه يتوازى ايضا وقد على الكل
للخطين اللذين يقع عليهما خط ثالث فيكون مجموع الزاويتين الداخلتين
كلتيهما في جهة واحدة مساوية لقائمتين سواء كان كل واحدة منهما قائمة
او كان ما نقص من الواحدة زاد في الاخرى ولا كون الحد الاوسط في هذا
محمولا على الكل واذا كان هذا هو ملاك الشروط بالبراهين فقد يسهل لنا
متى يقع لنا العلم بالحمل الذي على الكل ومتى لا يقع وهو انه اذا انتزعنا
بعدها اشياء كثيرة فان وجدنا تلك الاشياء انها تختلف في الاسماء فقط كما
الحال في السيف والصمصام والمخذم فهي طبيعة واحدة فالبرهان عليها على الكل
مثال ذلك انه لو كان معنى المثلث المختلف الاضلاع ومعنى المثلث المتساوي
الساقين معنى واحد بعينه لقد كنا نرى البرهان على مساواة الزوايا لقائمتين انما كانت

للمثلث المختلف الاضلاع والمتساوي الساقين على طريق الكل فاما ...
اذا لم يكن معناهما واحدا بعينه لكن معنى كل واحد منهما غير معنى الاخر فانه ان لم يكن
على الكل ولا بحد اوسط محمول على الكل واذا لم يكن معروفا عندنا الوصف
للشيء الذي به يكون البيان على الكل امكننا ان نستنبط بان نتأمل الاشياء التي
بها يتحقق ذلك الشيء الذي او جبناله ذلك المحمول فاذا وجدنا الصفة
التي اذا تعقبنا ارتفعت سائر الصفات بقي المحمول واذا ارتفعت هي ارتفع
المحمول اولا بارتفاعها وتلك الصفة هي الصفة التي من قبلها وجد البيان على الكل
مثال ذلك انا اذا اخذنا في المثلث المتساوي الساقين المعمول من نحاس مثلا
او من خشب ان زواياه مساوية لقائمتين فانا اذا اردنا ان نستنبط
الصفة التي من قبلها وجد له هذا المحمول فوجدنا انه متى رفعنا عنه انه من نحاس
وانه ايضا انه مثلث لم يرتفع عنه المحمول الذي هو مساواة الزوايا لقائمتين
وكذلك متى رفعنا عنه انه متساوي الساقين او غير ذلك من الصفات
الموجودة له لم يرتفع عنه هذا المحمول وانه متى رفعنا عنه انه شكل وانه ايضا
سائر الصفات الموجودة فان المحمول يرتفع عنه ارتفاعا اوليا وليس بهذا
القانون لانا نجد اذا رفعنا عنه انه ذو شكل او ذو حدود وانه يرتفع
عنه مساواة الزوايا لقائمتين فان ذلك ليس هو ارتفاعا اوليا و
انما عرض له ذلك من قبل ارتفاع المثلث بارتفاعها ولو امكن ان
ان يبقى المثلث ويرتفع الشكل لما ارتفع المحمول الذي هو مساواة
الزوايا لقائمتين فاذا علمناه بهذا الطريق ان المحمول انما هو موجود

مثلين

يحمل ... صح

على الكل لانه ... عمله ... الشيء الذي وجد له البيان على الكل وانه الذي قد يتبين
تبين على طريق البرهان في الكل واحد من اصناف المثلثات اعني المختلف الاضلاع
والمتساوي الساقين مساواة زواياه لقائمتين واذ قد تبين ما هو المحمول
على الكل وتبينت اصناف المحمولات الذاتية وانهما صنفان احدهما المحمول
الذي يوخذ في حد الموضوع والصنف الثاني المحمول الذي يوخذ في حده الموضوع
وكان قد تبين ان البرهان يجب ان يكون من مقدمات ضرورية اذ كان المعلوم
بالبرهان من شرطه ان لا يكون بخلاف ما علم ولا في وقت ما وذلك انه يجب له
من قبل المقدمات الضرورية وكانت المقدمات الضرورية هي الذاتية المحمولة على الكل
فقد تبين بهذا ... لو ان ارسطو ... ان كل ذاتي ضرورية وكل ضرورية ذاتية
دائما فان البرهان كما قال لا يجب ان يكون من المقدمات الذاتية او العرضية
فان من العرضية ما لم يكن من الضرورية لان العرضية ليست بضرورية لكنه من
الامور الضرورية فليس من الامور العرضية واذا لم يكن من العرضية فهو من الذاتية
قال فاما ان مقدمات البراهين ينبغي ان تكون ضرورية وهو الذي جعلناه
مبدا في انه يجب ان تكون مقدمات البراهين ذاتية وقد يمكن ان يكتفى في
بيان ذلك بما سلف وقد يمكن ان يتبين ذلك بيانا اوسع بان يبتدئ القول
فيه ابتداء فنقول انه اذا وجب ان تكون النتيجة اضطرارية غير متغيرة
ولا متغيرة فواجب ان يكون البرهان الذي من قبله حصل لنا العلم بهذه
الصفة ايضا ضرورية بل هو احرى بذلك واذا كان واجبا في البرهان ان يكون
بهذه الصفة اعني ضروريا في المقدمات واجب فيها ايضا ان تكون ضرورية لا انه ليس

المعلوم

برهان ثان

واجبا

واجبا في كل قياس ان يكون من مقدمات ضرورية وذلك قد يمكننا ان ننتج
نتيجة صادقة عن مقدمات صادقة غير ضرورية فاما البرهان فمن شرطه ان يكون مقدماته
مع انها صادقة ضرورية وقد يدل على ذلك انا نعاند من ظن انه قد اتى ببرهان
على مطلوب من المطالب غير ان يكون اتى به بان نعرفه ان البرهان الذي
اتى به ليس من مقدمات ضرورية او بان ذلك القياس الذي ظن انه منتج انه
ليس بمنتج او بان تلك المقدمات ماخوذة من الشهرة والشهادة لا بحقيقة
قال ومن ههنا يتبين ان من جعل سياق شرط المقدمات البرهانية ان تكون
مشهورة فهو في غاية البله والجهل مثل ما يظن افلاطون بهذه المقدمات
انها برهانية وذلك انه قال ان الذي يعلم عنده علم ومن عنده علم فهو يعلم ما هو
العلم وذلك كاذب وان كان مشهورا وذلك انه اذا كنا نقول انه لا
يكتفى في مقدمات البرهان ان تكون صادقة فقط بل وان تكون ضرورية ومناسبة
للجنس الذي يوجد فيه فكم بالحرى ان لا يكتفى كونها مشهورة فانه ليس كل
مشهور صادقا فضلا عن ان يوجد فيه سائر الشرائط الاخر وقد يظهر
ان البرهان يجب ان يكون من مقدمات ضرورية من قبل ان الذي ليس يعلم الشيء
انه ضروري بامر ضروري فليس يعلم انه امر ضروري بعلته لان علة الامر الضروري
ضرورية ومن ليس يعلم الشيء بعلته فليس عنده علم به الا بطريق العرض مثال
ذلك ان من ظن انه قد علم ان امرا موجود له بالضرورة بوسط غير ضروري
وهو كاذب فبين انه لم يعلم وجوده له بالضرورة من قبل الحد الاوسط وذلك لان الحد الاوسط
الذي هو كاذب قد يمكن ان يرتفع ويكون عنده ان امرا موجود له بالض

ان ام

الشرط بدلا من قياس

واذا كان ذلك كذلك فمن ظن ان الذي هو الحد الاوسط لم يكن علم بان
امرا موجود له بالضرورة الا ان كان ذلك بالعرض والاتفاق كان الا ان
قد يعلم بوسط غير ضروري علما ضروريا فيلزم على هذا ان يكون في وقت ما القياس
موجودا والقياس موجودا والنتيجة موجودة والعلم بها غير موجود وذلك انه
قد يمكن ان يرتفع الحد الاوسط فيكون المطلوب غير معلوم والقياس موجودا
فيكون حالنا في الجهل بذلك المطلوب ومعرفتنا به مثل حالنا معه قبل ان يكون
عندنا قياسه وذلك انه اذا ارتفع الحد الاوسط وان كان الحد الاوسط غير ضروري
فيجب ان يكون حالنا في العلم بالنتيجة حال من يرى ان العلم بها امر ممكن ان
يتغير لا امر ضروري وذلك ان الحد الاوسط هو ممكن وليس بممتنع ان يقع العلم
بان النتيجة ضرورية من قبل حد اوسط ليس بضروري لكن بالعرض لا بالذات
مثل من يعتقد في نفسه ان كل انسان ماش وكل ماش حيوان فعلم ... فان الانسان
حيوان بالضرورة فكانه ليس يمتنع ان يقع ... صادق على مقدمات كاذبة وذلك
ان الحال في استنتاج ضرورة النتيجة لضرورة المقدمات كالحال في استنتاج صدقها
لصدق المقدمات على ما تبين في كتاب القياس اعني انه متى كانت المقدمات ضرورية
كانت النتيجة ضرورية لانه ان لم تكن ضرورية وكانت ممكنة كانت المقدمات ممكنة
وقد فرضت ضرورية هذا لا يمكن كما ان المقدمات ايضا اذا كانت صادقة
كانت النتيجة صادقة ضرورة وليس ينعكس هذا اعني انه متى كانت النتيجة ضرورية
وكذلك الحال في صدق النتيجة مع صدق المقدمات لانه ليس ... على ما
وجود المعدوم على ما تبين في كتاب القياس والذي يعلم الشيء بوسط غير ضروري

ضرورية كانت المقدمات

فهو

فهو لا يعلم ان الشيء للنتيجة على غير ضروري ولا ان كان هو الذي يعلم الشيء
بوسط بهذه الصفة اعني بوسط غير ضروري وهو من احد امرين اما ان يظن انه يعلم
وهو لا يعلم وذلك اذا لم يطلع على الوسط الذي ليس بضروري انه ضروري وقال ان
يحصل انه ليس يعلم وذلك اذا علم ان الوسط غير ضروري فانه ليس يكون عنده
علم بان الشيء الذي ... موجود وذلك ... الذي علمه واحد ... ان
النتيجة نفسها او بتعرفه الحد الاوسط في علمه بوسط ... وقد ... شك
فيقول ان كانت النتيجة انما تكون ضرورية عن مقدمات ضرورية فكيف
للجدليين ان ينتج عن المقدمات التي تسلمها عن المجيب بالسؤال نتيجة ضرورية وحل
هذا قريب مما تقدم وذلك انه انما قيل في حد القياس انه قول يلزم
غير ... اضطرار ولم يقل ... اضطراري فان الاضطرار في القياس
هو في نفس لزوم النتيجة عن المقدمات لا في كون النتيجة اضطرارية واذ قد تبين ان مقدمات
البراهين يجب ان تكون ضرورية وان الضرورية يجب ان تكون ذاتية وعلى الكل
فبين ان المطالب البرهانية يجب ان تكون ذاتية فان المطالب العرضية ليس يقع
العلم بها من الاضطرار اذ كانت توجد ولا توجد ولذلك لم يكن المقدمات من الامور
العرضية ومن هنا يتبين ان نتيجة البرهان هي كلية والسبب في ذلك ان حدود
البرهان هي كلية واذا كانت نتيجة البرهان كلية وذاتية فبين انه لا يقوم على
الاشياء الفاسدة برهان الا على نحو طريق العرض اعني في وقت ما ولو كان
البرهان يمكن يقع على الاشياء الفاسدة الجزئية للزم ان تكون المقدمة
الصغرى امورا جزئية فاسدة لان الموضوع فيها هو الموضوع في النتيجة و

فقد يجب لئلا يكون ههنا قياس الا
من مقدمات ضرورية ...

ايضا لم يكن بل الذي يجري مجرى ذلك في البرهان بحث الحد بعينه اعني ان الحد اذا حكى
ولا فاسدة او كانت الحدود انما هي اما مبادئ برهان او نتيجة برهان او برهان
متغيرة وضعه على ما سنبين بعد والاشياء الجزئية التي يحدث مرة بعد
اخرى منزلة الكسوفات فان البرهان ليس يقوم عليها من حيث هي جزئية وانما هو
يقوم على الطبيعة المشتركة الكلية لجميع الكسوفات لا لهذه الكسوف الجزئية اليس
يقوم البرهان على الشيء الجزئي الذي يفسد ولا يعود وسنبين هذا بعد بيانا
كافيا وينبغي ان يعلم انه ليس يكفي في مقدمات البراهين التي هي براهين مطلقة
لا بالاضافة التي تستعمل المتوسط ضرورية فقط ان لم يسلم ان كل ضروري
ذاتي بل وان يجمع هذا ذاتية فانه قد يظن ان هذه مقاييس يكون الحد
الوسط فيها ضروريا لكنها ليست ذاتية وقد قوم فيما وضعوا ارسطو
من ليس كل ضروري فهو ذاتية وقالوا ان ههنا مقاييس يكون الحد الاوسط فيها
ضروريا لكنها ليست بذاتية وذلك اذا اتفق ان كان شيئان كل واحد منهما
موجود لشيء ما بالذات فاتفق ان احدهما في بيان حسبما مثل ابن يبان من
ان هذا العليل به حرارة غريبة من قبل انه مقشعر مختلف فان هذين يتبعان
بالذات للعفونة ويوجد احدهما للاخر ضرورة لكن ان قيل وامثال هذه
ضرورية وهو مع الضرورية يحتجون بما يعتقد [illegible] ذلك الاسم في هذه الضرورة
بجوهرها هي التي [illegible] كل ضروري [illegible] ارسطو
فانك لا يكفي في الحد الاوسط في مقدمات البراهين المطلقة ان يكون ذاتيا فقط بل
وان يكون مع هذا علة للنتيجة فان ههنا مقاييس التي تحمل لا براهين مطلقة

طعن [illegible]

تنبيه

ايضا [illegible] والحد [illegible] ولكنها ماخوذة عن [illegible]

من قبيل ان هذه المراة حامل لانها ذات لبن وذلك ان الحمل هو سبب اللبن مع
اللبن امر متاخر عنه فاما ان مقدمات البراهين يجب ان تكون متناسبة فذلك بين
مما انه يجب ان يكون الحد الاوسط موجودا بالذات للاصغر والاكبر موجودا
للاوسط بالذات واذا كان الامر كذلك فبين ان مقدمات البراهين
هي من جنس واحد وانه لذلك ليس يمكن ان ينقل البرهان من جنس العلم
الى جنس اخر وان المقدمات الخاصة المتناسبة هي محصورة في الجنس [illegible]
لجنسين متباينين ولذلك ليس يمكن المهندس ان يستعمل في بيان امر
هندسي المقدمات التي تستعمل العددي وانما كان ذلك كذلك لان الاشياء
التي منها تتبين طبيعة البرهان ويتقوم في صناعة هي [illegible] اشياء
احدها المحمولات المطلوبة في تلك الصناعة وهي التي يبان انها موجودة للموضوع
بالذات والثاني الامور المعترفة بالطبع في ذلك الجنس وهذه هي المقدمات التي
يبان بها ان وجود المحمول للموضوع اما بايجاب واما بسلب والثالث الطبيعة
الموضوعة التي يكون البراهين على الاعراض والتاثيرات الموجودة لها وانها
منسوبة اليها وهي التي هي موضوع الصناعة فاما المقدمات التي منها يكون البراهين
في جنس جنس وطبيعة طبيعة من طبائع الصنائع البرهانية فلما كانت الامور
الذاتية للجنس فقد يجب ان يكون خاصة وان كانت ههنا مقدمات عامة لاكثر من
جنس واحد فسنبين كيف يستعمل الصنائع الخاصة لها وكذلك الامر في
المطلوبات ايضا انه يجب فيها ان يكون خاصة اي لطبيعة الموضوع اذ كانت
ذاتية لها واذا كانت المقدمات يجب ان يكون خاصة بجنس جنس وكذلك

متناسبة [illegible]

المطلوبات فبين انه ليس يمكن ان ينقل البرهان من جنس الى جنس والسبب في ذلك ان
الطبائع الموضوعة للصنائع مختلفة مثل ان طبيعة العدد التي هي موضوعة لصناعة
الارثماطيقي لطبيعة المقدار التي هي موضوعة لصناعة الهندسة ولذلك كان البرهان
على مطلوب عددي ليس يمكن ان ينقل البرهان الى امر غير العدد ومن البرهان
القائم على امر هندسي ليس يمكن ان ينقل الى امر غير هندسي وانما يمكن ان ينقل
البرهان من صناعة الى صناعة متى كان المطلوب في الصناعتين واحدا بعينه
على الاطلاق لئلا يمكن في ذلك ولا ان يكون واحد الحدود ما وذلك بان يكون احد
الصناعتين تحت الصناعة الاخرى مثل العلم المناظر الذي تحت علم الهندسة
ومثل علم الموسيقى الذي هو تحت علم العدد فان علم المناظر يستعمل امورا
هندسية وعلم الموسيقى امورا عددية ولا اذا كان المطلوب اسباب ان [illegible] ليس
يمكن ان يبرهن واحد منها في غير الصناعة التي تخصه مثال ذلك انه ليس يمكن
ان يبرهن صاحب علم الهندسة ان الضدين انما لهما ضد واحد وان الضدين
علمهما واحد وانما كان ذلك للعلم الاخر كما انه ليس للعلم الاخر ان
يبين ان المكعبين اذا ضرب احدهما بالاخر كان منهما عدد مكعب
وانما كان ذلك للعددي وليس انما يمتنع ان يبين صاحب صناعة لا [illegible]
العرض الموجود لموضوع صناعة بل والامر الذي هو موجود لموضوع صناعة
الا انه ليس من الامور الذاتية له ولذلك ليس للمهندس ان يبين
ان الخط المستدير والمستقيم هو افضل الخطوط وان كان بالافضل
والاحسن موجودة للعظم لكنها ليست موجودة له بالذات وهذا الحد دل

ارثماطيقي

منها امور [illegible]

غاية الدلالة

غاية الدلالة على انه ليس يمكن ان ينقل البرهان من صناعة الى صناعة لان
الامور المشتركة لاكثر من موضوع صناعة واحدة هي من الامور العرضية
لا من الامور الذاتية فقد تبين من هذا انه لا سبيل الى ان تقام البراهين
على امر من الامور الا من الامور المناسبة التي تخصه وليس يكفي في البراهين
ان تكون مقدماتها صادقة وغير ذوات اوساط اعني معلومة بنفسها فقط
بل والى ان يكون مع ذلك خاصة بالموضوع الذي ينظر فيه ولذلك كان برهان بروسن
الذي استعمله في استخراج المربع المساوي للدائرة ليس قولا برهانيا وان كان
استعمل فيه مقدمات صادقة لانها عامة مشتركة وذلك انه لما عمل
اعظم من كل شكل يقع في الدائرة واصغر من كل شكل يقع خارج الدائرة
قال ان المربع الذي هذه صفته يلزم ان يكون مساويا للدائرة لان الدائرة
هي اعظم من كل شكل يقع فيها واصغر من كل شكل يقع خارجا عنها والاشياء
التي هي اصغر واعظم معا من اشياء واحدة بعينها هي متساوية وهذه
القضية العامية الكلية وان كانت صادقة فليست خاصة بل مشتركة [illegible]
ولذلك ما جرح ارسطو في كتاب السفسطة بيان بروسن هذا وهو بيان
سوفسطائي وان لم يكن كاذبا لكن سماه سوفسطائيا اي مرائيا
مرائيا من اشياء اذ كان يظن به انه برهان وليس برهان
ولذلك يمكن ان ينقل هذا النحو من البيان من صناعة الى صناعة
ويستعمل في بيان اشياء الذات الخاصة فيجب ضرورة ان يكون الحد
الاوسط في البراهين الذي طبيعة الجنس الموضوع لتلك الصناعة ولا
طبيعة الجنس الاعلى المحيط بذلك الجنس منزلة ما يكون البرهان كثيرا على الامور التي [illegible]

الربا [illegible]

كثيرة وما كان [illegible]

من المبادئ العددية وذلك ان النغم واخواتها تحت العدد وبمنزلة ما بين على كثير من
الامور التي في العلم المناظر من المبادئ الهندسية واذا عرض بعض
مثل هذا من جهة ما ان احدهما تحت الآخر فان الصناعة التي
نظرها في الجنس العالي تبين عن ذلك الشي سببه والصناعة التي تحتها
تبين ان ذلك الشي فقط مثل ذلك ان الصناعة الموسيقية تضع
ان البعد الذي بالاربعة متفق وتوقف على سبب هذا الاتفاق صناعة العدد
وتبين ان النغم على نسبة الزايد جزءا والنغم التي على نسبة الضعف
مثلا او الزايد جزءا هي متفقة ومثال ما يضع صاحب علم المناظر
ان الاشياء اذا نظر اليها على بعيد ظهرت الاصغر ويعطي سبب ذلك
في صناعة الهندسة وهو ان الزاوية الصغرى يوترها خط اصغر
انما كان ذلك لان الوسط الذي من العلم الاعلى في امثال هذه
الاشياء يكون للمحمول المطلوب في الصناعة السفلى عن نوعه
وقد ذكرنا ان البراهين المحققة انما تكون من المبادي المتقدمة
بالطبع التي هي اعرف عندنا وعند الطبيعة فمن البين انه ليس يمكن
ان يبرهن صاحب صناعة مبادي صناعة الخاصة بالجنس الموضوع لها
من قبل انه يحتاج في بيان تلك المبادي الى ان تكون مبادي اخرى لذلك
الجنس تتقدم عليها والمبادي الخاصة ليس لها مبادي خاصة مثل
ان كانت فعامة ولذلك ما وجب ان تكون براهين جميع المبادي
لصناعة الحكمة العامة اعني الفلسفة الاولى التي موضوعها الموجود
بما هو موجود فقد تبين من هذا القول ان البرهان يكون من المناسبة

ثم انه ذكر

(margin:) مثال صحيح

(margin:) يضع

الخاصة وهي الاسباب القريبة للشي وتبين مع هذا انه لا يمكن ان ينقل مثل
هذه البراهين من صناعة الى صناعة ومن لا يمكن ان يكون البرهان المطلق الذي
يعطي سبب الشي القريب هو البرهان الذي تجتمع فيه هذه الشروط التي
تقدمت كلها عسر علينا ان نعرف البرهان الذي هو برهان بالحقيقة معرفة
هذه الشروط علينا ونظن كثيرا انه قد علم الشي علما محققا من علمنا
بمقدمات صادقة غير ذوات اوساط وليس الامر كذلك دون ان تكون فيها
سائر الشروط التي ذكرناها من المناسبة والتقدم بالطبع ولما كان كل
برهان فان التيامه وقوامه من ثلثة اشياء احدها الامور الموضوعة
في تلك الصناعة والثاني المقدمات الراجبة قبولها والثالث المحمولات المطلوبة
في تلك الصناعة وجودها لتلك الموضوعات فبين ان الناظر في الصناعة يجب
ان يتقدم عنده في هذه الاجناس معارف اول اذا كان قد وضع لكل
علم ولكل تعلم فعلى انه تكون عن معرفة متقدمة اما الموضوع فيجب عليه ان
يتقدم فيسلم من امره انه موجود ولا يبحث عن وجوده اصلا لانه ليس عنده ما
يبحث عنه واما المقدمات فيجب ان يتقدم فيعلم من امرها ايضا على ماذا
يدل اسمها وانها موجودة واما المحمولات المطلوب وجودها للموضوعات فانما يحتاج
ان يعلم من امرها على ماذا يدل اسمها فقط ثم يطلب وجودها للموضوعات
بالبراهين مثل ما يحتاج المهندس ان يعرف على ماذا يدل اسم الفرد
والزوج والاول وغير الاول وربما لم يحتج في هذه الثلثة الى التقدم
في التعريف بهذه الاشياء لظهور الامر فيها وذلك ان كثيرا من

(margin:) فيعلم

(margin:) المثلث والدايرة والمنطق والاصم
والعددي على ماذا يدل اسمه

من الموضوعات لنا يحتاج ان يتقدم فيعلم انه يجب على صاحب هذه الصناعة ان
يتسلم وجودها اذا كان وجوده في الغاية من الظهور عند الحس مثل وجود الحار
والبارد الذي هو موضوع العلم الطبيعي وكثير منها يحتاج فيها الى مثل
الحال في العدد فان الناظر فيه يجب ان يعرف اولا انه يتسلم
وجوده تسليما اذ وجوده خفي عند الحس وكذلك الحال كثيرا في المقدار
والعظم وكذلك كثيرة من المقدمات والمحمولات المطلوبة ما ليس يحتاج فيها
الا ان يتقدم فيعرف على ماذا يدل الاسم منها مثل المقدمة التي
تقول فيها انه اذا نقص من الاشياء المتساوية متساوية بقيت الباقية
متساوية والمقدمات التي تستعمل في الصنايع منها خاصة ومنها مناسبة
الذاتية التي ليس يمكن ان تستعمل في اكثر من جنس واحد مثل ان الخط
المستقيم هو الموضوع على سمت النقط المتقابلة ومنها عامية لاكثر من جنس
واحد الا ان عمومها ليس كعموم طبيعي واحد بل كعموم نسبة مثل قول
القايل اذا نقص من الاشياء المتساوية متساوية بقيت الباقية متساوية
فان هذه القضية على الاعظام والاعداد والازمان لكن ليس الذي يدل
فيها معنى واحدا اشتراطه مثل عموم الحيوان للانسان والفرس
ولا بتناسب بل باشتراك وهذه المقدمات اذا استعملها صاحب صناعة
صناعة فهو بها اراد انها من موضوعه الخاص به كانت فهي بها تجري
المقدمات الخاصة المناسبة مثل ان يقيد المهندس مثل قولنا الاشياء
المتساوية الاعظام المتساوية وان يقيد العددي مثل ذلك الاعداد

المتساوية

(margin:) تصدق

المتساوية ولذلك ليس يرتفع امثال هذه المقدمات الشك فيها فمن قبل ان
مقدمات البراهين ينبغي ان تكون خاصة ومناسبة يجب لذلك الا تنقل
البرهان من صناعة الى صناعة فان هذه المقدمات العامية هي مقدمات
كثيرة والمستعمل من ذلك في الهندسة غير المستعمل في العدد والمقدمات
التي تستعمل في الصناعة انواع منها مقدمات معروفة بالطبع عندنا واجب
قبولها ومنها مصادرات ومنها اصول موضوعة ومنها حدود والمقدمات
المعروفة بالطبع تخالف المصادرة والاصل الموضوع من قبل ان
المقدمات المعروفة بالطبع تصدق بها بذاتها وليس يمكن احدا ان
يتصور فيها انها على غير ما هي عليه ولا يمكن ان يعاند ها بنطقه
الداخل بل ان كان فبنطقه الخارج وهو اللفظ فقط والبرهان انما يحتاج
النطق الداخل لا الى النطق الخارج واما الاصل الموضوع فهي المقدمة
التي يتسلمها المتعلم من المعلم على انها من قبل المعلم لا على انها
امر بين عند المتعلم ولا عنده ايضا علم بخلافها واما المصادرة
فهي التي يتسلمها المتعلم من المعلم لكن عنده علم بخلافها ويخالف
الحدود الاصول الموضوعة والمصادرات من قبل ان الحدود
ليس فيها حكم بان الشي شيئا موجودا او غير موجود وانما الحد جزء
مقدمة والحدود تفهم ذات الشي ومعناه واما الاصول الموضوعة
فليس هي جزء مقدمة بل هي بل الاصول الموضوعة هي التي اذا تسلمت
يتبعها وجود الشي وليس يستعمل المهندس في الهندسة مقدمات كاذبة

كان في ذلك قوم حيث قالوا ان نضع ان هذا الخط هو مقدار كذا وليس هو في الحس
ذلك المقدار ولا ان هذا الخط مستقيم وليس الخط الذي يمثل به مستقيما فان
المهندس ليس يبرهن على الخط الذي يمثل به بل يبرهن على الخط المعقول
الذي يجعل هذا الخط المحسوس مثالا او بدلا منه والفرق الذي
بين الحدود والمصادرات والاصول الموضوعة هو ان الحد لا يكون الا
كليا وهذه قد تكون كلية وجزئية والبرهان فليس يقوم على كل شيء من الاشياء
الكثيرة بما هي كثيرة بل انما يقوم على الطبيعة المشتركة [illegible]
الكثيرة المحكوم عليها بالحكم البرهاني فانه اذا لم يكن في الاشياء الكثيرة
طبيعة بهذه الصفة لم يكن هنالك معنى كلي موجود واذا لم يكن معنى كلي
لم يكن هنالك حد اوسط تحمل عليه [illegible] هو واذا لم يكن هنالك حد
اوسط لم يكن هنالك برهان اصلا ولذلك ما يجب ان يكون في الاشياء
التي يقوم عليها البرهان طبيعة بهذه الصفة تحمل على كل شيء من الكثيرة [illegible] البراهين
لا باشتراك الاسم فقط [illegible] وبعضه [illegible]
ان جزء النقيض لا يمكن ان يصدقا معا للظهور في [illegible] كثيرا الا انه لا
يصرح بها في البراهين ولا ان يجعلها جزءا قضية من البرهان الا حيث
نضطر اليها وذلك في موضعين احدهما اذا اردنا ان نبرهن ان المحمول
موجب للموضوع وان نقيضه غير موجب له مثل ان نريد ان نبين
ان العالم محدث وانه ليس غير محدث واذا اردنا ذلك فينبغي ان
نشترط هذا الشرط في الحد الاكبر مثال ذلك اذا اردنا ان نبين

هذا الحد

هذا المعنى العالم هو اوسط انه جسم فانا نقول ان العالم جسم والجسم محدث وليس غير محدث
فينتج ان العالم محدث وليس غير محدث وليس هذا الاشتراط [illegible] في [illegible]
[illegible] حمل الحد الاوسط على الاكبر وسلب نقيضه عنه وذلك ان حمل الاوسط
على الاكبر وسلب نقيضه عنه انما يصدق اذا كان الحد الاكبر مساويا للاوسط وكذلك الحال
ولا الاوسط [illegible] الاصغر اذا كان اعم منه فليس يصدق ذلك [illegible] اذ كان
جسم هو اوسط انه حيوان [illegible] فانه لا يصح [illegible] هذا الشكل [illegible]
حيوان وانه ليس غير حيوان كان يصح ان [illegible] حيوان جسم وانه ليس بغير جسم والثاني
[illegible] فيها هذا الاشتراط هو اشتراط غير منتفع به في انتاج ما يقصد له من
ان الحد الاكبر موجب للاصغر ونقيضه غير موجب له والموضع الثاني [illegible] يستعمل
فيه [illegible] فهو اذا برهنا على شيء ببرهان الخلف حين نقول
واذا كان هذا كاذبا فنقيضه صادق لان النقيضين لا يجتمعان على الكذب لكن ليس
[illegible] في العلوم الجزئية [illegible] عامة
[illegible] الموضوع [illegible] ذلك
[illegible] نقيضا [illegible] لجميع العلوم [illegible]
الجدل [illegible] وتبكيته [illegible]
[illegible] صناعة الجدل [illegible] مخصوص [illegible]
موضوع مخصوص ولذلك كانت المقدمات التي تستعملها صناعة الجدل ماخوذة من
السؤال والجواب [illegible] مقدماته [illegible] اذ كان ليس قصده اثبات
[illegible] او ابطاله بل انما قصده اثبات شيء واحد بعينه وابطاله

وكذلك في حمل الحد الاصغر على الحد الاوسط
وسلب نقيضه عنه [illegible]

مثلا
وهو حد

نقيضه والمقدمات [illegible] شيء او اصله بالموضوع وانما يجب [illegible] وذلك ان
شرط [illegible] هو شرط بعينه في المقدمات [illegible] ولذلك لم يكن ان يطلب المقدمات
الخاصة بعلم علم [illegible] في ذلك العلم واذا كانت شروط [illegible] في علم علم [illegible]
شروط المقدمات [illegible] فقط [illegible] انه ليس يجب على المهندس ان يجيب عن [illegible]
على الطبيعي ان يجيب [illegible]
المسائل التي [illegible] صناعة [illegible] مثال ذلك انه ليس
يجب على صاحب علم المناظر ان يجيب الا عن المسائل [illegible] الهندسية التي
يستعملها [illegible] صناعة [illegible] لكنه ليس يجيب [illegible] صاحب علم المناظر
وانما يجيب عنها المهندس بما هو مهندس والمهندس ايضا ان اجاب عن [illegible] من
علم المناظر فذلك [illegible] من جهة انها امور لاحقة لموضوعه [illegible]
اذ كان ذلك كذلك فظاهر انه ليس يمكن ان يتكلم صاحب صناعة [illegible]
تلك الصناعة فانه لو [illegible] ذلك [illegible]
سؤال [illegible] ان ينظر في علم علم من العلوم مسائل غير منسوبة اليه [illegible]
ينظر في علم الهندسة مسائل غير هندسية [illegible]
علم اخر [illegible]
في ذلك [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible]

هندسة [illegible] المهندس [illegible]
اذا [illegible] فان هذه [illegible]
انها امور ذاتية [illegible]
[illegible] فانه [illegible] المهندس [illegible]
[illegible]
[illegible] الاوسط
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] المهندس [illegible]
دائرة [illegible]
[illegible]
[illegible] دائرة [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible] دائرة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الشرط في المقدمات [illegible]
[illegible] الشرط في المقدمات [illegible]
[illegible]
موجبة [illegible]
[illegible]

الاوسط [illegible]

و الشكل الثاني في امور كثيرة و هي الحدود و الخواص و الرسوم و لو كان جميعها
انما ينتج السالب عن مقدمات صادقة لعله كان التحليل بالعكس عند استنباط النتيجة
المجهول من المعلوم سهل جدا او لم يعرض فيه غلط لانه كان يلزم ان الذي هو
اعني انه لو كان كما انه اذا كانت المقدمات صادقة يلزم ضرورة ان تكون النتيجة
صادقة كذلك اذا كانت النتيجة صادقة تكون المقدمات صادقة لكن ليس
كل نتيجة موجبة و صادقة تلازم عنها التي تنتجها فكان يقبل الغلط لذلك و
التحليل بالعكس في التعاليم اسهل منه في الجدل لان قبل النتيجة في التعاليم اكثر
من الامور محدودة محصورة و هي المقدمات الذاتية المناسبة للنتيجة و الجدل
يكون من امور كثيرة متسعة اذ كانت تكون من الامور الموضوعة و غير الموضوعة و الامور
التعاليمية يحاول الجدل غير قليل لان المقدمات التعاليمية ليست تلتمس المقدمات
ليس بمتوسط بل المقدمات اكثرها التعاليمية مقدمات بينة بغير وسط و
هي غير مقدمات بينة بغير متوسط و لا المقدمات الجدلية بل هي مقدمات
بينة لا لمتوسط و العوام الذي احدث السؤال اولا انها مقدمة بغير متوسط
فيعرض الغلط الا جل ذلك في الجدل كثيرا فصل في الاسباب
البرهان الذي يفيد وجه الشيء فقط و الذي يفيد سببه و وجوده و كان قد
هذان الصنفان لا في صناعة واحدة و لا في صناعتين بل قد يختلفان في سطر
بحال ان لكل واحد منهما غير صاحبه اذا كانا في علم واحد و اذا
كانا في علمين فيقول لا محالة احدهما اذا كانا في علم واحد فان
احدهما الذي هو البرهان الذي يفيد وجه الشيء فقط يكون من مقدمات
ذوات اوساط و هي المقدمات التي هي اسباب بعيدة و البرهان
الذي يفيد لم ذلك الشيء يكون بالعلة القريبة

كالخوص

القريبة و الوجه الثاني هو ان البرهان الذي يفيد وجود الشيء فقط قد يكون بمقدمات
غير ذوات اوساط لكن الحد الاوسط فيه امور معلومة و مسببة عن الطرف الاكبر و انما
يكون امثال هذه البراهين اذا كانت الامور المتاخرة في الوجود و هي المعلولات
هي اعرف عندنا من الامور المتقدمة و الامور المتاخرة تجعل حدودا وسطى
امثال هذه البراهين صنفان لا امور بل الطرف الاكبر الذي هو العلة و معلوله
و لا امور الطرف الاكبر اعم منها فمثال التي هي معلولة و معلولة في اخر سن الثاني
الكواكب المتحيرة اقرب الينا من الكواكب الثابتة من انها لا يكون شعاعها يضطرب
بان قال الكواكب المتحيرة لا يضطرب و ما لا يضطرب من الكواكب فهو قريب منا
فالكواكب المتحيرة قريبة منا و ذلك لان القريب الذي هو محمول المطلوب هو سبب
الكواكب لا يضطرب و لا اضطراب الذي هو الحد الاوسط امر معلول عن القرب
الا ان القرب عندنا مجهول و المقدمة القائلة ان ما لا يضطرب فهو قريب منا
ظاهرة بالحس و الاستقراء و هي عندنا اعرف من ان الكواكب المتحيرة قريبة منا و مثال
ذلك من ليس الذي هو اعم ان القمر كري ان ضوءه ينمو قليلا قليلا بشكل هلالي بان يقال
ينمو ضوءه بشكل هلالي و ما هو بهذه الصفة فهو كري الشكل فالقمر كري الشكل و قد
الكرية للقمر هي السبب لنمو ضوءه قليلا قليلا على ذلك الشكل الذي ينمو الذي بهذه

المعلومات

قبل

الصفة اعرف عندنا من الكرية و قد يكون في مثل هذا الصنف من البراهين الحد الاوسط
لكن الحد الاوسط فيها معلولا و معلولا على الحد الاكبر الذي هو السبب الذي يحمل الحد الاوسط
فيها الاكبر و الاكبر الاوسط فيكون عند ذلك البرهان عاما كان ذلك الشيء معلولا و ذلك الذي
يعلم قبل التقدم بالمتاخر مثال ذلك انه اذا عرفنا ان القمر كري الشكل لكون ضوءه ينمو
الكسف الذي يكون له المتقدمة الكرية فيعطي السبب في كون ضوءه بهذه الصفة من قبل الكرية فيتم البرهان
هكذا القمر كري الشكل و ما هو كري الشكل فضوءه كيف ينمو بهذه الصفة فالقمر اذا ينمو ضوءه بهذه
الصفة لانه بهذا الشكل فيكون قد ابتنا في مثل هذا القول بالسبب الذي من اجله ان القمر بهذه
الصفة و هذا هو الذي يسمى برهان لم و لا البراهين التي الحدود الوسطى فيها متاخرة عن الاكبر و
ليس يكون فيه سبب فيها الا برهان الوجود فقط و البراهين التي يأتلف في الشكل الثاني من الاسباب
البعيدة هي براهين وجود و ليست براهين لم كما انه في البراهين الموجبة التي تكون من الاسباب
البعيدة لان في كليهما لم يؤت بالسبب القريب فيها مثال ذلك من سال في الحائط لم لا يتنفس
فقيل لانه ليس بحيوان لانه لو كان ذلك ... لوجب ان يكون الحيوانية في العلة القريبة للتنفس فكان
يكون كل حيوان يتنفس و ليس الامر كذلك فان كثيرا من الحيوان لا يتنفس و انما كان ذلك لانه ليس
عن شيء من قبل سببه ذلك الشيء القريب منه فوجب ان يكون ذلك هو السبب القريب في وجود ذلك الشيء
مثال ذلك من ان هذا الحيوان ليس يصح من قبل انه غير معتدل الحرارة فوجب ان يكون عدل

وذلك انه ليس العلة القريبة في انه لا يتنفس انه ليس بحيوان صح

الحرارة هو سبب صحته القريب و لكن متى كانت العلة هي السبب القريب في وجود الشيء فان
هو السبب القريب في عدم ذلك الشيء و كون امثال هذه البراهين تأتلف في الشكل الثاني فان الحد الاوسط
يكون في امثال هذه الاشياء محمولا على الطرفين فان الحيوانية محمولة على المتنفس و على الحائط
سبب و انما يؤتى بامثال هذه الاسباب البعيدة على جهة التمثيل و الاستغراق في مثل ذلك الشيء
ما قاله ابو حنيفة (؟) الذي يظهر الصلاة ليس فيها موسيقى و السبب في ذلك انه ليس عندهم ...
سبب بعيد للموسيقى و انما كانت امثال هذه يعطي الاستغراق لانه اذا ذهب شيء عن شيء من قبل سبب
سببه البعيد فقد كان ذلك احق ان يذهب عنه بسلب سببه القريب عنه و هذا هو قدر ما يخالف به البرهان
لم برهان الوجود في الصناعة الواحدة بعينها و اما الخلاف في الذين بينهما اذا كان احدهما في علم و الاخر
في ثان فهو غير هذا الخلاف في هذا الخلاف فان الاكثر الجهة تكون احدهما الذي يعطي في ذلك العلم
الواحد من الشيء انه موجود فقط و ليس يمكن فيه ان يعطي سببه في ذلك العلم من جهة هو ذلك العلم
و الاخر يعطي في العلم الثاني سبب وجوده فقط و ليس يمكن فيه ان يعطي في هذا العلم وجوده و اذا كانا في علم
واحد لم يختلفا بهذه الجهة اذ كانت الاكثر يعطي السبب فيهما احدهما و الجهتين منهما يعطي الوجه
الاخر بعينها واحدة كانت تلك لان من جهة كلا منهما طبيعي او الهي فانما يختلفان بالاشياء التي هي العلل
و اذا كانا في علمين اختلفا بالجهة لانه كان احدهما يعطي السبب و الاخر الوجود كما قد تكون

برهان هندسي على امر مناظري وبالجملة فجميع العلوم التي تكون موضوعاتها داخلة بعضها
تحت بعض فمنزلتها [illegible] هو موضوع علم المناظر داخل تحت موضوع علم الهندسة وذلك ان [illegible]
الشعاعية هو داخل تحت الابعاد الهندسية وكذلك في علم الحيل مع [illegible] المجسمات وعلم [illegible]
مع علم العدد وعلم احكام النجوم الملاحية اعني التي ينظر [illegible] علم النجوم التعاليمية
عرض [illegible] لتعاريفها [illegible] موضوعها متفق بالاسم والحد [illegible]
النجوم التعاليمي مع العلم النجوم الملاحية ومنزلة علم اللحون التعاليمي مع [illegible]
هي امثال هذه العلوم يكون العلم بان الشيء موجود في العلم الذي هو اقرب الى الامر المحسوس
كالامر الجزئي والعلم بلم هو موجود في العلم الذي موضوعه مجرد عن الهيولى واقرب الى [illegible]
وهذا هو العلم التعاليمي فان اصحاب التعاليم عندهم الاسباب [illegible]
وجوده في العلم الذي هو اقرب الى الهيولى والمادة ولذلك كثيرا ما يعرض لاصحاب التعاليم
انهم لا يشعرون [illegible] لانهم انما يبحثون عن الاشياء من حيث هي مجردة عن الهيولى والوجود
للشيء انما هو مع الهيولى ولذلك قد يجد كثيرا من اصحاب علم تاليف اللحون لا يشعرون بكثير
من النغم الموجودة في الموسيقى العملية وقد يكون كثيرا ما ينظر فيه صاحب العلم الطبيعي [illegible] علم
المناظر حاله في علم المناظر مع علم الهندسة [illegible] الطبيعي [illegible]

والعلم المناظر

والعلم المناظري [illegible] في قوس قزح والهالة فان الطبيعي يعطي فيه [illegible]
[illegible] وقد يوجد علم ما [illegible] من علم آخر [illegible] هو داخل تحته منزلة علم الطب عند علم
الهندسة [illegible] يعطيه الطبيب [illegible] والمهندس يعطي لم ذلك قال
واولى الاشكال واحقها بان يكون شكل البرهان هو الشكل الاول فان العلوم التعاليمية انما تستعمل
هذا الشكل [illegible]
[illegible] في الشكل الاول [illegible]
فهذا الشكل من قبل الحد الاوسط [illegible] والشكل الثاني ليس ينتج [illegible] والشكل الثالث [illegible] موجبة
لا ينتج كلية [illegible] فان الشكل الاول هو غير محتاج الى الشكلين الآخرين
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

في الشكل الثاني والثالث [illegible]

مسلوبا عن الموضوع لا من قبل سبب طبيعة المحيط عن الموضوع [illegible]
قبل سبب الطبيعتين [illegible] داخلين تحت طبيعتين متباينتين [illegible]
[illegible] فان كان سلب المحمول عن الموضوع من قبل سبب الطبيعة المحيطة [illegible]
[illegible] مثل [illegible] شجرة [illegible]
شجرة [illegible] والحيوان ليس [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
نبات [illegible]
من قبل الطبيعة المحيطة بكل واحد منهما [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
واحد [illegible]
عن [illegible] كل واحد منهما [illegible]
انه اذا كانت [illegible]
كل [illegible]
[illegible]

لا من قبل سبب تلك الطبيعة الكلية التي كان الموضوع هو داخل تحتها وقد
واذا كان من قبل [illegible] الطبيعة المحيطة بالموضوع عنها [illegible] في الشكل الاول والثاني

ولا واحد

ولا واحد من الصنفين يوجد للصنف الآخر [illegible] واحد [illegible]
الطبائع التي في الصنف الواحد منهما انه مسلوب عن كل واحد من الطبائع التي [illegible]
[illegible] والا وجد ذلك الصنفان المتباينان احدهما للآخر مثال ذلك [illegible]
الصنفين المتباينين الحيوان [illegible]
[illegible]
الطبائع التي في صنف واحد من الصنفين المتباينين انه غير موصوف [illegible] من الطبائع التي
في [illegible] مثال ذلك انا اذا وضعنا [illegible]
[illegible]
[illegible]
السلب والعدم وهو الجهل الذي ليس معه اعتقاد [illegible]
وهو الاعتقاد الكاذب فان الجهل الذي على طريق الملكة قد يعرض [illegible]
[illegible] فقط [illegible] الموجود انه غير موجود [illegible]
غير الموجود انه موجود وذلك في الاشياء [illegible]
[illegible]
بسيط ولا الغلط الذي يكون بقياس [illegible]
[illegible]
[illegible] ولا الغلط الموجب الكلي فانه لا يكون الا في الشكل الاول [illegible]
[illegible]
ولا من قبل [illegible]

فاعلم ان اللازم موجبة لطلق لعكس اعني تو سطها فر حتى فاذا فرض
لجهتين احديهما لزمت المقدمتان كاذبتين وذلك انه قد يمكن ان يكون آ موجب كلها
مسلوبا عن ج سلبا كليا فعند ذلك ان آ موجود لب وان لم يكن موجودا في ب
فمقدمة موجبة كلية كاذبة وسالبة صادق انه وسطا من قبل مقدمتين احديهما
منها كاذبة وذلك غير ممتنع فانه لما كان آ مسلوبا عن ب لغير وسط لم يمتنع ان يحمل
كل واحد منهما مسلوبا عن ج والآجزاء لم تكن الكبرى صادقة والصغرى كاذبة فانه
يمكن ان يكون آ محيطا بج ومسلوبا عن ب سلبا اولا فان ذلك ليس بممتنع وان
الممتنع ان يكون ج محيطا بب ويكون آ مسلوبا عن ب سلبا اولا فان آج ليس عن
سلبا اوليا بل يكون مسلوبا عن ب من قبل سلبه عن ج المحيط بها وذلك خلاف
ما وضع فلذلك اذا كانت آ مسلوبة عن ب سلبا بغير وسط فليس يمكن ان يكون الغلط
العارض في ذلك من قبل ان المقدمة الصغرى صادقة والكبرى كاذبة لانه ليس
يوجد شيء محيط بب حتى يكون ب جزء منه وهو مسلوب عن آ ويكون ب مسلوبا عن
آ سلبا اوليا فهذين الوجهين فقط يكون الغلط الموجب الكلي في
بغير وسط والغلط الموجب الكلي انما يكون في الشكل الاول كما قلنا واما الغلط
الذي هو سالب كلي فيوجد في الشكل الاول والشكل الثاني اذا كان كل منهما ينتج
الكلي فلنجز على كم وجه يعرض الغلط السالب في الموجب بغير وسط في الشكل
الاول اعني في حال كون المقدمتين فيه من الصدق والكذب فنقول انه
يمكن ان يعرض في هذا الشكل قياس يكون مقدمتاه كاذبتين كلتاهما وقد يمكن ان تكون
احديهما فقط واي اخرى كاذبة ويكون الصادقة والكاذبة ايتهما اتفقت الصغرى والكبرى

في اللزمة موجهة

مسلوبة م

يعرض

يعرض ان يكونا كاذبتين معا وذلك اذا اعني مثلا ان يكون آ موجودا لب لا بتوسط
ويكون ج مسلوبا عن ب فاذا جعل حامل ج وسطا فمقدمة ان آ غير موجود لج وان
ج موجود لب فقد وضع مقدمتين كاذبتين صحيح منهما انتا كاذب وهو ان آ
غير موجود لشيء من ب الا انه يمكن ان يكون ج حاملا تاليا كاذبا لانه ليس اذا وجد شيء لشيء ليس
لزم ان يوجد احدهما للاخر فان الحيوان موجود للفرس وللحمار وليس الحمار موجودا
للفرس ومثال هذا من المواد ان نقول الانسان فرس ولا فرس واحد حيوان فينتج
لنا من ذلك السالب الكاذب من مقدمتين كاذبتين وهو ان كل انسان ليس بحيوان
ووجود الحيوان للانسان بغير وسط واما كيف يعرض ان تكون احدى المقدمتين كاذبة
والاخرى صادقة فمثل ان يكون آ مسلوبا عن ج ويكون ج مسلوبا عن ب ويكون آ
موجودا وجودا اوليا لب فان ذلك غير ممتنع فاذا اخذنا آ مسلوبا عن ج
وج موجودا لب انتج لنا ان آ مسلوب عن ب عن مقدمتين كبراهما صادقة وصغراهما
كاذبة ومثال ذلك من المواد كل انسان حجر ولا حجر واحد حيوان فلا انسان
واحد حيوان فاذا وضعنا المقدمة الكبرى صادقة ويكون كذب الصغرى اما ضرورة
من قبل انه غير ممكن ان يكون آ غير موجود لج وموجود لب وان يكون ج موجودا
لب ايضا فلو كانتا صادقتين يوجب ان يصدق النتيجة على ما سبق وايضا يمكن
ان تكون الصغرى هي الصادقة والكبرى هي الكاذبة وذلك مثل ان يكون آ موجودا في كل
ج وكل ج في احدى تكون الصغرى منعكسة فيكون آ اخص من ج لانه اذا كانت
كل ب في كل ج فواجب ان يكون آ في كل ج الا انها في ب بغير وسط وفي
ج بوسط فاذا اخذ احد ان آ غير موجود لج وان ج موجود لب فانتج من ذلك ان

آ غير موجود لشيء من ب فقد انتج السالب الكلي الكاذب عن مقدمتين صغراهما صادقة
وكبراهما كاذبة فقد تبين انه في الشكل الاول يمكن ان ينتج السالب الكاذب بغير
توسط موجب غير ذي وسط وذلك لانه يكون المقدمتان كاذبتين معا ولا
ان يكون احديهما كاذبة ايتهما اتفق بخلاف ما مر في الموجب الكاذب فان
هناك ليس يمكن ان يكون الصغرى صادقة ولا في الشكل الثاني فليس يمكن فيه ان ينتج
فيه السالب الكاذب عن مقدمتين كاذبتين بالكل فانه لما كانت آ مثلا موجودة
لكل ب بغير وسط فانه ليس يوجد شيء يكون محمولا على جميع ب مسلوبا
عن جميع آ او بعكس ذلك ما يوجد من ترتيب الحدود الاوسط في الشكل الثاني
من الطرفين حتى يكون الغلط لذا اخذ مكان السالب موجبا او مكان الموجب
سالبا فقد تحصل مقدمتين كاذبتين بالكل في الشكل الثاني فاما ان كانت المقدمتان
كاذبتين في البعض فيمكن ان يكونا كاذبتين وذلك انه ليس يمتنع ان يكون
ج موجودا لبعض آ ولبعض ب فاذا اخذت ج موجبة لكل ب و
عن كل آ او بالعكس فان المقدمتين يكونان كاذبتين بالجزء مثال ذلك ان
الحيوان يوجد للجسم وجودا اوليا والمتحرك يوجد لبعض الحيوان ولبعض
الجسم فاذا اخذنا ان كل حيوان متحرك وان ولا جسم واحد متحرك انتج
سالبا كليا كاذبا وهو انه ولا حيوان واحد جسم من مقدمتين كاذبتين بالجزء
وقد يمكن ان يكون في هذا الشكل احدى المقدمتين كاذبة ايتهما كانت والاخرى
صادقة فان كانت هي موجبة الكل آ هو موجود لكل ب من جهة وضع انه آ
موجود لب وجودا اوليا فليس بذلك الحد الكلي هو ج فان

كاذبة م

احدا ان ج

احدا ان ج موجبة الكل آ و غير موجود لشيء من ب فان مقدمة ج آ الكبرى يكون صادقة والصغرى
كاذبة والنتيجة السالبة كاذبة وذلك لانه ينقض ج مكان الموجبة وذلك ان ج موجودة
لكل ب وغير موجود لكل آ فان الصغرى يكون صادقة والكبرى كاذبة وكذلك ايضا ان كان
ما هو غير موجود لشيء من احدهما فانه ليس يوجد للكل للاخر من قبل انه لو كان موجودا
كان الموجود للشيء كذلك وهو مسلوب عنه وذلك خلف لا محالة فاما ان كان يمكن ان يكون ج
غير موجود لشيء غير موجود لكل آ فاخذ احد ان ج غير موجود لب وموجود لكل آ
انتج بهذه الجهة ان يكون احدى المقدمتين كاذبة والاخرى صادقة مثل ان يكون ج
غير موجود لشيء فان السالبة يكون صادقة وهي الصغرى والموجبة كاذبة وكذلك ايضا يعرض
اذا كان غير ممكن ان ليس يصح عن آ و ب فان الكبرى
يكون الصادقة والصغرى الكاذبة وذلك ان الموجبة ابدا هي الكاذبة فقد تبين مما قلنا
انه يمكن ان يقع الغلط ولا الخداع في قياس في المقدمات عن او الكلي
المقدمتين معا كاذبتين او احديهما فقط ايتهما اتفق او يكون الصادق والكاذب
منهما محدودة فاما المقدمات فان كان الغلط فيها عارضا عن قياس كاذب
المقدمات لا ينتج الا ان يكون الا سالبا كليا ولا موجبا كليا ثم القياس الذي ينتج
الكاذب لا ينتج او او غير واجب لكل الحد
الاوسط الذي يمكن ان الى ضد النتيجة الكاذبة المنتج يمكن
ان ينتج الحق جهة ضعيف في بالتعرض لكل ينتج فان الغلط
ان يكون كما قيل في الشكل الاول وقد يكون في الثاني فاما اذا كان في الشكل الاول
وكان الاوسط فانه ليس يمكن ان تكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين بل الكبرى منهما

[illegible]

اعني ... الكاذب ... الاوسط ...

[illegible]

موجبا ...

[illegible]

[illegible]

كان ... المقدمة ...

لئلا يكون الحدود بعضها مع بعض بطريق العرض اي غير جوهري كالطبيعي لمحركه فان
على لا يبقى لئلا يحمل لا يبقى في نقيضه ولان المحمولات المعقولات كما ليس لها اول
وذلك لئلا يبقى محمول بالطبع على الا انه اذا كان موجودا فلان
موضوع له بالطبع واذا كان الامر هكذا اعني لئلا يكون هناك موضوع بالطبع
ومحمول بالطبع فقد يتبين انه ليس اذا وجدنا شيئا موضوعا فقط بالطبع
وليس هو محمولا على شيء آخر مثل شخص الجوهر وكان شيء آخر محمولا عليه بالحمل
الطبيعي واولا موضوعا على شيء آخر وذلك المحمول الثالث ايضا موضوعا
لمحمول رابع وهلم جرا في الرتبة ولا يمر فيه الى غير النهاية ومثل هذا الحمل الذي يحمل بالطبع
وبالذات حتى يحصل لنا في المحمول الاول الذي هو موضوع لشيء اخر ام فالان من
غير نهاية وان يظهر ايضا هل اذا وجدنا محمولا اولا الذي يحمل على شيء بالطبع
الذي لم يكن موضوعا يحمل ايضا على موضوع ثان وذلك على ثالث هل يمكن
ايضا هذا الى الخط ولا يمر الى غير النهاية الى ان يحصل الموضوع الاول او يمر
ذلك الى غير نهاية والفرق بين المطلبين انه في الاول طلبنا فيه هل يمكن على الموضوع
الاول محمولات لا نهاية لها يحمل بعضها على بعض مثل ان يحمل على ب ج وعلى ج د
وعلى د ه ام ذلك يقف وفي الثاني كان طلبنا فيه هل المحمول الاول يوجد له موضوعات
لا نهاية لها بعضها لبعض ام ينتهي الامر في الموضوع الاول الى غير النهاية لكن في
موضوع اخر مثل ان يكون ا محمولا اولا الذي يحمل عليه ب ثم يحمل على ب ت
على ث وج على د وايضا فقد ينبغي ان نبحث ايضا ان بين الطرفين اذا اخذ …
فيها من … اعني ان يكون فيها محمول اول وموضوع اول

هل في الوسط

هل الاوساط التي بينهما متناهية ام غير متناهية اعني ان وجد بين حمل
جزئين منهما حد وسط وبين ذلك الحد حد وهلم جرا الى غير نهاية وان البحث
عن المطلبين الاولين ليستعاد منه في المطلوبات المتناهية ام غير متناهية والبحث
الثالث يستعاد منه في انها مقدمات غير ذوات اوساط او ان
لا يمر بعد ام هل تستمر على وسط ويعلم عليه البرهان على ما كان يرى
ذلك من حكى عنه ذلك من القدماء والقول في المقدمات يصار اليه في هذا
القول بعينه اعني ان كانت الحدود التي هي الصعد بعضها يحمل على
بعضها بالطبع الى ان ينتهي الحمل الذي يكون في امثال هذه الحدود من
الطرفين ام ليس ينتهي وان انتهى فهل يمكن ان يكون بين الطرفين
اوساط لا نهاية لها ام ليس يمكن ذلك والمعنى في الفحص عن هذه الاشياء
في امثال هذه المقدمات اعني التي يكون مؤلفة من الايجابات والسلب هي
تلك المعنى بعينها التي في الموجبات فقط اعني هل يوجد سوالب غير ذوات
وسط وهل يكون العلوم التي على طريق السلب متناهية ومعنى ان نعلم ان
… الطلبتين في … المعطاة بعضها على بعض … واحد اعني
انه ان كانت المحمولات اما متناهية واما غير متناهية فان الموضوعات
تكون كذلك ايضا وذلك ان المحمولات فيها يمكن ان يكون موضوعات
متى وجدنا المحمول ا اولا موضوعا اخيرا وحد … موضوعا اولا
محمولا اخيرا او بالعكس اذ يمكن ان يصير ذلك المحمول الاول موضوعا اولا
فيتركب منه المحمول اخر وهو الموضوع الاخير ومتى لم يكن موضوع اخير لم يكن محمول اخير

ولذلك متى لم يكن محمول اخير لم يكن موضوع اخير اولى كان الامر كذلك فيهما
وحملها كلها على المجرى الطبيعي كحمل الجوهر على الجوهر … مثل حمل العرض على
او على غير جوهر بالطبع مثل حمل الجوهر على العرض ثم
الجوهر الا انه ان كان حملها او العكس بينها طبيعيا لم يكن … كذلك
اولى ولا المحمول اول بالطبع فلنبين اولا ان الاطراف اذا كانت متناهية ان
فلنبين …
الاوساط يجب ضرورة ان تكون متناهية فنقول انه لو كان يمكن اذا كانت الاطراف
متناهية اي موجودة بالفعل ان تكون الاوساط بينها بالفعل غير متناهية لكان لا
يمكن السلوك من طرف الى طرف لان السلوك بينهما انما يكون على الاوساط واذا
كانت الاوساط غير متناهية فالسلوك بينها سلوك غير منقض او كان من احد
الطرفين الى … الطرف الاخر غير موجود بالفعل وقد كان فرض موجودا
بالفعل هذا خلف لا يمكن ان يكون فرضنا الاوساط الغير المتناهية بين بعض
الاوساط الموجودة بين الطرفين الموجودين بالفعل او بين جميع الاوساط
الموجودة بالفعل بين الطرفين مثل ان يكون الطرفان ا و ب والاوساط
التي بينهما ج و د فنحو … وفرضنا هذه الاوساط الغير المتناهية بين ا و ج و
بين ج و د وبين د و ب او فرضناها بين حدين منها فقط وفرضنا الباقي
ليس بينها وسط مثل ان نفرض الاوساط الغير المتناهية بين ا و ج فقط والباقي
ليس بينها وسط اللازم يحصل ذلك واحد واللازم من هذا الحجة الى البراهين التي
… الموجبات هذا اللازم بعينه في البراهين التي في السوالب اعني انه ان كانت
الاطراف فيها محدودة فان الاوساط محدودة متناهية وذلك انه
كما انه اذا وضعنا الاوساط المحمولة … غير متناهية بين طرفين موجودين

بالفعل

بالفعل احدهما محمول على الاخر ما كان من قبل حمل بعض تلك الاوساط بعضها
المتناهية لم يمكن ان يكون ذانك الطرفان موجودان بالفعل وان احدهما
محمول على الاخر كذلك يلزم هذا في الطرفين اللذين احدهما محمول
على الاخر بطريق السلب من قبل … اوساط لا نهاية لها وذلك انه يحمل
شيء بالسلب على شيء بوسط فهنالك مقدمتان احدهما موجبة والاخرى سالبة
كانت … ان تكون مقدمات موجبة غير ذوات اوساط والاكثر اللازم في
الموجبات غير متناهية محال ان تكون اللازم … المقدمات السالبة لذلك … ايضا
ذلك انه يحمل اما سلب … من قبل سلبها عن ج ووجود ج في ب
واما سلب ج … من قبل سلبها عن ه ووجود ه في … وكذلك … غير نهاية …
او كان الامر كذلك لم يكن اصلا … من … من الا … الا …
وجود مقدمات موجبة لا نهاية لها بين طرفين محدودين … كان البرهان
او ذلك
الذي هو هذه الصفة … في الشكل الاول او الشكل الثاني او
الثالث اللازم في ذلك … او كل قياس … انه لا … مقدمة
موجبة وكلية ولذلك … البرهان الذي بهذه الصفة مؤلف من الة
من … واحد فان المؤلف من السالب هو … ضرورة و … ايضا
وبينوه …
الاطراف … فان … الاوسط … ان الاطراف
متناهية واولا … العامة … التي … من المحمولات
الغير … الكلية … التي … من
المحمولات الا انه … المحمولات التي … العامة … الكل

اعراض للموضوعات التي هي الجنس موضوعات هي اجزاء او حدود او
حدود اعراض خاصة او فصولها فانها كلها حدود او فصول انها مما به
الحمل ولذلك ان كانت اجزاء حدود ولا بد ان يكون لاجزاء الحدود حدود
من الامر الى غير نهاية لم يمكن ان نقف على الاشياء التي تقومت منها تلك الاشياء
وذلك محال فان لم نقف على الاشياء ... وجب ان يكون اجزاء
الحد مما ... الموضوع للحدود اذ اجزاء الحدود ... ان يكون لم
موضوع اعني المحدودات ... فان الموضوع اما ان
يكون جنسا او نوعا فان كان جنسا فلا بد ان يكون له نوع اخير والنوع الاخير
ليس تحته الا الاشخاص وان كان نوعا فانه يحمل على الشخص فقط والشخص
يحمل على شيء على المجرى الطبيعي فهذه هي حال المحمولات الجوهرية اذا كانت
حدودا او اجزاء حدود او اعراضا او فصولا واما اذا كانت المحمولات
اعراضا للموضوعات ... هذا النحو من الحمل الذي يكون
بطريق العرض كما يحمل على غير المجرى الطبيعي وهو ... حمل العرض
من جهة حمل ... على الجوهر الذي هو موضوع العرض مثل حملنا على
هذا الابيض انه ... على ... انه ...
وذلك ... المحمولات ... انما يحمل على الابيض من جهة انه
عرض له ان كان محمولا على الشيء الذي يحمل عليه الابيض وهو الجوهر الموضوع
... وذلك الحمل الحقيقي وان لم يكن
وهو حمل العرض على الجوهر مثل حمل المشي على الانسان وقد ... الى ...

مثال العرض ح

هذه المحمولات ... موضوعاتها ... وذلك ان كل عرض يحمل
فهو ضرورة اما محمول على الجوهر من جهة انه كيف او كم ... واحد من المقولات
التسع وهو ... ضرورة من جهة ما هي المحمولات على الجوهر
الموضوع له ... المحمول بالطبع والموضوع موضوعا بالطبع
لا العرض مثل ان يحمل ... عرض على ... من جهة حملها
على الجوهر ... انما يحمل عليها ... اعني الحمل الحقيقي
... واحد من المقولات التسع وكل
واحد من الاجناس ... الموجودة في مقولة ...
اجناس مقولة الجوهر ... الموضوعة ... الامور ...
الا في الامر ... الصورة التي ...
... موجودة ... الا ...
... الصور ... اعني ان يكون الامعان
... ان ... من المقولات ...
... اعني ان كل حمل حقيقي
... الجنس ... المحمول والموضوع ... الوجه هو احد
الوجوه التي ... ان كل ... يحمل ...
عدد ... او ... ان ... ان يكون ...
واما الوجه الاخر فهو انه ان كان البرهان انما يقوم من المقدمات
الكلية ... التي ... وكان ... الى ...

فهو ممكن ان العلم ... البرهان ... الذي هو الاصل من البرهان
... كل مقدمة ... في البرهان يحتاج الى مقدمة ...
... العلم البرهاني من حيث ان وجود ما لا نهاية له ...
ان يخرج الى الفعل ... ان البرهان قد يكون
من المقدمات ... الموضوعة ... ان ... في ...
العلوم ... انه لا يمكن ان يوجد ...
... المقدمات ...
... البرهان ... هو الذي ...
... انه ... مقدمات ...
محدود ... من ... الاول وذلك ان البرهان انما يكون من المقدمات
الذاتية ... المقدمات ... ان يكون المحمولات
هي التي ... المحمولات هي اما حدود
للموضوعات واما اجزاء حدود ... المحمولات ...
... حدود ...
على العدد الذي ... العدد ... حد العدد ...
والعدد ... وان كان الامر ...
... الحمل ...
... العدد ... يكون ...
حد ذلك ... وحدت محمولات هذه ...

واضع ...

امكن ان يوجد في الجنس الواحد بعينه اشياء غير متناهية بالفعل ...
متخيل والذي يوجد في امثال هذه المحمولات ليس يمكن ان يمر الى غير
نهاية بل انما يوجد فيها انها تتسلسل الى ان يحمل الاعم على الاخص
وذلك ان الثاني منها اخص من الاول مثال ذلك ان الفرد ... هو اخص
من العدد فان كان شيء اخر ... من الفرد ... الفرد من العدد فهو
اخص ... من الفرد ولذلك ... من هذه الاجزاء ليس ...
... فيها الى غير نهاية بل ينتهي الامر فيها الى المحمول لا يوجد ...
... ولا ايضا المحمولات التي توجد في حدود الموضوعات يمكن
ان تمر الى غير نهاية فانه لو كان الامر كذلك لما كان لنا سبيل
الى معرفة حدود الاشياء فاذا كانت المحمولات في البرهان ...
هذان الصنفان من المحمولات وكان قد تبين في هذه انها
تنقطع في الامعان الى فوق اعني في الحمل ... الامعان ...
... تنقطع ... وضع بعضها لبعض واذا كان الامر كذا ...
الحدود التي ... قد تبين ... انها ...
... عن ذلك ان يكون للبرهان مقدمات اوائل ليس لها
برهان او ليس لها حد اوسط ولا يكون البرهان واقعا على كل شيء
وهو الذي حكينا ان قوما يعتقدون من ذلك فقد تبين ان ...
القياس ... المنطقي والبرهاني يحتاج ان يكون مقدمات غير ذلك
ذوات اوساط معلومة بانفسها لا بغيرها ويظهر انه اذا كان

... فيها ...

للبراهين ...

شئ واحد بعينه ما يحمل على اكثر من شيئين ومن قبل حمله على شئ عام لها
ان ذلك لا يمر الى غير النهاية اعنى ان يحمل على ذلك العام من قبل
عام اخر موجود له بل يقف في ذلك مثل ان حمل على المثلث المختلف
الاضلاع والمتساوي الاضلاع ان زواياه مساوية لقائمتين من قبل
ان كليهما مثلث فانه ليس ان حمل مساواة الزوايا على المثلث من قبل
امر عام اقدم موجود له يمر في ذلك الى غير نهاية فانه لو كان ذلك كذلك
لبعدت المقدمات الطبيعية الموضوعة في تلك الصناعة من طبيعة
الجنس ووجد اعم منها باضعاف لا نهاية لها وقد تبين ان المقدمات
لا يجب ان تتعدى طبيعة الجنس الموضوع سواء كانت خاصة او عامة
على ما تبين فيما تقدم ولذلك ليس يمكن ان ينقل البرهان من صناعة
الى صناعة فلذلك ما يجب ان تكون المقدمات المستعملة في البراهين
صنفين صنف ليس له اوساط وهي التي ليس من شأنها ان تبين
بغيرها وصنف له اوساط وهي التي من شأنها ان تبين بغيرها وهذان
الصنفان من المقدمات موجودان في الموجبات والسوالب
كما تبين والمقدمات الغير ذوات الاوساط هي التي تتنزل من
البرهان منزلة الاسطقسات وذلك انها الكبرى منها والمقدمة
الغير ذوات وسط وهي المقدمة الواحدة باطلاق البسيطة والمقدمة
التي لها وسط فهي مركبة وكما انه في سائر الاشياء المركبة قد ينتهي
الامر فيها الى مبادئ بسيطة في غاية البساطة مثل انتهاء النغم

الى النغمة

الى النغمة التي هي ربع طنين ومثل انتهاء الاشياء المكيلة والموزونة
الى المثاقيل والاكيال لا يوجد اصغر فيها وانحس كذلك الامر في
مبادئ القياس فاسطقسات القياس هي المقدمات
الغير ذوات الاوساط والحد الاوسط يقع في المقدمات ذوات الاوساط
في الموجبات فيما بين الطرفين وذلك اذا كانت النتائج الكلية
الموجبة انما تنتج في الشكل الاول فقط واما الاوسط في المقدمات
السالبة فقد يقع بين الطرفين وذلك اذا كان انتاج الكلي
المنتج في الشكل الاول لان المقدمة الصغرى تكون فيه موجبة
فهي بالضرورة تكون الحد الاوسط موجودا بين الطرفين
واما الشكل الثاني فان الحد الاوسط يقع فيه خارجا عن الطرف
الاكبر واما الشكل الثالث فليس يقع فيه وسطا بل خارجا عن الطرف
الاعظم قال ولما كان البرهان منه كلي ومنه جزئي
ومنه موجب ومنه سالب ومنه مستقيم ومنه خلف فقد ينبغي ان
ننظر اي افضل البرهان الكلي الموجب او الجزئي والبرهان الموجب
او السالب والمستقيم او الخلف ولنبتدئ من ذلك بالنظر
في امر البرهان الكلي والجزئي فنقول ان قوما ظنوا ان البرهان
الجزئي افضل من الكلي اولا من قبل انهم اعتقدوا ان الذي
يعلم ان هذا موسيقار يعلم ذلك بنفسه ولغير واسطة
وهو العلم الجزئي والذي يعلم انه موسيقار من قبل علمه ان

منها بدر

لوسطه

الانسان موسيقار فهو يعلمه من قبل غيره وهو العلم الكلي والعلم الذي
يكون للشيء بذاته وبنفسه افضل من الذي يحصل للشيء من قبل غيره فالعلم الجزئي
افضل من العلم الكلي قالوا وكذلك الحال فيمن يعلم بالبرهان ان
المثلث المتساوي الساقين مساوية زواياه لقائمتين بغير وساطة
انه مثلث هو افضل ممن يعلم ذلك من قبل انه مثلث قالوا وايضا لما
كان الكلي ليس هو شيئا خارجا عن الاشخاص وكان البرهان
على الامر الكلي اذا كان هو الموضوع توهمنا انه شيء موجود بذاته
مفارق عن الاشخاص والبرهان على الامر الجزئي لا يوهمنا مثل
هذا الوهم الكاذب فالبرهان على الشيء الذي لا يكون سببا للغلط
افضل من الذي يكون على الشيء الذي هو سبب للغلط قالوا وايضا ان الجزئي
احرى بالوجود خارج النفس من الكلي والبرهان على الشيء الذي هو احرى
بالوجود هو افضل من البرهان على الشيء الذي هو اقل منه بالوجود
وقد يدل على ان الجزئي احرى بالوجود من الكلي ان الذين يثبتون
وجوده انما يثبتون وجوده في الجزئي قال وهذه الحجج كلها
لا تجب الاولى فنحن احق ببيانها وذلك انه ليظهر ان الذي يعلم ان
كذا هو كذا من قبل انه مشار اليه فهو انما يعلمه بطريق العرض لا من جهة
ما هو مثال ذلك ان الذي يعلم ان مجموع زوايا المساوية
لقائمتين للمثلث المتساوي الساقين لا للمثلث المطلق فانه
علم ذلك لا بما هو الذي علم ولكن للمثلث فهو الذي علم الشيء

لا بما هو وان كان هذا هكذا فالعلم بالامر الكلي افضل من العلم بالامر الجزئي
اذا كان الكلي موجودا ولم يكن اسما [illegible]
[illegible] وذلك [illegible]
كما [illegible] اذا كان اسم الكلي يدل على معنى واحد موجود لم يظهر [illegible]
[illegible] وذلك انه ليس [illegible]
مثل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] وقد [illegible]
ادا كان عرضا وكذلك [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
على الامور الكلية افضل من البرهان على الامور الجزئية [illegible]
[illegible]
[illegible]

فنقول بدل

[illegible] الحدود علم الحرس من قبل الكلي بالقوة [illegible] ولا الذي يعلم الحرس من جهة
من [illegible] الكلي لا بالقوة [illegible] ولا [illegible] والنص في الحرس [illegible]
من [illegible] هو [illegible] ان [illegible] [illegible]
[illegible] واذا كان [illegible] الذي هو اكثر كلية افضل مما هو اقل كلية [illegible]
[illegible] الذي [illegible] الكلي [illegible] الذي [illegible] وذلك [illegible]
[illegible] الفصل [illegible] [illegible]
الفصل [illegible]
على [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

لكن ينبغي على مقدمات [illegible] [illegible] فهو افضل [illegible]

الاول بالطبع ولذلك يشبه ان يكون الاعرف الذي يأتلف من
مقدمات متنوعة في القوة احرى ان يكون اجود اعرف من القياس
مثل الموجبة والسالبة فان الموجبة اعرف من السالبة فلما كان البرهان
السالب [illegible] من مقدمتين احديهما [illegible] من الاخرى والموجب
من مقدمتين [illegible] [illegible] ان السالب
[illegible] في القوة والاخرى اعرف منهما لزم ان يكون البرهان الموجب
من البرهان السالب [illegible] ان يكون البرهان البسيط [illegible]
اجمع في البرهان [illegible] الكلمة والكلمة كان [illegible] البرهان الذي
انما هو [illegible] الكلمة فقط وذلك ان البرهان البسيط [illegible] الكلمة
انما هي [illegible] حدود فقط [illegible] ان يكون هذا هو الذي [illegible] ارسطاطاليس
بهذا [illegible] [illegible] الموجب [illegible] من مقدمتين [illegible] فقط و[illegible]
ان [illegible] فانها [illegible] من مقدمتين احديهما سالبة والاخرى موجبة والموجب
[illegible] القياس ان [illegible] بان يزاد فيه حد اوسط بين
حدين [illegible] او حدود كثيرة [illegible] ان يكون الموجبات [illegible]
السوالب [illegible] فيها الا سالبة واحدة [illegible] وذلك ان يكون
آ غير موجود لشيء من ب و ب موجود لكل ج [illegible] الا [illegible]
المقدمتين [illegible] فانه [illegible] الحمل بين آ و ب حد اوسط وبين ب
و ج كذلك [illegible] الحد الاوسط الذي بين آ و ب [illegible] وبين ب و ج
[illegible] [illegible] في هذا القياس [illegible] موجبات وسالبة واحدة

وذلك ان يكون آ ولا لشيء من [illegible] ده على كل ب و ب على كل [illegible]
ج ولذلك [illegible] الاوسط زادت الموجبات [illegible]
فقط واذا كان هذا [illegible] الموجبات هي [illegible] ان كان [illegible]
فان الموجبة ليست [illegible] وان [illegible] الا ان [illegible]
الموجبة [illegible] واذا كان القياس [illegible] لا [illegible] واحدة [illegible]
ان [illegible] فالموجبة [illegible] اعرف من السالبة
والبرهان الذي [illegible] اعرف [illegible] الاول [illegible]
ان للموجبة [illegible] [illegible] الموجبة والحجة
[illegible] العدم مع الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] العدم والوجود [illegible] اقدم من العدم وافضل
فالبرهان الذي [illegible] اقدم وافضل [illegible] وافضل واقدم [illegible] البرهان
الموجب [illegible] بالطبع [illegible] الى الموجبة [illegible] بالطبع [illegible]
لانه حيث [illegible] الموجبة [illegible] السالبة واذا [illegible] المقدمة الموجبة
[illegible] [illegible] البرهان الموجب [illegible] بالطبع [illegible]
من البرهان [illegible] مقدمات [illegible] بالطبع [illegible] البرهان
الموجب المستقيم [illegible] البرهان السالب المستقيم [illegible]
البرهان المستقيم [illegible] البرهان الذي [illegible] الخلف الموجب [illegible] البرهان
المستقيم [illegible] البرهان الذي [illegible] الخلف [illegible] القياس المستقيم
ان [illegible] هذه الصورة [illegible] موجودة [illegible]

منتج [illegible]

المقدمة

المتقدمة [illegible]

السالبة

وب موجود لكل ج [illegible] ذلك [illegible] آ غير موجود [illegible]
[illegible] الخلف [illegible] النقيض [illegible]
[illegible] آ موجود لكل ج [illegible] مقدمة [illegible]
[illegible] ب موجود لكل ج [illegible] آ موجود [illegible]
فانه غير ممكن ان يوجد آ لكل ج [illegible] غير موجودة [illegible]
[illegible] ان يكون واحدة كما سلف [illegible]
ان [illegible] الكبرى [illegible] اذا كانت عندنا اعرف من النتيجة
كان القياس [illegible] ان يكون عندنا قولنا آ ولا [illegible]
[illegible] اعرف من قولنا آ ولا [illegible]
كانت [illegible] النتيجة [illegible] عندنا اعرف من الكبرى [illegible]
[illegible] القياس [illegible] الخلف بان النقيض [illegible]
[illegible] [illegible] الكذب [illegible] الخلف
ليس يمكن [illegible] النتيجة اعرف عندنا من المقدمة الكبرى التي
[illegible] بالطبع [illegible] المقدمات [illegible] النتائج واذا كان
هذا [illegible] فان القياس المستقيم [illegible] بالطبع من الآخر
بالطبع وقياس الخلف [illegible] عندنا لا من الآخر
بالطبع [illegible] بالطبع [illegible] والبرهان [illegible]
[illegible] بالطبع [illegible] المقدمتين [illegible] الى الآخر
[illegible] في كتاب القياس وذلك [illegible]

المستقيم وقياس الخلف ليست مقدماته بهذه الحال اذ كان مركبا من
حملى وشرطى على ما تبين فاذن القياس المستقيم هو الذى يكون بالطبع
طريق صناعى ولا القياس السابق بل الخلف فهل ما نفعل الفكرة
بالطبع وانما نفعل ما كصناعة فاذن البرهان الذى يكون من تاليف
طبيعى ومقدمات اعرف بالطبع من الشئ هو افضل واذا كان البرهان
المستقيم افضل من برهان الخلف الموجب فهو افضل من الخلف
السالب واذا كان البرهان الموجب المستقيم افضل من السالب
فهو افضل من الخلف باطلاق فصل والعلوم تفضل بعضها
بعضا فى باب استقصاء المعرفة واليقين بالشئ حتى يكون علم اوثق
من علم لاسباب احدها ان العلم الذى يعطى وجود الشئ
وعلته اوثق من العلم الذى يعطى وجوده بامر متاخر عنه والثانى ان
العلم الذى يكون موضوعه اخذ مجردا من المادة فهو اوثق علما
اذ كانت المادة هى سبب بالعرض الغلط فى العلوم ولذلك
كان العلم العددى اوثق براهين من علم الالحان والثالث ان العلم
الذى مبادى موضوعاته البسيطة براهينه اوثق من العلم الذى مبادى
موضوعاته مركبة من ذلك المعنى البسيط ومعنى زائد اليه مثال ذلك حال علية
علم العدد مع علم الهندسة فان مبدأ العدد هو الواحد ومبدأ
الاعظام هى النقطة والوحدة هى ذات غير منقسمة لا وضع لها
والنقطة ذات غير منقسمة لها وضع فاذن النقطة اقل فى البساطة

والوحدة

من الوحدة فصل والعلوم المحسة هى التى مبادئها الاول محسة وموضوعاتها
محسة والظاهر ان العلوم المحسة يجب ان يكون مبادئها محسة [illegible]
المستعملة فى علم علم المبادئ الاول لعلم المبرهنة فى ذلك العلم وجدتها محسة
اذ كانت المبادئ الاول لكل برهان يجب ان يكون خاصة بالطبيعة الموضوعة
لذلك العلم من قبل ان مقدمات البرهان يجب ان يكون ذاتية بينة على ما سلف
فصل ويمكن ان يبرهن المطلوب الواحد بعينه فى الصناعة الواحدة بعينها ببراهين
كثيرة اى بحدود وسطى مختلفة والتى تتفق ذلك اذا كانت الحدود الوسطى بعضها
داخلا تحت بعض بل ومن غير ان يكون بعضها داخلا تحت بعض مثل ان نبرهن ان
كل قابل للذة فهو متغير بتوسط المتحرك وبتوسط القابل للسكون فيتالف
برهان هكذا كل قابل لذة فهو متحرك وكل متحرك فهو متغير فكل قابل لذة
فهو متغير ويتالف برهان اخر هكذا كل قابل لذة قابل للسكون وكل قابل للسكون
قابل للتغير فكل قابل لذة قابل للتغير فيكون التغير الذى هو شئ واحد بعينه قد
تبين لشئ واحد بعينه فى صناعة واحدة بحدين اوسطين ليس احدهما داخلا تحت
الاخر فاما اذا كان احد الحدين الاوسطين محمولا على الاخر فليس يكون
منهما برهانان على شئ واحد اذ كانا جميعا يوجدان للموضوع ويوجد [illegible]
لكن انما يستعمل بتوسط احدهما وبتوسط [illegible] فصل ولا [illegible]
يحدث على الاتفاق وعلى الاقل ليس عليها برهان اذ كان ما يحدث بالاتفاق [illegible]
من الاشياء التى توجد بالاقل ولا من الاشياء التى توجد على الاكثر وبرهان [illegible]
الطبيعيات [illegible] على الاكثر اذ كان كل برهان فانما يكون مقدماته

ضرورية كما يعتقد [illegible] جارية على الاكثر [illegible] لازمة عن المقدمات الضرورية ضرورة
وتلك لازمة عن المقدمات التى على الاكثر تكون على الاكثر فصل ولا سبيل ايضا الى حصول العلم
بالبرهان عن الحس [illegible] لان الحس انما يدرك شيئا محدودا موجودا فى زمان ومكان
والعلم بالبرهان فانما يكون على الامر الكلى [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

بعد كما نعتقد ان [illegible] على ما زعم قوم [illegible]
معلومة وكان العقل ينتزع من ذلك [illegible]
ما فقد فقد [illegible] علم فصل وليس يمكن ان يكون مقدمات جميع [illegible] المقاييس مقدمات
واحدة باعيانها لا اولا ولا ثانيا فاذا بحثنا نظرنا فى ذلك على طريق المنطق [illegible]
ولا ثانيا فاذا بحثنا نظرنا فى ذلك [illegible] على طريق المنطق [illegible]
قياس فى العالم [illegible] صادقة ولا كاذبة [illegible]
عن مقدمات صادقة [illegible] مقدمات كاذبة واذا كان [illegible] قياس [illegible]
ولا كاذبة [illegible] مقدمات [illegible] كاذبة [illegible]
مقدمات واحدة [illegible]
اذ كانت [illegible] اضداد [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

مثل ان يكون في احديهما حدا اوسطا وفي الاخر طرفا اكبر او بالعكس وهو بين ان يسقط
حدا اوسط في قياس عددي ولا طرفا اكبر ولا اصغر لا على جهة اتفاق ولا على جهة [illegible]
ومثل ان يكون حدا اوسطا في علم العدد وفي الهندسة [illegible] او يكون حدا اصغر في احديهما [illegible]
لا [illegible] حد [illegible] وهذا الذي ذكرت المقدمات التي [illegible]
[illegible] المقدمات التي [illegible] في علم [illegible] المقدمات الخاصة [illegible]
مثال ذلك [illegible] المقدمة [illegible] الاشياء [illegible] واحد [illegible] وانه ليس [illegible]
مضاف الى [illegible] العدد وفي غير العدد والمهندس [illegible] في غير الخطوط
[illegible] واحد منهما [illegible] موضوع صاحب علم العدد [illegible]
[illegible] العدد [illegible] الخطوط [illegible]
[illegible] المقدمات [illegible] فهذا [illegible] المقدمات [illegible] في العلوم [illegible] مختلفة وقد
يظهر ذلك الظاهر ان المقدمات يجب ان يكون ترتيب العدد من النتائج وذلك
انها انما تزيد عليها بحد واحد وهو الحد الاوسط وهو الموضوع اما
من الطرفين واما خارجا عنهما [illegible] ولما كانت النتائج يكاد ان يكون
غير متناهية فقد يجب ان يكون المقدمات غير متناهية ولو كانت
مقدمات العلوم واحدة باعيانها لقد كان يجب ان يكون
محصورة العدد متناهية فان الاشياء التي تشترك فيها
اشياء كثيرة يجب ان يكون بهذه الصفة اعني محصورة العدد
بمنزلة حروف المعجم من الخط المكتوب [illegible] المبادي
واحدة باعيانها لجميع العلوم وكانت غير الخاصة وكانت العلوم

[illegible]

للموجودات فقد يجب ان يكون الموجودات واحدة
باعيانها وان يكون الصناعة البرهانية صناعة واحدة وان [illegible] تبين
[illegible] الفقه [illegible] اي [illegible] صناعة الفقه وذلك شنيع
مستحيل وليس لقائل ان يقول ان لها مبادي عامة [illegible] اوساط
تشترك في جنس واحد ومبادي خاصة تخص نوع نوع مما تحت ذلك
الجنس [illegible] المبادي العامة فانه لو كان الامر كذلك لكانت
جميع الصنائع النظرية [illegible] الصناعة واحدة وليس الامر كذلك بل
الصنائع مختلفة بالاجناس الاول اجناسا ليس ترتقي الى جنس
يعمها حتى ينقسم بها ذلك الجنس انقسام جنس الحيوان الى انواعه الداخلة
تحته فقد بان ان الاشياء التي اجناسها مختلفة الاجناس مباديها
يجب ان يكون مختلفة وذلك ان المبادي [illegible] المبادي
العامة وهي التي تبين بها مطالب كثيرة في صنائع شتى لكن لا على
انها موجودة لجنس يعم تلك الصنائع لكن على انها تستعمل
المبادي بمنزلة المقدمات القائلة ان الايجاب والسلب يقتسمان
الصدق والكذب في جميع الاشياء والضرب الثاني المبادي
الخاصة وهذه ليس يوجد فيها شركة بوجه من الوجوه لاكثر من صناعة
واحدة فالمبادي العامة يقول ارسطو فيها ان منها ما يكون البرهان
في صناعة صناعة اذا كانت ليست هي التي يستعمل في الصناعة [illegible]
وانما يستعمل قوتها والمبادي الخاصة يقول فيها ان منها يكون البرهان

نفسها اذ كانت هي اجزاء البراهين نفسها [illegible] والعلم الى
الظن الصادق من قبل ان العلم يكون في الامر الكلي
الضروري بحد وسط ضرورية والضروري هو الشيء الذي
هو على حالة ما وغير ممكن ان يكون بخلاف ذلك واما
الظن الصادق فانه يكون اولا وبالذات للامور الممكنة
وذلك انه لما كانت هاهنا اشياء صادقة موجودة غير [illegible]
يمكن ان يكون على خلاف ما هي عليه فبين انه ليس يمكن ان يكون فيها
علم لان العلم هو ان يعتقد في الشيء الموجود انه لا يمكن ان يكون
بخلاف ما هو عليه فلو كان فيها علم لكان الشيء الذي هو ممكن ان
يكون بخلاف ما هو عليه غير ممكن ان يكون بخلاف ما هو عليه هذا خلف فاذا كان
هذا هكذا وكانت الاشياء التي يصدق بها العقل والعلم والظن
منه صادق ومنه كاذب وكان الصدق في هذه الطبيعة [illegible]
ان يحصل لنا من قبل العقل اعني العقل القوة الفكرية [illegible]
بها المقدمات الاول الضرورية ولا من قبل العلم اذ كان موضوعهما
كليهما هو الموجود الضروري وكان ليس يمكن ان يحصل لنا الحكم الصادق
من قبل الظن الكاذب فقد بقي ان يكون الحكم على هذه الموجودات
للظن الصادق اعني موجودة بالفعل [illegible] يوجد على حال ما [illegible]
وذلك هو ان يعتقد [illegible] حدود وسط [illegible] الصدق ونتيجة لازمة عنها
الصدق اعني غير ضرورية وهذا الظن هو موضوع لهذه الطبيعة وذلك ان الظن

[illegible]

ان كان هو ان يعتقد في الشيء انه كذا او ليس كذا مع انه يعتقد فيه
ممكن ان يكون بخلاف ذلك وذلك ان الانسان لا يمكن ان يعتقد فيما
يعتقد فيه انه لا يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه وان هذا الاعتقاد
طبيعة علم فقد يجب ان يكون الاشياء التي هي في وجودها ممكنة الصدق
اعني الامور الممكنة هي موضوع الظن اولا وبالذات الا انه
قد يحدث ايضا انه قد يقع للناظر الظن الصادق بامور ضرورية ولذلك
لما ظن ان يقول ان الظن والعلم واحد او كانا بمدرك واحد وذلك
ان كل ما يقع به للانسان علم فقد يمكن ان يقع له ظن وسواء كان
ذلك العلم الواقع موجودا بنفسه او بوسط وسواء كان ايضا بوسط
من باب لم او من باب ان [illegible] كان المعتقد [illegible]
في الامور الضرورية الموجبة على هذه الصفة وهو ان يعتقد فيها انها
موجودة وانها لا يمكن ان يكون بخلاف ما هي عليه فذلك الاعتقاد
علم في ذلك الى الظن وذلك [illegible] اذا علم مع ان تلك الاشياء
الموجبة الصادقة انها ذاتية وجوهرية واما ان يعتقد في تلك الاشياء
الضرورية انها صادقة فقط وذلك يكون اذا لم يعلم من امرها
انها ذاتية وضرورية فانما عنده فيها ظن صادق فقط وسواء كان
المعنى المعروف بهذه الجهة موجودا بوسط او بغير وسط اذ كان
الموضوع للظن والعلم واحدا فبهذه الجهة يعتقد فان ليس يلزم ان يكون
العلم والظن قد يكونان في شيء واحد ان يكون شيئا واحدا فان الظن

الصادق والكاذب قد يكونان في شيء واحد واحدهما مخالف
للاخر بالماهية وكذلك الحال في العلم والظن الصادق فان
كل واحد بعينه يقال على وجه كثيرة في الظن الصادق والعلم يكونان
في شيء واحد بالمعنى الواحد من المعاني التي تقال عليها اسم الواحد
ولا يكونان واحدا بالمعنى الاخر وذلك انهما قد يكونان واحدا بالموضوع
لا بالاعتقاد وكان الظن الصادق والكاذب قد يكونان واحدا
بالموضوع ولا يكونان واحدا من جهة الاعتقاد ومثال ذلك ان
من يعتقد ان القطر مشارك للضلع فقد ظن ظنا كاذبا ومن
اعتقد انه غير مشارك للضلع من قبل امور ممكنة فقد اعتقد ظنا
صادقا ومن اعتقد انه غير مشارك من قبل امور ضرورية فقد
اعتقد علما يقينيا واذا كان العلم والظن اما يمكن ان يكونا واحدا
من جهة الموضوع لا الاعتقاد فقط انه لا يمكن ان يجتمعا للانسان
في شيء واحد علم وظن معا وذلك انه لا يمكن ان يجتمع للانسان
في شيء واحد في شيء واحد اعتقاد انه لا يمكن ان يكون بخلاف ما
هو عليه واعتقاد انه يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه فان
ذلك مستحيل واما ان يكون لانسانين في شيء واحد فان ذلك
ممكن اعني ان يكون لاحدهما فيه ظن صادق وللاخر علم فقد تبين
من هذا الفرق بين العلم والظن واما النظر في باقي قوى النفس الناطقة
التي هي الذهن والعقل والعلم والصناعة والفهم والحكمة فان بعضها

يحتاج

المطرب

يحتاج صاحب العلم الطبيعي وبعضها صاحب العلم الخلقي وهو المعروف
بالخلق واما الذكاء وجودة الحدس الظني فهو الوقوع على الحد الاوسط
اي التعيين له في زمان يسير مثال ذلك انه ان راى
الانسان ان ما يلي الشمس من القمر هو المضيء دائما فهم بسرعة السبب في
اضاءته وهو انه يستنير من الشمس وكذلك ان راى انسان انسانا
يخاطب انسانا واحدا بعينه دائما فهم بالحدس انه انما يخاطبه
ليستوفي منه شيئا وان كان كلاهما عدوا لانسان واحد
حدس انهما اصدقاء انقضت المقالة الاولى بحمد الله وحسن توفيقه

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على محمد وآله اجمعين

المقالة الثانية من تلخيص كتاب البرهان لارسطو قال الاشياء
المطلوبة عددها فهو بعينه عدد الاشياء المعلومة وذلك انما نعلم
بالحضرة الاشياء المطلوبة والمطلوبات عددها بالجملة اربع اثنان منها
مركبان واثنان بسيطان فالاول من المركبين هو ان يطلب
هل هذا موجود لهذا مثل ان يطلب هل الشمس منكسفة ام
لا وهو مطلب هل المركب والمطلب الثاني مطلب
لم كان هذا الشيء موجودا لهذا مثل ان يطلب لم تنكسف الشمس
الشمس منكسفة وهذا المطلب الثاني انما يكون بعد الاول
اعني انه انما نطلب في الموضوع لم وجد له هذا المحمول بعد ان
يتبين عندنا وجود ذلك المحمول له فهذان هما المطلبان المركبان

فاما المطلوبان المفردان فاحدهما هو طلب وجود الشيء
على الاطلاق لا بجهة ما وهو المطلب المفرد مثل ان نطلب هل الله
موجود او غير موجود والمطلب الثاني هو الذي يطلب بعد وجود
هذا المطلب فيه وهو طلب ما هو الله او ما الذي يعني وجهه
جميع المطالب التي هي ما عنها النتائج اليقينية في البرهان اربعة
وحدها ... انها مطلوبة بالطبع لنا انا اذا وقفت عليها كنت فاهما
وانا لا نطلب اذا كانت عندنا معلومة بانفسها ويظهر انه اذا
طلبنا هل هذا المحمول موجود لهذا الموضوع وهو مطلب هل
المركب انما نلتمس وجود الحد الاوسط الذي هو علة في
كون ذلك المحمول موجودا لذلك الموضوع او غير موجود وكذلك
متى طلبنا هل الشيء موجود باطلاق فانا انما نلتمس وجود الحد الاوسط
الذي هو علة وجود ذلك الشيء على الاطلاق او نفيه وظاهر انه اذا
صح عندنا ان هذا الشيء موجود لهذا او انه موجود على الاطلاق
وجودا ما حدا اوسط تبين لنا ذلك المعنى الذي طلبنا انه ان لم
يكن ذلك الحد الاوسط سببا من اسباب وجود المحمول في
الموضوع وذلك في المطلب المركب او سببا من اسباب وجود
الشيء مطلقا وذلك في المطلب المفرد انما بعد ذلك نطلب في المطلب
المركب او سببا ... لم هو وفي المفرد ما هو لان توقفنا
على وجهه وقفنا على ان له سببا وهي لم هذا المطلب ... سببا

بطلبنا

الذي

ليس هو سببا غير طلب معرفة الاوسط الذي هو العلة ما هو وذلك في
الموضعين جميعا اعني في المطلب المركب والمفرد مثال ذلك انا
اذا طلبنا هل القمر منكسف ام لا فانا انما نطلب حدا اوسط هو علة وجود
الانكساف له فاذا صح عندنا وجود الانكساف له وجود الحد الاوسط
وكان الحد الاوسط ليس بعلة للانكساف طلبنا بعد ذلك لم ينكسف
وذلك انه ليس هو شيئا اكثر من طلب معرفة ما هو الحد الاوسط بالطبع الذي
هو سبب وجود الانكساف وكذلك الحال في المطلب المفرد مثل ان نطلب
هل الحيوان موجود فان هذا الطلب محض طلب وجود حد اوسط هو علة
وجود الحيوان فاذا تبين وجوده تبين ان له علة وسببا واذا تبين
طلبنا بعد ذلك الكيفية ما هو وليس ذلك اكثر من طلب معرفة الحد الاوسط
الذي هو سبب في وجوده على الاطلاق فالدليل في جميع المطالب ان ينظر في
الحد الاوسط الذي هو علة في المطلبين اعني انه موجود وما هو وقد تبين
ان هذين المعنيين مطلوبان في الحدود الاوسط من انه متى ظفرنا بالحد
الاوسط وعرفنا امره فهذان الشيئان اعني وجوده وما هو اي علة
اما السنا نلتمس في ذلك كله معرفة اصلا مثال ذلك انا لو كنا نحن بالشيء كره
القمر اعني انه يقع في مخروط الظل لما كنا نطلب فيه هل هو منكسف ولا لم هو
منكسف وليت اعني ان الحس كان يحصل لنا الكلي من هذا السبيل لما كان
ان فهم الحس كما بنفسه للامر الكلي فهو تبين مطلب ما هو ولم هو لظهور ذلك
ان فوقهما قوة مطلب واحد وان العلم بما هو علم الشيء هو واحد في كثير من المواضع

نقصيد

الحاصل
وذلك انا اذا طلبنا ما هو الكسوف الموجود للقمر فقيل انه عدم الضوء
من الشمس من قبل قيام الارض بينه وبين الشمس واذا طلبنا لم ينكسف قيل
لان ضوءه ينقطع عند ما تقوم الارض بينه وبين الشمس وقوة هذين
الجوابين في المعنى قوة واحدة وكلا المطلبين كما جاز ان يتقدم معرفة
الوجود كما قيل فقد تبين من هذا القول ان المطالب منها مفردة
ومنها مركبة وبين ايضا انا نحتاج في جميع المطالب لان تعلم [illegible] وكلا
[illegible] شيئين [illegible] انه موجود ومعرفة ما هو وايضا لم [illegible] كما هو [illegible]
[illegible] بعينه واذ قد قيل في السبل التي بها نصل الى الوقوف على وجود [illegible]
او على سبب [illegible] فلنقل في السبل التي بها يتهيأ لنا الوقوف على ماهية
الشيء وهو الحد وفي تعريف ما هو الحد ولاي الاشياء يكون الحدود
وقبل ذلك فيجب ان نفحص على مجرى المقدمة لما نريد ان نقوله
في ذلك وهو انا نرى كل شيء يعلم بالبرهان فهو بعينه يعلم بالحد حتى يكون
معلوما بهما من جهة واحدة وان لم يكن كل شيء بهذه الصفة معام
فهل يمكن ان يوجد شيء يعلم بالبرهان والحد معا من جهة واحدة ام
ليس يوجد شيء بهذه الصفة فاما انه ليس يمكن ان يعلم كل شيء بالبرهان
وبالحد من جهة واحدة فذلك بين من ان ليس كل ما هو عليه برهان
فله حد ولا كل ما له حد فله برهان فاما ان ليس كل برهان فله حد فانه
يظهر من ان البراهين قد تنتج موجبات وسوالب والحد لا يعرف
شيئا سالبا وانما يعرف الذوات وايضا البراهين قد يفيد العلم
والا

وذلك فيما ياتلف منها في الشكل الثالث والحد هو كلي وايجاب
وما له حد فليس له برهان فذلك بين من ان مبادئ البراهين قد يتبين
قبل الحد وليس يتبين من قبل البرهان والا لم يكن لها مبادئ [illegible] البرهان الى
ما لا نهاية [illegible] فانه ان كان يوجد البرهان [illegible] على ما تقدم فقد تبين من هذا انه
ليس كل ما له برهان فله حد ولا كل ما له حد فله برهان [illegible] ولكن هل يمكن
ان يعرف بالبرهان [illegible] ان يعرف بالحد من جهة واحدة فاما انه ليس يمكن
ان يوجد ولا شيء بهذه الصفة اعني ان يعلم بالحد والبرهان معا من جهة
واحدة فذلك بين من [illegible] احدهما ان من المعروف بنفسه ان ما [illegible]
الذي [illegible] برهان ليس يمكن فيه ان [illegible] بغير البرهان فلو كان شيء ما يتبين يتبين م
بالحد والبرهان لقد كان يوجد شيء ما [illegible] ان يتبين بالبرهان [illegible] يتبين بغير
البرهان وذلك شنيع وقد يتبين ذلك بطريق الاستقراء وذلك انا
اذا تصفحنا [illegible] التي علمناها بالبرهان لم نجد شيئا منها يدل لنا
بطريق الحد سواء كانت تلك [illegible] من الامور الذاتية او العرضية
وايضا فان الحد انما يعرفنا جوهر الشيء والبراهين قد يعرفنا امورا
خارجة عن جوهر الشيء وهي الاعراض الذاتية وايضا فان اصحاب التعاليم يضع
الحدود وضعا ويسلم وجود المحدود وليس يتعاطى ان يبين وجود
المحدود [illegible] كما يضع صاحب علم العدد حد الوحدة وحد الفرد
وايضا فان البراهين تركيبها على جهة الحمل والحدود تركيبها على جهة
الاشتراط والتقييد فان قولنا في الانسان حيوان مشاء ذو رجلين

منتصب القامة ليس بحمل واحد من اجزاء هذا القول على صاحبه واما
اجزاء البراهين فهي محمولة بعضها على بعض وليس الحد ايضا هو البرهان
على جهة ما [illegible] المعنى الذي [illegible] لانه قد يعاند
برهان برهانا [illegible] فمثال ذلك ان البرهان الذي يقوم
على ان المثلث المتساوي الساقين زواياه مساوية لقائمتين
[illegible] البرهان الكلي الذي يبرهن هذا المعنى
المطلق فانه لو كان الحد [illegible] البرهان بهذا النوع لكانت الاشياء
الموضوعة لها بعضها [illegible] فكان [illegible] الشيء الواحد بعينه
بعضه اعم من بعض وذلك محال ولذلك البرهان والحد ليس [illegible]
احدهما الا [illegible] فان احدهما [illegible] تحت الاخر ولا العلم الحاصل عنهما
هو علم واحد لشيء واحد من جهة واحدة واذ قد تبين ان البرهان
غير الحد وان العلم الحاصل عن احدهما غير العلم الحاصل عن الاخر فلننظر منهما
في الطرق التي منها يتهيأ [illegible] الحد فنقول [illegible] الشيء يظهر انه
محال ان يبين بالبرهان من قبل ان البرهان هو [illegible] والقياس انما
يكون بوسط وحد الشيء منعكس على الشيء ومحمول على الشيء من طريق
ما هو [illegible] الحد الاوسط الذي [illegible] ان [illegible] الطرف الاكبر
الاكبر حد للاصغر ان يكون الحد الاوسط منعكسا ايضا على المحدود
وان يكون محمولا عليه من طريق ما هو [illegible] الاوسط محمولا على الاصغر
من طريق ما هو [illegible] والاكبر محمولا على الاوسط من طريق

ما هو [illegible] فانه متى لم يشترط هذان الشرطان في حمل الاكبر على
الاوسط والاوسط على الاصغر لم يلزم عن ذلك ان يكون الحد
الاكبر حدا للاصغر بل انما يلزم عن ذلك اذا لم يشترط في كلتي المقدمتين
[illegible] او في احداهما هذان الشرطان لكن يكون الطرف الاكبر
موجودا للاصغر فقط لا انه حد له وعلى ذلك يلزم ان يصادر على
المطلوب الاول اعني اذا اشترط في الحد الاوسط ان يكون
محمولا على الطرف الاصغر من طريق ما هو [illegible] الاكبر
من طريق ما هو [illegible] واي حد [illegible] فان ذلك [illegible] يبين ان
لكن حد النفس هو عدد محرك لذاته على ما كان يرى افلاطن من قبل
ان النفس هي علة الحياة بذاتها وذلك [illegible] الذي
بهذه الصفة ان كان يوجد كل واحد منهما في جواب ما هو [illegible]
صاحبه وماهية الشيء واحدة فهما حد واحد اختلف عباراتهما [illegible] مار
الذي يضع احدهما في بيان الاخر فقد صادر على المطلوب الاول
قال ولا ايضا طريق القسمة نافع في ان يقتنص منه حد [illegible]
ان يستنبط منه شيء [illegible] بشيء [illegible] كما تبين في كتاب
القياس من قبل ان النتيجة ليس [illegible] في القياس من طريق
انها [illegible] بل من طريق انها تلزم عن الاشياء التي وضعت
توجد في القياس مسلمة واما القسمة فان الذي ينتج منها هو فهار
الاشياء التي وضع فيها [illegible] واحدة اعني انها ان لم

وربما لم يقع الا فراد بها مثال ذلك انه اذا ارمنا ان يبين
من القسمة ان كل انسان حيوان مشاء ذو رجلين على طريق
التسليم لاجزاء هذا القول فيسئل اليس كل انسان حيوانا فاذا
سلم لنا هذا وحصلناه ثم يسئل بعد ذلك اهو مشاء او سابح فاذا
سلم لنا انه مشاء سئلنا بعد ذلك هل هو ذو رجلين او ذو ارجل
كثيرة فاذا سلم لنا انه ذو رجلين جمعنا جميع ما سلم لنا وقلنا انه حيوان
مشاء ذو رجلين وذلك ليس شيئا غير الاشياء التي تسلم وجودها
واما النتيجة فهي غير الاشياء التي تسلم وجودها الا ان طرائق القسمة
وان كان ليس لقياس فهو نافع جدا في القياس وذلك انها
تمكننا ان نقف على جميع الاشياء التي يمكن ان توجد للشيء الذي في
القياس اولا يوجد مثال ذلك انا نقول لكن الانسان لا يخلو
ان يكون حيوانا او غير حيوان ثم ان كان حيوانا لم يخل ان
يكون مشاء او غير مشاء ثم ان كان مشاء لم يخل ان يكون
ذا رجلين او ذا ارجل كثيرة فان جعلنا حدا اوسط انه حيوان
لا غير حيوان جعلنا ايضا حدا اوسط انه مشاء لا غير مشاء
واذا جعلنا ذلك جعلنا ايضا حدا اوسط انه مشاء ذو رجلين فيجتمع
لنا من نتائج هذه المقاييس حد الانسان وهو ان الانسان
حيوان مشاء ذو رجلين ولذلك ليس يمتنع شيء من ان يكون
حد يستنبط بالقسمة على الانسان مثلا او على غيره او في

فيجتمع بدل

ما هو مجوي انه لا يمكن فيها ذلك دائما وانما يفعل ذلك حيث
يكون الاجناس المقسومة معروفة للشيء الذي يحمل عليه ويكون
قسمتها الى الفصول التي تنقسم اليها قسمة لا يقع فيها خطأ من
ان يزاد في المقربات ما ليس فيها او ينقص منها ما هو فيها
او يخلط القسم القسمة من الفصول الاول بالجزء الاول مثل ان
يخلط قسم الحيوان الى المشاء والسابح بان يقسم الى ذي الرجلين
حتى وذي الارجل الكثيرة واما اذا سلم ان الجنس المقدم موجود
للشيء الذي يطلب تحديده ولم يقع فيه شيء من الخطاء والتي وز
حتى ينتهي بذلك الى الشيء الذي يقصد تحديده فقد يستخرج الحد
بطرائق القسمة من الاضطرار سوى ان العلم الحاصل عنها بهذا الوجه
ليس هو علم قياسي ولا من نوع العلم الحاصل عن قياس لكنه حاصل
بطريق آخر غير طرائق القياس وهو في نفسه علم غير علم الحاصل عن
القياس كما ان العلم الحاصل عن الاستقراء ليس هو علما حاصلا
عن قياس ولا من نوع العلم الحاصل عن القياس لكن وجه الشبه
بينهما ان الانسان كما انه قد يحكم بوجود النتيجة التي يلفيها وضعا
من غير حد اوسط ولا سبب لوجود السبب والحد الاوسط
بها اذا لم يسئل عن ذلك لكن قد يحكم المستعمل للقسمة للقول
المجتمع منها اذا وضع من غير قسمة بان يأخذ ذلك بالقسمة اذا
سئل ايضا عن سبب ذلك مثل الذي يضع وضعا لكن الانسان

حيوان ناطق مائت فيقال له ولم كان حيوانا ناطقا مائتا فيقول
لان كل حيوان لا يخلو ان يكون ناطقا او غير ناطق والانسان ليس
هو غير ناطق فهو ناطق وكل ناطق فلا يخلو ان يكون مائتا او غير
مائت والانسان ليس بغير مائت فهو مائت فهذا يجري
الاستخراج بالقسمة والجواب عند السؤال والشبه الذي بينها وبين
القياس مقدار ما من هذا نقول ان الحد قد يمكن استنباطه بطرائق
القسمة وانه لا يمكن استنباطه بطرق البرهان المطلق ايضا قد يمكن
وليس توقف الحد على الحد اي يوجد رسم الذي هو مثلا
قول وجيز مبني عن ذات الشيء وماهيته ويجعل مقدمة كبرى في القياس
مثل ان يقال الانسان حيوان ناطق مائت وهذا قول وجيز
مبني عن ذات الانسان وماهيته القول هو حد الانسان وذلك
انه من يفعل هذا اخذ حدا وسطا على حد الانسان وذلك لان
الحد الاوسط هو الحد والاصغر هو المحدود فهو حد للمحدود ولكن
لم يبين هذا الحد بنفسه وجوده للانسان لم ينتفع بهذا القياس
وكما ان حد القياس لا يوجد في تبيين لكن هذا القول قياس
ان يقال فيه ان نسبة احدى مقدمتيه الى الثانية نسبة
الكل الى الجزء كذلك لا يوجد حد الحد في تبيين لكن هذا
القول حدا وانما يجب ان يكون حدا بما عندنا ما تفيد بين المقدمة
من تدعي خلافه في هذا القول الذي هو قياس انه ليس الحد يمكن

فيتدام

عتيد
متهيئ

قبل ان حد لقياس منطبق عليه وكيف يعرف انه صادق صح صح

قيل ان الحد منطبق عليه ليس يمكن ايضا استنباط الحد بالقياس
الذي يكون على طريق القياس الشرطي وذلك في الامور
المتضادة مثل ان يقال ان كانت ماهية الشيء ويكشر بدر
وحده انه امر منقسم في ذاته ويختلف فقد يجب ان
يكون حد [illegible] الخير الشيء غير منقسم
في ذاته ولا مختلف وذلك ان الاضداد ينبغي ان
يكون حدودها اضدادا فان من يسلك ايضا في استنباط
الحد هذا المسلك فهو ايضا مصادر على الحد وذلك انه قد
نرى ان العلم بحدود الضدين والجهل بهما علم وتمييز واحد
فان كان حد احد الضدين مجهولا فالاخر مجهول وان كان
معلوما فمعلوم وايضا ان سلمنا انه قد يكون حد احد الضدين
يعرف فليس يعرض هذا في كل موضع ولذلك من يتقي
لزم من قبل الحد يستنبط الحد دائما وفي كل موضع فقد يلزمه
ان يصادر على الحد وليس يعرض من المصادرة من الحد في
البرهان ما يعرض من المصادرة على الحد في استنباط الحد
فان اللازم عن البرهان ليس هو حدا وانما هو ان شيئا موجود
لشيء ولذلك لا مشاحة في ان يصادر في القياس على
الحدود بغير ان يقع مصادرة حدود انما بعضها واما كلها
وقد يعرض شك في الاشياء التي اخذت في تبيين الاولى

الفسه وفي بينه سلاني القياس الشرطي اما في القياس الشرطي
فما قبل واما في طرائق القسمة فمن قبل انه ليس يلزم اذا حمل على الانسان
انه حيوان حملا مفردا وانه مشاء مفردا وانه ذو رجلين مفردا ان
تصدق هذه مجموعة على ما سلف في كتاب باري ارمينياس وذلك ان
الانسان يصدق عليه انه موسيقار ويصدق عليه انه جيد و
ليس يصدق عليه انه موسيقار جيد دايما واذا كان الامر على
هذا فعلى اي وجه يمكن ان يبين الحد ان كان ليس يمكن ان يكون
بيانه من جنس بيان الاشياء الخفية بالاشياء الظاهرة بان
يكون الاشياء الخفية تلزم من الاضطرار عن الاشياء الظاهرة
اذ كان البيان الذي بهذه الصفة هو البيان الذي يكون بالبرهان
وقد تبين ان الحد لا يتبين بالبرهان ولا ايضا يمكن ان يتبين
الحد بالاستقراء من قبل ان الاستقراء انما هو بيان الامر الكلي
من جهة جزئياته والحدود ليست للامور الجزئية فضلا عن ان يتبين
بالامور الجزئية وايضا فان الاستقراء انما يتبين به ان الاشياء
موجودة لشيء او غير موجودة والحد هو قول يدل على ذات الشيء
واذا لم يتبين الحد لا بالقياس ولا بالاستقراء ولا بالقسمة فقد
يظن انه لم يبق ههنا وجه يتبين به الحد اذ كان ليس هو من الاشياء
المحسوسة فيشار اليه بالاشارة [illegible] هذه احد الشكوك
في الطرق التي بها نقف على الحدود وايضا فان في ذلك

الكبار

منبر في الدار

آخر ليس يخرج من هذا وذلك ان الذي يروم ان
يبين حدا من الامور يلزمه ان يعلم قبل ذلك ان ذلك
الامر موجود لانه ليس يمكن احدا ان يقول في شيء لا يعلم
وجوده ما هو الا ان يقول ذلك على طريق شرح دلالة
الاسم مثل ما نقول في عنقاء مغرب ان معنى هذا اللفظ يدل على
حيوان مركب من عجايب فامثال هذه الاقاويل في الاشياء
المجهولة الوجود هي اقاويل شارحة وليست بحدود واذا
كان من شرط الحد ان يكون موجودا للمحدود وذلك بان
يكون المحدود موجودا لزم ان يكون العلم بالحد الذي
هو علم واحد يتضمن شيئين مختلفين وههنا قد تبين
ان الحدود متى تستنبط من البرهان ومتى لا تستنبط والى
الاشياء يكون عليها البرهان الذي يستنبط منه الحد والى
الاشياء ليس يكون عليها هذا النوع من البرهان وبالجملة
فتبين من ذلك الاشياء التي يمكن ان يكون
لها حدود تامة والتي لا يمكن ان يكون لها حدود تامة
وهي التي لا يعلم من قبل اسبابها لان كل ما لم يعلم من قبل
سببه فلم يعلم وجوده بالحقيقة وتبين على اي جهة تقوم الحدود
وما هي الحدود وبالجملة فتبين كيف نسبة الحد الى البرهان
وكيف يمكن ان يكونا لشيء واحد وكيف لا يمكن فاما

ولما كنا نرى انا قد علمنا الشيء متى علمناه بالعلل والاسباب
وكانت الاسباب اربعة احدها السبب الذي على طريق
الصورة والثاني الذي على طريق الهيولى والذي يوجد
من اجل الصورة والثالث السبب الذي على طريق المحرك
القريب والفاعل والرابع السبب الذي على طريق الغاية
فجميع هذه الاشياء توجد حدودا وسطى في البرهان وذلك
ان الحد الاوسط هو بمنزلة الهيولى للقياس وهو مشترك
للطرفين ولذلك كان القياس انما ينتج من مقدمتين
يشتركان في حد اوسط اما اخذ السبب الذي
على طريق الصورة حدا اوسط فمثل انه لم صارت زاوية
المثلث المعمول على القطر في نصف الدائرة قائمة فنقول
لانها نصف الزاويتين التي على المركز والزاوية التي على
المركز اذا كان المثلث بهذه الصفة مساوية لقائمتين
ومثال اخذ السبب الذي على طريق الهيولى
حدا اوسط ان نقول لم يفسد الحيوان فنقول لانه مركب من
الاضداد ومثال اخذ السبب الذي على طريق المحرك
حدا اوسط ان يقال لم حارب اهل الجمل عليا عليه السلام
فيقال لمكان قتل عثمان ومثال اخذ السبب الذي على
طريق الغاية حدا اوسط ان يقال لم يحتاج الاطباء المشي قبل

الغذا فنقول لمكان الصحة ولم [illegible] لمكان حفظ [illegible] ولم [illegible]
[illegible] لسر الطعام [illegible] المعدة [illegible] على طريق [illegible]
[illegible] على طريق الفاعل وذلك [illegible] على طريق الفاعل
[illegible] الامور المعدة على المعلول [illegible] والملك يكون [illegible]
[illegible] الامور المعدة [illegible] ولا [illegible] على طريق [illegible]
[illegible] البرهان [illegible] وذلك [illegible]
[illegible] على طريق [illegible] على [illegible]
[illegible] على [illegible] صار [illegible]
[illegible] والمكان [illegible]
[illegible] صورة المادة [illegible]
[illegible] على طريق [illegible] السحاب [illegible]
وذلك [illegible] لمكان [illegible]
[illegible] موجود [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] صورة [illegible]
[illegible]
[illegible] صورة

لا نعطف بدا

[illegible]

والمنفصل

[illegible]

ولذلك كانت م

[illegible]

الكل وداما

[illegible]

[illegible]

هل؟

[illegible]

تقسيم

التصميم ستم

[illegible]

بيظهر م

وهذا انما يدل

من المنوع

[illegible]

[illegible]

[illegible]

واحد لا

لكن يسو

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بان يعلم مبادئ ... المعتقد ... واوسط وذلك الله ... [illegible]
من ... مشغول ... العلم ... [illegible]
... مبادئ ... [illegible]
اصلها يعلم بالقول ... قوة اخرى ... [illegible]
هذه المعقول ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... يحصل ... المبادئ ... [illegible]
... المبادئ ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
ولما كان ... [illegible]

الملكات

لكن هم

الملكات ... المعقول حاصلة للعقل اول الامر ولا كن مستعد ... من الملكات ... [illegible]
ولا من معلوم ... لكن ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... العلم ... [illegible]
... العلم ... [illegible]
... [illegible]
ولكنها ... العقل ... [illegible]
الا العقل ولذلك كان العقل ... المبادئ ... [illegible]
... [illegible]
العقل ... [illegible]
... [illegible]
... والسلام على ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]

ينبغي ... [illegible]

[illegible] ۱۲۱۲ [illegible]